

كتاب الاختيارات العلمية

(في اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية)

رتبه على ترتيب الابواب الفقيهية الشيخ الامام العالم أقضي القضاة
مفتي المسلمين علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد
ابن عباس البعلبي الدمشقي

قال في الرد الوافر وجمع في مصنف اختياراته من مسائل الفروع
ورتبها على ابواب الفقهية من فوائده على المجموع

ولما كان كتاب الاختيارات من أجل ما يرحل اليه لا سيما في هذا
العصر الجديد فان النفوس بمشتاقة الى اختيارات شيخ الاسلام
وكان شديد المناسبة لهذا المجلد بل خلاصة الفتاوى
وزيدتها لهذا الحقناه به تيمنا للفائدة

وذلك بمعرفة الفقير الى الله الغني * فرج الله ذكي الكردي بمطبعته
(مطبعة كردستان العلمية) بدرب المسقط بجمالية
مصر المحمية سنة ١٣٢٩ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة باب المياه

الطهارة تارة تكون من الاعيان النجسة وتارة من الاعمال الخبيثة وتارة من الاحداث المانعة * فن الاول قوله تعالى (وثيابك فطهر) على أحد الاقوال * ومن الثاني قوله تعالى (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) الآية * ومن الثالث قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقد اختلف في الطهور هل هو بمعنى الطاهر أم لا وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من اتباع الأئمة الاربعة * قال كثير من أصحاب مالك واحمد والشافعي الطهور متعد والطاهر لازم * وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة الطاهر هو الطهور وهو قول الخري * وفصل الخطاب ان صيغة اللزوم والتعدي لفظ مجمل يراد به اللزوم * الطاهر يتناول الماء وغيره وكذلك الطهور فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل التراب طهورا ولكن لفظ الطاهر يقع على جامدات كثيرة كالثياب والاطعمة وعلى مائعات كثيرة كالادهان والالبان وتلك لا يجوز ان يطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور ﴿ قلت ﴾ وذ كر ابن دقيق العيد في شرح الالمام عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما أشار اليه (أبو العباس) قال بعض الناس لا فائدة في النزاع في المسألة قال القاضي أبو يعلى فائده انه عندنا لا تجوز ازالة النجاسة بغير الماء لاختصاصه بالتطهير عندنا وعندهم تجوز لمشاركته غير الماء في الطهارة

﴿ أبو العباس ﴾ له فائدة أخرى الماء يدفع النجاسة عن نفسه بكونه مطهرا كما دل عليه قوله الماء طهور لا ينجس بشيء وغيره ليس بطهور فلا يدفع وعند جميع سواء ﴿ وتجاوز ﴾ طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء وبمقتصر الشجر ^{يقاله} ابن أبي ليلى والاوزاعي والاصم وابن شعبان وبمغير بطاهر وهو رواية عن احمد رحمه الله وهو مذهب أبي حنيفة ﴿ وبماء ﴾ حلت به امرأة لطهارة وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى ﴿ وبمستعمل ﴾ في رفع حدث وهو رواية اختارها ابن عقيل وأبو البقاء وطوائف من العلماء وذهبت طائفة الى نجاسته وهو رواية عن احمد رحمه الله وحمل كلامه على التدبير فيقتل فيه أقل من قلتين من نجاسة الحدث وليست من موارد الظنون بل هي قطعة بلا ريب ﴿ ولا يستحب ﴾ غسل الثوب والبدن منه وهو أصح الروايتين عنه وأول القاضي القول بنجاسة الماء بجعله في صفة النجس في معنى الوضوء لانه جملة نجسا حقيقة وكلامه في التعليق لا يرتفع عن الاعضاء الا بعد الانفصال كما لا يصير مستملا الا بذلك هذا اذا نوى وهو في الماء واذا نوى قبل الانغماس ففيه الوجهان وأما اذا صب على العضو فهنا ينبغي ان يرتفع الحدث ﴿ ويكره ﴾ الغسل لا الوضوء بماء زمزم قاله طائفة من العلماء ولا ينجس الماء الا بالتغير وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل وابن المتي وأبو المظفر بن الجوزي وأبو نصر وغيرهم من أصحابنا وهو مذهب مالك ولو كان تغييره في محل التطهير وقاله بعض أصحابنا وفرقت طائفة من محقق أصحاب الامام احمد رحمه الله بين الجاري والواقف وهو نص الروايتين فلا ينجس الجاري الا بالتغير سواء كان قليلا او كثيرا (وحوض الحمام) اذا كان فائضا يجري اليه الماء فانه جار في اصح قولى العلماء نص عليه واذا وقعت نجاسة في ماء كثير هل يقتضي القياس فيه ان النجاسة كاختلاط الحلال بالحرام الى حين يقوم الدليل على تطهيره او مقتضى القياس طهارته الى ان تظهر النجاسة فيه قولان والثاني الصواب (والمائعات كلها) حكمها حكم الماء قلت او كثرت وهو رواية عن احمد ومذهب الزهري والبخاري وحكى رواية عن مالك وذكر في شرح العمدة ان نجاسة الماء ليست عينية لانه يطهر غيره بنفسه أولى وفي الثياب المشبهة بنجس انه يتحرى ويصلى في واحد وهو مذهب ابى حنيفة والشافعي سواء قلت الطاهرة او كثرت ذكره ابن عقيل في فتونه ومناظراته ﴿ قلت ﴾ ورجحه ابن القيم قال وهو الرواية الاخرى عن مالك كما يتحرى في القبلة وقال ابن عقيل ان كثرت

عدد الثياب تحرى دفعا للشقة وان قل عمل باليقين ونص الامام احمد رحمه الله انه اذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اشارة على النجاسة لم يلزم بالسؤال عنه بل يكره وان سئل فهل يلزمه رد الجواب فيه وجهان واستحب بعض الاصحاب وغيرهم السؤال وهو ضعيف واضعف منه من أوجبهما قال الازجي ان علم المستول نجاسته وجب الجواب والا فلا واذا شك في النجاسة هل اصاب الثوب أو البدن فن العلماء من يأمر بنضجه ويجعل حكم المشكوك فيه النضح كما يقوله مالك ومنهم من لا يوجبه فاذا احتاط ونضح كان حسنا كما روي في نضح انس للحصير الذي قد اسود ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك

باب الانية

يحرم استعمال آنية الذهب والفضة واتخاذها ذكره القاضى في الخلاف ويحرم استعمال إناء مفضض اذا كان كثيرا ولا يكره يسير لحاجة ويكره لغيرها ونص على التفصيل في رواية الجماعة وفي رواية ابي الحرث رأس المكحلة والميل وحلقة المرأة اذا كانت من فضة فهي من الآنية وقال في رواية احمد بن نصر وجعفر بن محمد لا بأس بما يضييه واكره الحلقة وقال في رواية مهنى وابي منصور لا بأس في إناء مفضض اذا لم يقع فيه على الفضة قال القاضى قد فرق بين الضبة والحلقة ورأس الحلقة (قال أبو العباس) وكلام احمد رحمه الله لمن تدبره لم يتعرض للحاجة وعدمها وانما فرق بين ما يستعمل وبين ما لا يستعمل فاما يسير الذهب فلا يباح بحال نص عليه في رواية الاثرم وابراهيم بن الحرث في الفص اذا خاف عليه أن يسقط هل يجعل له مسار من ذهب فقال انما رخص في الاسنان على الضرورة فاما المسار فلا فاذا كان هذا في اللباس ففي الآنية اولى وقد غلط طائفة من أصحاب احمد حيث حكى قولاً بيسير الذهب تبعاً في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز وأبو بكر انما قال ذلك في باب اللباس والتحلل وباب اللباس أوسع (ولا يجوز) تمويه السقوف بالذهب والفضة (ولا يجوز) لطخ اللجام والسرج بالفضة نص عليه وعنه ما يدل على اباحته وهو مذهب أبي حنيفة وحيث أباحت الضبة يراد من ابحاثها أن تحتاج الى تلك الصورة لا الى كونها من ذهب أو فضة فان هذه

ضرورة وهي تبيح التعمذر ﴿ ويباح ﴾ الا كتحال بميل الذهب والفضة لانها حاجة ويباحان لها
قاله أبو المعالي

باب آداب التخلي

يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي مطلقا سواء الفضاء والبنيان * وهو رواية اختارها
أبو بكر عبد العزيز ولا يكفي انحرافه عن الجهة قلت وهو ظاهر كلام جده ويحمد الله
في نفسه اذا عطس بخلاء وكذلك في صلاته قال أبو داود للإمام أحمد أيحرك بها لسانه قال
نعم قال القاضي ونقل بكر بن محمد يحرك به شفثيه في الخلاء قال القاضي بحيث لا يسمعه وقال
مالا يسمعه لا يكون كلاما فيجزي مجرى الذكر في نفسه ولا تبطل الصلاة في الرواية عنه
وفاقا للقاضي وجعلها أولى الروايتين ﴿ قال أبو العباس ﴾ أما مسألة الصلاة فتقارب مسألة الخلاء
فان الحمد لله ذكر الله ونص أحمد انه يقوله في الصلاة بمنزلة اذكار المخافة لكن لا يجهر به كما
يجهر به خارج الصلاة ليس انه لا يسمع نفسه ﴿ وأما مسألة الخلاء ﴾ فيحتمل أن يكون ما قال
القاضي ويحتمل أن تكون الروايتان معناها الذكر الخفي عن غيره كما في الصلاة ويحتمل أن
يكون في المسألة روايتان احدهما في نفسه بلا لفظ والثانية باللفظ ويكره السلت والنتر ولم يصح
الحديث في الامر والمشي * والتنعنج عقيب البول بدعة * ويجزى الاستجمار ولو بواحدة في الصفحتين
والحشفة وغير ذلك لعموم الأدلة بجواز الاستجمار ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم في
ذلك تقدير. ويجزى بعظم وروث قلت وما نهى عنه في ظاهر كلامه لحصول المقصود ولانه
لم ينه عنه لانه لا ينقي بل لافساده فاذا قيل يزول بطعامنا مع التحريم فهذا أولى والافضل
الجمع بينهما ولا يكره الاقتصار على الحجر على الصحيح وايس له البول في المسجد ولو في وعاء
وقال في موضع آخر في البول حول البركة في المسجد هذا يشبه البول في قارورة في
المسجد ومنهم من نهى عنه ومنهم من يرخص فيه للحاجة فاما اتخاذ مبالا فلا * ولا يجوز
ان يذبح في المسجد ضحايا ولا غيرها وايس المسلم ان يتخذ المسجد طريقا فكيف اذا اتخذ
الكافر طريقا ويحرم منع المحتاج الى الطهارة ولو وقفت على طائفة معينة في رباط ولو في ملكه
لانه بموجب الشرع والعرف مبذولة للمحتاج ولو قدرت ان اوقف صرح بالمنع فتما يسوغ

مع الاستغناء والا فيجب بذل المنافع المحضة للمحتاج كسكنى داره والانتفاع بما حوته ولا
أجرة لذلك وهو ظاهر مذهب الامام احمد وينبغي أهل الذمة من دخول بيت الخلاء ان حصل
منهم تضيق أو فساد ماء أو تنجيس وان لم يكن بهم ضرر ولهم ما يستغنون به فليس لهم مزاحمتهم

باب السواك وغيرها

يطلق على الفعل وعلى ما يتسوك به وهو مذكر * قال الليث وتوثقه العرب أيضا وغلطه الازهرى
في ذلك وتبعه ابن سيدة في المحكم * وهو في جميع الاوقات مستحب * والاصح ولو للصائم بعد
الزوال وهو رواية وقاله مالك وغيره والافضل بيده اليسرى * وقال أبو العباس * ما علمت اماما
خالف فيه والسواك ما علمت أحدا كرهه في المسجد والآثار تدل عليه ويكره ترك شعره في
المسجد وان لم يكن نجسا ويفعل الاصلاح كل بلد بما يناسبه في العمل والافضل قبض مع سروايل
لارداء وإزار ولو مع القميص وهو أحد قولى العلماء * ويحرم حلق لحية ويجب الختان اذا وجبت
الطهارة والصلاة وينبغي اذا راهق البلوغ ان يختتن كما كانت العرب تفعل لئلا يبلغ الا وهو يختون

باب صفة الوضوء

لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد الا في لغة اليهود فانه روى ان سلمان الفارسي قال انا نجد في التوراة
وقال له صلى الله عليه وسلم ان من بركة الطعام الوضوء قبله وبعده وهو من خصائص هذه
الامة كما جاءت الاحاديث الصحيحة انهم بعثون يوم القيامة وحديث ابن ماجة وضوء الانبياء
قبلي ضعيف عند أهل العلم الحديث لا يجوز الاحتجاج بمثله وليس له عند أهل الكتاب خبر
عن أحد من الانبياء انه كان يتوضأ وضوء المسلمين بخلاف الاغتسال من الجنابة فانه
كان مشروعا ولم يكن لهم تيمم اذ عدوا الماء * ويجب * الوضوء بالحدث ذكره ابن عقيل
وغيره وفي الانتصار ارادة الصلاة نزاع لفظي والراجح أنه لا يكره الوضوء في المسجد وهو
قول الجمهور الا أن يحصل معه بصاق أو مخاط * والافضل * بثلاث غرفات المضضة
والاستنشاق يجمعها بغرفة واحدة * ونحب * انية طهارة الحدث لا الخبث وهو مذهب جمهور
العلماء ولا يحل نطق بها سر بتفق لائمة لاربعة وشذ بعض المتأخرين فاجب النطق بها

وهو خطأ مخالف للاجماع وقولين في مذهب احمد وغيره في استحباب النطق بها والاقوى عدمه واتفق الاثمة على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها وينبغي تأديب من اعتاده وكذا بقية العبادات لا يستحب النطق بها الاحرام وغيره * قال أبو داود لاحمد يقول قبل الاحرام شيدنا والجهر بلفظها منهي عنه عند الشافعي وسائر أئمة المسلمين وفاعله مسيء وان اعتقده ديننا خرج عن اجماع المسلمين ويجب نهيه * (ويعزل) عن الامامة ان لم يتب * (ويجوز) مسح بعض الرأس للمذنب * قاله القاضي في التعليق ويمسح معه العمامة ويكون كالجبيرة فلا توقيت وان لم يكن عذر وجب مسح جميعه * وهو مذهب احمد الصحيح عنه وما يفعله بعض الناس من مسح شعره أو بعض رأسه بل شعره ثلاث مرات خطأ مخالف للسنة المجمع عليها ولا يسن تكرار مسح جميعه وهو ظاهر مذهب احمد ومالك وأبي حنيفة ولا يمسح العنق وهو قول جمهور العلماء ولا أخذه ماء جديدا للاذنين وهو أصح الروايتين عن احمد وهو قول أبي حنيفة وغيره وان منع يسير وسخ ظفر ونحوه وصول الماء صحت الطهارة وهو وجه لأصحابنا ومثله كل يسير منع وصول الماء حيث كان كدم وعجين ولا يستحب اطالة الغرة وهو مذهب مالك ورواية عن احمد والوضوء ان كان مستحبا له أن يقتصر على البعض لوضوء ابن عمر لنومه جنبا

باب المسح على الخفين

قال أبو العباس وخفي أصله على كثير من السلف والخلف حتى انكره بعض الصحابة وطائفة من أهل المدينة وأهل البيت وصنف الامام احمد كتابا كبيرا في الاشربة في تحريم المسكر ولم يذكر فيه خلافا عن الصحابة فقليل له في ذلك فقال هذا صح فيه الخلاف عن الصحابة بخلاف المسكر ومالك مع سعة علمه وعلو قدره انكره في رواية واصحابه خالفوه في ذلك قلت وحكى ابن أبي شيبة انكاره عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وضعف الرواية عن الصحابة بانكاره غير واحد والله أعلم والذين خفي عليهم ظنوه معارضة آية المائدة للمسح لانه أمر بفعل الرجلين فيها واختف في الآية مع المسح على الخفين فمات طائفة المسح على الخفين ناسخ للآية قاله الخطابي قال وفيه دلالة على أنهم كانوا يرون نسخ القرآن سنة قال الطبري

مخصص وهو قول طائفة هو أمر زائد على ما في الكتاب وطائفة بيان لما في الكتاب * ومال إليه أبو العباس وجميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن غلط أما أحاديث المسح فهي تين المراد بالقرآن اذ ليس فيه أن لا لبس الخف يجب عليه غسل الرجلين وإنما فيه أن من قام إلى الصلاة يغسل وهذا عام لكل قائم إلى الصلاة لكن ليس عاما لآحواله بل هو مطلق في ذلك مسكوت عنه * قال أبو عمر بن عبد البر معاذ الله أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بل يبين مراده به وطائفة قالت كالشافعي وابن القصار ومال إليه أبو العباس أيضا أن الآية قرئت بالخفض والنصب فيحمل النصب على غسل الرجلين والخفض على مسح الخفين فيكون القرآن كآيتين وهل المسح أفضل أم غسل الرجلين أم هما سواء ثلاث روايات عن أحمد والأفضل في حق كل أحد بحسب قدمه فلا لبس الخف أن يمسح عليه ولا ينزع خفيه اقتداء به صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولمن قدماء مكشوفتان الغسل ولا يتحرى لبسه ليمسح عليه وكان صلى الله عليه وسلم يغسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين ويمسح إذا كان لا لبس الخفين ويجوز المسح على اللفائف في أحد الوجهين حكاه ابن تيميم وغيره وعلى الخف المحرق مادام اسمه باقيا والمشي فيه ممكن وهو قديم الشافعي واختيار أبي البركات وغيره من العلماء وعلى القدم ونعلها التي يشق نزعها إلا بيد أورجل كما جاءت به الآثار والاكتفاء بأكثر القدم هنا والظاهر منها غسلا ومسحا أولى من مسح بعض الخف ولهذا لا يتوقت وذكر في موضع آخر أن الرجل لها ثلاث أحوال الكشف له الغسل وهو أعلى المراتب والستر المسح وحالة متوسطة وهي في النعل فلاهي مما يجوز المسح ولا هي بارزة فيجب الغسل فاعطيت حالة متوسطة وهو الرش وحيث اطلق عليها لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به الرش وقد ورد الرش على النعلين والمسح عليها في المستند من حديث اوس بن اوس ورواه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عباس ومنصوص أحمد المسح على الجوربين ما لم يخلع النعلين فاذا أجاز عليهما فالزبول الذي لا يثبت إلا بسير يشده به متصلا ومنفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجوربين ومالبسه من فرو أو قطن وغيرها وثبت بشده بخط متصل أو منفصل مسح عليه وأما اشتراط الثبات بنفسه فلا أصل له في كلام أحمد وإنما المنصوص عنه ما ذكرناه وعلى القول باعتبار ذلك فالمراد به ما ثبت في النسق ولم يسترسل عند المشي ولا يعتبر موالاة المشي فيه كما ذكره أبو عبد الله

ابن تيمية ويجوز على العمامة الصماء وهي كالفلانس والحكي عن احمد الكراهة والاقراب انها كراهة السلف لتغير الحنكة على الحاجة الى ذلك لجهاد أو غيره والعمائم المكعبة بالكلاّب تشبه الحنكة من بعض الوجوه فانه يمسكها كما تمسك الحنك العمامة ومن غسل احدى رجله ثم ادخلها الخف قبل غسل الاخرى فانه يجوز المسح عليها من غير اشتراط خلعه ولبسه قبل اكمال الطهارة كلبسه بعدها وكذا لبسها قبل كمالها وهو احدى الروايتين وهو مذهب أبي حنيفة ولو غسل الرجلين في الخفين بعد ان لبسها محدثا جاز المسح وهو مذهب أبي حنيفة وقول مخرج في مذهب احمد قلت وهو رواية في المنهج ولا تنوقت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين وعليه يحمل قصة عقبة بن عامر وهو نص مذهب مالك وغيره ممن لا يرى التوقيت ولا ينتقض وضوء الماسح على الخف والعمامة ينزعها ولا بانقضاء المدة ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه وهو مذهب الحسن البصري كازالة الشعر الممسوح على الصحيح من مذهب احمد وقول الجمهور واذا حل الجبيرة فهل تنتقض طهارته كالخف على قول من يقول بالقض أولا تنتقض كخلق الرأس الذي ينبغي ان لا تنتقض الطهارة بناء على انها طهارة اصل لوجوبها في الطهارتين وعدم توقيتها وان الجبيرة بمنزلة باقى البشرة الا ان افرض استتر بما يمنع وصول الماء اليه فانتقل الفرض الى الخائل في الطهارتين كما ينتقل الوضوء الى منبت الشعر في الوجه والرأس للمشقة لا للشعر وهذا قوى على قول من لا يشترط الطهارة لشدها فاما من اشترط الطهارة لشدها فالحقها الحوائل البدلية فتنتقض الطهارة بزوالها كالعمامة والخف ويتوجه أن تدبى هذه على الروايتين في اشتراط الطهارة قلت البدل عندنا في حل الجبيرة ان كان بعد البرء والا فكأن الخف اذا خلعه وان كان قبله فوجهان أصحهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ما ظن ناقضا وليس بناقض

والاحداث اللازمة كعدم الاستحاضة وسلس البول لا تنقض الوضوء ما لم يوجد المعتاد وهو مذهب مالك * والدم والقيء وغيرهما من النجاسات الخارجة من غير المخرج المعتاد لا تنقض الوضوء ولو كثرت وهو مذهب مالك واشافني قلت واختاره الاجرمي في غير القيء (والنوم)

لا ينقض مطلقا ان ظن بقاء طهارته وهو أخص من رواية حكيت عن احمد ان النوم لا ينقض بحال * ويستحب الوضوء من اكل لحم الابل واما اللحم الغبيث المباح للضرورة كلحم السباع فينبغي الخلاف فيه على أن النقص بلحم الابل تعمدي فلا يتعمد الى غيره أو بمقول المعنى فيعطي حكمه بل هو ابلغ منه * ويستحب الوضوء عقيب الذنب * ومن مس الذكر اذا تحركت الشهوة بمسه وتردد فيما اذا لم تتحرك ومال أبو العباس أخيرا الى استحباب الوضوء دون الوجوب من مس النساء والامرد اذا كان لشهوة قال اذا مس المرأة لغیر شهوة فهذا مما علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب منه وضوءا ولا يستحب الوضوء منه (قال أبو العباس) في قديم خطه خطر لي أن الردة تنقض الوضوء لان العبادة من شرط صحتها دوام شرطها استصحابا في سائر الاوقات واذا كان كذلك فالتنية من شرائط الطهارة على اصلنا والكافر ليس من أهلها وهو مذهب احمد * ولا يفتح المصحف للقال قاله طائفة من العلماء خلافا لابي عبد الله بن بطة ويجب احترام القرآن حيث كتب وتحرم كتابته حيث يهان ببول حيوان أو جلوس عليه اجماعا والناس اذا اعتادوا القيام وان لم يقيم لاحد ثم افضى الى مفسدة فالقيام دفعا لخير من تركه * وينبغي للانسان أن يسعى في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وعادتهم واتباع هديهم والقيام بكتاب الله أولى والدرام المكتوب عليها لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز للمحدث لمسها واذا كانت معه في منديل أو خريطة وشق امساكها جاز أن يدخل بها الخلاء

باب الغسل

واذا وجب الغسل بخروج المني فقياسه وجوبه بخروج الحيض * ويجب غسل الجمعة على من له عرق أو ربح يتأذى به غيره وهو بعض من بعض مطلقا ^(١) بطريق الاولى * ولو اغتسل الكافر بسبب يوجه ثم اسلم لا يلزمه اعادته ان اعتقد وجوبه بناء على أنه يثاب على طاعته في الكفر اذا أسلم ويكره الذكر للجنب لا للحائض * ولا يستحب الغسل لدخول مكة والمبيت بمزدلفة ورمى الجمر ولا اطواف لودع ولو قلنا باستحبابه لدخول مكة كان نوع عبث للطواف لا معنى له * وفي كلامه حمد مظهره وجوب وضوء على الجنب اذا أراد النوم وظاهر كلام أبي العباس

إذا أحدث أعاده لميته على الطهارة وظاهر كلام أصحابنا لا يميده لتعليمهم بحقة الحدث أو بالنشاط * ويحرم على الجنب اللبث في المسجد إلا إذا توضأ * ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب إلا إذا توضأ * وإذا نوى الجنب الحديثين الأصغر والأكبر ارتفع ما قاله الأزجي * ولا يستحب تكرار الغسل على بدنه وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد * ويكره الاغتسال في مستحم أو ماء عريانا وعليه أكثر النصوص ونهيه عليه السلام عن الاغتسال في الماء بعد البول فهذا إن صح فهو كنهيه عن البول في المستحم * ويجوز التطهير في الحيض التي في الحمامات سواء كانت فائضة أو لم تكن وسواء كان الأنبوب يصب فيها أو لم يكن وسواء كان نائثاً أو لم يكن ومن اعتقد غسله من الحوض الفائض مسطراً أو ديناً فهو مبتدع مخالف للشرعة مستحق التعزير الذي يردعه وأمثاله أن يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله * ولا يجب غسل باطن الفرج من حيض أو جنابة وهو أصح القولين في مذهب أحمد (قال أبو العباس) في تقسيمه للحمام بعد ذكر من ذمه ومن مدحه من السلف فصلاً للنزاع الأقسام أربعة يحتاج إليها ولا محذور فلا ريب في جوازها ولا محذور ولا حاجة فلا ريب في جواز بنائها فقد بنيت الحمامات في الحجاز والعراق على عهد علي رضي الله عنه وأقروها وأحمد لم يقل ذلك حرام ولكن كره ذلك لاشتماله غالباً على مباح ومحذور وفي زمن الصحابة كان الناس أتقى لله وأرعى لحدوده من أن يكثروا فيها المحذور فلم يكن مكروهاً اذ ذاك للحاجة ولا محذور غالباً للحاجات منها ما هو واجب كغسل الجنابة والحيض والنفاس ومنها ما هو مؤكد قد نوزع في وجوبه كغسل الجمعة والغسل في البلاد الباردة ولا يمكن إلا في حمام وإن اغتسل من غيره خيف عليه التلف ولا يجوز الانتقال إلى التيمم مع القدرة عليه بالماء في الحمام وهل يبقى مكروهاً عند الحاجة إلى استعماله في طهارة مستحبة هذا محل تردد فإذا تبين ذلك فقد يقال ببناء الحمام واجب حيث يحتاج إليه لاداء الواجب العام وأما إذا اشتمل على محذور مع إمكان الاستغناء كما في حمامات الحجاز في الأزمان المتأخرة فهذا محل نص أحمد وبحث بن عمر وقد يقال عنه إنما يكره بناءها ابتداءً فلما إذا بناها غيرنا فلا نأمر بهدمها لما في ذلك من الفساد وكلام أحمد إنما هو في البناء لا في الإبقاء والاستدامة أقوى من الابتداء وإذا انتفت الحاجة انتفت لأباحة كحرارة البلد وكذا إذا كان في البلد حمامات تكفيهم كره لأحدث ويتوضأ بالماء وغتسب بأصبع والأظهر أن الصاع خمسة أرطال

وثلاث عراقية سواء صاع الطعام والماء وهو قول جمهور العلماء خلافاً لأبي حنيفة وذهب طائفة من العلماء كابن قتيبة والقاضي أبي يعلى في تعليقه وأبي البركات أن صاع الطعام خمسة ارطال وثلاث وصاع الماء ثمانية ارطال عراقية والوضوء ربع ذلك

باب التيمم

ويجوز التيمم بغير التراب من اجزاء الارض اذا لم يجد تراباً وهو رواية ويلزمه قبول الماء فرضاً وكذا ثمنه اذا كان له ماء يوفيه ولا يكره لعدمه وطء زوجته ومن أبيح له التيمم فله أن يصلي به أول الوقت ولو علم وجوده آخر الوقت وفيه أفضلية وقال غير واحد من العلماء ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجيرة وهو خير من التيمم ونقله الميموني عن احمد ويجوز التيمم لمن يصلي التطوع بالليل وان كان في البلد ولا يؤخر ورده الى النهار * ويجوز لخوف فوات صلاة الجنازة وهو رواية عن احمد واسحاق والحق به من خاف فوات العيد * وقال أبو بكر عبد العزيز والاوزاعي بل لمن خاف فوات الجمعة ممن انتقض وضوءه وهو في المسجد ولا يتيمم للنجاسة على بدنه وهو قول الثلاثة خلافاً لاشهر الروايتين عن احمد رحمه الله تعالى ويجب بذل الماء للمضطر المعصوم ويمدل الى التيمم كما قاله جمهور العلماء * ومن استيقظ آخر وقت صلاة وهو جنب وخاف ان اغتسل خرج الوقت اغتسل وصلى ولو خرج الوقت وكذا من نسيها بخلاف من استيقظ أول الوقت فليس له أن يفوت وقت الصلاة بل يتيمم ويصلي * ومن امكنه الذهاب الى الحمام لكن لا يمكنه الخروج منه الا بمد خروج الوقت كالغلام والمرأة التي معها أولادها ولا يمكنها الخروج حتى تغسلهم ونحو ذلك فلا ظهر يتيمم ويصلي خارج الحمام لان الصلاة في الحمام بمد الوقت منهي عنها * وتصلى المرأة بالتيمم عن الجنابة اذا كان بشق عليها تكرار النزول الى الحمام ولا تقدر على الاغتسال في البيت وكل من صلى في الوقت كما أمر بحسب الامكان فلا عادة عليه وسواء كان أعذر نادراً أو معتاداً قاله أكثر العلماء * وصفة التيمم أن يضرب يده لارض يمسح بهما وجهه وكفيه لحديث عمار بن ياسر الذي في الصحيح * والجرح اذا كان محدثاً حداً صغيراً فلا يلزمه مراعاة الترتيب وهو الصحيح من مذهب احمد وغيره فيصح أن يتيمم بعد كمال وضوءه في هذا هو السنة * والفصل بين ابعاض

الوضوء يتيم بدعة ولا يستحب حمل التراب معه للتيم قاله طائفة من العلماء خلافا لما نقل عن احمد * ومن عدم الماء والتراب توجه أن يفعل ما يشاء من صلاة فرض أو نفل وزيادة قراءة على ما يجزئ وفي الفتاوى المصرية على أصح القولين وهو قول الجمهور * وإذا صلى قرأ القراءة الواجبة قلت والذي ذكره جده وغيره أن من عدم الماء والتراب لا يتفل ولا يزيد في القراءة على ما يجزئ والله أعلم * والتيم يرفع الحدث وهو مذهب أبي حنيفة ورواية احمد واختارها أبو بكر محمد الجوزي وفي الفتاوى المصرية التيم لوقت كل صلاة الى أن يدخل وقت الصلاة الاخرى كذهب مالك واحمد في المشهور عنه وهو أعدل الاقوال * ولو بذل ماء للاولي من حي وميت فاليت أولى ولو كان الحي عليه نجاسة وهو مذهب الشافعي واختيار أبي البركات قال أبو العباس وهذه المسألة في الماء المشترك أيضا وهو ظاهر ما نقل عن احمد لأنه أولى من التشقيص * وإذا كان على وضوء وهو حاقن يحدث ثم يتيم اذ الصلاة بالتيم وهو غير حاقن أفضل من صلاته بالوضوء وهو حاقن

باب ازالة النجاسة

واختلف كلام أبي العباس في نجاسة السكب ولكن الذي نقل عنه أخيراً أن مذهبه نجاسة غير شعره وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن احمد واختاره أبو بكر عبد العزيز * والمسك وجلده طاهران عند جماهير العلماء كما دلت عليه السنة الصحيحة وعمل المسلمين وليس ذلك مما بيان من البهيمة وهي حية بل اذا كانت تنفصل عن الغزال في حياته فهو بمنزلة الولد والبيض واللبن والصوف وغير ذلك مما ينفصل عن الحيوان - ولا ينجس الاذي بالموت وهو ظاهر مذهب احمد والشافعي وأصح القولين في مذهب مالك وخصه في شرح العمدة بالمسلم وقاله جده في شرح الهداية - وتطهر النجاسة بكل مائع طاهر يزيل كالخل ونحوه وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الحنفية - وإذا تنجس ماضره الفسل كثياب الحرير والورق وغير ذلك اجزأ مسحه في أثره قولى العلماء وأصله الخلاف في ازالة النجاسة كافساد الماء المحتاج اليه كما ينهي عن ذبح خيل حتى يجاهد عليها والابل التي يحج عليها والبقر التي يحرق عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليها وتطهر الاجسام الصقيلة

كالسيف والمرأة ونحوهما اذا تنجست بالمسح وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ونقل عن أحمد
 مثله في السكين من دم الذبيحة فمن أصحابه من خصصه بها لمشقة الغسل مع التكرار ومنهم
 من عداد كقولهما ويطهر النمل بذلك بالارض اذا أصابه نجاسة وهو رواية عن أحمد وذيل
 المرأة يطهر بمروره على ظاهر يزيل النجاسة ونقله اسماعيل بن سعيد الشاليني عن أحمد
 وتطهر النجاسة بالاستحالة اطلقه أبو العباس في موضع وهو مذهب اهل الظاهر وغيرهم وقال
 في موضع آخر ولا ينبغي ان يعبر عن ذلك بان النجاسة طهرت بالاستحالة فان نفس النجس
 لم يطهر بل استحال وصحح في موضع آخر ان الحرة اذا خللت لا تطهر وهو مذهب أحمد وغيره
 لانه منهي عن اقتنائها مأمور بارتاقها فاذا أمسكها فهو الموجب لتنجسها وعدم حلها وسواء
 في ذلك خمر الحلال وغيره ولو القى أحد فيها شيئا يريد به افسادها على صاحبها لا تخليلها او
 قصد صاحبها ذلك بان يكون عاجزا عن ارتاقها لكونها في حب فيريد افسادها لا تخليلها فعموم
 كلام الاصحاب يقتضي انها لا تحل سد الذريعة ويحتمل ان تحل واذا انقلبت بفعل الله تعالى
 فالقياس فيها مثل ان يكون هناك ملح فيقع فيها من غير فعل احد فينبغي على الطريقة المشهورة
 ان تحل وعلى طريقة من علل النجاسة بالقاء شيء لا تحل فان القاضي ذكر في خمر النبيذ انها
 على الطريقة لا تحل لما فيها من الماء وان كلام الامام أحمد يقتضي حلها أما تحليل الذي الحمر بمجرد
 امساكها فينبغي جوازها على معنى كلام أحمد فانه علل المنع بانه لا ينبغي لمسلم ان يكون في
 بيته الخمر وهذا ليس بمسلم ولان الذي لا يمنع من امساكها وعلى القول بان النجاسة لا تطهر
 بالاستحالة فيعني من ذلك عما يشق الاحتراز عنه كالدخان والغبار المستحيل من النجاسة كما
 يعنى عما يشق الاحتراز عنه من طين الشوارع وغبارها وان قيل انه نجس فانه يعنى عنه
 على أصح القولين ومن قال انه نجس ولم يعف عما يشق الاحتراز عنه فقوله اضعف الاقوال
 ولو كان المائع غير الماء كثيرا فزال تغيره بنفسه توقف أبو العباس في طهارته * وتطهر الارض
 النجسة بالشمس والريح اذا لم يبق اثر النجاسة وهو مذهب أبي حنيفة لكن لا يجوز التيمم
 عليها بل تجوز الصلاة عليها بعد ذلك ولو لم تغسل ويطهر غيرها بالشمس والريح أيضا وهو قول
 في مذهب أحمد ونص عليه أحمد في حبل الغسال وتكفي غلبة الظن بازالة نجاسة المذي أو
 غيره وهو قول في مذهب أحمد ورواية عنه في المذي * ونقل عن أحمد في جوارح الطير

إذا أكلت الجيف فلا يعجبني عرقها فدل على أنه كرهه لا كلها النجاسة فقط وهو أولى ولا فرق في الكراهة بين جوارح الطير وغيرها وسواء كان يأكل الجيف أم لا وإذا شك في الروثة هل هي من روث ما يؤكل لحمه أولا فيه وجهان في مذهب أحمد مبنيان على أن الأصل في الأرواث الطهارة إلا ما استثنى وهو الصواب أو النجاسة إلا ما استثنى قلت والوجهان يمكن أن يكون أصلهما روايتين أحدهما قال عبد الله أن الأبوال كلها نجسة إلا ما أكل لحمه والثانية قال أحمد في رواية محمد بن أبي الحارث في رجل وطئ على روث لا يدري هل هو روث حمار أو برذون فرخص فيه إذ لم يعرفه وبول ما أكل لحمه وروثه طاهر لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجسه بل القول بنجاسته قول محدث لأسلف له من الصحابة وروث دود القز طاهر عند أكثر العلماء ودود الجروح ومعنى الآدمي طاهر وهو ظاهر مذهب أحمد والشافعي وبول الحرة وما دونها في الخلقة طاهر يعني أن جنسه طاهر وقد يعرض له ما يكون نجس العين كالود المتولد من الذرة فإنه نجس ذكره القاضي وتخرج طهارته بناء على أن الاستحالة إذا كانت بفعل الله تعالى طهرت ولا بد أن يلحظ طهارة ظاهره من الذرة بأن يغمس في ماء ونحوه إلى أن لا يكون على بدنه شيء منها ويظهر جلد الميتة الطاهرة حال الحياة باللباغ وهو رواية عن أحمد أيضا ولا يجب غسل الثوب والبدن من المذي والقبيح والصديد ولم يقدّم دليل على نجاسته وحكي أبو البركات عن بعض أهل العلم طهارته والاقوي في المذي أنه يجزئ فيه النضح وهو أحدى الروايتين عن أحمد ويد الصبي إذا أدخلها في الأثناء فإنه يكره استعمال الماء الذي فيه وكذلك تكره الصلاة في ثوبه وقد سئل أحمد رحمه الله تعالى في رواية الأثرم عن الصلاة في ثوب الصبي فكرهه وقرن الميتة وعظمها وظفرها وما هو من جنسه كالخافر ونحوه طاهر وقاله غير واحد من العلماء ويجوز الانتفاع بالنجاسات وسواء في ذلك شحم الميتة وغيره وهو قول الشافعي ومأ إليه أحمد في رواية ابن منصور ويعني عن يسير النجاسة حتى يمر فارة ونحوها في الأضمة وغيرها وهو قول في مذهب أحمد ولو تحققت نجاسة طين الشارع عني عن يسيره لمشقة التحرز عنه ذكره أصحابنا وما تطير من غبار السرجين ونحوه ولم يمكن التحرز عنه عني عنه وإذا قلنا يعني عن يسير النبذ المختلف فيه لأجل الخلاف فيه فالخلاف في كلب أضهر وأقوى فلي حدى ثرويتين يعني عن يسير نجاسته

وإذا أكلت الحرّة فارة ونحوها فاذا طال الفصل طهر فيها بريقها لاجل الحاجة وهذا أقوى
الاقوال واختاره طائفة من أصحاب احمد وأبي حنيفة وكذلك أفواه الاطفال والبهائم والله تعالى أعلم

باب الحيض

ويحرم وطء الحائض فان وطئ في الفرج فعليه دينار كفارة ويمتبر ان يكون مضروبا
واذا تكرّر من الزوج الوطء في الفرج ولم ينزجر فرق بينهما كما قلنا فيما اذا وطئها في الدبر
ولم ينزجر * ويجوز للحائض الطواف عند الضرورة ولا فدية عليها وهو خلاف ما يقوله أبو
حنيفة من أنه يصح منها مع لزوم الفدية ولا يأمرها بالاقدام عليه واحمد رحمه الله تعالى
يقول ذلك في رواية الا انها لا يقيدانه بحال الضرورة وان طافت مع عدم الضرورة فقتضى
توجيه هذا القول يجب الدم عليها * ويجوز للحائض قراءة القرآن بخلاف الجنب وهو مذهب
مالك وحكى رواية عن احمد وان ظنت نسيانه وجب واذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى
تفتسل ان كانت قادرة على الاغتسال والا تيممت وهو مذهب احمد والشافعي * ولا يتقدر
أقل الحيض ولا أكثره بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض وان نقص عن يوم أو زاد على
الخمس أو السبعة عشر ولا حد لأقل سن تحيض فيه المرأة ولا لأكثره ولا لأقل الطهرين
الحيضتين * والمبتدأة تحسب ما تراه من الدم ما لم تصر مستحاضة وكذلك المتتلة اذا تغيرت
عادتها بزيادة أو نقص أو انتقال فذلك حيض حتى تعلم انها استحاضة باستمرار الدم * والمستحاضة
تعد الى عادتها ثم الى تمييزها ثم الى غالب عادات النساء كما جاءت في كل واحدة من هؤلاء
سنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخذ الامام احمد بالسنن الثلاث فقال الحيض يدور
على ثلاثة احاديث حديث فاطمة بنت أبي حيش وحديث أم حبيبة وحديث حمنة واختلفت
الرواية في تصحيح حديث حمنة وفي رواية عنه وحديث ام سلمة فكان في حديث ام
حبيبة والصفرة والكدره بعد الطهر لا يمت ايها قه احمد وغيره لقول أم عطية كنا لانمد
الصفرة والكدره بعد طهر شيئا * ولا حد لأقل النفس ولا أكثره ولو زاد على الاربعين
و"ستين أو سبعين ونقطع فهو نفس ولكن ان اتصل فهو دم فساد وحيث لا ريبون
منه عاب وحمد قد تحيض وهو مذهب شافعي وحكاه البيهقي رواية عن احمد بل حكى

أنه رجع اليه * ويجوز التداوى لحصول الحيض الا في رمضان لثلاث قطروقاله أبو يعلى الصغير
والاحوط ان المرأة لا تستعمل دواء يمنع تفوق المني في مجارى الحبل والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الصلاة

وقد تنازع الناس في اسم الصلاة هل هو من الاسماء المنقولة عن مسماها في اللغة أو انها باقية
على ما كانت عليه في اللغة أو انها تصرف فيها الشارع تصرف أهل العرف فهي بالنسبة الى
اللغة مجاز وبالنسبة الى عرف الشارع حقيقة على ثلاثة أقوال وانتحقيق ان الشارع لم يغيرها
واكن استعمالها مقيدة لا مطلقة كما تستعمل نظائرهما كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
فذكر بيتا خاصا فلم يكن لفظ الحج متناولا لكل قصد بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ
نفسه ومن كان قبلنا كانت لهم صلاة ليست مماثلة لصلاتنا في الاوقات والهيئات * ولا تلزم
الشرائع الا بعد العلم وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا لا تلزم الصلاة حربيا اسلم في
دار الحرب ولا يعلم وجوبها ولو جهان في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع كمن لم يقيم
لعدم الماء لظنه عدم الصحة أو لم يرك أو اكل حتى تين الخيط الأبيض من الخيط الأسود لظنه
ذلك أو لم تصل * مستحاضه والاصح لا قضاء ولا اثم اد لم تقصد اتفاقا للفقهاء عن الخطاء والنسيان
ومن عقد عقدا فاسدا مختلفا فيه باجتهاد أو تقليد واتصل به انقبض لم يؤثر برده وان كان مخالفا
لنص وكذلك النكاح اذا بان له خطأ الاجتهاد أو التقليد وقد انقضى المفسد لم يفارق وان كان
المفسد قائما فارقها * بقى النظر فيمن ترك الواجب وفعل المحرم لا باعتقاد ولا بجهل بعذر فيه
ولكن جهلا واعراضا عن طالب العلم الواجب عليه مع تمكنه * أنه أو من سماع ايجاب هذا
وتحريم هذا ولم ياتزمه اعراضا لا كفرا بالرسالة فان هذا ترك لا اعتقاد لواجب بغير عذر شرعي
كما ترك الكافر لا سلام قبل يكون حال هذا اد تب فاقرب الوجوب والتحريم تصديقا والتزاما
بمنزله الكافر * ثم لان التوبة تجب ما قبلها كالا سلام وأما على قول الذي جزمنا بصحته
فهذا فيه نظر وقد يدل ايس هذا بأسوا حالا من الكافر الماند والتوبة والاسلام يهدمان
ما قبلهما ولا تلزم الصلاة صبي ونوبع عشرة وعنه جمهور العلماء وثوب عبادة الصبي له قلت
وذكره الشيخ أبو محمد المقدسي في غير موضع والله أعلم ولا يجب قضاء الصلاة على من زال

عقله بمحرم وفي الفتاوي المصرية يلزمه بلا نزاع * ومن كفر بترك الصلاة الا صوب انه
يصير مسلماً بفعلها من غير اعادة الشهادتين لان كفره بالا متناع كما بليس وتارك الزكاة كذلك
وفرضها متأخروا الفقهاء * مسألة يمتنع وقوعها وهي ان الرجل اذا كان مقراً بوجوب الصلاة
قدعى اليها وامتنع ثلاثاً مع تهديده بالقتل فلم يصل حتى قتل هل يموت كافراً أو فاسقاً على
قولين وهذا الفرض باطل اذ يمتنع أن يعتقد أن الله فرضها ولا يفعلها ويصبر على القتل هذا
لا يفعله أحد قط * ومن ترك الصلاة فينبغي الاشاعة عنه بتركها حتى يصلي ولا ينبغي السلام
عليه ولا اجابة دعوته والمحافظة على الصلاة أقرب الى الرحمة ممن لم يصلها ولو فعل ما فعل *
ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير الجمع وأما المسافر العادم للماء اذا علم انه يجد الماء
بعد الوقت لا يجوز له التأخير الى ما بعد الوقت بل يصلي بالتيمم في الوقت بلا نزاع وكذلك العاجز
عن الركوع والسجود والقراءة اذا علم بعد الوقت انه يمكنه أن يصلي بآتمام الركوع والسجود
والقراءة كان الواجب أن يصلي في الوقت بحسب امكانه وأما قول بعض أصحابنا لا يجوز
تأخيرها عن وقتها الا لناو جمعها أو مشغل بشرطها فهذا لم يقله أحد قبله من الاصحاب بل ولا من
سائر طوائف المسلمين الا أن يكون بعض أصحاب الشافعي فهذا لا شك ولا ريب انه ليس علي
عمومه وانما أراد صوراً معروفة كما اذا أمكن الواصل الى البئر أن يضع حبله يستقي به ولا
يفرغ الا بعد الوقت أو أمكن العريان أن يخيط ثوباً ولا يفرغ الا بعد الوقت ونحو هذه الصور ومع
هذا فالذي قاله في ذلك هو خلاف المذهب المعروف عن احمد وأصحابه وجاهير العلماء وما ظنه
يوافقه الا بعض اصحاب الشافعي ويؤيد ما ذكرناه أيضاً ان العريان لو أمكنه ان يذهب الى قرية
يستترى منها ثوباً ولا يصل الا بعد الوقت لا يجوز له التأخير بلا نزاع وكذلك العاجز عن تعلم
التكبير والتشهد الاخير اذا ضاق الوقت صلى على حسب حاله وكذلك المستحاضة اذا كان دمها
ينقطع بعد الوقت لم يحز لها التأخير بل صلى في وقت بحسب حالها

باب المراقبة

بد جماعة من أصحابنا كخزفي ونصفي ومضى كسبه وغيرهم انظر ومنهم من بد بالفجر كابن
أبي موسى وبني خضاب ونصفي في موضع واحد جود لان الصلاة لوسطي هي العصر

وانما تكون الوسطي اذا كان الفجر الاول ومن زعم ان وقت العشاء بقدر حصه الفجر في الشتاء وفي الصيف فقد غلط غلطا بينا باتفاق الناس وجمهور العلماء يرون تقدم الصلاة افضل الا اذا كان في التأخير مصلحة واجبة مثل التيمم يؤخر ليصلي آخر الوقت بوضوء والمنفرد يؤخر حتى يصلي آخر الوقت مع جماعة ونحو ذلك * ويعمل بقول المؤذن في دخول الوقت مع امكان العلم بالوقت وهو مذهب احمد وسائر العلماء المعتبرين وكما شهدت له النصوص خلافا لبعض اصحابنا * ومن دخل عليه الوقت ثم طرأ مانع من جنون أو حيض لا قضاء الا ان يتضايق الوقت عن فعلها ثم يوجد المانع وهو قول مالك وزفر رواه زفر عن أبي حنيفة ومتى زال المانع من تكليفه في وقت الصلاة لزمته ان ادرك فيها قدر ركعة والا فلا وهو قول الليث وقول الشافعي ومقالة في مذهب أحمد * ولا نسقط الصلاة بحج ولا تضعيف في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك اجماعا وتارك الصلاة عمدا لا يشرع له قضاؤها ولا تصح منه بل يكثر من التطوع وكذا الصوم وهو قول طائفة من السلف كابن عبد الرحمن صاحب الشافعي وداود واتباعه وليس في الأدلة ما يخالف هذا بل يوافقه وأمره عليه السلام المجمع بالقضاء ضعيف لعدم البخاري ومسلم عنه وقال أبو الخطاب في الانتصار اذا مات في أثناء وقت الصلاة قل بعض الحنفية لا يكون عاصيا بالاجماع وقال أبو الخطاب يحتمل عصيانه لانه انما يجوز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما يجوز له التأخير في قضاء رمضان وقضاء الصلاة والنذر والكفارة وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة وان قلنا لا بعصي وهو الصحيح فلان ما وجب وجوبا موسما لا بعصي من أخره الى آخر الوقت اذا مات كالمسائل التي ذكرناها قال أبو العباس أما قضاء الصلاة والنذر والكفارة فمعدنا على الفور وقد قيل انه على التراخي فلا تناظر المسألة وانما نظيرها قضاء رمضان فانه وقت موسم والمنهه هناك أنه اذا مات بعد استطاعة القضاء أضغم عنه والمنهه في الصلاة لا بعصي فيتوجه الترخيخ فيها كما اقتضاه كلامه وقال أبو الخطاب اتفق على لا يجب الموسع في قضاء الحج والكفارة والزكاة والدين المؤجل وهذا غلط فن فيه * هو مضيق وهو على التراخي * ويجب قضاء الفوائت على الفور وهو مذهب احمد وغيره * ونائبه ليس عليه ان يفعل الصلاة حال نومه بالانزعاج كان تنازع العلماء هل وجبت في ذمته بمعنى أنه وجب عليه ان يفعلها واستيقظ ويغسل ما تحب في ذمته لكن المقدم سبب وجوبها على مواليين وجمهور العلماء على ان قضاءها من يؤول هي أداء والنزاعان

لفظيان ويشبه هذا النزاع فيمن غلب على ظنه في الواجب على التراخي أنه يموت في هذا الوقت فإنه يجب تقديمه فلو لم يمت ثم فعله فهل يكون أداء كقول الجمهور أو قضاء كقول الباقلاني وغيره فيه نزاع ولا تأثير لهذا النزاع في الأحكام وإنما هو نزاع لفظي فقط بل لو اعتقد بقاء الوقت فصلى أداء ثم تبين خروجه أو بالعكس صحت الصلاة من غير نزاع اعلمه وقال أبو العباس في قديم خطبه قول الباقلاني قياس المذهب إذ الاعتبار بحالة غلبة الظن لا بما يخالفها وذلك كما قلنا من غير خلاف اعلمه في المذهب في المضروب الذي لا يرجى برؤءه إذا حج عن نفسه ثم برأ أنه لا يلزمه إعادة الحج فاعتبرنا حالة غلبة الظن ولم نعتبر تبين فساده ولا أعرف بينهما فرقاً

باب الاذان والاقامة

والصحيح أنهما فرض كفاية وهو ظاهر مذهب أحمد وغيره وقد اطلق طوائف من العلماء أن الاذان سنة ثم من هؤلاء من يقول أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي فإن كثيراً من العلماء من يطلق القول بالسنة على ما يذم تاركه ويعاقب تاركه شرعاً وأما من زعم أنه سنة لا أثم على تاركه فقد أخطأ وليس الاذان بواجب للصلاة الفائتة وإذا صلى وحده أداء أو قضاء واذن وأقام فقد أحسن وإن اكتفى بالاقامة أجزأه وإن كان يقضي صلوات فاذن أول مرة وأقام لبقية الصلوات كان حسناً أيضاً وهو أفضل من الإمامة وهو أصح الروايتين عن أحمد واختياراً أكثر أصحابه وأما امامته صلى الله عليه وسلم وإمامة الخلفاء الراشدين فكانت منعية عليهم فإسماها وظيفة الإمام الأعظم ولم يمكن الجمع بينها وبين الاذان فصارت الإمامة في حقهم أفضل من الاذان لخصوص أحوالهم وإن كان لاكثر الناس الاذان أفضل ويتخرج أن لا يجزي أداء القاعدة لغير عذر كأحد الوجهين في الخطبة وأولى إذ لم ينقل عن أحد من السلف الاذان قاعدة لغير عذر وخطب بعضهم قاعدة لغير عذر واطلق أحمد الكراهة والكراهة المطلقة هل تنصرف إلى التحريم أو المنزيه على وجهين قلت قال أبو البقاء المكي في شرح الهداية نقل عن أحمد أن اذن القاعدة يعيد قال القاضي محمول على نفي الاستحباب وحمله بعضهم على نفي الاعتداد به والله أعلم وأكثر الروايات عن أحمد المنع من أدان الجنب وتوقف عن الإعادة في بعضها وصرح بعدم الإعادة في بعضها وهو اختيار أكثر

الاصحاب وذكر جماعة عنه رواية بالاعادة واختارها الخرق وفي اجزاء الاذان من الفاسق
 روايتان اقواهما عدمه لمخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم * وأما ترتيب الفاسق مؤذنا فلا
 ينبغي قول واحد * والصبي المميز يستخرج في اذانه للبالغ روايتان كشهادته وولايته وقال في
 موضع آخر اختلف الاصحاب في تحقيق موضع الخلاف منهم من يقول موضع الخلاف سقوط
 الفرض به والسنة المؤكدة اذا لم يوجد سواء وأما صحة اذانه في الجملة وكونه جائزا اذا أذن غيره
 فلا خلاف في جوازه ومنهم من اطلق الخلاف لان احمد قال لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن
 يحتمل اذا كان قد راهق وقال في رواية علي بن سعيد وقد سئل عن الغلام يؤذن قبل أن يحتمل
 فلم يجبه والاشبه ان الأذان الذي يسقط الفرض عن أهل القرية ويعتمد في وقت الصلاة
 والصيام لا يجوز أن يباشره صبي قول واحد ولا يسقط الفرض ولا يعتمد في مواقيت العبادات
 وأما الاذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر ونحو ذلك فهذا فيه
 الروايتان والصحيح جوازه ويكره أن يوصل الاذان بما قبله مثل قول بعض المؤذنين قبل الاذان
 وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الآية * ويستحب للمؤذن أن رفع فمه ووجهه الى السماء اذا
 اذن أو اقام ونص عليه أحمد * كما يستحب للذي يتشهد عقيب الوضوء أن يرفع رأسه الى السماء *
 وكما يستحب للمحرم بالصلاة أن يرفع رأسه قليلا لان التهليل والتكبير اعلان بذكر الله
 لا يصلح الا له فاستحب الاشارة له كما تستحب الاشارة بالاصبع الواحدة في التشهد والدعاء
 وهذا بخلاف الصلاة والدعاء اذا المستحب فيه خفض الطرف * واذا اقيمت الصلاة وهو
 قائم يستحب له ان يجلس وان لم يكن صلى تحية المسجد قال ابن منصور رأيت ابا عبد الله احمد
 يخرج عند المغرب فحين انتهى الى موضع الصف أخذ المؤذن في الاقامة فجلس * والخروج من
 المسجد بعد الاذان منهي عنه وهل هو حرام أو مكروه في المسألة وجهان الا ان يكون التأذين
 للفجر قبل الوقت فلا يكره الخروج نص عليه أحمد * والاقامة كاللدا بالاذان والسنة ان ينادي
 للكسوف بالصلاة جاءمة لحديث عائشة خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فبعت مناديا الصلاة جامعة ولا ينادى للميد والاستسقاء وقاله طائفة من اصحابنا ولهذا لا يشرع
 للجنابة ولا للراويح على نص احمد خلافا للقاضي لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 والقياس على الكسوف فاسد الاعتبار وقال الآمدي السنة أن يكون المؤذن من أولاد من

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم الاذان وان كان من غيرهم جاز قال ابو العباس ولم
 يذكر هذا اكثر اصحابنا وظاهر كلام احمد لا يقدم بذلك فانه نص على ان المتنازعين في الاذان
 لا يقدم احدهما بكون ابيه هو المؤذن * واما ما سوى التأذين قبل الفجر من تسبيح ونشيد
 ورفع الصوت بدعاء ونحو ذلك في المآذن فهذا ليس بمسنون عند الأئمة بل قد ذكر طائفة من
 اصحاب مالك والشافعي واحمد ان هذا من جملة البدع المكروهة ولم يقيم دليل شرعي على استحبابه
 ولا حدث سبب يقتضي احداثه حتى يقال انه من البدع اللغوية التي دلت الشريعة على استحبابها
 وما كان كذلك لم يكن لاحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه ولا يعلق استحقاق الرزق به
 وان شرطه واقف واذا قيل ان في بعض هذه الاصوات مصلحة راجحة على مفسدتها فقتصر
 من ذلك على القدر الذي يحصل به المصلحة دون الزيادة التي هي ضرر بلا مصلحة راجحة *
 وبستحب ان يجب المؤذن ويقول مثل ما يقول ولو في الصلاة وكذلك يقول في الصلاة كل
 ذكر ودعاء وجد سببه في الصلاة ويجب مؤذناً ثانياً واكثر حيث يستحب ذلك كما كان
 المؤذنان يؤذنان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأما المؤذنون الذين يؤذنون مع المؤذن الراتب
 يوم الجمعة في مثل صحن المسجد فليس أذانهم مشروعاً باتفاق الأئمة بل ذلك بدعة منكورة وقد اتفق
 العلماء على انه لا يستحب التبليغ وراء الامام بل يكره الحاجة وقد ذهب طائفة من الفقهاء اصحاب
 مالك واحمد الى بطلان صلاة المبلغ اذا لم يحتج اليه وظاهر كلامه هذا ان المجيب يقول مثل ما يقول
 حتي في الحيلة وقيل يقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز الاذان للفجر قبل دخول وقتها وقاله جمهور
 العلماء وليس عند احمد نص في اول الوقت الذي يجوز فيه التأذين الا ان اصحابنا قالوا يجوز بعد نصف
 الليل كما يجوز بعد نصف الليل الافاضة من مزدلفه وعلى هذا فينبغي أن يكون الليل الذي يعتبر
 نصفه اوله غروب الشمس وآخره طلوعها كما ان النهار المعتبر نصفه اوله طلوع الشمس وآخره
 غروبها لا تقسم الزمان املاً ونهاراً ولعل قول النبي صلى الله عليه وسلم في احد الحديثين ينزل ربنا
 الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الذي ينتهي لطلوع الفجر وفي الآخر حين يمضي نصف الليل
 يعني الليل الذي ينهي لطلوع الشمس فانه اذا اتصف الليل السمسى يكون قد بقي ثلث الليل
 الفجرى تقر بما رلوقيل تحديد ومت العشاء الى نصف الليل تارة والى ثلثة اخرى من هذا

الباب لكان متوجها ويستحب^(١) اذا اخر المؤذن في الاذان أن لا يقوم اذ في ذلك تشبه بالسلطان قال احمد لا يقوم اول ما يبدى أو يصير

باب ستر العورة

اختلفت عبارة اصحابنا في وجه الحرة في الصلاة فقال بعضهم ليس بعورة وقال بعضهم عورة واما رخص في كشفه في الصلاة للحاجة والتحقيق انه ليس بعورة في الصلاة وهو عورة في باب النظر اذا لم يحز النظر اليه ولا يختلف المذهب في ان ما بين السرة والركبة من الامة عورة وقد حكى جماعة من اصحابنا ان عورتها السواثن فقط كالرواية في عورة الرجل وهذا غلط قبيح فاحش على المذهب خصوصا وعلى الشريعة عموماً وكلام احمد ابدئي عن هذا القول ولا تصح الصلاة في الثوب المغصوب والحرير والمكان المنصوب هذا اذا كانت الصلاة فرضاً وهو اصح الروايتين عن احمد وان كانت نفلاً فقال الآمدي لا تصح رواية واحدة وقال أبو العباس اكثر اصحابنا اطلقوا الخلاف وهو الصواب لان منسأ القول بالصحة ان جهة الطاعة مغايرة لجهة المعصية فيجوز ان يثاب من وجه ويعاقب من وجه وينبغي ان يكون الذي يجز ثوبه خيلاً في الصلاة على هذا الخلاف لان المذهب انه حرام وكذلك من لبس ثوباً فيه تصاوير قلت لازم ذلك أن كل ثوب يحرم لبسه يجرى على هذا الخلاف وقد اشار اليه صاحب المستوعب والله اعلم ولو كان المصلي جاهلاً بالمكان والثوب انه حرام فلا اعادة عليه سواء قلنا ان الجاهل بالنجاسة يعيد أو لا يعيد لان عدم علمه بالنجاسة لا يمنع العبد ان تكون نجاسة وكذا اذا لم يعلم بالتحريم لم يكن فعله معصية بل يكون طاعة وأما المحبوس في مكان غصب فينبغي ان لا تجب عليه الاعادة اذا صلى فيه قولاً واحداً لان لبثه فيه ليس بمحرم * ومن اصحابنا من يجعل قيمه لم يجد الا الثوب الحرير روايتين كن لم يجد الا الثوب النجس وعنى هذا فمن لم يمكنه ان يصلى الا في الموضع الغصب فيه الروايتان واولى وكذلك كل مكره الكون بالمكان النجس والغصب بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله ينبغي ان يكون كالمحبوس وذكر ابن الزاغوني في صحة الصلاة في ملك غيره نفي ادنه اذا دام يكن محوصاً عليه وجهين وان المذهب الصحيح يؤيده انه يدخله ويأكل ثمره فلان يدخله بلا أكل ولا اذى اولي واجزى والمقبوض بعقد فاسد من

الثياب والمقار افتي بعض اصحابنا بانه كالمغصوب سواء وعلى هذا فان لم يكن المال الذي يلبسه ويسكنه حلالا في نفسه لم يتعلق به حق الله تعالى ولا حق لمعباده والالم تصح فيه الصلاة وكذلك الماء في الطهارة وكذلك المركوب والزاد في الحج وهذا يدخل فيه شيء كثير وفيه نوع مشقة ومن لم يجد الا ثوبا لطيفا أرسله على كتفه وعجزه وصلى جالسا ونص عليه أو انزله وصلى قائما وقال القاضي يستر منكبيه ويصلي جالسا والاول هو الصحيح وقول القاضي ضعيف ولو صلى على راحلة مغصوبة أو سفينة مغصوبة فهو كالارض المغصوبة وان صلى على فراش مغصوب فوجهان اظهرهما البطلان ولو غصب مسجدا وغيره بأن حوله عن كونه مسجدا بدعوي ملكه أو وقفه على جهة أخرى لم تصح صلاته فيه وان أبقاه مسجدا ومنع الناس من الصلاة فيه في صحة صلاته فيه وجهان اختار طائفة من المتأخرين الصحة والاقوي البطلان ولو تلف في يده لم يضمه عند ابن عقيل وقياس المذهب ضمانه * وان لم يجد العريان ثوبا ولا حشيشا ولكن وجد طينا لزمه الاستتار عند ابن عقيل ولا يلزمه عند الآمدي وغيره وهو الصواب المقطوع به وقيل إنه المنصوص عن أحمد لان ذلك يتناثر ولا يبق ولكن يستحب أن يستتر بحائط أو شجرة ونحو ذلك ان امكن * وتستحب الصلاة بالنعل وقاله طائفة من العلماء * والعبد الآبق لا يصح نقله ويصح فرضه عند ابن عقيل وابن الزاغوني وبطلان فرضه قوي أيضا كما جاء في الحديث مرفوعا وينبغي قبول صلاته والله تعالى أمر بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة وهو أخذ الزينة فقال خذوا زينتكم عند كل مسجد فعلق الامر باسم الزينة لا بستر العورة ايدانا بان العبد ينبغي له أن يلبس أزين ثيابه وأجملها في الصلاة

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وجوب تطهير البدن من الخبث محتج عليه باحاديث الاستنجاء وحديث التنزه من البول وبقوله صلى الله عليه وسلم حتىه ثم اقرصيه ثم انضحيه بالماء ثم صلى فيه من حديث اسماء وغيرها وبحديث أبي سعيد في ذلك الثعلين بالتراب ثم الصلاة فيها وطهارة البقعة يستدل عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي إنه هذه المساجد لا تصلح لشيء من البول والعذرة وأمره بصيب الماء على البول * ومن صلى بالنجاسة ناسيا أو جاهلا فلا إعادة عليه وقاله طائفة

من العلماء لان من كان مقصوده اجتناب المحظور اذا فعله مخطئا أو ناسيا لا تبطل العبادة به
وذكر القاضي في المجرد والامدي أن الناسي يبيد رواية واحدة عن أحمد لانه مفرط وانما
الروايتان في الجاهل والروايتان منصوصتان عن أحمد في الجاهل بالنجاسة فاما الناسي فليس
عنه نص فلذلك اختلف الطريقتان * والنهي عن قربان المسجد لمن أكل الثوم ونحوه عام في كل
مسجد عند عامة العلماء وحكى القاضي عياض أن النهي خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم * ولا
تصح الصلاة في المقبرة ولا اليها والنهي عن ذلك انما هو سد لذريعة الشرك وذكر طائفة من
اصحابنا أن القبر والقبرين لا يمنع من الصلاة لانه لا يتناول اسم المقبرة وانما المقبرة ثلاثة قبور
فصاعداً وليس في كلام أحمد وعامة اصحابه هذا الفرق بل عموم كلامهم وتعليلهم واستدلّاهم
يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور وهو الصواب والمقبرة كل ما قبر فيه لا أنه جمع
قبر وقال اصحابنا وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلي فيه فهذا يعين أن المنع
يكون متنا ولا حرمة القبر المنفرد وقنائه المضاف اليه وذكر الآمدي وغيره أنه لا تجوز
الصلاة فيه أي المسجد الذي قبلته الى القبر حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر
وذكر بعضهم هذا منصوص أحمد ولا تصح الصلاة في الحش ولا اليه ولا فرق عند عامة
اصحابنا بين أن يكون الحش في ظاهر جدار المسجد أو باطنه واختار ابن عقيل أنه اذا كان
بين المصلي وبين الحش ونحوه حائل مثل حدار المسجد لم يكره والاوّل هو المأثور عن السلف
والمنصوص عن أحمد والمذهب الذي عليه عامة الاصحاب كراهة دخول الكنيسة المصورة
فالصلاة فيها وفي كل مكان فيه تصاویر أشد كراهة وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه ولا
شك ومقتضي كلام الآمدي وأبي الوفاء بن عقيل أنه لا تصح الصلاة في أرض الخسف وهو
قوي ونص أحمد لا يصلي فيها وقال الآمدي ويكره في الرحى ولا فرق بين علوها وسفلها قال
أبو العباس ولعل هذا لما فيها من الصوت الذي يلهم المصلي ويشغله ولا تصح الفريضة في الكعبة
بل النافلة وهو ظاهر مذهب أحمد وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فانها كانت
تطوعا فلا يلحق الفرض لانه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم قال هذه القبلة
فيشبه والله أعلم أن يكون ذكره لهذا الكلام في عقيب الصلاة خارج البيت بيانا لان القبلة
المأمور باستقبالها هي البنية كما لا يتوهم من ترجم أن استقبال بعضها كاف في الفرض لاجل أنه

صلى التطوع في البيت والا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة في الجملة هي القبلة فلا بد لهذا الكلام من فائدة وعلم شيء قد يخفى ويقع في محل الشبهة وابن عباس روى هذا الحديث وفهم منه هذا المعنى وهو أعلم بمعنى ما سمع وان نذر الصلاة في الكعبة جاز كما لو نذر الصلاة على الراحلة وأما ان نذر الصلاة مطلقا اعتبر فيها شروط الفريضة لان النذر المطلق يحذي به حذو الفرائض

باب استقبال القبلة

قال الدارقطني وغيره في قول الراوى إنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حمار غلط من عمرو بن يحيى المازني وإنما المعروف صلاته صلى الله عليه وسلم على راحلته أو البعير والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم في رواية أخرى ولهذا لم يذكر البخارى حديث عمرو هذا وقيل إن في تغليظه نظرا وقيل إنه شاذ لمخالفته رواية الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا خطاب منه لأهل المدينة ومن جرى مجراه كاهل السام والجزيرة والعراق وأما أهل مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب من مطلع الشمس في الشتاء وذكر طائفة من الأصحاب أن الواجب في استقبال القبلة هوؤها دون بنيانها بدليل المصلي على أبي قبيس وغيره من الجبال العالية فإنه إنما يستقبل الهواء لا البناء وبدليل لو انتقضت الكعبة والعياذ بالله فإنه يكفيهِ استقبال العرصة قال أبو العباس الواجب استقبال البنيان وأما العرصة والهواء فليس بكعبة ولا بناء وأما ما ذكره من الصلاة على أبي قبيس ونحوه فإنما ذلك لان بين يدي المصلي قبلة شاخصة مرتفعة وان لم تكن مسامنة فإن المسامنة لا تشترط كما لم تكن مشروطة في الائتمام بالامام وأما اذا زال بناء الكعبة فنقول بموجبه وأنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي اليه لان احمد جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبلة له فعلم أنه جعل القبلة الشيء الساخض وكذلك قال الآمدي ان صلى نازا البيت وكان مفتوحا لا تصح صلاته وان كان مردودا صحت وان كان مفتوحا وبين يديه شيء منصوب كالسترة صحت لانه يصلي الى جزء من البيت فان زال بنيان البيت والعاذ بالله وصلى وبين يديه شيء صحت الصلاة وان لم يكن بين يديه شيء لم تصح وهذا من كلام الآمدي يدل على أن البناء لو زال لم تصح الصلاة إلا أن يكون بين يديه شيء ما يعني به والله أعلم بما كان شاخصا كما فيه وفيما اذا صلى الى الباب

ولانه علل ذلك بانه اذا صلي الى ستره فقد صلي الى جزء من البيت فلم أن مجرد العرصة غير كاف ويدل على هذا ما ذكره الازرق في أخبار مكة أن ابن عباس أرسل الى ابن الزبير لا تدع الناس بنير قبلة انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل الستور عليها حتى يطوف الناس من ورائها ويصلون اليها ففعل ذلك ابن الزبير وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل على أن الكعبة التي يطاف بها ويصلي اليها لا بد أن تكون شيئا منصوبا شاخصا وان العرصة ليست قبلة ولم ينقل أن أحدا من السلف خالف في ذلك ولا أنكره نعم لو فرض أنه قد تمذر نصب شيء من الاشياء موضعها بان يقع ذلك اذا هدمها ذو السويقتين من الحبشة في آخر لزمان فهنا ينبغي أن يكتفى حينئذ باستقبال العرصة كما يكتفى المصلي أن يخط خطا اذا لم يجد ستره فان قواعد ابراهيم كالخط وذكر ابن عقيل وغيره من أصحابنا أن البناء اذا زال صحت الصلاة الى هواء البيت مع قولهم انه لا يصلي على ظهر الكعبة ومن قال هذا يفرق بانه اذا زال لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل بخلاف ما اذا كان هناك قبلة تستقبل ولا يلزم من سقوط الشيء الشاخص اذا كان معدوما سقوط استقباله اذا كان موجودا كما فرقنا بين حال امكان نصب شيء وحال تعذره وكما يفرق في سائر الشروط بين حال الوجود والعدم والقدرة والعجز فاذا قلنا لا بد من الصلاة الى شيء شاخص فانه يكفي شخوصه ولو أنه شيء يسير كالعتبة التي للباب قاله ابن عقيل وقال أبو الحسن الامدي لا يجوز أن يصلي الى الباب اذا كان مفتوحا كن اذا كان بين يديه شيء منصوب كالستره صحت فعلى هذا لا يكفي ارتفاع العتبة ونحوها بل لا بد أن يكون مثل آخره الرحل لانها السترة التي قدر بها الشارع السترة المستحبة فلا أن يكون تقديرها في الواجب أولي ثم ان كانت السترة التي فوق السطح ونحوه بناء أو خشبة مسمرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك جازت الصلاة اليه لانه جزء من البيت وان كان هناك لبن وآجر بعضه فوق بعض أو خشبة معروضة غير مسمرة ونحو ذلك لم يكن قبلة فيما ذكره أصحابنا لانه ليس من البيت ويتوجه أن يكتفى في ذلك بما يكون ستره في الصلاة لانه شيء شاخص ولان حديث ابن عباس وابن الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبلة وسترة فان الخشب والستور المعدة عليها لا يتبع في مطلق البيع قلت وقد يقال انما اكتفى بما نصبه بن الزبير وان لم يتبع في مطلق البيع لانه حال ضرورة ولا ضرورة بالمصلي الى الصلاة على ظهر الكعبة أو باطنها اذ يمكنه أن يتوجه

الى جزء منها أو ان يستقبل جميعها والله أعلم وقال ابن حامد بن عقيل في الواضح وأبو الممالى لوصلي
الى الحجر من فرضه المماينة لم تصح صلاته لانه في المشاهدة والعيان ليس من الكعبة البيت
الحرام وانما وردت الاحاديث بانه كان من البيت فعمل بتلك الاحاديث في وجوب الطواف
دون الاكتفاء به للصلاة احتياطا للمبادتين وقال القاضي في التمايق يجوز التوجه اليه في الصلاة
وتصح صلاته كما لو توجه الى حائط الكعبة قال أبو العباس وهذا قياس المذهب لانه من البيت
بالسنة الثابتة المستفيضة وبعين من شاهده من الخلق الكثير لما نقضه ابن الزبير ونص أحمد أنه
لا يصلي الفرض في الحجر فقال لا يصلي في الحجر الحجر من البيت قال أبو العباس والحجر جميعه
ليس من البيت وانما الداخل في حدود البيت ستة اذرع وشيء فمن استقبل ما زاد على ذلك
لم تصح صلاته ألبتة

باب النية

والنية تتبع العلم فمن علم ما يريد فعله قصده ضرورة ويحرم خروجه لشكه في النية للعلم
بانه ما دخل الا بالنية ولو احرم منفردا ثم نوى الامامة صحت صلاته فرضا ونفلا وهو رواية
عن أحمد اختارها أبو محمد المقدسي وغيره ولو سمي اماما أو جنازة فخطأ صحت صلاته ان كان
قصده خلف من حضر والا فلا ووجوب مقارنة النية للتكبير قد يفسر بوقوع التكبير عقيب
النية وهذا ممكن لا صعوبة فيه بل عامة الناس انما يصلون هكذا وقد يفسر بأنبساط آخر
النية على اجزاء التكبير بحيث يكون أولها مع اوله وآخرها مع آخره وهذا لا يصح لانه يقتضي
عزوب كمال النية عن اول الصلاة وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة وقد يفسر بحضور جميع
النية الواجبة وقد يفسر بجميع النية مع جميع اجزاء التكبير وهذا قد نوزع في امكانه فضلا عن
وجوبه ولو قيل بامكانه فهو متعسر فيسقط بالخرج وايضا فما يبطل هذا والذي قبله ان المكبر
ينبغي له ان يتدبر التكبير ويتصوره فيكون قلبه مشغولا بمعنى التكبير لا بما يشغله عن
ذلك من استحضار المنوي ولان النية من الشروط والشرط يتقدم العبادة ويستمر
حكمه الى آخرها *

باب تسوية الصفوف

وظاهر كلام ابي العباس انه يجب تسوية الصفوف لانه عليه السلام رأى رجلا باديا صدره فقال لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وقال عليه السلام سوا صفوفكم فإن تسويتها من تمام الصلاة متفق عليهما وترجم عليه البخاري باب اثم من لم يقم الصف قلت ومن ذكر الاجماع على استحبابه فراده ثبوت استحبابه لا نفي وجوبه والله اعلم واذا قدر المصلي ان يقول الله اكبر لزمه ولا يجزئه غيرها وهو قول مالك واحمد ولا يشترط ان يسمع المصلي نفسه القراءة الواجبة بل يكفيهِ الاتيان بالحروف وان لم يسمعها وهو وجه في مذهب احمد واختاره الكرخي من الحنفية وكذا كل ذكر واجب ويستحب ان يجمع في الاستفتاح بين قوله سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وبين وجهت وجهي الى آخره وهو اختيار ابي يوسف وابي هبيرة ولا يجمع بين لفظي كبير وكثير بل يقول هذا تارة وهذا تارة وكذا المشروع في القراءات السبع ان يقرأ هذه تارة وهذه تارة لا الجمع بينهما ونظائره كثيرة والافضل ان يأتي في العبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها كالاستفتاحات وانواع صلاة الخوف وغير ذلك والمفضل قد يكون افضل لمن انتفاعه به اتم ويستحب التعمد أول كل قراءة ويجهر في الصلاة بالتعوذ وبالبسمة وبالفاتحة في الجنازة ونحو ذلك احيانا فانه المنصوص عن احمد تعالما للسنة ويستحب الجهر بالبسمة للتأليف كما استحباب احمد ترك القنوت في الوتر تايفالأموم ولو كان الامام متطوعا تبعه المأموم والسنة اولى ونص عليه احمد قلت وحكي عن ابي العباس التخيير بين الجهر والاسرار وهو مذهب اسحاق بن راهوية والظاهر أن هذا القول أخذ من قوله انه يجهر بها احيانا وهذا المأخذ ليس بجيد والله اعلم والبسمة آية منفردة فاصلة بين السور ليست من أول كل سورة لا الفاتحة ولا غيرها وهذا ظاهر مذهب احمد وروى الطبراني باسناد حسن عن ابن العباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم اذا كان بمكة وانه لما هاجر الى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه أبو داود في كتاب النسخ والمنسوخ وهو مناسب للواقع فان الغالب على أهل مكة كان الجهر بها وأما أهل المدينة والناسم والكوفة فلم يكونوا يجهرون والدارقطني لما دخل مصر وسئل ان يجمع احاديث الجهر بالبسمة فجهمها فقيل له

هل فيها شيء صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف وتكتب البسملة أوائل الكتب كما كتبها سليمان وكتبها النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية وإلى فيصر وغيره فتذكر في ابتداء جميع الأفعال وعند دخول المنزل والخروج منه للبركة وهي تطرد الشيطان وإنما تستحب إذا ابتداء فعلاً تبعاً لغيرها لا مستقلة فلم يجعل كالحيلة والحمدلة ونحوهما والفتحة أفضل سورة في القرآن قال عليه السلام فيها أعظم سورة في القرآن رواه البخاري وذكر معناه ابن شهاب وغيره وآية الكرسي أعظم آية القرآن كما رواه مسلم عنه عليه السلام وحكى عن أبي العباس أن بفاضل القرآن عنده في نفس الحرف أي ذات الحرف واللفظ بعضه أفضل من بعض وهذا قول بعض أصحابنا ولعل المراد غير آية الكرسي والفتحة لما تقدم والله أعلم ومعاني القرآن ثلاثة أصناف توحيد وقصص وأمر ونهي (وقل هو الله أحد) منضمنة لث التوحيد ولا يستحب قراءتها ثلاثاً إلا إذا مرثت منفردة وقال في وضع آخر السنة إذا قرأ القرآن كله أن يقرأها كما في المصحف وأما إذا قرأها منفردة أو مع بعض القرآن ثلاثاً فإنها تعدل القرآن وإذا قيل ثواب قراءتها مرة تعدل ثلث القرآن فعادله الشيء للشيء يقضي تساويهما في القدر لا تماثلهما في الوصف كما في قوله تعالى أو عدل ذلك مما لا يجوز أن يستغنى بقراءتها ثلاث مرات عن قراءة سائر القرآن لحاجته إلى الأمر والنهي والقصص كما لا يستغنى من ملك نوعاً شريفاً من المال عن غيره ويحسن ترجمة القرآن لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة قلت وذكر غيره هذا المعنى والله أعلم وقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فاعر به نله بكل حرف عسر حسنات رواه الزهري وقال حديث حسن غريب المراد بالحرف الكلمة وروى القاري على رؤس الآيات سنة وإن كانت الآية الثانية متعاقبة بالاولى تعلق الصفة بالموصوف أو غير ذلك والقراءة القليلة بتفكير أفضل من الكثيرة بلا تفكير وهو المصوص عن الصحابة صريحاً ونقل عن أحمد ما يدل عليه نقل ٥٠٠ بن جامع رجل أكل فشبعة و أكثر الصلاة والصيام ورجل أقل الا كل فقلت نوافله ركان أكبر فكرة أيها أفضل فذكر ما حاء في المكر تفكر ساعة خبر من قيام ليلة قال فرأيت هذا عدة أصل بكر ما سالف المصحف رصح سندده صحت الصلاة به وهذا نص الرواتين عن أحمد - وهو مصحف عثمان أحد الخروف السبعة وقاله عامة السلف وجمهور العلماء ويكره أن

يقول مع امامه (اياك نميد و اياك نستعين) ونحوه وقراءة المأموم خلف الامام أصول الاقوال فيها ثلاثة طرفان ووسط فاحد الطرفين لا يقرأ بحال والثاني يقرأ بكل حال والثالث وهو قول اكثر السلف اذا سمع قراءة الامام أنصت واذا لم يسمع قرأ بنفسه فان قراءته أفضل من سكوته والاستماع لقراءة الامام أفضل من السكوت وعلى هذا فهل القراءة حال مخافته الامام واجبة على المأموم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد أشهرهما انها مستحبة ولا يقرأ حال نفس امامه واذا سمع هممة الامام ولم يفهم قراءته قرأ لنفسه وهو رواية عن أحمد . وأحمد وغيره استحب في صلاة الجهر سكتين عقيب التكبير الاستفتاح وقبل الركوع لاجل الفصل ولم يستحب ان يسكت سكتة تتسع لقراءة المأموم ولكن بعض اصحابه استحب ذلك والقراءة اذا سمع هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة ان قرأ على قولين في مذهب أحمد وغيره احدهما القراءة محرمة وتبطل الصلاة بها حكاه ابن حامد والثاني لا تبطل وهو قول الاكثرين وهو المشهور من مذهب أحمد وهل الافضل للمأموم قراءة الفاتحة للاختلاف في وجوبها ام غيرها لانه استمعها مقتضى نصوص أحمد واكثر اصحابه ان القراءة بغيرها افضل قلت فمقتضى هذا انه انما يكون غيرها افضل اذا سمعها والا فهي افضل من غيرها والله اعلم ولا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام وهو رواية عن أحمد ومن اصحاب أحمد من قال لا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام رواية واحدة وانما لخلاف حال سكوت الامام والمعروف عند اصحابه ان النزاع في حال الجهر لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفاح والعود وما ذكره ابن الجوزي من قراءة المأموم وقت مخافته الامام افضل من استفاحه غلط بل قول أحمد واكثر اصحابه الاستفتاح اولى لان استماعه يدل عن قراءته والراة اذا صلت بالنساء جهرت بالقراءة والا فلا تجهر اذا صلت وحدها ونقل ابن اصرم عن أحمد في من جهل ما قرأ به امامه يحيد الصلاة قال ابو اسحاق بن شافلا لانه لم يدر هل قرأ امامه الحمد ام لا ولا مانع من السجود وقال ابو العباس بل لتركه الانصات الواجب وحديث عبد الرحمن بن ابيزى انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم تكبيره رواه ابو داود والبخاري في التاريخ وسدحكي عن ابي داود الطيالسي وأنه قال هذا حديث باطل قال ابو نعاس وهذا وان كان محفراً فاعلم بن بزي صلى حلف النبي صلى الله عليه وسلم في مؤخر المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضعيفاً فمسمع

تكبيره فاعتقدانه لم يتم التكبير والا فالاحاديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا * وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن النخعي ان اول من نقص التكبير زياد وكان أميراً في زمن عمر * واذا رفع الامام رأسه من الركوع يقول ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد وهو رواية عن احمد واختارها أبو الخطاب والاجري وأبو البركات * ويسن رفع اليدين اذا قام المصلي من التشهد الاول الى الثالثة وهو رواية عن الامام احمد اختارها أبو البركات كما يسن في الركوع والرفع منه * ومن لم يقدر على رفع يديه الا بزيادة على اذنيه رفعهما لانه يأتي بالسنة وزيادة لا يمكنه تركها وتبطل الصلاة بتعمد تكرار الركن الفعلي لا القولي وهو مذهب الشافعي واحمد * ومن لم يحسن القراءة ولا الذكر أو الاخرس لا يحرك لسانه حركة مجردة ولو قيل ان الصلاة تبطل بذلك كان أقرب لانه عبث ينافي الخشوع وزيادة على غير المشروع * وآل النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته ونص عليه احمد واختاره الشريف أبو جعفر وغيره فمنهم بنو هاشم وفي بنى المطالب الروايتان في الزكاة وفي دخول ازواجه في أهل بيته روايتان والمختار الدخول * وأفضل أهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين ادار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر أن حمزة أفضل من حسن وحسين واختاره بعض العلماء ولا تجوز الصلاة على غير الانبياء اذا اتخذت شعاراً وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقاً وهو قول طائفة من اصحابنا ومن قال بالجواز مطلقاً وهو منصوص احمد * ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقيب الصلاة وقاله بعض السلف والخلف ويقرأ آية الكرسي سرّاً لا جهر العدم نقله * والتسبيح المأثور انواع احدها أن يسبح عشراً ويحمد عشراً ويكبر عشراً والثاني ان يسبح احدى عشرة ويحمد احدى عشرة ويكبر احدى عشرة والثالث أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر ثلاثاً وثلاثين فيكون تسعة وتسعين والرابع أن يقول ذلك ويختم المائة بالوحيد التام وهو لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الخامس أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر اربعاً وثلاثين السادس ان يسبح خمساً وعشرين ويحمد خمساً وعشرين ويكبر خمساً وعشرين ويقول لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير خمساً وعشرين ولا يستحب الدعاء عقيب الصلوات لغير عارض كالاستسقاء والانتصار أو تعليم المأموم ولم تستحبه

الأئمة الأربعة وما جاء في خبر ثوبان من أن الامام اذا خص نفسه بالدعاء فقد خان المؤمنين المراد به الدعاء الذي يؤمن عليه كدعاء القنوت فان المأموم اذا آمن كان داعياً قال تعالى لموسى وهرون قد اجيبت دعوتكما وكان احدهما يدعو والاخر يؤمن والمأموم انما آمن لاعتقاده ان الامام يدعو لهما فان لم يفعل فقد خان الامام المأموم * ويسن للداعي رفع يديه والابتداء بالحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان يختتمه بذلك كله وبالتأمين وصفة الم شروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما صحت به الاخبار قال ابو العباس الاحاديث التي في الصحاح لم أجد في شيء منها كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم بل المشهور في أكثر الآحاديث والطرق لفظ وآل ابراهيم بالسناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً ورواه ابن ماجه موقوفاً على ابن مسعود قلت بل روى البخاري في صحيحه الجمع بينهما والله أعلم * واتفق المسلمون على ان محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل لكن وقع النزاع في انه وحده هل هو أفضل من جملتهم قطع طائفة من العلماء بانه وحده أفضل من جماعتهم كما ان صديقه وزن بمجموع الأمة فرجع بهم وقد انكر طائفة من العلماء على محمد بن أبي زيد في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم محمداً وآل محمد لانه خلاف الوارد في تعليم الصلاة قلت وحكي القاضي عياض في شرح مسلم المنع قول الأكثرين والله أعلم ويمحرم الاعتداء في الدعاء لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين وقد يكون الاعتداء في نفس الطلب وقد يكون في نفس المطلوب * ولا يكره رفع بصره الى السماء في الدعاء لفعله صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك والشافعي ولا يستحب * واذا لم يخلص الداعي الدعاء ولم يجتنب الحرام تبعد اجابته الامضطرا أو ظلوماً ويستحب للمصلي ان يدعو قبل السلام بما أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ ان يقوله دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ولا يفرد المنفرد ضمير الدعاء لانه يدعو لنفسه وللمؤمنين ويكون دعاء الاستخارة قبل السلام وقال ابن الزاغوني بل بعده والدعاء سبب جلب المنافع ودفع المضار لانه عبادة يثاب عليها الداعي ولا يحصل بها جلب المنافع ودفع المضار وهو مذهب أهل السنة والجماعة واذا ارضاقت نفس العبد على الطاعة وانشرحت بها وتنعمت بها وبأدركت اليها صرامة ومحبة كان أفضل ممن يجاهد نفسه على الطاعات ويكرها عليها وهو قول الجنيد وجماعة من عباد البصرة والتكبيره شروع في الاماكن

العالية وحال ارتفاع العبد وحيث يقصد الاعلان كالتكبير في الاذان والاعیاد واذا علا شرفا
واذا رقى الصفا والمروة واذا ركب دابة والتسبيح في الاما كن المنخفضة كما في السنن عن
جابر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاذا علونا كبرنا واذا هبطنا سبحنا فوضعت الصلاة على
ذلك وفي نهيه صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن في الركوع والسجود دليل على ان القرآن
أشرف الكلام اذ هو كلام الله وحاله الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد فمن الادب
منع كلام الله ان لا يقرأ في هاتين الحالتين والانتظار أولى

باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها

والنفخ اذا بان منه حرفان هل تبطل الصلاة به ام لا في المسألة عن مالك وأحمد روايتان
وظاهر كلام أبي العباس ترجيح عدم الابطال والسعال والمطاس والتثاؤب والبكاء والتأوه
والانين الذي يمكن دفعه فهذه الاشياء كالنفخ فالاولى ان لا تبطل فان النفخ أشبه بالكلام
من هذه والآخر ان الصلاة تبطل بالفقهية اذا كان فيها اصوات عالية تنافي الخشوع الواجب في
الصلاة وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة فابطلت لذلك لا لكونها
كلاما ويقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الاسود والبهيم وهو مذهب احمد رحمه الله والمشهور
عن الائمة اذا غلب الوسواس على اكثر الصلاة انها لا تبطل ويسقط الفرض بذلك وقال ابن
حامد والنزالي في الاحياء وتبعه ابن الجوزي تبطل وعلى الاول لا يثاب الا على ما عده بقلبه
فلا يكفر من سيئاته الا بقدره فالباقي يحتاج الى كفير فاذا ترك واجبا استحق العقوبة
فاذا كان له تطوع سدد مسدده فكمل ثوابه وهذا الكلام في المؤمن الذي يقصد العبادة لله
بقلبه مع الوسواس واما المنافق الذي لا يصلي الا رياء وسمة فهذا عمله حابط لا يحصل به ثواب
ولا يرتفع به عقاب وابن حامد ونحوه سدد بين النوعين فان كليهما انما تسقط عنه الصلاة
القتل في الدنيا من غير أن تبرأ ذمته ولا ترفع عنه عقوبة الآخرة والتسوية بين المؤمن
والمنافق في الصلاة خطأ ولا بأس بالسلام على المصلي ان كان يحسن الرد بالاشارة وانه طائفة
من العامة ولا يثاب على عمل مشرب اجتماعا ومن صلى الله ثم سنها واكملها للناس ائيب على
ما احصاه الله لا على ما عمله للناس ولا اظلم ريت حذرا ولا يبطل اتصاله بكلام الناسي والجاهل

وهو رواية عن احمد ولا بما اذا ابدل ضادا بظاء وهو وجه في مذهب أحمد وقاله طائفة من العلماء ولا بأس بالقراءة لحنا غير محل للمني عجزا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب وقد قال احمد وغيره يجوز له ان يذهب الى الثعل فيأخذه ويقتل به الحية والمقرب ثم يعيده الى مكانه وكذلك سائر ما يحتاج اليه المصلي من الافعال وكان ابو برزة ومعه فرسه وهو يصلي كلما خطا بخطو منه خسية ان ينفلت قال احمد ان فعل كما فعل ابو برزة فلا بأس وظاهر مذهب احمد وغيره ان هذا لا يقدر بثلاث خطوات ولا ثلاث فمات كما مضت به السنة ومن قيدها بثلاث كما يقوله اصحاب الشافعي واحمد فانما ذلك اذا كانت متصلة وأما اذا كانت موقوفة فيجوز وان زادت على ثلاث والله اعلم

باب سجود التلاوة

قال ابو العباس والذي تبين لي ان سجود التلاوة واجب مطلقا في الصلاة وغيرها وهو رواية عن أحمد ومذهب طائفة من العلماء ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل هذا هو السنة المرووفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليها عامة السلف وعلى هذا فليس هو صلاة فلا يشترط له شروط الصلاة بل يجوز على غير طهارة واختارها البخاري لكن السجود بشروط الصلاة افضل ولا ينبغي ان يخل بذلك الا لعذر فالسجود بلا طهارة خير من الاخلال به لكن يقال انه لا يجب في هذا الحال كما لا يجب على السامع اذا لم يسجد قارىء السجود وان كان ذلك السجود جائزا عند جمهور العلماء والافضل ان يسجد عن قيام وقاله طائفة من اصحاب احمد والشافعي * وسجود الشكر لا يفترق الى طهارة كسجود التلاوة ووافق أبو العباس على سجود السهو في اشتراط الطهارة * ولو اراد الانسان الدعاء فمفر وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه فهذا سجود لاجل الدعاء ولا شيء منعه وابن عباس سجدا سجودا مجردا لما جاءني بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم آية السجود وسجدوا وهذا يدل على أن السجود انشراح عند الآيات المكروه هو السجود بلا سبب ومن البدع أن من صلى الصبح أو غيرها من الصلوات سجد بعد فراغه منها وقبل الارض وذكر غير واحد من العلماء ان هذا السجود من المنكرات وأما تعجيل الارض ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفعل فدام بعض الشيوخ

وبعض الملوك فلا يجوز بل لا يجوز الانحناء كالركوع ايضا اما اذا اكره على ذلك بحيث انه
للم فعله يحصل له ضرر فلا بأس واما ان فعل لنيل الرياسة والمال فحرام

باب سجود السهو

يشرع للسهو لا للعمد عند الجمهور ومن شك في عدد الركعات بنى على غالب ظنه وهو رواية
عن احمد وهو مذهب علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما وعلى هذا عامة أمور الشرع
ويقال مثله في الطواف والسعي ورمي الجمار وغير ذلك واظهر الاقوال وهو رواية عن أحمد
فرق بين الزيادة والنقص وبين الشك مع التحري والشك مع البناء على اليقين فاذا كان السجود
لنقص كان قبل السلام لانه جابر ليتم الصلاة به وان كان لزيادة كان بعد السلام لانه ارغام
للشيطان لئلا يجمع بين زيادتين في الصلاة وكذلك اذا شك وتحري فانه يتم صلاته وانما
السجدتان ارغام للشيطان فتكونان بعده * وكذلك اذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم
أكملها فقد أتمها والسلام فيها زيادة والسجود في ذلك بعد السلام ترغيبا للشيطان وأما اذا شك
ولم يبين له الراجح فيعمل هنا على اليقين فاما أن يكون صلى خمسا أو اربعا فان كان صلى خمسا
فالسجدتان يشفعان له صلاته ليكون كأنه صلى ستا لا خمسا وهذا انما يكون قبل السلام فهذا
القول الذي بصرناه تستعمل فيه جميع الاحاديث الواردة في ذلك وما شرع قبل السلام يجب
فعله قبل السلام وما شرع بعد السلام لا يفعل الا بعده وجوبا وهذا أحد القولين في مذهب
احمد وغيره وعليه يدل كلام احمد وغيره من الأئمة وهل يتشهد ويسلم اذا سجد بعد السلام
فيه ثلاثة أقوال ثالثها المختار يسلم ولا يتشهد وهو قول ابن سيرين ووجه في مذهب احمد
والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك * والتكبير لسجود السهو ثابت في الصحيحين عن النبي
صلي الله عليه وسلم وهو قول عامة أهل العلم وان نسي سجود السهو سجد ولو طال الفصل
أو تكلم أو خرج من المسجد وهو رواية عن احمد

باب صلاة التطوع

والتطوع يكمل به صلاة الفرض يوم القيامة ان لم يكن المصلي أتمها وفيه حديث مرفوع رواه

احمد في المسند وكذلك الزكاة وبقية الاعمال * واستيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلا ونهاراً أفضل من جهاد لم يذهب فيه نفسه وماله والعبادة في غيره تعدل الجهاد للاخبار الصحيحة المشهورة وقد رواها احمد وغيره * والعمل بالقوس والرمح أفضل من الرباط في الثغر وفي غيره نظيرها ومن ^(١) طلب العلم أو فعل غيره مما هو آجر في نفسه لما فيه من المحبة له لا لله ولا لغيره من الشركاء فليس مذموماً بل قد يثاب بانواع من الثواب اما بزيادة فيها وفي أمثالها فتتم بذلك واما بغير ذلك * وتعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد وانه من أنواع الجهاد من جهة انه من فروض الكفايات * وأشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه فذنبه من جنس ذنب اليهود * والمتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول بأن أفضل ما تطوع به الجهاد وذلك لمن أراد أن يفعله تطوعاً باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه بحيث ان الفرض قد سقط عنه واذا باشره وقد سقط الفرض عنه فهل يقع فرضاً أو نفلاً على وجهين كالوجهين في صلاة الجنازة اذا اعادها بعد أن صلاها غيره وانبنى على الوجهين في صلاة الجنازة جواز فعلها بعد الفجر والعصر مرة ثانية والصحيح أن ذلك يقع فرضاً وانه يجوز فعلها بعد الفجر والعصر وان كان ابتداء الدخول في ذلك تطوعاً كما في التطوع الذي يلزم بالشروع فانه كان نفلاً ثم يصير اتمامه فرضاً * والطواف بالبيت أفضل من الصلاة فيه وهو قول العلماء والذكر بقلب أفضل من القرآن بلا قلب * وقال أبو العباس في رده على الرافضي بعد أن ذكر تفضيل احمد للجهاد والشافعي للصلاة وأبي حنيفة ومالك للعلم والتحقيق انه لا بد لكل من الآخرين وقد يكون كل واحد أفضل في حال كفعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه بحسب المصلحة والحاجة ويوافق هذا قول ابراهيم بن جعفر لاحمد الرجل يبلغني عنه صلاح فاذهب فاصلي خلفه قال قال لي احمد انظر الى ما هو أصلح لقلبك فافعله * وقال الامام احمد معرفة الحديث والفقهاء أعجب الى من حفظه * ويجب الوتر على من يتعهد بالليل وهو مذهب بعض من يوجب مطلقاً ويخير في الوتر بين فصله ووصله وفي دعائه بين فعله وتركه والوتر لا يقضى اذا فات لقوات المقصود منه بفوات وقته وهو احدى الروايتين عن احمد ولا يقنت في غير الوتر الا ان تنزل بمسلمين نازلة فيقنت كل مصلى في جميع الصلوات لكنه في الفجر والمغرب أكد بما يناسب تلك النازلة واذا

صلى قيام رمضان فلقى قنت جميع الشهر أو نصفه الأخير أو لم يقنت بحال فقد أحسن والتراويح
أن صلاها كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة أو كذهب مالك ستا وثلاثين أو
ثلاث عشرة أو إحدى عشرة فقد أحسن كما نص عليه الإمام أحمد لعدم التوقيف فيكون تكثير
الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ومن صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيل المبتدعة
المخالفين للسنة ويقرأ أول ليلة من رمضان في العشاء الآخرة سورة القلم لأنها أول ما نزل
وتقله إبراهيم بن محمد الحارث عن الإمام أحمد وهو أحسن مما تقله غيره أنه يبتدي بها التراويح *
ومن السنن الراتبية قبل الظهر أربع وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وليس للعصر سنة
راتبة وهو مذهب أحمد وماتين فعله منفردا كقيام الليل وصلاة الضحى ونحو ذلك أن فعل
جماعة في بعض الأحيان فلا بأس بذلك لكن لا يتخذ سنة راتبية * وتستحب المداومة على
صلاة الضحى أن لم يقم في ليله وهو مذهب بعض من يستحب المداومة عليها مطلقا قلت لكن
أبو العباس له قاعدة معروفة وهي ما ليس من السنن الراتبية لا يداوم عليه حتى يلحق بالراتب
كما نص الإمام أحمد على عدم المواظبة على سورة السجدة وهل أتى يوم الجمعة ولا يجوز التطوع
مضطجعا لغير عذر وهو قول جمهور العلماء * وقراءة الإدارة حسنة عند أكثر العلماء ومن
قراءة الإدارة قراءتهم مجتمعين بصوت واحد وللمالكية وجهان في كراهتها وكرهها مالك
وأما قراءة واحد والباقيون يستمعون له فلا يكرهه بغير خلاف وهي مستحبة وهي التي كان
الصحابه يفعلونها كأبي موسى وغيره * وتعليم القرآن في المسجد لا بأس به إذا لم يكن فيه
ضرر على المسجد وأهله بل يستحب تعليم القرآن في المساجد * وقول الإمام أحمد في الرجوع
إلى قول التابعي عام في التفسير وغيره * وفيام بعض الليالي كلها مما جاءت به السنة * وصلاة
الغائب بدعة محدثة لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف وأما ليلة النصف
من شعبان ففيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع فيها لأحيائها في المساجد
بدعة وكذلك الصلاة الألفية * وتقول المرأة في سيد الاستغفار وما في معناه وأنا أمتك
بنت أمتك أو بنت عبدك ولو قالت وأنا عبدك فله مخرج في العربية بتأويل شخص * وتكفير
الطهارة والصلاة وصيامه صان وعرفة وعاشوراء للصغار فقط وكذا الحج لأن الصلاة ورمضان
اعظمه وكثرة الركوع والسجود وطول القيام سواء في الفضيلة وهو إحدى الروايات عن أحمد

ونص الامام احمد وأئمة الصحابة على كراهة صلاة التيسيع ولم يستحبها امام واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر فأما ابو حنيفة والشافعي ومالك فلم يستحبوها بالكيفية وقال الشيخ ابو محمد المقدسي لا بأس بها فان الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر كذا قال ابو العباس يعمل بالخبر الضعيف يعني ان النفس ترجو ذلك الثواب أو ذلك العقاب ومثله الترغيب والترهيب بالاسرائيليات والمهمات ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرد إثبات حكم شرعي لا الاستحباب ولا غيره لكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع فانه ينفع ولا يضر واعتقاد موجب من قدر الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي وقال أيضا في التيمم بضربتين يعمل بالخبر الوارد فيه ولو كان ضعيفا وكذا من يشرع في عمل قد علم انه مشروع في الجملة فاذا رغب في بعض أنواعه بخبر ضعيف عمل به أما اثبات سنة فلا وكل من عبد عبادة نهى عنها ولم يعلم بالنهاي لكن هي من جنس المأمور به مثل الصلاة وقت النهي وصوم العيد أثيب على ذلك

(فصل) ولا نهى عند طلوع الشمس الى زوالها يوم الجمعة وهو قول الشافعي وتقضى السنن الراتبة ويفعل ماله سبب في أوقات النهي وهو احدى الروايتين عن أحمد واختيار جماعة من أصحابنا وغيرهم ويصلي صلاة الاستخارة وقت النهي في أمر يقوت بالتأخير الى وقت الاباحة ويستحب ان يصلي ركعتين عقب الوضوء ولو كان وقت النهي وقاله الشافعية

باب صلاة الجماعة

في حديث أبي هريرة وأبي سعيد تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة وفي حديث ابن عمر سبع وعشرين درجة والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما بان حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفردا وصلاته في الجماعة فصار المجموع سبعا وعشرين ومن كانت عادته الصلاة في جماعة والصلاة قائما ثم ترك ذلك لمرض أو سفر فانه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطوع على الراحة وقد كان يتطوع في الحضر فانه يكتب له ما كان يعمل في الإقامة وأما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ولا

الصلاة قائما اذا مرض أو سافر فصلى قاعدا أو وحده فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح
 المقيم وقال أبو العباس في الصارم المسلول خبر التفضيل في المعذور الذي تباح له الصلاة وحده
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل قاعدا على النصف ومضطجعا على النصف فان المراد به
 المعذور كما في الخبر أنه خرج على أصحابه وقد أصابهم وعك وهم يصلون قعودا فقال ذلك وذكر
 في موضع آخر ان من صلى قاعدا لغير عذر له أجر القائم والجماعة شرط للصلاة المكتوبة
 وهو احدى الروايتين عن أحمد واختارها ابن أبي موسى وابو الوفاء ابن عقيل ولو لم يمكنه
 الذهاب الا بمشيئه في ملك غيره فعل فاذا صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته وفي الفتاوي
 المصرية واذا قلنا هي واجبة على الاعيان وهو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف
 وفيها الحديث فهؤلاء تنازعوا فيما اذا صلى منفردا لغير عذر هل تصح صلاته على قولين أحدهما
 لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ذكره القاضي في شرح المذهب عنهم والثاني
 تصح مع ائمه بالترك وهو المأثور عن أحمد وقول أكثر أصحابه * وليس للامام إعادة الصلاة
 مرتين ولو جمل الثانية فائنة أو غيرها والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة وفي الفتاوي
 المصرية واذا صلى الامام بطائفة ثم صلى بطائفة اخرى تلك الصلاة بعينها لعذر جاز ذلك للمعذر
 مثل صلاة الخوف ونحوها ولا ينبغي له ان يفعل ذلك لغير عذر ولا يعيد الصلاة من بالمسجد
 وغيره بلا سبب وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا وذكره بعض الحنفية وغيرهم * ومن نذر متى
 حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضه أخرى وحفظه لا يلزمه الوفاء به فانه منهي عنه ويكفر
 كفارة يمين * ولا يدرك الجماعة الا بركعة وهو احدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من
 أصحابنا وهو مذهب مالك ووجه في مذهب السافى واختاره الرويانى * وأصح الطريقين لأصحاب
 أحمد أنه اصح اتمام القاضي بالمؤدى وبالمكس ولا يخرج عن ذلك اتمام المفترض بالمتنفل
 ولو اختلفا أو كانت صلاة المأموم أقل وهو اختيار أبي البركات وغيره وحكى أبو العباس في
 صلاة الفريضة صلاة الجائزة روايتين واختار الجواز * قال أبو العباس سئلت عن ما يفعله الرجل
 شاك في وجوبه على طريق الاحتياط فقلت يأتي به الممتنع قال فبما المذهب انه يصح لان
 السالك يؤدى بنية اوجوب اذا احاط بجزئه عن الواجب حتى لو تبين له نية اوجوب
 أجر كما قلنا في دلة الانشاء وان لم يل بوجوب نصوم وكما قلنا فبمن غائبة صلاة من خمس

لا يعلم عينها وكما قلنا فيمن شك في انتقاض وضوئه فتوضأ وكذلك سائر صور الشك في وجوب طهارة أو صيام أو زكاة أو صلاة أو نكاح أو كفارة أو غير ذلك بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب وأداه بنية النفل وعكسه كما لو اعتقد انوجوب ثم تبين عدمه فان هذه خرج فيها خلاف في الحقيقة نفل لكنها في اعتقاده واجبة والمشكوك فيها هي في قصده واجبة والاعتقاد متردد والمأموم اذا لم يعلم بمحدث الامام حتى قضيت الصلاة اعاد الامام وحده وهو مذهب أحمد وغيره * ويلزم الامام مراعاة المأموم ان تضرر بالصلاة اول الوقت أو آخره وليس له ان يزيد على القدر المشروع وينبغي ان يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ويزيد وينقص للمصلحة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيده وينقص أحياناً * والصلاة بالمسجد الحرام بمائة الف وبمسجد المدينة بالف والصواب في الاقصى بخمسمائة * والجن ليسوا كالانس في الحد والحقيقة لكنهم يشاركونهم في جنس التكليف بالامر والنهي والتحليل والنحرىم بلا نزاع بين العلماء وكان أبو العباس اذا أتى بالمصروع وعظ من صرعه وأمره ونهاه فان انتهى وافاق المصروع أخذ عليه المهد ان لا يعود وان لم ياتم ولم ينته ولم يفارقه ضربه على ان يفارقه والضرب في الظاهر يقع على المصروع وانما يقع في الحقيقة على من صرعه ولهذا لا يتألم من ضربه ويصحو * ولا يقدم في الامامة بالنسب وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد * ويجب تقديم من قدمه الله ورسوله ولو مع شرط الواقف بخلافه فلا يلتفت الى شرط يخالف شرط الله ورسوله واذا كان بين الامام والمأموم معاداة من جنس معاداة أهل الاهواء أو المذاهب لم ينبغ أن يؤمهم بالصلاة جماعة لانها لا تتم الا بالائتلاف ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا فتختلف قلوبكم واذا فعل الامام ما يسوغ فيه الاجتهاد يتبعه المأموم فيه وان كان هو لا يراه مثل القنوت في الفجر ووصل ائتروا اذا اتم من يرى القنوت بمن لا يراه تبعه في تركه * ولا تصح الصلاة خلف أهل الاهواء والبدع والفسقة مع القدرة على الصلاة خلف غيرهم وتصح إمامة من عليه نجاسة ينجز عن ازالها بمن ليس عليه نجاسة ولو ترك الامام ركناً يمتقده المأموم ولا يمتقده الامام صحت صلاته خلفه وهو احدى الروايتين عن أحمد ومذهب مالك واختيار المقدسي وقال أبو العباس في موضع آخر لو فعل الامام ما هو محرم عند المأموم دونه مما يسوغ فيه الاجتهاد صحت صلاته خلفه وهو المشهور عن أحمد وقال في موضع آخر ان الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً

وإنما ظواهرها ان كل موضع يقطع فيه بخطأ المخالف تجب الاعادة ومالا يقطع فيه بخطأ المخالف
 لا تجب الاعادة وهو الذي تدل عليه السنة والآثار وقياس الاصول وفي المسألة خلاف
 مشهور بين العلماء ولم يتنازعوا في انه لا ينبغي تولية الفاسق * ولا يجوز ان يقدم العامي على فعل
 لا يعلم جوازه ويفسق به ان كان مما يفسق به ذكره القاضي * وتصح صلاة الجمعة ونحوها قدام
 الامام لعذر وهو قول في مذهب أحمد من تأخر بلا عذر له فلما اذن جاء فصلي قدامه عزز
 وتصح صلاة الفذ لعذر وقاله الحنفية واذا لم يجد الا موقفا خلف الصف فالفضل ان يقف وحده
 ولا يجذب من يصافه لما في الجذب من التصرف في المجذوب فان كان المجذوب بطيئه قائما
 أفضل له وللمجذوب الاصطفاف مع بقاء فرجة أو وقوف المتأخر وحده وكذلك لو حضر
 اثنان وفي الصف فرجة فايهما أفضل وقوفهما جميعا أو سد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر رجح
 أبو العباس الاصطفاف مع بقاء الفرجة لان سد الفرجة مستحب والاصطفاف واجب واذا
 ركع دون الصف ثم دخل الصف بعد اعتدال الامام كان ذلك سائئا ومن آخر الدخول في
 الصلاة مع امكانه حتى قضي القيام أو كان القيام متسما لقراءة الفاتحة ولم يقرأها فهذا يجوز صلاته
 عند جماهير العلماء وأما الشافعي فعليه عنده ان يقرأ وان تخلف عن الركوع وإنما تسقط قراءتها
 عنده عن المسبوق خاصة فهذا الرجل كان حقه ان يركع مع الامام ولا يتم القراءة لانه مسبوق *
 والمرأة اذا كان معها امرأة أخرى تصافقها كان من حقها ان تقف معها وكان حكمها ان لم
 تقف معها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال وهو أحد القولين في مذهب أحمد وحيث
 صحت الصلاة عن يسار الامام كرهت الا لعذر * والمأموم اذا كان بينه وبين الامام ما يمنع الرؤية
 والاستطراق صحت صلاته اذا كانت لعذر وهو قول في مذهب أحمد بل نص أحمد وغيره *
 وينشأ مسجد الى جنب آخر اذا كان محتاجا اليه ولم يقصد الضرر فان قصد الضرر أو لا حاجة
 فلا ينشأ وهو احدى الروايتين عن أحمد نقلها عنه محمد بن موسى ويجب هدمه وقاله
 أبو العباس فبا بني بجوار جامع بني أمية * ولا ينبغي ان يترك حضور المسجد الا لعذر كما
 دلت عليه السنن والآثار ونهى عن اتخاذ بيتا مقبلا قاله أحمد في رواية حارث وقد سئل
 عن النساء يخرجن في العيد في زماننا قال لا يجزى هذا انتهى وبهذا يعلم سائر الصلوات والله
 سبحانه وتعالى أعلم

باب صلاة أهل العذار

متى عجز المريض عن القيام برأسه سقطت عنه الصلاة ولا يلزمه القيام بطرفه وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ويكره اتمام الصلاة في السفر قال أحمد لا يعجبنى ونقل عن أحمد إذا صلى أربعاً أنه توقف في الاجزاء وتوقفه عن القول بالاجزاء يقتضى أنه يخرج على قولين في مذهبه ولم يثبت أن أحداً من الصحابة كان يتم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وحديث عائشة في مخالفة ذلك لا تقوم به الحجة ويجوز قصر الصلاة في كل ما يسمى سفراً سواء قل أو كثر ولا يتقدر عده وهو مذهب الظاهرية ونصره صاحب المغنى فيه وسواء كان مباحاً أو محرماً ونصره ابن عقيل في موضع وقاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والشافعي وسواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أولاً وروى هذا عن جماعة من الصحابة وقرّر أبو العباس قاعدة نافعة وهي أن ما أطلقه الشارع بعمل يطلق مسامحة ووجوده ولم يجز تقديره وتحديد مدة فلهذا كان الماء قسمين طاهر اطهوراً أو نجساً ولا حد لقل الحوض وأكثره ما لم تصر مستحاضة ولا لقل سنه وأكثره ولا لقل السفر أما خروجه إلى بعض عمل أرضه وخروجه صلى الله عليه وسلم إلى قضاء فلا يسمى سفراً ولو كان بريداً ولهذا لا يتزود ولا يتأهب له أهبة السفر هذا مع قصر المدة فالمسافة القريبة في المدة الطويلة سفر لا البعيدة في المدة القليلة ولا حد للدرهم والدينار فلو كان أربعة دنانق أو ثمانية خالصاً أو مشوشاً قل غشه أو أكثر لادرهما أسود عمل به في الزكاة والسرقة وغيرهما ولا تأجيل في الدية وأنه نص أحمد فيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها وإن رأى الإمام تأجيلها فعل لأن عمر أجّلها فأيهما رأى الإمام فعل والا فإيجاب أحد الأمرين لا يسوغ * والخلع فسخ مطلقاً والكفارة في كل إيمان المسلمين وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا المختصر في مظانها * ويوتر المسافر ويركع سنة الفجر ويسن تركه غيرهما والافضل له التطوع في غير السنن الراتبة ونقله بعضهم إجماعاً والجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لأنه من رخص السفر من تقديم وتأخير وهو ظاهر مذهب أحمد للنصوص عليه * ويجمع لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحمام مع جوازها فيه خوف فوات الوقت وخوف محرج في تركه وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أنه سئل لما فعل

ذلك قال أراد ان لا يخرج أحدا من أمته فلم يملكه بمرض ولا غيره وأوسع المذاهب في الجمع مذهب أحمد فانه يجوز الجمع اذا كان له شغل كما روي النسائي ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وأول القاضي وغيره نص أحمد على ان المراد بالشغل الذي يبسح ترك الجمعة والجماعة ولا موالاة في الجمع في وقت الاولى وهو مأخوذ من نص الامام أحمد في جمع المطر اذا صلى إحدى الصلاتين في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس ومن نصه في رواية أبي طالب والمروزي للمسافر ان يصلي العشاء قبل ان يغيب الشفق وعلة أحمد بانه يجوز له الجمع ويجمع ويتقصر بمزدلفة وعرفة مطلقا وهو مذهب مالك وغيره من السلف وقول طائفة من أصحاب الشافعي واختاره أبو الخطاب في عباداته * ويجوز الجمع للمريض اذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة ونص عليه ويجوز الجمع أيضا للطباخ والخباز ونحوهما ممن يخشى فساد ماله وقال غيره بترك الجمع ولا يشترط للقصر والجمع نية واختاره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر وغيره وتصح صلاة الفرض على الراحلة خشية الانقطاع عن الرفقة أو حصول ضرر بالمشي أو تبرؤ للخفر ويصلي صلاة الخوف في الطريق اذا فات الوقوف بعرفة وهو أحد الوجوه الثلاثة في مذهب أحمد *

باب اللباس

ولباس الحرير حيث يكون سدى بحيث يكون القطن والكتان أغلى قيمة منه وفي تحريمه اضرار بهم لانه أرخص عليهم يخرج على وجهين لتعارض لفظ النص ومعناه كالروايتين في اخراج غير الاصناف الخمسة اذا لم يكن قوتا لذلك البلد ولو كان الظهور للحرير وهو أقل من غيره ففيه ثلاثة أوجه التحريم والكراهة والاباحة وحديث السيرة والقسي يستدل به على تحريم ما ظهر فيه الحرير لان ما فيه خيوط حرير أو سيور لا بد ان ينسج مع غيرها من الكتان أو القطن فالنبي صلى الله عليه وسلم حرّمها لظهور الحرير فيها ولم يسأل هل وزن ذلك الموضع من القطن والكتان أكثر أم لا مع ان العادة انه أقل فان استويا فالاشبه بكلام أحمد التحريم والنياب القسية ثياب مخطوطة بحرير * قال البخاري في صحيحه قال عاصم عن أبي بردة قلنا لعل ما القسية قال ثياب أتت من الشام أو من مصر مضملة فيها حرير كأمثال الاترج * وقال أبو

عبيد هي ثياب يؤتي بها من مصر فيها حرير فقد اتفقوا كلهم على انها ثياب فيها حرير وليست حرير امصمتا وهذا هو الملحم * والخز أخف من وجهين * أحدهما ان سداه من حرير والسدي أيسر من اللحمة وهو الذي بين ابن عباس جوازه بقوله فاما العلم والحرير والسدي لثوب فلا بأس به * والثاني أن الخز ثخين والحرير مستور بالوبر * فيه فيصير بمنزلة الحشو والخز اسم لثلاثة أشياء للوبر الذي ينسج مع الحرير وهو وبر الارنب واسم لمجموع الحرير والوبر واسم لردى الحرير فالاول والثاني حلال والثالث حرام وجعل بعض أصحابنا المتأخرين الملحم والقسي والخز على الوجهين وجعل التحريم قول أبي بكر لانه حرم الملحم والقسي والاباحة قول ابن البناء لانه أباح الخز وهذا لا يصلح لان أبا بكر قال ويلبس الخز ولا يلبس الملحم ولا الديباج وأما المنصوص عن أحمد وقدماء الاصحاب فاباحة الخز دون الملحم وغيره فمن زعم أن في الخز خلافا فقد غلط * وأما لبس الرجال الحرير كالكلوبة والقبا فحرام على الرجال بالاتفاق على الاجناد وغيرهم لكن تنازع العلماء في لبسه عند القتال لغير ضرورة على قولين أظهرهما الاباحة وأما ان احتاج الى الحرير في السلاح ولم يقم غيره مقامه فهذا يجوز بلا نزاع واما الباسه الصبيان الذين دون البلوغ ففيه روايتان أظهرهما التحريم * ولبس الفضة اذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن لاحد ان يحرم منه الا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه فاذا جاءت السنة باباحة خاتم الفضة كان ذلك دليلا على اباحة ذلك وما هو في * منه وما هو اولى منه بالاباحة وما لم يكن كذلك يحتاج الى نظر في تحليله وتحريمه وتباح المنطقة الفضة في اظهر قولي العلماء وكذلك التراكشي وغشاء القوس والنشاب والجوشن والقرقل والخودة وكذلك حلية المهاز الذي يحتاج اليه لركوب الخيل والكلاليب التي يحتاج اليها اولى بالاباحة من الخاتم فان الخاتم يتخذ للزينة وهذه للحاجة وهي متصلة بالسير ليست مفردة كالخاتم ولا حد للباح من ذلك وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم لباس الفضة على الرجال ولا على النساء وإنما حرم على الرجال لبس الذهب والحرير وحرم آنية الذهب والفضة والرخصة في اللباس أوسع من الآنية لان حاجتهم الى اللباس أشد وتنازع العلماء في سير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في مذهب أحمد وغيره * أحدها لا تباح * والثاني تباح في السيف خاصة * والثالث تباح في السلاح وكان عثمان ابن حنيف في سيفه مسمار من ذهب * والرابع وهو الاظهر انه يساح سير الذهب في اللباس

والسلاح فيأح طراز الذهب اذا كان أربعة أصابع فما دونها وخز القبان وحلية القوس كالسرج والبردين ونحو ذلك وحديث لا يباح من الذهب ولو خز بصيصه وخز بصيصه عين الجرادة محمول على الذهب المفرد كالحاتم ونحوه والحديث رواه الامام أحمد في مسنده * وجعل القاضي وابن عقيل تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال من قسم المكروه والصحيح انه محرم وحكي بعض أصحابنا التحريم رواية وما كان من لبس الرجال مثل العمامة والخف والقباء الذي للرجال والثياب التي تبدي مقاطع خلقها والثوب الرقيق الذي لا يستر البشرة وغير ذلك فان المرأة تنهي عنه وعلى وليها كايها وزوجها ان ينهاها عن ذلك وهذه العمامة التي تلبسها النساء على رؤسهن حرام بلا ريب قال ابو العباس وقد سئل عن لبس القباء والنظري ليس له التشبيه في لباسه بلباس اعداء المسلمين * واللباس والزي الذي يتخذه بعض النساء من الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم بحيث يصير شعارا فارقا كما أمر أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في شعورهم وملابسهم فيه مسألتان المسألة الاولى هل يشرع ذلك استحبابا لتمييز الفقير والفقير من غيره فان طائفة من المتأخرين استحبابوا ذلك واكثر الامة لا يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الامة وبثوب الشهرة * أقول هذا فيه تفصيل في كراهته وابطاحته واستحبابه فانه يجمع من وجه ويفرق من وجه (١)

﴿ المسألة الثانية ﴾ ان لبس المرقعات والمصبغات والصوف من العباءة وغير ذلك فالناس فيه على ثلاثة طرق منهم من يكره ذلك مطلقا اما لكونه بدعة واما لما فيه من اظهار الدين ومنهم من استحبه بحيث يلزمه ويمتنع من تركه وهو حال كثير ممن ينسب الى الخرقه واللبسة وكلا القولين والفعلين خطأ والصواب انه جائز كلبس غير ذلك وانه يستحب ان يرفع الرجل ثوبه للحاجة كما رفع عمر بن الخطاب ثوبه وعائشة وغيرهما من السلف وكما لبس قوم الصوف للحاجة ويلبس أيضا للتواضع والمسكنة مع القدرة على غيره كما جاء في الحديث من ترك جيد اللباس وهو يقدر كساء الله من حل الكرامة يوم القيامة فاما تقطيع الثوب الصحيح وترقيقه فهذا فساد وشبهة وكذلك نعت صبيغ الثوب لغير فائدة أو حاك الثوب ليظهر التحتاني أو المغالاة في الصوف الرفيع ونحو ذلك مما فيه افساد المال ونقص قيمته او فيه اظهار التشبه بلباس

اهل التواضع والمسكنة مع ارتفاع قيمته وسمره فان هذا من النفاق والتليس فهذان النوعان
فيهما ارادة العلو في الارض او الفساد والدار الآخرة للذين لا يريدون علوا في الارض ولا
فسادا مع ما في ذلك من النفاق وايضا فالتقييد بهذه اللبسة بحيث يكره اللابس غيرها أو يكره
اصحابه ان لا يلبسوا غيرها هو ايضا منهى عنه وليس للانسان ان يطول القميص والسراويل
وسائر اللباس اسفل من السكبين^(١)

باب صلاة الجمعة

وتجب الجمعة على من اقام في غير بناء كالخيام وبيوت الشعر ونحوها وهو أخذ في قول الشافعي
وحكى الازجى رواية عن احمد ليس على اهل البادية الجمعة لانهم ينتقلون فاسقطها عنهم وعلل بانهم
غير مستوطنين وقال ابو العباس في موضع آخر يشترط مع اقامتهم في الخيام ونحوها ان يكونوا
يزرعون كما يزرع اهل القرية ويحتل ان تلزم الجمعة مسافراله القصر تبعا للمقيمين وتنقصد الجمعة
بثلاثة واحد يخطب واثنان يستمعان وهو احدى الروايات عن احمد وقول طائفة من العلماء وقد
يقال بوجوبها على الاربعين لانه لم يثبت وجوبها على من دونهم وتصح ممن دونهم لانه انتقال
الى اعلى الفرضين كالمرضى بخلاف المسافر فان فرضه ركعتان ولا يكفي في الخطبة ذم الدنيا
وذكر الموت بل لا بد من مسمى الخطبة عرفا ولا يحصل باختصار يفوت به المقصود ويجب
في الخطبة ان يشهد ان محمدا عبده ورسوله ووجب ابو العباس في موضع اخر الشهادتين
وتردد في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال في موضع اخر ويحتمل
وهو الاشبه ان تجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيها ولا تجب مفردة لقول عمرو علي
الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى تصلي على نبيك صلى الله عليه وسلم وتقدم الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم على الدعاء لوجوب تقديمه على النفس واما الامر بتقوى الله فالواجب امامته
ذلك وهو الاشبه من ان يقال الواجب لفظ التقوي ومن اوجب لفظ التقوي فقد يحتاج بانها جاءت
بهذا اللفظ في قوله تعالى (ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتقوا الله) وليست
كلمة اجمع لما امر الله من كلمة التقوي قال الامام احمد في قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا

له وانصتوا لعلمكم ترحمون) اجمع الناس انها نزلت في الصلاة وقد قيل في الخطبة والمصحح
انها نزلت في ذلك كله وظاهر كلام ابي العباس انها تدل على وجوب الاستماع وصرح بانها
تدل على وجوب القراءة في الخطبة لان كلمة اذا انما تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه لا فيما
يحتمل الوقوع وعدمه لان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبا والظرف
للفعل لا بد ان يشتمل على الفعل والا لم يكن ظرفا والسنة في الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ان يصلي عليه سرا كالدعاء أما رفع الصوت بها قدام بعض الخطباء فكروه أو محرم
اتفاقا لكن منهم من يقول يصلي عليه سرا ومنهم من يقول يسكت ودعاء الامام بعد صموده
لا أصل له ويكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة وهو أصح الوجهين لاصحابنا لان النبي
صلى الله عليه وسلم انما كان يشير باصبعه اذا دعا وأما في الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على
المنبر * ويقرأ في أولى فجر الجمعة ألم السجدة وفي الثانية هل أتى على الانسان ويكره مداومته عليهما
وهو منصوص أحمد وغيره ويكره تحرى سجدة غيرها والسنة اكمال السجدة وهل أتى وصلاة
الركعتين قبل الجمعة حسنة مشروعة ولا يداوم عليها الا لمصلحة ويحرم تخطي رقاب الناس وقال
ابو العباس في موضع آخر ليس لاحد ان يتخطي الناس ليدخل في الصف اذا لم يكن بين
يديه فرجة لا يوم الجمعة ولا غيره لان هذا من الظلم والتعدي لحدود الله تعالى واذا فرش
مصلى ولم يجلس عليه ليس له ذلك ولنفيه رفعه في أظهر قولي العلماء واذا وقع العيد يوم الجمعة
فاجتزى بالعيد وصلى ظهرا جاز الا للامام وهو مذهب أحمد وأما القصاص الذين يقومون
على رؤس الناس ثم يسألون فهؤلاء منهم من أم الامور فانهم يكذبون ويتخطون الناس ويشغلون
عما يشرع في الصلاة والقراءة والدعاء لاسيما ان قصوا وسألوا والامام يخطب فان هذا من
المنكرات السيئة التي ينبغي ازالتها باتفاق الامة وينبغي لولاة الامور أن يمنعوا من هذه
المنكرات كلها فانهم متصدون للامر بالمعروف والنهي عن المنكر

باب صلاة العيدين

وهي فرض عملي وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن الامام احمد وقد يقال بوجوبها على النساء
ومن شرطها الاستيطان وعدد الجمعة ويفعلها المسافر والعبد والمرأة تبعا ولا يستحب قضاؤها

لمن فاتته منهم وهو قول أبي حنيفة ويستفتح خطبتها بالحمد لله لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة بغيرها * والتكبير في عيد الاضحى مشروع باتفاق وكذا مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي وأحمد وذكر الطحاوي ذلك مذهباً لأبي حنيفة وأصحابه والمشهور عنهم خلافه والتكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم والتكبير فيه أكد من جهة أمر الله به والتكبير أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الإمام من الخطبة على الصحيح والتكبير في عيد النحر أكد من جهة أنه يشرع اذبار الصلاة وأنه متفق عليه وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ومن سائر الايام^(١)

والاستغفار المأثور عقب الصلوات وقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام هل يقدم على التكبير والتلبية أم يقدمان عليه كما تقدم عليه سجود السهو وبيض لذلك أبو العباس والذي يدل عليه كلام أحمد في أكثر المواضع وهو الذي تدل عليه السنة وآثار السلف ان الاجتماع على الصلاة أو القراءة وسماها أو ذكر الله تعالى أو دعائه أو تعليم العلم أو غير ذلك نوعان نوع شرع اجتماع له على وجه المداومة وهو قسمان قسم يدور بدوران الاوقات كالجمعة والعيدين والحج والصلوات الخمس أو يتكرر بتكرار الاسباب كصلاة الاستسقاء والكسوف والآيات والقنوت في النوازل * والمؤقت فرضه ونفله إما ان يعود بعود اليوم وهو الذي يسمى عمل يوم وليلة كالصلوات الخمس وسننها الرواتب والوتر والاذكار والادعية المشروعة طرفي النهار وزلفا من الليل وإما أن يعود بعود الاسبوع كالجمعة وصوم الاثنين والخميس وإما أن يعود بعود الشهر كصيام أيام البيض أو ثلاثة أيام من كل شهر والذي ذكره المأثور عند رؤية الهلال وإما أن يعود بعود الحول كصيام شهر رمضان والعيدين والحج * والمتسبب ماله سبب وليس له وقت محدود كصلاة الاستسقاء والكسوف وقنوت النوازل * وما لم يشرع فيه الجماعة كصلاة الاستخارة وصلاة التوبة وصلاة الوضوء وتحية المسجد ونحو ذلك مما لم يذكر نوعه في باب صلاة التطوع والاقوات المنهي عن الصلاة فيها^(٢)

والنوع الثاني ما لم يسن له الاجتماع المعتاد الدائم كالتعريف في الامصار والدعاء المجتمع عليه عقب الفجر والمصر والصلاة والتطوع المطلق في جماعة والاجتماع لسماع القرآن وتلاوته أو سماع العلم

(١) بياض بالاصل (٢) بياض بالاصل

والحديث ونحو ذلك فهذه الامور لا يكره الاجتماع لها مطلقا ولم يسن مطلقا بل المداومة عليها بدعة فيستحب أحيانا ويباح أحيانا وتكره المداومة عليها وهذا هو الذي نص عليه أحمد في الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك والتفريق بين السنة والبدعة في المداومة أمر عظيم ينبغي التفطن له

باب صلاة الكسوف

ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولو نهارا وهو مذهب أحمد وغيره * وتصل صلاة الكسوف لكل آية كالزلزلة وغيرها وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وقول محقق اصحابنا وغيرهم * ولا كسوف الا في ثامن وعشرين أو تاسع وعشرين ولا خسوف الا في ابدار القمر * والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم كمسألة اليمين به والتوسل بالايمان به وطاعته ومحبته والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وبدعائه وشفاعته مما هو فعله أو أفعال العباد المأمور بها في حقه مشروع اجماعا وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة * وقصد القبر للدعاء عنده رجاء الاجابة بدعة لا قربة باتفاق الأئمة وقول القائل انا في بركة فلان وتحت نظره ان أراد بذلك ان نظره وبركته مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار فكذب وان اراد ان فلانا دعالي فانتفعت بدعائه او انه علمني وادبني فانا في بركة ما انتفعت به من تعليمه وتأديبه فصحيح وان اراد بذلك انه بعد موته يجلب المنافع ويدفع المضار او مجرد صلاحه ودينه وقربه من الله ينفعني من غير ان يطيع الله فكذب

كتاب الجنائز

واختلف اصحابنا وغيرهم في عيادة المريض وتشميت العاطس وابتداء السلام والذي يدل عليه النص وجوب ذلك فيقال هو واجب على الكفاية * الاديان عند الموت على العبد ليس امرا عاما لكل احد ولا هو ايضا منفي عن كل احد بل من الناس من لا يعرض عليه الاديان ومنهم من يعرض عليه وذلك كله من فتنه الحيا التي امرنا ان نستعين في صلاتنا منها ووقت الموت يكون الشيطان احرص ما يكون على اغواء بني آدم * وعمل القاب من التوكل والخوف والرجاء وما يتبع ذلك والصبر

واجب بالاتفاق ولا يلزم الرضا بمرض وققر وعاهة وهو الصحيح من المذهب والصبر تنافيه الشكوى والصبر الجميل تنافيه الشكوى الى المخلوق لا الى الخالق بل هي مطلوبة باجماع المسلمين قال الله تعالى (فاخذناهم بالأساء والضراء املمهم يتضرعون) الى غير ذلك من الآيات * وينبغي للمؤمن ان يكون خوفه ورجاؤه واحدا فايهما غلب هلك صاحبه ونص عليه الامام احمد لان من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس ومن غلب رجاءه وقع في نوع من الأمن من مكر الله * وتعتبر المصلحة في العبادة الدعائية * ولا يشهد بالجنة الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم واتفقت الامة على الثناء عليه وهو احد القولين * وتواطؤ الرؤيا لتواطىء الشهادات ومن ظن ان غيره لا يقوم بامر الميت تعين عليه وقاله القاضي وغيره في فرض الكفاية وتستحب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ولا تجب وهو ظاهر نقل أبي طالب ويصلى على الجنازة مرة بعد اخرى لانه دعاء وهو وجه في المذهب واختاره ابن عقيل في القنوت وقال أبو العباس في موضع آخر ومن صلى على الجنازة فلا يعيدها الا لسبب مثل ان يعيد غيره الصلاة فيعيدها معه أو يكون هو أحق بالامامة من الطائفة التي صلت أولا فيصلي بهم ويصلي على القبر الى شهر وهو مذهب احمد * صلى على جنازة وهي على اعناق الرجال وهي واقفة فهذا له مأخذان الاول استقرار المحل فقد يخرج علي الصلاة في السفينة وعلي الراحلة مع استيفاء الفرائض وامكان الانتقال وفيه روايتان والثاني اشتراط معاذة المصلي للجنازة فلو كانت أعلى من رأسه فهذا قد يخرج علي علو الامام على المأموم فلو وضعت على كرسي عال أو منبر ارتفع المحذور الاول دون الثاني قلت قال ابو المعالي لو صلى على جنازة وهي محمولة على الاعناق أو على دابة أو صغير على يدي رجل لم يجز لان الجنازة بمنزلة الامام وقال صاحب التلخيص وجباة يشترط حضور السرير بين يدي المصلي ولا يصلى علي الغائب عن البلد ان كان صلى عليه وهو وجه في المذهب ومقتضى اللفظ ان من هو خارج السور أو ما يقدر سورا يصلى عليه اما الغائب فهو الذي يكون انفصاله عن البلد بما يعده الذهاب اليه نوع سفر وقال القاضي وغيره انه يكفي خمسون خطوة واقرب الحدود . أتجب فيه الجمعة لانه اذا كان من اهل الصلاة في البلد فلا يعد غائبا عنه ولا يصلى كل يوم على غائب لانه لم ينقل يؤيده قول الامام احمد اذا مات رجل صالح صلى عليه واحجج بقصة النجاشي وما يفعله بعض الناس من انه كل ليلة يصلي على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم لا ريب انه بدعة ومن مات وكان لا يزكى ولا يصلى الا في رمضان ينبغي

لاهل العلم والدين أن يدعوا الصلاة عليه عقوبة ونكالا لامثاله لتركه صلى الله عليه وسلم الصلاة
 على القاتل نفسه وعلى الغال والمدين الذي له وفاء ولا بد أن يصلى عليه بعض الناس وان كان
 منافقا كمن علم نفاقه لم يصل عليه ومن لم يعلم نفاقه صلى عليه ولا يجوز لاحد أن يترحم على من
 مات كافرا ومن مات مظهراً للفسق مع ما فيه من الايمان كأهل الكبائر ومن امتنع من الصلاة
 على أحدهم زجراً لامثاله عن مثل فعله كان حسناً ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع
 بين المصلحتين كان أولى من تفويت احدهما وترك النبي صلى الله عليه وسلم غسل الشهيد
 والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب أما استحباب الترك فلا يدل على تحريم الفعل ويتبع الجنازة
 ولو لاجل أهله فقط احساناً اليهم لتألفهم أو مكافأة أو غير ذلك روى أبو سعيد الخدري عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الميت يبعث يوم القيامة في ثيابه التي قبض فيها أخرجه ابن
 ماجه في صحيحه وغيره وحمله أبو سعيد الخدري على ان الثياب التي يموت فيها العبد هي مامات
 عليه من العمل سواء كان صالحاً أو سيئاً ورجح أبو العباس هذا بان الذي جاء في الحديث انه
 يبعث على مامات عليه رواه أبو حاتم في صحيحه وقال الاحاديث الصحيحة تبين أنهم يحشرون
 عراة * ويستحب القيام للجنازة اذا مرت به وهو احدى الروايتين عن احمد واختيار ابن عقيل
 واذا كان مع الجنازة منكر وهو عاجز عن ازالته تبعها على الصحيح وهو احدى الروايتين وانكر
 بحسبه ويكره رفع الصوت مع الجنازة ولو بالقراءة اتفاقاً وضرب النساء بالدف مع الجنازة منكر
 منهى عنه ومن بني في مقبرة المسلمين ما يختص به فهو عاص وهو مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم
 ويحرم الاسراج على القبور واتخاذ المساجد عليها وبينها ويتعين ازلتها قال أبو العباس ولا أعلم
 فيه خلافاً بين العلماء المعروفين واذا لم يمكنه المشي الى المسجد الا على الجبابة فله ذلك ولا يترك
 المسجد ويستحب أن يدعو للميت عند القبر بعد الدفن واتفاقاً قال احمد لا بأس به قد فعله علي
 والاحنف وروى سعيد عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف فيدعو ولأنه
 معتاد بدليل قوله تعالى في المنافقين ولا تقم على قبره وهذا هو المراد على ما ذكره المفسرون
 وتلقين الميت بعد موته ليس بواجب باجماع المسلمين ولكن من الاثمة من رخص فيه كالامام
 احمد وقد استحبه طائفة من اصحابه واصحاب الشافعي ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة
 كما يقوله من يقوله من اصحاب مالك وغيره فالاقوال فيه ثلاثة الاستحباب والكراهة والاباحة

وهو أعدل الأقوال وغير المكلف يمتحن ويستل وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد قاله أبو حكيم وغيره ويكره دفن اثنين فأكثر في قبر واحد وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من الأصحاب وحديث عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن . وتانا فسر بعضهم القبر بأنه الصلاة على الجنازة وهذا ضعيف لأن صلاة الجنازة لا تكره في هذا الوقت بالاجماع وإنما معناه تعمد تأخير الدفن إلى هذه الاوقات كما يكره تعمد تأخير صلاة العصر إلى اصفرار الشمس بلا عذر فاما إذا وقع الدفن في هذه الاوقات بلا تعمد فلا يكره ولا يستحب للرجل أن يحفر قبره قبل أن يموت فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك هو ولا اصحابه والعبد لا يدري أين يموت وإذا كان مقصود الرجل الاستعداد للموت فهذا يكون من العمل الصالح ويستحب البكاء على الميت رحمة له وهو أكمل من الفرح لقوله صلى الله عليه وسلم هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده متفق عليه والميت يتأذى بنوح أهله عليه مطلقا قاله طائفة من العلماء وما يهيج المصيبة من انشاد الشعر والوعظ فمن النائحة وفي القنون لابن عقيل ما يوافق ويحرم الذبح والتضحية عند القبر ونقل أحمد كراهة الذبح عند القبر ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الذبيحة وقال أبو العباس في موضع آخر واخراج الصدقة مع الجنازة بدعة مكروهة وهي تشبه الذبح عند القبر ولا يشرع شيء من العبادات عند القبور الصدقة وغيرها ويجوز زيارة قبر الكافر للاعتبار ولا يمنع الكافر من زيارة قبر أبيه المسلم واستفاضت الآثار بمعرفة الميت أهله وبأحوال أهله واصحابه في الدنيا وإن ذلك يعرض عليه وجاءت الآثار بأنه يرى أيضا وبأنه يدري بما يفعل عنده فيسر بما كان حسنا ويتألم بما كان قبيحا وتجتمع أرواح الموتى فينزل الأعلى إلى الأدنى لا العكس ولا تتبع النساء الجنائز ونقل الجماعة عن أحمد كراهة القرآن على القبور وهو قول جمهور السلف وعليها قدماء أصحابه ولم يقل أحد من العلماء المعبرين أن القراءة عند القبر أفضل ولا رخص في اتخاذ عيد كاعتقاد القراءة عنده في وقت معلوم أو الذكر أو الصيام واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة ولو للقراءة ولوضع الميت لفعله السلف بل هو عندهم كالقراءة في المساجد ولم يقل أحد من الأئمة المعبرين أن الميت يؤجر على استماعه للقرآن ومن قال أنه ينتفع بسماعه دون ما إذا بعد فقوله باطل يخالف الاجماع والقراءة على الميت بعد موته بدعة بخلاف القراءة على المحتضر فإنها

تستحب ياسين وقال أبو العباس في غرس الجريدتين نصفين على القبرين أن الشجر والنبات
يسبح مادام أخضر فإذا يابس انقطع تسبيحه والتسبيح والعبادة عند القبر مما يوجب تخفيف
العذاب كما يخفف العذاب عن الميت بمجاورة الرجل الصالح كما جاءت بذلك الآثار المعروفة
ولا يمتنع أن يكون في اليابس من النبات ما قد يكون في غيره من الجمادات مثل حنين الجذع
اليابس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر والمدر عليه وتسبيح الطعام وهو يؤكل وهذا
التسبيح تسبيح مسموع لا بالحال كما يقوله بعض النظار وأما هذه الأوقاف على التربة ففيها من
المصلحة بقاء حفظ القرآن وتلاوته وكون هذه الأموال معونة على ذلك وحاضنة عليه إذ قد
يدرس حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الأسباب الحاملة عليه وفيها مفسد آخر من
حصول القراءة لغير الله والتأكل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع واشتغال النفوس
بذلك عن القراءة المشروعة فتي أمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز والوجه
الذي عن ذلك المنع وإبطاله وإن ظن حصول مفسدة أكثر من ذلك لم يدفع أدنى الفسادين
باحتمال لأعلاهما ولم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً أو صاموا تطوعاً أو حجوا تطوعاً
أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك إلى أموات المسلمين فلا ينبغي العدول عن طريق
السلف فإنه أفضل وأكمل وقال أبو العباس في موضع آخر الصحيح أنه ينتفع الميت بجميع
العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة والعق
ونحوها باتفاق الأئمة وكما لودعاه واستغفر له والصدقة على الميت أفضل من عمل ختمة وجمع
الناس ولو أوصي الميت أن يصرف مال في هذه الختمة وقصده القرب إلى الله صرف إلى
محاويج يقرؤن القرآن وختمة أو أكثر وهو أفضل من جمع الناس ولا يستحب القرب للنبي
صلى الله عليه وسلم بل هو بدعة هذا الصواب المقطوع به قال أبو العباس وأقدم من بلغنا أنه
قال ذلك علي بن الموفق أحد الشيوخ المشهورين كان أقدم من الجنيد وأدرك أحمد طبعته
وعاصره وعاش بعده واتفق السلف والأئمة على أن من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره
من الأنبياء والصالحين فإنه لا يتمسح بالقبر ولا يقبله بل اتفقوا أنه لا يستلم ولا يقبل إلا الحجر
الأسود والركن اليماني يستلم ولا يقبل على الصحيح قلت بل قال إبراهيم الحربي استحب تقبيل
حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وإذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ودعا

في المسجد ولم يدع مستقبلا للقبر كما كان الصحابة يفعلونه وهذا بلا نزاع أعلمه وما نقل عن مالك فيما يخالف ذلك مع المنصور فليس بصحيح وإنما تنازعوا في وقت التسليم هل يستقبل القبر أو القبلة فقال أصحاب أبي حنيفة يستقبل القبلة والا كثرون علي أنه يستقبل القبر وتشية قبور الانبياء والصالحين وغيرهم ليس في الدين * والصواب الذي عليه المحققون ان الخضر عليه السلام ميت لم يدرك الاسلام وعيسى بن مريم عليه السلام لم يمت بحيث فارقت روحه بدنه بل هو حي مع كونه توفي والتوفي الاستيفاء وهو يصلح لتوفي النوم ولتوفي الموت الذي هو فراق الروح البدن ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعا * ونهى النساء عن زيارة القبور هل هو نهى تنزيه أو تحريم فيه قولان وظاهر كلام أبي العباس ترجيح التحريم لاحتجاجه بلعن النبي صلى الله عليه وسلم زائرات القبور وتصحيحه إياه ورواه الامام أحمد وابن ماجه والنزمدى وصححه وانه لا يصح ادعاء النسخ بل هو باق علي حكمه والمرأة لا يشرع لها زيارة لا الزيارة الشرعية ولا غيرها اللهم الا اذا اجتازت بقبر بطريقها فسلمت عليه ودعت له فهذا أحسن * ولا يحل للمرأة أن تحدف فوق ثلاث الاعلي زوجها وهذا اتفاق المسلمين * ويستحب أن يصلح لاهل الميت طعام يعمت به اليهم ولا يصلحون هم طعاما للناس وهو مذهب احمد وغيره ولا بد أن تكون مقابر أهل الذمة متميزة عن مقابر المسلمين وكلما بعدت كان أصلح * ومذهب سلف الامة وانتمها ان العذاب أو النعيم لروح الميت وبدنه وان الروح تبقى بعدمفارقة البدن منعمة أو معذبة وأيضا تتصل بالبدن أحيانا فيحصل له معها النعيم أو العذاب ولاهل السنة قول آخر ان النعيم أو العذاب يكون للبدن دون الروح وعلماء الكلام لهم أقوال شاذة فلا عبرة بها * وروح الآدمي مخلوقة وقد حكى الاجماع على ذلك أبو محمد بن نصر المروزي وغيره

(فصل) قال عبد العزيز الكتاني المحدث المعروف ايس من قبور الانبياء ما يثبت الا قبر نبينا صلى الله عليه وسلم وقال غيره وقبر ابراهيم أيضا وذكر ابن سعد في كتاب الطبقات عن اسحاق بن عبد الله بن أبي مرة قال لا نعلم قبر نبي من الانبياء الا ثلاثة قبر اسماعيل فانه تحت الميزاب بين الركن والبيت وقبر هود في كتيب من الرمل تحت جبل من جبال اليمن عليه شجرة تبدو موضعه أشد الارض حرا وقبر نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال أبو العباس والقبية التي على العباس بالمدينة يقال فيها سبعة العباس والحسن وعلي بن الحسين

وأبو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت الحائط أو قريب من ذلك وان رأس الحسين هناك وأما القبور المكذوبة منها القبر المضاف الى أبي بن كعب في دمشق والناس متفقون على ان أبي ابن كعب مات بالمدينة النبوية ومن قال ان بظاهر دمشق قبر أم حبيبة وأم سلمة أو غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ولكن بالشام من الصحايان امرأة يقال لها أم سلمة بنت يزيد بن السكن فهذه توفيت بالشام فهذه قبرها محتمل وأما قبر بلال فممكن فانه دفن بباب الصغير بدمشق فيعلم انه دفن هناك وأما القطع بتعيين قبره ففيه نظر فانه يقال ان تلك القبور حرثت^(١)

ومنها القبر المضاف الى أويس القرني غربي دمشق فان أويس لم يجيء الى الشام وانما ذهب الى العراق ومنها القبر المضاف الى هود عليه السلام بجامع دمشق كذب باتفاق أهل العلم فان هودا لم يجيء الى الشام بل بعث باليمن وهاجر الى مكة فقبل انه مات باليمن وقيل انه مات بمكة وانما ذلك قبر معاوية بن يزيد ابن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ولم يمد الى أحد وكان فيه دين وصلاح ومنها قبر خالد بن حمص يقال انه قبر خالد بن يزيد بن معاوية أخو معاوية هذا ولكن لما اشتهر انه خالد والمشهور عند العامة انه خالد بن الوليد وقد اختلف في ذلك هل هو قبره أو قبر خالد بن يزيد وذكر أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب ان خالد بن الوليد توفي بحمص وقيل بالمدينة سنة احدى وعشرين أو اثنتين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأوصى الى عمر والله أعلم * ومنها قبر أبي مسلم الخولاني الذي بداريا اختلف فيه ومنها قبر علي بن الحسين الذي بمصر فانه كذب قطعا فان علي بن الحسين توفي بالمدينة باجماع ودفن بالبقيع^(٢) ومنها مشهد الرأس الذي

بالقاهرة فان المصنفين في مقتل الحسين اتفقوا على ان الرأس ليس بمصر ويعلمون ان هذا كذب وأصله انه نقل من مشهد بمسقلان وذلك المشهد بني قبل هذا بنحو من ستين سنة في أواخر المائة الخامسة وهذا بني في اثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بنحو ثمانمائة عام وقد بين كذب المشهد أبو دحية في المعلم المشهور وان الرأس دفن بالمدينة كما ذكره الزبير بن بكار والذي صح من حمل الرأس ما ذكره البخاري في صحيحه انه حمل الى عبيد الله

ابن زياد وجعل ينكت بالقضيب على ثنياه وقد شهد ذلك أنس بن مالك وفي رواية أبو برزة الأسلمي وكلاهما كان بالعراق وقد روى بإسناد منقطع أو مجهول انه حمل الى يزيد وجعل ينكت بالقضيب على ثنياه وان أبا برزة كان حاضرا وانكر هذا وهذا كذب فان أبا برزة لم يكن بالشام عند يزيد بل كان بالعراق وأما بدن الحسين فبكر بلاء بالاتفاق قال أبو العباس وقد حدثني طائفة عن ابن دقيق العيد وطائفة عن أبي محمد عبد الملك بن خلف الديماطي وطائفة عن أبي بكر محمد بن أحمد القسطلاني وطائفة عن أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير كل هؤلاء حدثني عنه من لآتهم وحدثني عن بعضهم عدد كثير كل يحدثني عن حدثه من هؤلاء انه كان ينكر أمر هذا المشهد ويقول انه كذب وليس فيه قبر الحسين ولا شيء منه والذين حدثوني عن ابن القسطلاني ذكروا عنه انه قال انما فيه غيره ومنها قبر علي رضي الله عنه الذي يبطن النجف فان المعروف عند أهل العلم ان عليا دفن بقصر الامارة بالكوفة كما دفن معاوية بقصر الامارة بالشام ودفن عمرو بقصر الامارة بمصر خوفا عليهم من الخوارج أن يندشوا قبورهم ولكن قيل ان الذي بالنجف قبر المغيرة بن شعبة ولم يكن أحد يذكر انه قبر علي ولا يقصده أحد أكثر من ثمانمائة سنة ومنها قبر عبد الله بن عمر في الجزيرة ^(١) والناس متفقون على أن عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير وأوصى أن يدفن بالحل لكونه من المهاجرين فشق ذلك عليهم فدفنوه بأعلى مكة ومنها قبر جابر الذي بظاهر حران والناس متفقون على ان جابرا توفي بالمدينة النبوية وهو آخر من مات من الصحابة بها ^(٢) ومنها قبر نسب الى أم كلثوم ورقية بالشام وقد اتفق الناس على انها ماتا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة تحت عثمان وهذا انما هو سبب اشتراك الاسماء لعل شخصا يسمى باسم من ذكر توفي ودفن في موضع من المواضع المذكورة ^(٣) فظن بمض الجاهل انه أحد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والله أعلم

(١) لعله قبر عبد الله بن عمر بن عبد العزيز الذي تنسب اليه فيقال جزيرة ابن عمر

(٢) ومن ذلك زيد بن ثابت في الطائف فانه بالمدينة بلا خلاف وأما محمد بن الجفية فقيل بالطائف وقيل بالمدينة

(٣) كما صار التوهم في جبل عمر الذي بمكة انه مولد أو مبدع عمر بن الخطاب وهذا كذب ولعله رجل

صالح اسمه عمر كان يتعبد فيه أو يسكنه فتسبب اليه وكذا عكرمة الذي في الوهط فايس مولى ابن عباس فان ذلك مات بالشام بلا خلاف ولعل هذا شخص يسمى عكرمة من بني سهم أو غيرهم اهـ

كتاب الزكاة

لا تجب في دين مؤجل أو على معسر أو محاطل أو جاحد ومنصوب ومسروق وضال ومادفته ونسيه أو جهل عندهم هو ولو حصل في يده وهو رواية عن أحمد واختارها وصححها طائفة من الصحابة وقول أبي حنيفة * الدين الذي له على أيه قال أبو العباس الأشبه عندي أن يكون بمنزلة المال الضال فيخرج على الروايتين ووجه ظاهر فإن الابن غير ممكن من المطالبة به فقد حيل بينه وبينه ولو قيل لا تلزمه زكاته بمنزلة دين الكتابة لكان متوجها ودين الولد هل يمنع الزكاة عن الأب لثبوته في الذمة أم لا لتكته من اسقاطه خروجه أبو العباس على وجهين وجعل أصلها الخلاف على أن قدرة المريض على استرجاع ملكه المنتقل عنه عينا أو غيره هل ينزل منزلة تبرعه في المرض أم لا * وتجب الزكاة في جميع أجناس الاجرة المقبوضة ولا يعتبر لها مضي حول وهو رواية عن أحمد ومنقول عن ابن عباس ويصح أن يشترط رب المال زكاة رأس المال أو بعضه من الربح ولا يقال بعدم الصحة ونقله المروزي عن أحمد لأنه قد تحيط الزكاة بالربح فيختص رب المال بعمله لانا نقول لا يمتنع ذلك كما يختص بنفعه في المساقاة إذا لم يثمر الشجر وبركوب الفرس للجهاد إذا لم يغنموا وهل يعتبر في وجوب الزكاة إمكان الأداء فيه روايتان * ولو تلف النصاب بغير تفريط من المالك لم يضمن الزكاة على ذلك من الروايتين واختاره طائفة من أصحاب أحمد ولو كان المانع من الزكاة ديون لم يقيم يوم القيامة بالزكاة لأن عقوباتها أعظم ولا يحل الاحتيا لاسقاط الزكاة ولا غيرها من حقوق الله تعالى وإذا كانت المشية سائمة أكثر الحول وجبت الزكاة فيها على الصحيح وإذا نقل الزكاة إلى المستحقين بالمصر الجامع مثل أن يعطي من بالقاهرة من العشور التي بارض مصر فالصحيح جواز ذلك فإن سكان مصر إنما يعانون من مزارعهم بخلاف النقل من إقليم مع حاجة أهل المنقول عنها وإنما قال السلف جيران المال أحق بزكاته وكرهوا نقل الزكاة إلى بلد السلطان وغيره ليكن في كل ناحية بما عندهم من الزكاة ولهذا في كتاب معاذ بن جبل من انتقل من خلاف إلى خلاف فإن صدقته وعشره في خلاف جيرانه والخلاف عندهم كما يقال المعاملة وهو ما يكون فيه الوالي والقاضي وهو الذي يستخلف فيه ولي الأمر جابيا يأخذ الزكاة من أغنيائهم فيردها على فقرائهم ولم يقيد ذلك بمسير

يومين وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي ويمجوز نقل الزكاة وما في حكمها لمصلحة شرعية وإذا اخذ الساعي من أحد الشريكين رجع المأخوذ منه على شريكه بحصته ولو اختلفا في قيمة المدفوع قال أبو العباس يتوجه قبول قول المعطى لأنه كالأمين وإن اخذ الساعي أكثر من الواجب ظلما بلا تأويل من أحد الشريكين ففي رجوعه على شريكه قولان أظهرهما الرجوع وكذلك في المظالم المشتركة التي يطلبها الولاية من الشركاء أو الظلمة من البلدان أو التجار أو الحجيج أو غيرهم * والكلف السلطانية على النفس والدواب والاموال يلزمهم التزام العدل في ذلك كما يلزم فيما يؤخذ بحق فمن تغيب أو امتنع فاخذ من غيره حصته رجع المأخوذ منه على من أدى عنه في الاظهر ان لم يتبرع ولمن له الولاية على المال أن يصرف مما يخصه من الكلف كناظر الوقف والوصى والمضارب والوكيل ومن قام فيها بنية تقايل الظلم كالجهاد في سبيل الله ومن صودر على أداء مال وأكره أقاربه أو جيرانه أو اصدقائه أو شركائه على أن يؤدوه عنه فلم يرجع عليه لانهم ظلموا من أجله ولاجل ماله والطالب مقصوده ماله لا ماله ومن لم يخلص مال غيره من التلف إلا بما أدى عنه رجع في اظهر قولي العلماء ولو اخذ الساعي فوق الواجب بتأويل أو اخذ القيمة فالصواب الاجزاء ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه وجعله أبو العباس في موضع آخر كالصلاة خلف التارك ركنًا أو شرطًا^(١)

﴿فصل﴾ ورجح أبو العباس ان المعتبر لجوب زكاة الخارج من الارض هو الادخار لا غير لوجود المعنى المناسب لايجاب الزكاة فيه بخلاف الكيل فانه تقدير محض فالوزن في معناه قال وكذلك المد كالجوز والزرع كالجوز المستنبت في دمشق ونحوها ولهذا تجب الزكاة عندنا في المسل وهو رطب ولايوسق لكونه يبق ويذخر ونص أبو العباس على وجوب الزكاة في التين للادخار وانما اعتبر الكيل والوزن في الربويات لاجل التماثل المعتبر فيها وهو غير معتبر ههنا^(٢)

وتسقط فيما خرج من مؤنة الزرع والتمر منه وهو قول عطاء بن أبي رباح لان الشارع اسقط في الخرص زكاة الثلث أو الربع لاجل ما يخرج من الثمرة بالاعراء والضيافة واطعام ابن السبيل وهو تبرع فيما يخرج عنه لمصلحته التي لا تحصل الا بها أولا باسقاط الزكاة عنه وما يديره الماء

من النوايع ونحوها مما يصنع من العام الى العام أو اثناء العام ولا يحتاج الى دولاب تديره الدواب يجب فيه العشر لأن مؤنته خفيفة فهي كحرث الارض واصلاح طرق الماء وكلام أبي العباس في اقتضاء الصراط المستقيم يعطى ان اهل الذمة منعوا من شراء الارض العشرية ولا يصح البيع وجزم الاصحاب بالصحة ولكن حكى الامام احمد عن عمر بن عبد العزيز والحسن انهم يمنعون من الشراء فان اشترى لم تصح وتعطيل الارض العشرية باستئجار الذي لها أو مزارعته فيها كتعطيله بالشراء وكلام أحمد يوافقه فانه قال لا يؤجر منه أى الارض من الذى ولا يجوز بقاء ارض بلا عشر ولاخراج اتفاقا فيخرج من اقطع أرضا بارض مصر أو غيرها العشر قلت والمراد ما عدا ارض الذى فانه لو جعل داره بستانا أو مزرعة أو رضى الامام له من الغنيمة فانه لا يبنى فيها نقله الجماعة عن الامام احمد والله أعلم ويلحق بالمدفون حكما الموجود ظاهرا في مكان جاهلى أو طريق غير مسلوكة *

﴿ فصل ﴾ ويجوز اخراج زكاة العروض عرضا وتقوي على قول من يقول يجب الزكاة

في عين المال *

﴿ فصل ﴾ ويجزئه في الفطرة من قوت بلده مثل الارز وغيره ولو قدر على الاصناف المذكورة في الحديث وهو رواية عن أحمد وقول أكثر العلماء ولا يجوز دفع زكاة الفطر الا لمن يستحق الكفارة وهو من يأخذ لحاجته لا في الرقاب والمؤلفة وغير ذلك ويجوز دفعها الى فقير واحد وهو مذهب أحمد ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك نصاب بل يجب على من ملك صاعا فاضلا عن قوته يوم العيد وليلته وهو قول الجمهور واذا كان عليه دين وصاحبه لا يطالبه به أدى صدقة الفطر كما يطعم عياله يوم العيد وهو مذهب احمد ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم أيسر فأداها فقد أحسن وقدر الفطر صاع من التمر والشعير وأما من البر فنصف وهو قول أبي حنيفة وقياس قول احمد في بقية الكفارات

﴿ فصل ﴾ وما ساء الناس درهما وتعاملوا به تكون أحكامه أحكام الدرهم من وجوب الزكاة فيما يبلغ مائتين منه والقطع بسرقة ثلاثة دراهم منه الى غير ذلك من الاحكام قل ما فيه من الفضة أو كثر وكذلك ما سعى ديناراً ونقل عن غير واحد من الصحابة انه قال زكاة الحلي عاريتة ولهذا تنازع أهل هذا القول هل ان تعيره لمن يستعيره اذا لم يكن في ذلك ضرر عليها على وجهين في مذهب

أحمد وغيره والذي ينبغي إذا لم تخرج الزكاة عنه أن تميزه وأما أن كانت تكريه فقيه الزكاة عند جمهور العلماء * وكتابة القرآن على الحياصة والدرهم والدينار مكروهة ويجوز إخراج القيمة في الزكاة لعدم المدول عن الحاجة والمصلحة مثل أن يبيع ثمرة بستانه أو زرعه فهنا إخراج عشر الدراهم يجزئه ولا يكلف أن يشتري تمرا أو حنطة فانه قد ساوى الفقير بنفسه وقد نص أحمد على جواز ذلك ومثل أن تجب عليه شاة في الابل وليس عنده شاة فإخراج القيمة كاف ولا يكلف السفر لشراء شاة أو أن يكون المستحقون طلبوا القيمة لكونها أنفع لهم فهذا جائز أما الفلوس فلا يجزي إخراجها عن النقدين على الصحيح لأنها لو كانت نافقة فليست في المعاملة كالدرهم في العادة لأنها قد تكسد ويحرم المعاملة بها ولأنها أنقص سعرا ولهذا يكون البيع بالفلوس دون البيع بقيمتها من الدراهم وغايتها أن تكون بمنزلة المكسرة مع الصحاح والبهرجة مع الخالصة فإن تلك إلى النحاس أقرب وعلى هذا إذا أخرج الفلوس وأخرج التفاوت جاز على المنصوص في جواز إخراج التفاوت فيما بين الصحيح والمكسر بناء على أن جبران الصفات كجبران المقدار لكن يقال المكسرة من الجنس والفلوس من غير الجنس فينتفي فيها المأخذ ولا ينبغي أن يكون ^(١) إلا وجهان إلا إذا خرجت بقيمتها فضة لا بسعرها في العوض *

﴿فصل﴾ ولا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته كمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين أو لمن يعاون المؤمنين فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئا حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية أن كانوا موجودين والا صرفت إلى الموجود منهم إلى حيث يوجدون وبنو هاشم إذا منعوا من خمس الخمس جاز لهم الأخذ من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف والاصطخري من الشافعية لأنه محل حاجة وضرورة ويجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين وهو محكى عن طائفة من أهل البيت ويجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا وإلى الوالد وإن سفل إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم لوجود المقتضى السالم عن المعارض ^(٢) العادم وهو أحد القولين في مذهب أحمد وكذا أن كانوا غارمين أو مكاتبين أو أبناء سبيل وهو أحد القولين أيضا وإذا كانت الأم فقيرة ولها أولاد صغار

لهم مال ونفقتها تضر بهم أعطيت من زكاتهم والذي يخدمه اذا لم تكفه أجرته أعطاه من زكاته اذا لم يستعمله بدل خدمته ^(١) ومن كان في عياله قوم لا تجب عليه نفقتهم فله أن يعطيهم من الزكاة ما يحتاجون اليه مما لم تجر عاداته باتفاقه من ماله واليتيم المميز يقبض الزكاة لنفسه وان لم يكن مميزا قبضها كافلة كائنا من كان واما اسقاط الدين عن المعسر فلا يجزي عن زكاة العين بلا نزاع لكن اذا كان له دين على من يستحق الزكاة فاعطاه منها وبشارطه ان يعيدها اليه لم يجز وكذا ان لم يشترط لكن قصده المعطى في الاظهر وهل يجوز ان يسقط عنه قدر ذلك الدين ويكون ذلك زكاة ذلك الدين فيه قولان في مذهب أحمد وغيره أظهرهما الجواز لان الزكاة مواساة ومن ليس معه ما يشتري به كشيئا يشتغل فيها يجوز له الاخذ من الزكاة ما يشتري به ما يحتاج اليه في اقامة مؤنته وان لم ينفقه بعينه في المؤنة وقيل الرجل يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصده يأخذ من الزكاة قال نعم ياخذ وياخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنيا وان كثر وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي ويجوز اعتاق الرقيق من الزكاة واقتكاك أسرى المسلمين وهو مذهب أحمد ويجوز للامام ان يعتق من مال الفقي والمصالح اذا كان في الاعناق مصلحة اما لمنفعة المسلمين أو لمنفعة المعتق أو تأليفا لقلوب من يحتاج الى تأليفه وقد ينفذ العتق حيث لا يجوز اذا كان في الرد فساد كافي الولايات مثل ان يكون قد أسلموا وهم لكافر ذمي أو معاهد حربي ومن لم يحج حجة الاسلام وهو فقير أعطى ما يحج به وهو احدى الروايتين عن أحمد ويبرأ بدفع الزكاة الى ولي الامر العادل وان كان ظالما لا تصرف الزكاة في المصارف الشرعية فينبغي لصاحبها ان لا يدفعها اليه فان حصل له ضرر بدم دفعها اليه فانه يجزي عنه اذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء وهم في هذه الحال ظلموا مستحقها كولي اليتيم وناظر الوقف اذا قبض المال وصرفه في غير مصارفه الشرعية ولا تسقط الزكاة والحج والديون ومظالم العباد عن مات شهيدا واذا قبض من ليس من أهل الزكاة مالا من الزكاة وصرفه في شراء عقار أو نحوه فالتما الذي حصل بعمله وسعيه يجعل مصاربه يديه وبين أهل الزكاة واعطاء السؤال فرض كفاية ان صدقوا ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفعهما ايدب وان فصد نفع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال

وان كان قد لا يَأْتُم قال أبو العباس في الفتاوى المصرية لا بأس بطلب الناس الدعاء بعضهم من بعض لكن أهل الفضل يوزون بذلك اذ الذي يطلبون منه الدعاء اذا دعاهم كان له من الاجر على دعائه أعظم من اجره لو دعا لنفسه وحده ويلزم عامل الزكاة رفع حساب ما تولاها اذا طلب منه الخراج وصلة الرحم المحتاج أفضل من العتق

كتاب الصوم

تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا فان اتفقت لزمه الصوم والا فلا وهو الاصح للشافعية وقول في مذهب أحمد ومن رأي هلال رمضان وحده وردت شهادته لم يلزمه الصوم ولا غيره ونقله حنبل عن أحمد في الصوم وكما لا يعرف ولا يضحى وحده والنزاع مبني على أصل وهو ان الهلال هو اسم لما يطلع من السماء وان لم يشتهر ولم يظهر أو لانه لا يسمى هلالا الا بالاشتهار والظهور كما يدل عليه الكتاب والسنة * والاعتبار فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام أحمد وان نوى نذرا أو نقلا ثم بان من رمضان اجزاء ان كان جاهلا كمن دفع وديعة رجل اليه على طريق الشرع ثم تبين أن كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطاء ثان بل يقول له الذي وصل اليك هو حق كان لك عندي ومن خطر بقلبه انه صائم غدا فقد نوى والصائم لما يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصيام ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان وتصح النية المترددة كقوله ان كان غدا من رمضان فهو فرض والا فهو نفل وهو احدى الروايتين عن أحمد ويصح صوم الفرض بنية من النهار اذا لم يعلم وجوبه بالليل كما اذا شهدت البينة بالنهار وان حال دون منظره لهلال ليلة الثلاثين غيم أو قتر فصومه جائز لا واجب ولا حرام وهو قول طوائف من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة والمنقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد انه تدل على هذا ولا أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم وحكى أبو العباس انه كان يميل اخيرا الى انه لا يستحب صومه ومن تجدد له صوم بسبب كما اذا قامت البينة بالرؤية في اثناء النهار فانه يتم بقية يومه ولا يلزمه قضاء وان كان قدأكل * والمرضى اذا خاف الضرر استحب له الفطر والمسافر الا فضل له الفطر فان اضعفه عن الجهاد كره له بل يجب منعه عن واجب وأفتى أبو العباس لما نزل العدو دمشق في رمضان بالفطر في رمضان للتقوى على جهاد

المدو وفعله وقال هو أولى من الفطر للسفر* ويصح صوم الجنب باتفاق الأئمة واذنوى المسافر الإقامة في بلد أقل من أربعة أيام فله الفطر واذنوى صيام التطوع بعد الزوال ففي ثوابه روايتان عن أحمد والظاهر الثواب وإن لم ينو الصوم ولكن إذا اشتهى الأكل واستمر به الجوع فهذا يكون جوعه من باب المصائب التي تكفر بها خطاياها ويثاب على صبره عليها ولا يكون من باب الصوم الذي هو عبادة يثاب عليها ثواب الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ ولا يفطر الصائم بالاكتهال والحقنة وما يقطر في احليله ومداواة المامومة والجائفة وهو قول بعض أهل العلم ويفطر باخراج الدم بالحجامة وهو مذهب أحمد وبالقصد والتشريط وهو وجه لنا أو بإرعاف نفسه وهو قول الاوزاعي ويفطر الحاجم إن مص القارورة ولا يفطر بمذى بسبب قبلة أو لمس أو تكرار نظر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا وأما إذا ذاق طعاما ولفظه أو وضع في فيه عسلا ومجها فلا بأس به للحاجة كالمضمضة والاستنشاق والكذب والنية والنميمة إذا وجدت من الصائم فذهب الأئمة أنه لا يفطر ومعناه أنه لا يعاقب على الفطر كما يعاقب من أكل أو شرب والنبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر رب صائم حظه من الصوم الجوع والعطش لما حصل من الائتم المقاوم للصوم وهذا أيضا لا تنازع فيه بين الأئمة ومن قال أنها تقطر بمعنى أنه لم يحصل مقصود الصوم أو أنها قد تذهب بأجر الصوم فقوله يوافق قول الأئمة ومن قال أنها تقطر بمعنى أنه يعاقب على ترك الصيام فهذا مخالف لقول الأئمة* وإذا شتم الصائم استحسب أن يجيب بقوله إني صائم وسواء كان الصوم فرضا أو نفلا وهو أحد الوجوه في مذهب أحمد وشم الروائح الطيبة لا بأس به للصائم* وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء صححه الترمذي من حديث زيد بن خالد والمراد بتفطيره أن يشبعه* ومن أكل في شهر رمضان معتقدا أنه ليل فبان نهارا فلا قضاء عليه وكذا من جامع جاهلا بالرفث أو ناسيا وهو إحدى الروايتين عن أحمد وإذا أكره الرجل زوجته على الجماع في رمضان يحمل عنها ما يجب عليها وهل تجب كفارة الجماع في رمضان لافساد الصوم الصحيح أو حرمة الزمان فيه قولان الصواب الثاني

﴿فصل﴾ وإن تبرع إنسان بالصوم عن لا يطيقه لكبره ونحوه أو عن ميت وهما معسران توجه جوازه لأنه أقرب إلى المأثلة من المال وحكى القاضي في صوم النذر في حياة الناذر نحو

ذلك ومن مات وعليه صوم نذر أجزأ الصوم عنه بلا كفارة ولا يقضي متعمداً بلا عذر صوماً ولا صلاة ولا تصح منه وما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجامع في رمضان بالقضاء فضعيف لعدول البخاري ومسلم عنه وإذا شرعت المرأة في قضاء رمضان وجب عليها اتمامه ولم يكن لزوجه تفطيرها وإن أمرها أن تؤخر القضاء قبل الشروع فيه كان حسناً لحديث عائشة

(فصل) يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر للاخبار الصحيحة وفي بعضها هو كصوم الدهر والمراد بذلك أن من فعل هذا حصل له أجر صيام الدهر من غير حصول المفسدة وصيام يوم عرفة كفارة سنتين فلو غم هلال ذي الحجة أو شهد برؤيته من لا تقبل شهادته إما لانفراده بالرؤية أو لكونه ممن لا يجوز قبوله ونحو ذلك واستمر الحال على الحال ذي القعدة فصوم يوم التاسع الذي هو يوم عرفة من هذا الشهر المشكوك فيه جائز بلا نزاع قلت ولكن روى ابن أبي شيبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة في الحضر إذا كان فيه اختلاف فلا يصوم من وعنه قال كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة بأساً إلا أن يتخوفوا أن يكون يوم الذبح وروي عن مسروق وغيره من التابعين مثل ذلك وكلام هؤلاء قد يقال أنه محمول على كراهة التنزيه دون التحريم والله أعلم وأما أن شهد بهلال ذي الحجة من يثبت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم إما لمدر ظاهر أو لتقصير في أمره فاقول هذه الصورة تخرج على الخلاف المشهور في مسألة المنفرد بهلال شوال هل يفطر عملاً برؤيته أم لا يفطر إلا مع الناس في ذلك قولان مشهوران فعلى قول من يقول لا يفطر المنفرد برؤية هلال شوال بل يصوم ولا يفطر إلا مع الناس فإنه يقول لا يستحب صوم يوم عرفة للشاهد الذي لم تقبل شهادته بهلال ذي الحجة ومن قال في الشاهد بهلال شوال يفطر سراً قال هنا أنه يفطر ولا يصوم لأنه يوم عيد في حقه ولكن لا يضحى ولا يقف بعرفة بذلك وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ولا يكره إفراده بالصوم ومقتضى كلام أحمد أنه يكره وهو قول ابن عباس وأبي حنيفة ووجب صومه ونسخ وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن أحمد اختارها بعض أصحابنا^(١) وصوم الدهر الصواب قول من جملة تركه للأولى أو كرهه ومن صام رجب معتقداً أنه أفضل

من غيره من الاشهر اثم وعزر وعليه يحمل فعل عمر وفي تحريم افراده وجهان ومن نذر صومه كل سنة أفطر بمضه وقضاه وفي الكفارة خلاف وأما من صام الا شهر^(١) الثلاثة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرا كاملا الا شهر رمضان وكان يصوم أكثر شعبان ولم يصح عنه في رجب شيء واذا أفطر الصائم بمض رجب وشعبان كان حسنا ولا يكره صوم العشر الاوخر من شعبان عند أكثر أهل العلم ولا يكره افراد يوم السبت بالصوم ولا يجوز تخصيص صوم أعياد المشركين ولا صوم يوم الجمعة ولا قيام ليلتها قال أبو العباس في رده على الرافضي جاءت السنة بثوابه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا كدمه لم يجبر بالنوافل والباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم وهو ما أبرأ الذمة فقولهم بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركنا بمعنى وجب القضاء لا بمعنى انه لا يثاب عليها شيئا في الآخرة وقال تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) الا بطل هو بطلان الثواب ولا يسلم بطلان جميعه بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مبطلا لعمله وأما ثامن شوال فليس عيدا لا للابرار ولا للفجار ولا يجوز لاحد أن يستقدمه عيدا ولا يحدث فيه شيئا من شعائر الاعياد

﴿ فصل ﴾ في مسائل التفضيل وليلة القدر من أفضل الليالي وهي في الوتر في العشر الاخير من رمضان والوتر قد يكون باعتبار الماضي فيطلب احدى وعشرين وليال ثلاث الى آخره وقد يكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وسلم لتاسعة تبقى الحديث فاذا كان الشهر ثلاثين فتكون تلك من ليالى الاشفاع وليلة الثانية والعشرين تاسعة تبقى وليلة أربع سابعة تبقى كما فسره أبو سعيد الخدري وان كان تسعا وعشرين كان التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضي * ويوم الجمعة أفضل ايام الاسبوع اجماعا ويوم النحر أفضل ايام العام وليلة الاسراء أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم وليلة القدر أفضل بالنسبة الى الامة وخديجة إيثارها في أول الاسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشاركها عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين وإيثار عائشة في آخر الاسلام وحمل الدين وتبليغه الى الامة وادراكها من العلم لم تشاركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها ومريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون من أفضل النساء والفواضل من نساء هذه الامة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما والصواب الذي عليه عامة المسلمين وحكى الاجماع عليه انها ليستا بنيتين وأما

(١) قوله وأما من صام الا شهر الخ كذا بالاصل

أزواجهما في الآخرة فقد روى في مريم أنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو العباس ولا أعلم صحة ذلك ولا أعلم ما يقطع به * والغني الشاكر والفقير الصابر أفضلهما أتقاهما لله تعالى فإن استويا في التقوي استويا في الدرجة وصالحوا البشر أفضل باعتبار النهاية وصالحوا الملك أفضل باعتبار البداية * وعشر ذى الحجة أفضل من غيره لياليه وأيامه وقد يقال كيالي العشر الأخير من رمضان أفضل وأيام تلك أفضل قال أبو العباس والاول أظهر ورمضان أفضل الشهور ويكفر من فضل رجبا عليه ومكة أفضل بقاع الله وهو قول أبي حنيفة والشافعي ونص الروايتين عن أحمد قال أبو العباس ولا أعلم احدا فضل تربة النبي صلى الله عليه وسلم على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه اليه أحد ولا وافقه أحد والصلاة وغيرها من القرب بمكة أفضل والمجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان وتضاعف السيئة والحسنة بمكان. أو زمان فاضل وذكره القاضي وابن الجوزي انتهى

﴿ باب الاعتكاف ﴾ ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة تعين ما امتاز على غيره بجزية شرعية كقدم وكثرة جمع ^(١) اختاره أبو العباس في موضع آخر وجهين في مذهبنا ولا يجوز سفر الرجل الى المشاهد والقبور والمساجد غير المساجد الثلاثة وهو قول مالك وبعض اصحابه وقال ابن عقيل من اصحابنا وان قرأ القرآن عند الحكم الذي أنزل له أو ما يناسبه فحسن كقوله لمن دعاه الى ذنب تاب منه وما يكون لنا أن نتكلم بهذا وقوله عند ما أهمه أمر انما أشكوا بني وحزني الى الله * والتحقيق في الصمت انه اذا طال حتى يتضمن ترك الكلام الواجب صار حراما كما قال الصديق وكذا ان بعد بالصمت عن الكلام المستحب * والكلام الحرام يجب الصمت عنه وفضول الكلام ينبغى الصمت عنه ولم ير أبو العباس لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن ينوي الاعتكاف مدة لبثه * والسياسة في البلاد لغير قصد شرعى كما يفعله بعض النساك أمر منهى عنه قال الامام أحمد ليست السياسة من الاسلام في شيء ولا من فعل النبيين والصالحين

كتاب الحج

ويلزم الانسان طاعة والديه في غير المعصية وان كانا فاسقين وهو ظاهر اطلاق احمد وهذا فيما

فيه منفعة لهما ولا ضرر فان شق عليه ولم يضره وجب والا فلا وانما لم يقيد أبو عبد الله لسقوط
 الفرائض بالضرر وتحرم في المعصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فحينئذ ليس للأبوين
 منع ولدهما من الحج الواجب لكن يستطيع أنفسهما فان اذنا والاحج وليس للزوج منع زوجته
 من الحج الواجب مع ذى محرم وعليها أن تحج وان لم يأذن في ذلك حتى ان كثيرا من العلماء
 أو أكثرهم يوجبون لها النفقة عليه مدة الحج * والحج واجب على الفور عند أكثر العلماء والقول
 بوجوب العمرة على أهل مكة قول ضعيف جدا يخالف للسنة الثابتة ولهذا كان أصح الطريقتين
 عن أحمد ان أهل مكة لا عمرة عليهم رواية واحدة وفي غيرهم روايتان وهى طريقة أبي محمد
 وطريقة أبي البركات في العمرة ثلاث روايات ثالثها يجب على غير أهل مكة * ومن وجب عليه
 الحج فتوفى قبله وخلف مالا حج عنه منه في اظهر قولى العلماء واذا وجب الحج على المحجور عليه
 لم يكن لوليه منعه منه على الوجه الشرعي والتجارة ليست محرمة لكن ليس للانسان أن يفعل
 ما يشغله عن الحج * ومن اراد سلوك طريق يستوي فيها احتمال السلامة والهلاك وجب عليه
 الكف عن سلوكها فان لم يكف فيكون اعان على نفسه فلا يكون شهيدا * وتجاوز الخفارة عند
 الحاجة اليها في الدفع عن المخفر ولا يجوز مع عدمها كما يأخذه السلطان من الرعايا * وتحج كل
 امرأة آمنة مع عدم محرم قال أبو العباس وهذا متوجه في سفر كل طاعة واما اماء المرأة
 يسافرن معها ولا يفترقن الى محرم لانه لا محرم لهن في العادة الغالبة فاما عتقاؤها من الاماء
 بيض لذلك أبو العباس قال بعض المتأخرين يتوجه احتمال انهن كالأماء على ما قال اذ لم يكن لهن
 محرم في العادة الغالبة او احتمال عكسه لا تقطاع التبعية وملك انفسهن بالعتق بخلاف الأمة
 وصحح أبو العباس في الفتاوى المصرية ان المرأة لا تسافر للحج الا مع زوج او ذى محرم والمحرم
 زوج المرأة او من تحرم عليه على التأيد بنسب او سبب ولو كان النسب وطء شبهة لازنا وهو
 قول أكثر العلماء واختاره ابن عقيل وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في
 التحريم لا المحرمية اتفاقا ويجوز للرجل الحج عن المرأة باتفاق العلماء وكذا العكس على قول
 الأئمة الاربعة وخالف فيه بعض الفقهاء والحج على الوجه المشروع أفضل من الصدقة التى
 التى ليست واجبة وأما ان كان له أقارب محاييج فالصدقة عليهم أفضل وكذلك ان كان هناك
 قوم مضطرون الى نفقه فاما اذا كان كلاهما تطوعا فالحج أفضل لانه عبادة بدنية مالية وكذلك

الاصحية والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمة ذلك لكن هذا بشرط أن يقيم الواجب في الطريق ويترك المحرمات ويصلي الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدي الامانة ولا يتعدى على أحد

﴿فصل﴾ وينعقد الاحرام بنية النفسك مع التلبية أو سوق الهدي وهو قول أبي حنيفة ورواية عن احمد وقاله جماعة من المالكية وحكى قولاً للشافعية ويحرم عقب فرض ان كان أو نفل لانه ليس للاحرام صلاة تخصه ويستحب للمحرم الاشتراط ان كان خاتفاً والا فلا جماع بين الاخبار والقران أفضل من التمتع ان ساق هدياً وهو احدى الروايتين عن احمد^(١)

اعتمر وحج في سفرتين أو اعتمر قبل اشهر الحج فالأفراد أفضل باتفاق الاثمة الاربعة ومن افرد العمرة بسفره ثم قدم في أشهر الحج فانه يتمتع والنبي صلى الله عليه وسلم حج قارناً قال الامام احمد لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً والتمتع أحب الى قال أبو العباس وعلي هذا متقدموا أصحابنا ولو أحرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لم يجز علي الصحيح ويجوز العكس بالاتفاق ويجوز للمرأة الحرمة أن تغطي وجهها بملاصق خلا النقاب والبرقع ويجوز عقد الرداء في الإحرام ولا فدية عليه فيه * ومن ميقاته الجحفة كاهل مصر والشام اذا مروا على المدينة فلم تأخير الاحرام الى الجحفة ولا يجب عليهم الاحرام من ذى الحليفة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ويجوز للمحرم لبس مقطوع الكمين مع وجود النعل واختاره ابن عقيل في المفردات وابو البركات ومن جامع بعد التحلل الاول يمتنع مطلقاً وعليه نصوص أحمد ويجزئ في فدية الأذى وطلاخه عراقية وينبغي أن يكون بأدم ومماياً كله أفضل من بر أو شعير والمحرم ان احتاج وقطع شعره لحجامة أو غسل لم يضره والقمل والبعوض والقرد إن قرصه قتله محاباً والا فلا يقتله ولا يجوز قتل النحل ولو باخذ كل عسله وان لم يندفع ضرره الا بقتله جاز ويسن أن يستقبل الحجر الاسود وفي الطواف وتسن القراءة في الطواف لاجهر بها فاما ان غلط المصلين فليس له ذلك اذا وجنس القراءة أفضل من جنس الطواف والشاذروان ليس من البيت بل جعل صماداً له ولا يشرع تقبيل المقام ومسحه اجماعاً فساثر المقامات أولى ولا يشرع صمود جبل الرحمة اجماعاً وتختلف أفضلية الحج راكباً أو ماشياً بحسب الناس والوقوف راكباً أفضل وهو المذهب ويقص من شعره اذا مل لا من كل شعرة بعينها والخلق أو

التقصير إما واجب أو مستحب ومن حكى عن أحمد أنه مباح فقد غلط ولا يستحب للمتبع أن يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الإفاضة هذا هو الصواب وقاله جمهور الفقهاء وهو أحد القولين في مذهب أحمد والمتبع يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة وهو إحدى الروايتين عن أحمد نقلها عبد الله عن أبيه كالثقارن ويحل للمحرم بعد التحلل كل شيء حتى عقد النكاح هذا منصوص أحمد إلا النساء وليس للامام المقيم للمناسك التعجيل لأجل من يتأخر قال أصحابنا وإن خرج إنسان غير حاج فظاهر كلام أبي العباس لا يودع وذكر ابن عقيل وابن الزاغوني لا يودع البيت ظهره حتى يغيب قال أبو العباس هذا بدعة مكروهة ويحرم طوافه بغير البيت العتيق اتفاقاً وافقوا أنه لا يقبله ولا يتمسح به فإنه من الشرك والشرك لا يغفره الله وكذا الخروج من مكة لمرة تطوع بدعة لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه علي عهده لافي رمضان ولا في غيره ولم يأمر عائشة بها بل أذن لها بعد المراجعة تطيباً لقلبها وطوافه بالبيت أفضل من الخروج اتفاقاً وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الجواز والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم دليل أصلاً وما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف تَوْضُأً فهذا لا يدل فإنه كان يتوضأ لكل صلاة وقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه يدخل فيه من أتى بالعمرة ولهذا أنكر الإمام أحمد على من قال أن حجة التمتع^(١) حجة مكينة ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة فإنه يستتاب بعد تعريفه أن كان جاهلاً فإن تاب والقتل ولا يسقط حتى الآدى من مال أو عرض أو دم بالحج أجماعاً ومن جرد مع الحاج أو غيره وجمع له من الجند المقتطعين ما يعينه على كلفه الطريق أبيع له أخذه ولا يتقص أجره وله أجر الحج والجهاد وليس في هذا اختلاف وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة وما ذكره الجهال من حصار تبوك كذب لا أصل له والمحصر بمرض أو ذهاب نفقة كالمحصر بعمد وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومثله حائض تعذر مفامها وحرم طوافها ورجعت ولم تطب لجهلها بوجوب طواف الزيارة أولعجزها عنه أو لذهاب الرقعة والمحصر يلزمه دم في أصح الروايتين ولا يلزمه قضاء حجه إن كان تطوعاً وهو إحدى الروايتين

(باب الهدي والاضحية) ويجوز الاضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم ولم يكن عنده ما يعتد به في الاضحية وغيرها لقصة أبي بردة بن نيار ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم ولن يجزئ أحد بعدك أي بعد حالك والاجر في الاضحية على قدر القيمة مطلقاً وتجزي الهتمي التي سقط بعض أسنانها في أصح الوجهين ولا تضحية بمكة وإنما هو الهدي وإذا ذبح قال اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم ولا يستحب أخذ شعره بعد ذبح الاضحية وهو احدى الروایتين عن احمد والتضحية عن الميت أفضل من الصدقة بشئها وآخر وقت ذبح الاضحية آخر ايام التشريق وهو مذهب الشافعي واحد القولين في مذهب احمد ولم ينسخ تحريم^(١) الادخار عام مجاعة لانه سبب التحريم وقاله طائفة من العلماء ومن عدم ما يضحى به ويعق اقترض وضحي وعق مع عدم القدرة على الوفاء والاضحية من النفقة بالمعروف فتضحى امرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا اذنه ومدين لم يطالبه رب الدين ولا يعتبر التملك في المقيمة

كتاب البيع

وكل ماعده الناس بيعاً أو هبة من متعاقب أو متراخ من قول أو فعل انعقد به البيع والهبة ويجوز بيع الطير لقصد صوته إذا جاز حبسه وفيه احتمالان لابن عقيل واختار أبو العباس صحة البيع بغير صفة وهو بالخيار إذا رآه وهو رواية عن احمد ومذهب الحنفية وضعفه في موضع آخر والبيع بالصفة السليمة صحيح وهو مذهب احمد وان باعه لبنا موصوفاً في الذمة واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة صح ويجوز بيع الكلاً ونحوه الموجود في أرضه إذا قصد استنباته ويصح بيع ما فتح عنوة أو لم يقسم من أرض الشام ومصر والعراق ويكون في يد مستتره بخراجه وهو احدى الروایتين عن احمد واحد قول الشافعي وجوز احمد اصدافها وقاله أبو البركات وتأوله القاضي على نفعها والمؤثر بها أحق بلا خلاف وإذا جعلها الامام فإصاًر ذلك حكماً بإميا فيها دائماً * ولا تعود الى النائمين وليس غيرهم مختصاً بها ومكة المشرفة فتحت عنوة ويجوز بيعها لا اجارتها فان استأجرها فالاجرة ساقطة يحرم بذلها ويصح بيع الحيوان المذبوح

مع جلده وهو قول جمهور العلماء وكذا لو أفرد أحدهما بالبيع ويصح بيع المغروس في الأرض الذي يظهر ورقه كالقت والجوز والقلقاس والفجل والبصل وشبيه ذلك وقاله بعض أصحابنا ويصح البيع بالرقم ونص عليه أحمد وتأوله القاضي وبما ينقطع به السعر وكما يبيع الناس وهو أحد القولين في مذهب أحمد ولو باع ولم يسم الثمن صح بمن المثل كالنكاح ولا يصح بيع ما قصد به الحرام كمصير يتخذه خمر إذا علم ذلك كمذهب أحمد وغيره أو ظن وهو أحد القولين يؤيده أن الأصحاب قالوا لو ظن الآجر أن المستأجر يستأجر الدار لمعصية كبيع الخمر ونحوه لم يحز له أن يؤجره تلك الدار ولم تصح الاجارة والبيع والاجارة سواء وإذا جمع البائع بين عقدين مختلفي الحكم بعوضين متميزين لم يكن للمشتري أن يقبل أحدهما بموضه ويحرم الشراء على شراء أخيه وإذا فعل ذلك كان للمشتري الأول مطالبة البائع بالسلعة واخذ السلعة أو عوضها ومن استولى على ملك إنسان بلا حق ومنعه إياه حتى يبيعه إياه فهو كبيع المبكره بغير عوض ويكره أن يتمنى الغلاء قال أحمد لا ينبغي أن يتمنى الغلاء ومن قال لا آخر اشتري من زيد فاني عبده فاشتراه فبان حرا فانه يؤاخذ البائع والمقر بالثمن فان مات أحدهما أو غاب آخذ الآخر بالثمن وقوله ابن الحكم عن أحمد وبيع الأمانة باطل ويجب المعاوضة بشمن المثل لانها مصلحة عامة لحق الله تعالى ولا يرجع على المسترسل أكثر من غيره وكذا المضطر الذي لا يجد حاجته الا عند شخص ينبغي أن يرجع عليه مثل ما يرجع على غيره وله أن يأخذ منه بالقيمة المعروفة بغير اختياره قال أبو طالب قيل لأحمدان ربح الرجل في العشرة خمسة يكره ذلك قال إذا كان أجله إلى سنة أو أقل بقدر الربح فلا بأس به وقال أبو جعفر بن محمد سمعت أبا عبد الله يقول يبيع النسبئة إذا كان مقاربا فلا بأس وهذا يقتضي كراهة الربح الكثير الذي يزيد على قدر الأجل لانه شبه ببيع المضطر وهذا يعم بيع المراهجة والمساومة ومن ضمن مكانا للبيع وبشترى فيه وحده كره الشراء منه بلا حق ويحرم عليه أخذ زيادة بلا حق * اتفق أهل السوق على أن لا يتزايدوا في السلعة وهم محتاجون اليها لبيعها صاحبها بدون قيمتها فان ذلك فيه من غش الناس ما لا يخفى وان ثم من بد فلا بأس ومن ملك ماء نابعا كبئر محفورة في ملكه أو عين ماء في أرضه فله بيع البئر والعين جميعا ويجوز بيع بعضها مشاعا كأصبع أو اصبعين من قناة وان كان أصل القناة في أرض مباحة فكيف اذا كان أصلها في أرضه قال أبو العباس وهذا لا أعلم فيه نزاعا وان كانت العين يبيع ماؤها شيئا فشيئا

فانه ليس من شرط المبيع أن يرى جميعه بل ماجرت به العادة برؤيته وأما ما يتجدد ومثل المنابع ونقع البئر فلا يشترط أحد رؤيته في بيع ولا اجارة وانما تنازعوا لوباع الماء دون القرار وفي الصحة قولان بناء على انه هل يملك أولا ومذهب مالك والحنفية الصحة ونص عليه الشافعي وانه يملك وتنازعوا اذا باع الارض ولم يذكر الماء هل يدخل أم لا

﴿فصل﴾ ولو قال البائع بعتك لو جئتني بكذا أو ان رضى زيد صح البيع والشرط وهو احدى الروايتين عن احمد وتصح الشروط التي لم تخالف الشرع في جميع العقود فلو باع جارية وشرط على المشتري ان باعها فهو أحق بها بالثمن صح البيع والشرط ونقل عن ابن مسعود وعن احمد نحو المشرين نصا على صحة الشروط وانه يحرم الوطء لنقص الملك سأل أبو طالب الامام أحمد عن اشترى أمة يشترط أن يتسرى بها لا للخدمة قال لا بأس به وهذا من احمد يقتضى أنه اذا شرط على البائع فعلا أو تركا في البيع مما هو مقصود للبائع أو للمبيع نفسه صح البيع والشرط كاشترط العتق وكما اشترط عثمان لصهيب وقف داره عليه ومثل هذا ان يبيعه بشرط أن يعلمه أولا يخرج من ذلك البلد أولا يستعمله في العمل الفلاني أو ان يزوجه أو يساويه في المطعم أولا يبيعه أولا يهبه فاذا امتنع المشتري من الوفاء فهل يجبر عليه أو يفسخ على وجهين وهو قياس قولنا اذا شرط في النكاح أن لا يسافر بها أولا يتزوج اذا لفرق في الحقيقة بين الزوجة والمملوك واذا شرط البائع نفع المبيع لغيره مدة معلومة فمقتضى كلام أصحابنا جوازه فانهم احتجوا بحديث أم سلمة انها اعتقت سفينة وشرطت عليه انه يخدم النبي صلى الله عليه وسلم معاش واستثناء خدمة غيره في العتق كاستثنائها في البيع وشرط البراءة من كل عيب باطل وعلة جماعة من أصحابنا بأنه خيار يثبت بعد البيع فلا يسقط قبله كالشفعة ومقتضى هذا التعايل صحة البراءة من العيوب بعد عقد البيع وقال المخالف في صحة البراءة اسقاط حق وصح في المجهول كالطلاق والعتاق قيل له والجواب انا نقول بوجوبه وانه بصح في المجهول لكن بعد وجوبه والصحيح في مسألة البيع بشرط البراءة من كل عيب والذي قضى به الصحابة وعليه أكثر اهل العلم ان البائع اذا لم يكن علم بذلك العيب فلا رد للمشتري لكن اذا ادعى ان البائع علم بذلك فانكر البائع حلف انه لم يعلم فان نكل قضى عليه

﴿فصل﴾ ويثبت خيار المجلس في البيع ويثبت خيار الشرط في كل العقود ولو طالت المدة

فان اطلقا الخيار ولم يوقته بمدة توجه أن يثبت ثلاثا لخبر حبان بن مقيد والبايع الفسخ في مدة الخيار اذا رد الثمن والا فلا وتقل أبو طالب عن احمد وكذا التملكات القهرية لازالة الضرر كالاخذ بالشفعة واخذ الغراس والبناء من المستعير والمستأجر والزرع من الناصب ويثبت خيارالنبن المسترسل الى البايع^(١) لم يما كسه وهو مذهب احمد وان علق عتق عبده ببيعه وكان قصده بالتعلق اليمين دون التبرر بعتقه اجزاء كفارة يمين وان قصد به التقرب كان عتقه مستحقا كالنذر فلا يصح بيعه ويكون العتق مطلقا على صورة البيع وطرد أبو العباس قوله هذا في تعليق الطلاق على الفسخ والخلع فجعله معلقا على صورة الفسخ والخلع المعلق عليه فلا يتمتع وقوع الطلاق معه على رأى ابن حامد حيث أوقفه مع البيئونة باتقضاء العدة فكذا بالفسخ ويحرم كتم العيب في السلعة وكذا لو أعلمه به ولم يعلمه قدر عيبه ويجوز عقابه باتلافه أو التصديق به وقد أفتى به طائفة من أصحابنا ويحرم تغير مشتري بأن يسومه كثيرا ليبدل قريبا منه * والتماء المتصل في الاعيان المملوكة العائدة الى من انتقل الملك عنه لا يتبع الاعيان وهو ظاهر كلام احمد في رواية أبي طالب حيث قال اذا اشترى غنما فنمت ثم استحققت فالتماء له وهذا يعم المتصل والمنفصل واذا اشترى شيئا فظهر به عيب على عيب فله ارشه ان تعذر رده والا فلا وهو رواية عن احمد ومذهب أبي حنيفة والشافعي وكذا في نظائره كالصفقة اذا تفرقت والمذهب بخير المشتري بين الرد واخذ الثمن وامساكه واخذ الارش فعليه يجبر المشتري على الرد واخذ الارش لتضرر البايع بالتأخير واذا أبقت الجارية عند المشتري وكانت معروفة بذلك قبل البيع وكتبه البايع رجع المشتري بالثمن في الاصح * والجار السوء عيب واذا ظهر عسر المشتري أو مطله فللبايع الفسخ ويملك المشتري المبيع بالعقد ويصح عتقه قبل القبض اجماعا فيها ومن اشترى شيئا لم يبعه قبل قبضه سواء المكيل والموزون وغيرها وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الشافعي وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وسواء كان المبيع من ضمان المشتري أولا وعلى ذلك تدل أصول أحمد كتصرف المشتري في الثمرة قبل جدها في أصح الروايتين وهي مضمونة على البايع وكصححة تصرف المستأجر في العين المؤجرة بالاجارة وهي مضمونة على المؤجر ويمتنع التصرف في صبرة الطعام المشتراة جزافا على احدى الروايتين وهي اختيار الخرق مع انها من

ضمان المشتري وهذه طريقة الاكثرين وعلة النهي عن البيع قبل القبض ليست توالى الضمانين بل عجز المشتري عن تسليمه لان البائع قد يسلمه وقد لا يسلمه لاسيما اذا رأى المشتري قد ربح فيسعى في رد البيع إما بجحد أو باحتيال في الفسخ وعلي هذه العلة تجوز التولية في المبيع قبل قبضه وهو مخرج من جواز بيع الدين ويجوز التصرف فيه بغير البيع ويجوز بيعه لبلائه والشركة فيه وكل ماله بمقد سوي البيع فانه يجوز التصرف فيه بغير البيع فانه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالبيع وغيره لعدم قصد الربح واذا تعين ملك انسان في موروث أو وصية أو غنيمة لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه بلا خلاف وينتقل الضمان الى المشتري بتمكته من القبض وظاهر مذهب احمد الفرق بين تمكن قبضه وغيره ليس هو الفرق بين المقبوض وغيره

﴿ باب الربا ﴾ والعلة في تحريم ربا الفضل الكيل أو الوزن مع الطم وهو رواية عن أحمد ويجوز بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التماثل ويجعل الزائد في مقابلة الصيغة ليس بربا ولا بجنس بنفسه فيباع خبز بهريسة وزيت بزيتون وسمسم بشيرج والمعمول من النحاس والحديد اذا قلنا يجري الربا فيه يجري في معموله اذا كان يقصد وزنه بعد الصنعة كثياب الحرير والاسطال ونحوها والا فلا وهو ثالث أقوال أهل العلم ويحرم بيع اللحم بحيوان من جنسه مقصودا للحم ويجوز بيع الموزونات الربوية بالتحرى وقاله مالك ومالا يختلف فيه الكيل والوزن مثل الادهان يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ووزنا وعن أحمد ما يدل عليه ويجوز العرايا في جميع العرايا والزرع ويجوز مسله^(١) من عجوة وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة وظاهر مذهب أحمد جواز بيع السيف المحلى بجنس حليته لان الحلية ليست بمقصودة ويجوز بيع فضة لا يقصد نمشها بخالصة مثلاً بمثل ولا يشترط الحلول والتقابض في صرف الفلوس النافقة باحد النقيدين وهو رواية عن أحمد نقلها أبو منصور واختارها ابن عقيل وماجاز التفاضل فيه كالثياب والحيوان يجوز النساء فيه ان كان متساويا والا فلا وهو رواية عن أحمد وان اضطررنا دينا في ذمتها جاز وحكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة ومالك خلافا لما نص عليه أحمد ويحرم مسئلة القودق^(٢) وهو رواية عن أحمد ومن باع ربويا نسيئة حرم أخذه عن ثمن مالا يباع نسيئة مالم تكن حاجة وهو توسط بين الامام أحمد في تحريمه والشيخ أبي

محمد المقدسي في حله والتحقيق في عقود الربا اذا لم يحصل فيها القبض ان لا عقد وان كان بعض الفقهاء يقول بطل العقد فهو بطلان ما لم يتم بطلان مانم والكيماء باطلة محرمة وتحريمها أشد من تحريم الربا ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل على معرفة صناعتها وأفقي بعض ولاية الامور باتلافها (فعل) والصحيح أنه يجوز بيع المقائي جملة بمرورها سواء بدا صلاحها أولا وهذا القول له مأخذان أحدهما ان العروق كاصول الشجر فيبيع الخضروات قبل بدو صلاحها كبيع الشجر بشمره قبل بدو صلاحه يجوز تبعا والمأخذ الثاني وهو الصحيح ان هذه لم تدخل في نهى النبي صلى الله عليه وسلم بل يصح العقد على اللقطة الموجودة واللقطتان^(١) المدومة الى أن تيسر المقناة لان الحاجة داعية الى ذلك ويجوز بيع المقائي دون أصولها وقاله بعض أصحابنا واذا بدا صلاح بعض الشجرة جاز بيعها وبيع ذلك الجنس وهو رواية عن أحمد وقول الليث بن سعد وبقية الاجناس التي ساء حملها فان أصاب ذلك أو الزرع الذي بجائحة ولو من جراد أو جيش لا يمكن تضمينه فن ضمان بآئمه ان لم يفرط المشتري وثبتت الجائحة في المزارع كما اذا اكرت الارض بالف مثلا وكانت تساوى بالجائحة سبعة وبعض الناس يظن ان هذا خلاف ما في المنع من الاجماع وهو غلط فان الذي في المنع أن نفسه اذا تلف يكون من ضمان المستأجر صاحب الزرع لا يكون كالثمرة المشتراة فهذا ما فيه خلاف وانما الخلاف في نفس أجرة الارض ونقص قيمتها فيكون كما لو انقطع الماء عن الرحا وثبتت الجائحة في المزارع ولو قال في الاجارة إنه أجره اياها مقيلا أو مصيفا أو مراحا أو مزروعا وثبتت الجائحة في حانوت أو حمام نقص نفعه وحكم بذلك أبو الفضل سليمان بن جعفر المقدسي قال أبو العباس لكنه بخلاف ما رأيت عن الامام أحمد وقياس أصول أحمد ونصوصه اذا عطل نفع الارض بآفة انفسخت الاجارة فيما بقي من المدة كاستهدام الدار ولو يبت الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسب ما يعطل من النفع واذا لم يمكن النفع به ببيع أو اجارة أو عمارة أو غير ذلك لم يجز المطالبة بالخراج *

(باب السلم) ولو أسلم مقدارا معلوما الى أجل معلوم في شيء يحكم انه اذا حل ياخذ منه بانقص مما يساوى بقدر معلوم صح كالبيع بالسعر ويصح السلم حالا ان كان المسلم فيه موجودا

في ملكه والافلا ويجوز بيع الدين في الذمة من الغريم وغيره ولا فرق بين دين السلم وغيره وهو رواية عن أحمد وقاله ابن عباس لكن بقدر القيمة فقط لئلا يربح فيما لم يضمن ويصح تعليق البراءة على شرط وهو رواية عن أحمد وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك بمقدار وارث أو اتلاف أو ضريبة وسبب استحقاقها واحد فشرىكه الاخذ من الغريم ويحاصه فيما قبضه وهو مذهب الامام وكذا لو تلف ولو تبارآ ولا حدهما على الآخر دين مكتوب فادعي استثناءه بقلبه وانه لم يبرئه منه قبل ولخصمه تحليفه

﴿ باب القرض ﴾ ويجوز قرض الخبز ورد مثله عددا بلا وزن من غير قصد الزيادة وهو مذهب أحمد ولو أقرضه في بلد آخر جاز على الصحيح ويجوز قرض المنافع مثل أن يحصد معه يوما ويحصد معه الآخر يوما أو يسكنه دارا ليسكنه الآخر بدلها لكن الغالب على المنافع انها ليست من ذوات الامثال حتى يجب رد المثل بتراضيهما واذا ظهر المقرض مفلسا ووجد المقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله بلا ريب والدين الحال يتأجل بتأجيله سواء كان الدين قرضا أو غيره وهو قول مالك ووجه في مذهب أحمد ويتخرج رواية عن أحمد من احدى الروايتين في صحة الحاق الاجل بعد لزوم العقد ولو أقرض اكاره بذرا أو أمره ببذره وانه في ذمته كما يفعله الناس فهو فاسد وله نصيب المثل ولو تلف لم يضمنه لانه امانة ولو اقترض من رجل قروضا متفرقة ووكل المقرض في ضبطها أو ابتاع منه شيأ ووكل البائع في ضبط المبيع حفظا أو كتابة فينبني أن يكون قول هذا المؤتمن ههنا مقبولا ويجب على المقرض أن يوفى المقرض في بلد القرض ولا يكافئه مؤونة السفر والحمل

﴿ باب الضمان ﴾ وقياس المذهب انه يصح بكل لفظ يفهم منه الضمان عرفا مثل زوجه وانا أو دى الصداق أو بعه وانا أعطيك الثمن أو اتركه لا تطالبه وانا أعطيك الثمن ولو تغيب مضمون عنه قادر فامسك الضامن وغرم شيأ أو انفق في الحبس رجع به على المضمون عنه ويصح ضمان المجهول ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه من عين مضمونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازها وكذلك تجوز الشهادة على المزارعة لمن لم ير جوازها لان ذلك محل اجتهاد وأما الشهادة على العقود المحرمة على وجه الاعانة عليها فحرام ويصح ضمان حارس ونحوه وتجار حرب بما يذهب من البلد أو البحر وغايته ضمان مجهول

ومالم يجب وهو جائز عند أكثر أهل العلم مالك وإبي حنيفة وأحمد ومن كفّل انسانا فسلمه إلى المكفول له ولا ضرر في تسليمه برئ ولو في حبس الشرع ولا يلزمه اختياره منه إليه عند أحد الأئمة والسجّان ونحوه ممن هو وكيل على بدن الغريم كالكفيل للوجه عليه احضار الخصم فإن تمذّر احضاره كان كما لو لم يحضر المكفول به يضمن ما عليه عندنا وعند مالك وإذا لم يكن الوالد ضامنا لولده ولاله عنده مال يجب له على الوالد معاونة صاحب الحق على احضار ولده ونحوه ولزمه ذلك

﴿ فصل ﴾ والحوالة على ماله في الدين ان اذن في الاستيفاء فقط والمختار الرجوع ومطالبته وليس للابن أن يحيل على الأب ولا يبيع دينه اذا جوزنا بيع ما على الغريم الا برضاء الأب وكره الامام أحمد أن يتزوج الرجل أو يقترض أو يشتري اذا لم يعلم الآخر بعسره أو لالان ظاهر الحال ان الرجل انما يعامل من كان قادرا على الوفاء فاذا كتم ذلك كان غارا

﴿ فصل ﴾ ويجوز رهن العبد المسلم من كافر بشرط كونه في يد مسلم واختاره طائفة من أصحابنا ويجوز أن يرهن الانسان مال نفسه على دين غيره كما يجوز أن يضمنه وأولى وهو نظير اعارته للرهن واذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فالقول قول المرتهن ما لم يدع أكثر من قيمة الرهن وهو مذهب مالك ولا ينفك شيء من الرهن حتى يقضي جميع الدين وهو مذهب أحمد وغيره واذا لم يكن للمديون وفاء غير الرهن وجب على رب الدين اماله حتى يبيعه فتي لم يمكن بيعه الا بخروجه من الحبس أو كان في بيعه وهو في الحبس ضرر عليه وجب اخراجه ويضمن عليه أو يمشی معه هو أو وكيله

﴿ باب الصلح وحكم الجوار ﴾ ويصح الصلح عن المؤجل ببعضه حالا وهو رواية عن أحمد وحكي قولاً للشافعي ويصح عن ديه الخطأ وعن قيمه المتلف غير المثل بأكثر منها من جنسها وهو قياس قول أحمد والغبن والمنفعة التي لا قيمة لها عادة كالاستغلال بجدار النير والنظر في سراجها لا يصح أن يرد عليها عقد بيع أو اجارة اتفاقا ولو اتفقا على بناء حائط بستان فبني أحدهما فما تلف من الثمرة بسبب اهمال الآخر ضمن لشريكه نصيبه واذا احتاج الملك المشترك إلى عمارة لا بد منها فعلى أحد الشريكين أن يعمر مع شريكه اذا طلب ذلك منه في أصح قولي العلماء ويلزم الا على التستر بما يمنع مشاركة الاسفل وان استويا وطلب أحدهما بناء السترة اجبر

الآخر معه مع الحاجة الى السترة وهو مذهب أحمد وليس للانسان أن يتصرف في ملكه بما يؤذى به جاره من بناء حمام وحانوت طباخ ودقاق وهو مذهب أحمد ومن لم يسد بثره سدا يمنع من التضرر بها ضمن ماتف بها وله تعلية بنائه ولو أفضي الى سد القضاء عن جاره (قلت) وفيه على قاعدة أبي العباس نظر والله أعلم وليس له منعه خوفا من نقص أجره ملكه بلا نزاع والمضاررة مبناه على القصد والارادة أو على فعل ضرر عليه فتي قصد الاضرار ولو بالمناخ أو فعل الاضرار من غير استحقاق فهو مضار وأما اذا فعل الضرر المستحق للحاجة اليه والانتفاع به لا لقصد الاضرار فليس بمضار ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النخلة التي كانت تضر صاحب الحديقة لما طلب من صاحبها المعاوضة عنها بعدة طرق فلم يفعل فقال انما انت مضار ثم أمر بقلمه فدل على ان الضرر محرم لا يجوز تمكين صاحبه منه ومن كانت له ساحة تلقى فيها التراب والحيوانات ويتضرر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبها أن يدفع ضرر الجيران اما بمارتها أو اعطائها لمن يعمرها أو يمنع أن يلقى فيها ما يضر بالجيران واذا كان المسجد معدا للصلاة ففي جواز البناء عليه نزاع بين العلماء وليس لاحد أن يبنى فوق الوقف ما يضر به اتفاقا وكذا ان لم يضر به عند الجمهور واذا كان الجدار مختصا بشخص لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ويجب على الجار تمكين جاره من اجراء مائه في أرضه اذا احتاج الى ذلك ولم يكن على صاحب الارض ضرر في أصح القولين في مذهب أحمد وحكم به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فالسابط الذي يضر بالمارة مثل ان يحتاج الراكب أن يحني رأسه اذا مر هناك وان غفل عن نفسه رمى عمامته أو شج رأسه ولا يمكن أن يمر هناك جمل عال الا كسرت رقبتة والجمل الحمل لا يمر هناك فمثل هذا السابط لا يجوز احداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه ازالته فان لم يفعل كان على ولاية الامور الزامه بازالته حتى يزول الضرر حتى لو كان الطريق منخفضا ثم ارتفع على طول الزمان وجب ازالته اذا كان الامر على ما ذكر والله أعلم

(باب الحجر) واذا لزم الانسان الدين بغير معاوضة كالضمان ونحوه ولم يعرف له مال فاقول قوله مع يمينه في الاعسار وهو مذهب أحمد وغيره ومن أراد سفرا وهو عاجز عن وفاء دينه فلتفريعه منعه حتى يقيم كفيلا بدينه ومن طولب بآداء دين عليه فطلب امهالا أمهل

بقدر ذلك اتفاقا لكن ان خاف غريمه منه احتاط عليه بملازمته أو بكفيل أو برنم عليه ومن كان قادرا على وفاء دينه وامتنع اجبر علي وفائه بالضرب والحبس ونص على ذلك الاثمة من أصحاب مالك والشافعي واحمد وغيرهم قال أبو العباس ولا أعلم فيه نزاعا لكن لايزاد كل يوم على اكثر من التعزير ان قيل يتقدروا للحاكم أن يبيع عليه ماله ويقضي دينه ولا يلزمه واذا كان الذي عليه الحق قادرا على الوفاء ومطل صاحب الحق حتى أخرجه الى الشكاية فما غرمه بسبب ذلك فهو على الظالم المبطل اذا كان غرمه على الوجه المعتاد ومن عرف بالقدره فادعى اسارا وامكن عادة قبل وليس له اثبات اساره عند غيره من حبسه بلا اذنه ويقضي دينه من مال له فيه شبهة لانه لا يبقى شبهة بترك واجب ولو ادعت امرأة على زوجها بحقها وحبسته لم يسقط من حقوقه عليها شيء قبل الحبس بل يستحقها عليها بعد الحبس كحبسه في دين غيرها فله التزامها ملازمة بينه ولا يدخل عليها أحد بلا اذنه ولو خاف خروجها من منزله بلا اذنه اسكنها حيث شاء ولا يجب حبسه بمكان معين فيجوز حبسه في دار ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من الخروج ولو كان قادرا على اداء الدين وامتنع ورأى الحاكم منعه من فضول الاكل والنكاح فله ذلك اذ التعزير لا يختص بنوع معين وانما يرجع فيه الى اجتهاد الحاكم في نوعه وقدره اذا لم يتعد حدود الله ومن ضاق ماله عن ديونه صار محجورا عليه بغير حكم حاكم بالحجر وهو رواية عن أحمد ومن عليه نفقة واجبة فلا يملك التبرع بما يخل بالنفقة الواجبة وكلام أحمد يدل عليه وان نوزع المحجور عليه لحظر في الرشد فشهد شاهدان برشده قبل لانه قد يعلم بالاستفاضة ومع عدم البينة له على وليه أنه لا يعلم رشده والاسراف ماصرفه في الحرام أو كان صرفه في مباح قدرا زائدا على المصلحة ولو وصى من فسقه ظاهرا أولا وجب انفاذه كحاكم فاسق حكم بالعدل والولاية على الصبي والمجنون والسفيه تكون لساير الاقارب ومع الاستقامة لا يحتاج الى الحاكم الا اذا امتنع من طاعة الولى وتكون الولاية لغير الأب والجد والحاكم وهو مذهب أبي حنيفة ومنصوص أحمد في الأم وأما تخصيص الولاية بالأب والجد والحاكم فضعيف جدا والحاكم العاجز كالعديم ولومات من يتجر لنفسه وليتيمه بماله وقد اشترى شيئا ولم يعرف لمن هو لم يقسم ولم يوقف الامر حتى يصطلحا كما يقوله الشافعي بل مذهب أحمد أنه يفرغ^(١) فن فرغ

خلف واحد ولو مات الوصى وجهل بقاء مال وليه كان ديناً في تركته ولو وصى اليتيم أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته ولا يجوز أن يولى على مال اليتيم إلا من كان قوياً خيراً بما ولى عليه أميناً عليه والواجب إذا لم يكن الولي بهذه الصفة أن يستبدل به ولا يستحق الأجر المسماة لكن إذا عمل لليتامى استحق أجره المثل كالعمل في سائر العقود الفاسدة ولا يقبل من السيد دعوى عدم الإذن لعبده مع علمه بتصرفه ولو قدر صدقه فتسليطه عليه عدوان وتردد أبو العباس فيما إذا لم يمكن الولي خلاص حق موليه إلا برفع من هو عليه إلى وال يظلمه ويستحب التجارة بمال اليتيم لقول عمر وغيره أتجروا بأموال اليتامى كيلاً تأكلها الصدقة

(باب الوكالة) قال القاضي في ضمن مسألة بقاء الوكيل بموت الموكل فاما إن أخرج الموكل فيه عن ملكه مثل اعتاقه العبد وبيعه فانه تنفسخ الوكالة بذلك ففرق بين الموت وبين العتق والمبيع بأن حكم الملك هنا قد زال وهناك السلعة بعد الموت باقية على حكم مالكها وما قاله القاضي فيه نظر فان الانتقال بالموت أقوى منه بالمبيع والعتق فان هذا يمكن الموكل الاحتراز عنه فيكون بمنزلة عزله بالقول وذلك زال الملك فيه بفعل الله تعالى وإذا تصرف بلا إذن ولا ملك ثم تبين أنه كان وكيلاً أو مالكا في صحة تصرفه وجهان كما لو تصرف بعد العزل ولم يعلم فلو تصرف باذن ثم تبين أن الإذن كان من غير المالك والمالك إذن له ولم يعلم أو اذن بناء على جهة ثم تبين أنه لم يكن يملك الإذن بها بل بغيرها أو بناء أنه مالك شبر ثم تبين أنه كان وارثاً فان قلنا يصح التصرف في الأول فهنا أولى وإن قلنا لا يصح هناك فقد يقال يصح هنا لانه كان مباحاً له في الظاهر والباطن لكن الذي اعتقده ظاهره ليس هو الباطل فنظيره إذا اعتقد أنه محدث فتطهر ثم تبين فساد طهارته وأنه كان متطهراً قبل هذا ولو وكل شخصاً أن يوكل له فلاناً في بيع ونحوه فقال الوكيل الأول للوكيل الثاني بع هذا ولم يشعره أنه وكيل الموكل قال أبو العباس سئلت عن هذه المسئلة فقالت نسبة أنواع التوكيل والموكلين إلى الوكيل كنسبة أنواع التملك والملكين إلى المالك ثم لو ملك شيئاً لم يحتج أن يتبين هل هو وكيله أو وكيل فلان وإن كان الحكم فيها مختلفاً بالنسبة إلى الموكل والمملك (نقل) ههنا في رجل دفع إلى رجل ثوباً يبيعه فباعه واخذ الثمن فوهبه المشتري من الثمن درهماً فان الضمان على الذي باع الثوب فقد نص أحمد على أن ما حصل للوكيل من زيادة فهي للبائع وما نقص فهو عليه ولم يفرق بين أن يكون

النقص قبل لزوم العقد أو بدمه وينبغي أن يفصل إذا لم يلزمه والوكيل في الضبط والمعرفة مثل من وكل رجلا في كتابة ماله وما عليه كأهل الديوان فقله أولى بالقبول من وكيل التصرف لانه مؤتمن على نفس الاخبار بماله وما عليه وهذه مسألة نافعة ونظير اقرار كتاب الامراء واهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بعد موتهم واقرار كتاب السلطان وبيت المال وسائر اهل الديوان بما على جهاتهم من الحقوق ومن ناظر الوقف وعامل الصدقة والخراج ونحو ذلك فان هؤلاء لا يخرجون عن ولاية أو وكالة وان استعمل الامير كتابا جاييا أو عاملا اثم بما اذهب من حقوق الناس لتفريطه ومن استأمنه أميرا على ماله نخشى من حاشيته ان يمنعهم من عيادتهم المتقدمة لزمه فعل ما يمكنه وما هو أصلح للامير من تولية غيره فيرتع معهم لاسيما وللأخذ شبهة قال في المحرر واذا اشترى الوكيل أو المضارب باكثر من ثمن المثل أو باع بدونه صح ولزمه النقص والزيادة ونص عليه قال أبو العباس وكذلك الشريك والوصي والناظر على الوقف وبيت المال ونحو ذلك وقال هذا ظاهر فيما اذا فرط وأما إذا احتاط في البيع والشراء ثم ظهر غبن أو عيب لم يتصرف فيه فهذا معذور بشبه خطأ الامام أو الحاكم ويشبه تصرفه قبل علمه بالزل وأين من هذا الناظر والوصي والامام والقاضي اذا باع أو أجر أو زارع أو مضارب ثم تبين الخطأ فيه مثل ان يأمر بمارة أو غرس ونحو ذلك ثم تبين ان المصلحة كانت في خلافه وهذا باب واسع وكذلك المضارب والشريك فان عامة من يتصرف لغيره بوكالة أو ولاية قد يجتهد ثم يظهر فوات المصلحة أو حصول المفسدة ولا لزوم عليه فيهما وتضمنين مثل هذا فيه نظر وهو يشبه بما اذا قتل في دار الحرب من يظنه حرييا فبان مسلما فان جماع هذا انه يجتهد مأمور بعمل اجتهد فيه وكيف يجتمع عليه الامر والضمان هذا الضرب هو خطأ في الاعتقاد والقصد لا في العمل وأصول المذهب تشهد له بروايتين قال أبو حفص في المجموع واذا سمي له ثمن فنقص منه نص الامام احمد في رواية ابن منصور اذا أمر رجلا أن يبيع له شيئا فباعه باقل قال البيع جائز وهو ضامن لما نقص قال أبو العباس لعله لم يقبل قولها على المشتري في تقدير الثمن لانهما يريان فساد العقد وهو يدعي صحته فكان القول قوله ويضمن الوكيل النقص واذا وكله أو وصى اليه أن يتصدق بمال ذكره فانه يصح وتعيين المعطى الى الوكيل أو الوصى هذا هو الذي ذكره في الوصية والوكالة مثلها وكذلك لو وكله أو أوصى اليه باخراج حجه عنه وان وكله أو أوصى اليه أن يقف

عنه شيئاً ولم يعين مصرفاً فينبغي أن يكون كالصدقة فإن المصرف للوقف كالمصرف للصدقة
 ويبقى إلى الوكيل والوصي تعيين المصرف وإن عين مصرفاً منقطعاً فينبغي أن يكون إلى الوصي
 تسميه بذكر مصرف مؤبد إلا أن يقال الصدقة لها جهة معلومة بالشرع والعرف وهم الفقراء
 وإنما النظر للوصي في تعيين أفراد الجهة بخلاف الوقف فإنه لا يتبين له جهة معينة شرعاً ولا عرفاً
 قال كلام في هذا ينبغي أن يكون كما لو نذر أن يقف أو يتصدق به وحديث أبي طلحة يقتضي أن
 من نذر الصدقة بمال فإن الأفضل أن يصرفه في أقربيه وإن كان سهم غني وهذا يقتضي أن
 الصدقة المطلقة في النذر ليست محمولة على الصدقة الواجبة في الشرع لكن على جنس المستحبة
 شرعاً ويتوجه في الوكالة والوصية مثل ذلك وشبهه هذا من أصلنا لو نذر أن يصلي هل يحمل
 على أدنى الواجب أو أدنى التطوع فيبين الوكالة والأيمان مشابهاً والوكيل أمين لا ضمان عليه
 ولو عزل قبل علمه بالعزل وقتلنا ينزل لعدم تقييده وكذا لا يضمن مشتر الاجرة إذا لم
 يعلم وهو أحد القولين ومن وكل في بيع أو استئجار أو شراء فإن لم يسم الموكل في العقد
 فضا من والا فروايتان وظاهر المذهب تضمينه ولو تصرف الوكيل فادعي الموكل أنه عزله قبل
 التصرف لم يقبل فلو أقام بينة ببلد آخر وحكم به حاكم فإن لم ينزل قبل العلم صح تصرفه والا
 كان حكماً على الغائب ولو حكم قبل هذا الحكم بالصحة حاكم لا يرى عزله قبل العلم فإن كان
 قد بلغه ذلك بعد الحكم الناقض له فهو مردود والا وجوده كعدمه قال القاضي في المجرى وابن
 عقيل في الفصول ولو جاء رجل إلى امرأة فقال لها وكلني فلان لزوجك له فرغت في ذلك
 وأذنت لوليها في تزويجها ثم إن ذلك الموكل أنكر أن يكون وكله في التزويج له فالقول قوله
 ولا يلزمه النكاح ولا تلزم للوكيل بل يحكم ببطلانه ويتفرع على هذا أن الرجل إذا وكل وكيلاً
 في أن يتزوج له امرأة فتزوجها فلا بد أن يذكر حال العقد أنه تزوجها فلان فإن أطلق ولم
 يسم الموكل لم يلزمه النكاح في حقه ولا في حق الموكل لأن الظاهر أنه عقد العقد لنفسه ونيتته
 أن يعقده لغيره وإذا لم يذكر اسم ذلك الغير فقد اخل بالمقصود ولو وكله أن يشتري له سلعة
 فاشترها لم يشترط في صحة العقد ذكر فلان بل إذا أطلق ونوى الشراء له صح لأن القصد منه
 حصول الثمن وقد وجد وإذا بطل عقد النكاح في حقه فهل يلزم الوكيل نصف الصداق
 على روايتين قال أبو العباس فقد جملاً فيما إذا لم يسم الوكيل الموكل في العقد روايتين وهذا

فيه نظر بل اذا قال زوجتك فلانة فقال قبلت فقد انعقد النكاح في الظاهر للوكيل فاذا قال نويت ان النكاح لموكلتي فهو يدعى فساد العقد وان الزوج غيره فلا يقبل قوله على المرأة الا ان تصدقه ولو صدقته لم يلزمه شيء قولاً واحداً الا أن هنا الانكار من الزوج بخلاف مسألة انكار الوكالة ولو قيل ان النكاح هنا لا يحتمل أن يكون له لكان له وجه ولو كان لرجل زوجة بائنة منه فتزوج غيرها ثم كتب لزوجته الجديدة وكالة وقال متى رددتها كان طلاقها بيدك الى مدة عشرين سنة وقد طلق التي بيدها الوكالة فهذه المسألة قد يظن من يظن ان الوكالة بحالها بناء على ان الزوج اذا وكل امرأته في بيع ونحوه ثم طلقها ثلاثاً لم تبطل الوكالة بالتطليق كما ذكره الفقهاء وليست كذلك والصواب في هذه الصورة انها تبطل بالتطليق لأنه هناك لم يرد أن يطلقها وقد استناب غيره في ذلك وانما يريد أن يبيع متاعه فيوكل شخصاً وهذا المراد تمكينها من الطلاق لئلا تبقى زوجة الا برضاها وأما بعد البيئونة فلا يقصد رضاها كيف وقد طلقها وهذا كله اذا جعل الشرط لازماً وأما اذا لم يجعله شرطاً لازماً فيكون كما لو قال لها ابتداء أمرك بيدك أو أمر فلانة بيدك فان هذا الرجوع فيه قال الاصحاب ومن ادعى الوكالة في استيفاء حق فصدقه الغريم لم يلزمه الدفع اليه ولا اليمين ان كذبه والذي يجب أن يقال ان الغريم متى غلب على ظنه ان الموكل لا ينكر وجب عليه التسليم فيما بينه وبين الله تعالى الذي بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى وكيله وعلم له علامة فهل يقول أحد ان ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه الدفع وأما في القضاء فان كان الموكل عدلاً وجب الحكم لان العدل لا يجحد والظاهر انه لا يستثنى فان دفع من عنده الحق الى الوكيل ولم يصدقه بأنه وكيل وانكر صاحب الحق الوكالة رجع عليه وفاقاً وبمجرد التسليم ليس تصديقاً وكذا ان صدقه في أحد قولي اصحابنا بل نص امامنا وهو قول مالك لانه متى لم يتبين صدقه فقد غره وكل اقرار^(١) كذب فيه ليحصل بما يمكن اسأؤه ويجعل انسا مثل بقول وكلت فلانا ولم توكله فهو نظير أن يجحد الوصية فهل يكون جحده رجوعاً فيه وجهان واذا اشترى شيئاً من موكله أو موليه كان الملك للموكل والمولى عليه ولو نوى شراءه لنفسه لان له ولاية الشراء وليس كالنصب لكن لو نوى أن يقع الملك له وهذه نية محرمة فتقع باطلة ويصير كأن العقد عري عنها اذا كان يريد النقد من مال المولى عليه

(١) قوله وكل اقرار كذا بالاصل

أو الموكل قال أبو العباس في تعاليقه القديمة حديث عروة في شراء الشاة يدل على أن الوكيل في شراء معلوم بمعلوم إذا اشترى به أكثر من المقدر جاز له بيع الفاضل وكذا ينبغي أن يكون الحكم وينبغي على ظني أنه منقول كذا حسبه في كفالة الكافي (قلت) ما قاله أبو العباس من النقل فصحيح قال صاحب الكافي ظاهر كلام أحمد صحة ذلك الحديث عن عروة ولكن ذكره في وكالة الكافي فنسب العلم لأبي العباس فكتب كفالة الكافي والله أعلم

﴿فصل﴾ الاشتراك في مجرد الملك بالعقد مثل أن يكون بينهما عقار فيشيعانه أو يتعاقدا على أن المال الذي لهما المعروف بهما بينهما يكون نصفين ونحو ذلك مع تساوي ملكهما فيه فجوازه متوجه لكن يكون قياس ما ذكره في الشركة أنه ليس بيع كما أن القسمة ليست بيعاً ولا نفقة للمضارب إلا بشرط أو عادة فإن شرطت مطلقاً فله نفقة مثل طعامه وكسوته وقد يخرج لنا أن للمضارب في السفر الزيادة على نفقة الحضر كما قلنا في الولي إذا جحد الصبي لأن الزيادة إنما احتاج إليها لأجل المال وقال أبو العباس أيضاً ^(١) يتوجه فيها ما قلناه في نفقه في الصبي إذا أحجه الولي هل يكون الزائد فيها من مال الصبي أو مال الولي على القولين كذلك وقد ثبت من أصلنا صحة الاشتراك في العقود وأن تحتلط الأعيان كما تصح الأقسام بالحاسبة وإن لم تتميز الأعيان ولو دفع دابته أو نخله إلى من يقوم به وله جزء من ثمانية صبح وهو رواية عن أحمد ويجوز قسمة الدين في ذمة أو ذمم وهو رواية عن أحمد فإن تكافأت الذمم بقياس المذهب في الحوالة على ولي ^(٢) وجوبها ولو كتب رب المال للجاني والسمسار ورقة ليسلمها إلى الصبي في المتسلم ماله وأسرره أن لا يسلمه حتى يقتض من خلاف ضمن لتفريطه ويصدق الصبي مع يمينه والورقة شاهدة له لأن العادة جارية بذلك وتصح شركة الشهود وللشاهد أن يقيم مقامه إن كان الجمل على عمل في الذمة وإن كان على شهادته بيمينه فالأصح جوازه وللحاكم أن يكرههم لآزله نظر في العدالة وغيرها وإن اشتركوا على أن كلما حصله كل واحد منهم بينهم بحيث إذا كتب أحدهم وشهد شاركه الآخر وإن لم يعمل فهي شركة الأبدان تجوز بحيث تجوز به الوكالة وأما حيث لا تجوز ففيه وجهان كشركة الدلائن وقد نص أحمد على جوازها فقال في رواية أبي داود وقد سئل عن الرجل يأخذ الثوب ليبيعه فيدفعه إلى الآخر يبيعه ويتناصفه فيما يأخذ من الكراء

لئذى باعه الا أن يكون يشتركان فيما أصابا ووجه صحتها ان يبيع الدلال وشراؤه بمنزلة خياطة الخياط وتجارة التجار وسائر الاجراء المشتركين ولكل منهم أن يستنيب وان لم يكن للوكيل أن يوكل وما أخذ من منع ان الدلالة من باب الوكالة وسائر الصناعات من باب الاجارة وليس الامر كذلك ومحل الخلاف في شركة الدالين التي فيها عقد فاما مجرد النداء والعرض واحضار الديون فلا خلاف في جوازه وتسليم الاموال الى الدالين مع العلم باشتراكهم اذن لهم ولو باع كل واحد ما أخذه ولم يعط غيره واشتركا في الكسب جاز في اظهر الوجهين وموجب العقد المطلق التساوى في العمل واما باعطائه زيادة في الاجرة بقدر عمل وان اتفقوا على أن يشترطوا له زيادة جاز وليس لولى الامر المنع بمقتضى مذهبه في شركة الابدان والوجوه والمساقاة والمزارعة ونحوها مما يشرع فيه الاجتهاد والربح الحاصل من مال لم يأذن مالكه في التجارة فيه فقيل هو للمالك فقط كبناء الاعناب وقبل للعامل فقط لان عليه الضمان وقيل يتصدقان به لانه ربح خبيث وقيل يكون بينهما على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة وهو أصحها وبه حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الا أن يتجر به على غير وجه العدوان مثل أن يعتقد انه مال نفسه فتبين مال غيره فهنا يقتسمان الربح بلا ريب وذكر أبو العباس في موضع آخر انه ان كان عالما بانه مال الغير فهنا يتوجه قول من لا يعطه شيأ لانه حصل بعمل محرم فلا يكون سببا للإباحة فاذا تاب سقط حق الله بالتوبة وأصبح له حينئذ بالتقسمة فاما اذا لم يتب ففي حله نظر وكذلك المتوجه فيما اذا غصب شيأ كفرس وكسب به مالا كالصيد أن يجعل المكسوب بين الناصب ومالك الدابة على قدر نفعهما بان تقوم منفعة الراكب ومنفعة الفرس ثم يقسم الصيد بينهما وأما اذا كسب العبد فالواجب أن يعطى المالك أكثر من الامرين من كسبه أو قيمة نفعه ومن كانت بينهما أعيان مشتركة مما يكال أو يوزن فاخذ احدهما قدر حقه باذن حاكم جاز فولا واحدا وذلك بدون اذنه على الصحيح انتهى

﴿ باب المزارعة والمساقاة ﴾ ولو دفع أرضه الى آخر يفرسها بجزء من الغراس صح كالزراعة واختاره أبو حفص المكبرى والقياسي في تعلقه وهو ظاهر مذهب احمد ولو كانت الارض منروسة فعامله بجزء من غراسها صح وهو مقضي ما ذكره أبو حفص ولا فرق بين أن يكون الغارس ناظر وقف أو غيره ولا يجوز لناظر بعده نصيب الوقف من السجرة وللحاكم الحكم

للزومها في محل النزاع فقط والحكم له من جهة عوض المثل ولولم تقم به ينته لانه الاصل ويجوز
للانسان أن يتصرف فيما في يده بالوقف وغيره حتى تقوم حجة شرعية بانه ليس ملكا له لكن
لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك ومقتضي قول أبي حفص انه يجوز أن يغارسه بجزء من الارض
كما جاز الذسج بجزء من غزل نفسه فان اشترطا في المغارسة أن يكون على الغارس الماء أو بعضه
فالتوجه ان الماء كالغرس وكالبذر كما يسجى مثله في المزارعات لان الماء أصل يقنى ومتى كان
من العامل أصل فان فيه روايتان وان غارسه على ان رب الارض تكون له دراهم مسماة الى حين
اثمار الشجر فاذا اثمرت كانا شريكين في الثمر قال أبو العباس فهذه لا أعرفها منقولة وقد يقال
هذا لا يجوز كما اذا اشترط شيأ مقدرا فانه قد لا يحصل الا ذلك المشروط فيبقى الاخر لاشيء له
لكن الاظهر ان هذا ليس بمحرم والمناصب على ان عليه سقى الشجر والقيام عليها اذا باع نصيبه
من ذلك لمن يقوم مقامه في العمل جاز يصح شرطه كالمكاتب اذا بيع على كتابته هذا قياس
المذهب واذا لم يتم الغارس بما شرط عليه كان لرب الارض الفسخ فاذا فسخ العامل أو كانت
فاسدة فرب الارض أن يملك نصيب الغارس اذا لم يتقعا على القلع واذا ترك العامل العمل
حتى فسد الثمر فينفي أن يجب عليه ضمان نصيب المالك وينظر كم يحجب لو عمل بطريق الاجتهاد
كما يضمن لو يبس الشجر وهذا لان تركه العمل من غير فسخ العقد حرام وعزز وهو
سبب في عدم هذا الثمر فيكون كما لو تلفت الثمرة تحت اليد العادية مثل أن ينصب الشجر غاصب
ويعطلها عن السقى حتى يفسد ثمرها اما الضمان باليد العادية كالضمان بسبب الاتلاف لاسيما
اذا انضم اليه العادية * واستبلاؤه على الشجر مع عدم الوفاء بما شرطه هل هو يد عادية فيه نظر
لكنه سبب في الاتلاف وهذا في القوائد نظير المانع فان المنافع لم توجد وانما الغاصب منع
من استيفائها وحاصله ان الاتلاف نوعان اعدام موجود وتقويت لمعدوم انمقد سبب وجوده
وهذا تقويت وعلى هذا فالعامل في المزارعه اذا ترك العمل فقد استولى على الارض وفوت
نفعها فيبني أيضا ضمان اتلاف أو ضمان اتلاف ويد لكن هل يضمن اجرة اجرة المثل أو
يضمن ما جرت به العادة في مثل تلك الارض مثل أن يكون الزرع في مثلها معروفا فيقاس
بمثلها اما على ما ذكره اصحابنا فنبنى أن يضمن باجرة المثل والاصوب الاقيس بالمذهب أن
يضمن بمثل ما ثبت وعلى هذا فلا يكون ضمان يد وانما هو ضمان تعزير^(١) والمزارعة احل من

الاجارة لا شتر كهما في الغنم والمنعم ولا يشترط كون البذر من رب الارض وهو رواية عن احمد اختارها طائفة من اصحابه ولو كان من انسان الارض ومن ثاان العمل ومن ثالث البذر ومن رابع البقر صبح وهو رواية عن احمد واذا نبت الزرع من الحب المشترك قسم الزرع على قدر منفعة الارض والحب في أصح القولين وان شرط صاحب البذر أن يأخذ مثل بذره ويقتسمان الباقي جاز كالمضاربة وكاقتسامهما ما بقي بعد الكاف واذا صحت المزارعة فيلزم المقطع^(١) عشر نصيبه ومن قال العشر كله على الفلاح فقد خالف الاجماع وان التزموا الفلاح به فمسئلة الظفر والحق ظاهر فيجوز له قدر ما ظلم به والمساح على المالك ويتبع في الكلف السلطانية العرف مالم يكن شرط وما طولب من القرية من الوظائف السلطانية ونحوها فعلى قدر الاموال وان وضعت على الزرع فعلى ربه وان منعت مطلقا فالعادة ولا يجوز أن يشترط المقطع على الفلاح شيأ مأكولا وما يؤخذ من نصيب الفلاح للمقطع والعشر والرئاسة ان كانت لودفعت مقاسمة قسمت أو جرت العادة بمقدار فأخذ قدره فلا بأس وهدية الفلاح للمقطع انما هي بسبب الاقطاع فينبني أن يحسبها له مما عنده أولا يأخذها واذا فسدت المزارعة أو المسافة أو المضاربة استحق العامل نصيب المثل وهو ما جرت العادة في مثله لا اجرة المثل واذا كنا نقول في الفاصب ان زرعه لرب الارض وعليه النفقة فلأن نقول مثل ذلك في المزارعة الفاسدة ان الزرع لرب الارض وان كان البذر لغيره أولى والله أعلم

﴿باب الاجارة﴾ وهل تنعقد الاجارة بلفظ البيع فيه وجهان يثبتان على ان هذه المعاوضة نوع من البيع أو شبه به ويصح أن يستأجر الدابة بلفظها وهو رواية عن أحمد وجزم به القاضي في التعليق ويصح أن يستأجر^(٢) لابنه ولو جعل الاجرة نفقه نص مالك على جواز اجارة^(٣) لابنه فمن اصحابه من جوز ذلك تبعا لنصه ومنهم من منع^(٤)

بها. ورد النص ولم يدل عليها نصه واذا استأجر لبنة فنقص عن العادة كبيع العادة ببيع العادة في المنفعة بملك المستأجر وأما الارش فيجوز اجارة مقناة مدة وما قابض تركه راماه^(٥) ويجوز اجارة الشجر لاخذ ثمره والسمع ليشغله وهو قياس المذهب فيما اذا أجره كل شهر بدرهم ومثله وكلا

(١) كذا بالاصل (٢) هكذا بياض بالاصل (٣) هكذا بياض بالاصل (٤) هكذا بياض بالاصل (٥) كذا بالاصل

اعتقت عبدا من عبيدك فملي ثمنه فانه يصح وان لم يبين العدم والتمن ويجوز للمؤجر اجارة العين المؤجرة من غير المستأجر في مدة الاجارة ويقوم المستأجر الثاني مقام المالك في استيفاء الاجرة من المستأجر الاول وغلط بعض الفقهاء فافتي في نحو ذلك بفساد الاجارة الثانية ظنا منه ان هذا كبيع المبيع وانه تصرف فيما لا يملك وليس كذلك بل هو تصرف فيما استحقه علي المستأجر ويجوز اجارة الاقطاع (قال أبو العباس) وما علمت أحدا من علماء الاسلام الاثمة الاربعة قال اجارة الاقطاع لا تجوز حتى حدث بعد اهل زماننا فابتدع القول بعدم الجواز ويجوز للمستأجر اجارة العين المؤجرة لمن يقوم مقامه بمثل الاجرة وزيادة وهو ظاهر مذهب أحمد والشافعي فان شرط المؤجر على المستأجر أن لا يستوفي المنفعة الا بنفسه أو أن لا يؤجرها الا لعدل أو لا يؤجرها من زيد (قال أبو العباس) فقياس المذهب فيما أراه انها شروط صحيحة لكن لو تعذر على المستأجر الاستيفاء بنفسه لمرض أو تلف مال أو ارادة سفر ونحو ذلك فينبغي أن يثبت له الفسخ كما لو تعذر تسليم المنفعة ولو اضطر الى السكنى في بيت انسان لا يجد سواه أو النزول في خان مملوك أو رحا للطحن أو غير ذلك من المنافع وجب بدله باجرة المثل بلا نزاع والظاهر انه يجب بدله محابا وهو ظاهر المذهب ويجوز أن يأخذ الاجرة على تعليم الفقه والحديث ونحوهما ان كان محتاجا وهو وجه في المذهب ولا يصح الاستئجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن أحد من الاثمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القاري اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب له فأى شيء يهدى الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الاثمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التعليم ولا بأس بجواز اخذ الاجرة على الرقية ونص عليه أحمد والمستحب أن يأخذ الحاج عن غيره ايجب لأن يبيع لياخذ فمن احب ابرار الميت بروية المشاعر يأخذ ليجب ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح ففرق بين من يقصد الدين والدنيا وسيلته وعكسه فلا شبه ان عكسه ليس له في الآخرة من خلاق والاعمال التي يختص فاعلها ان يكون من أهل القرية هل يجوز ايقاعها على غير وجه القرية فن قال لا يجوز ذلك لم يجز الاجارة عليها لانها بالمعوض تقع غير قرية وانما الاعمال بالبينات والله تعالى لا يقبل من العمل الا ما أريد به وجهه ومن جوز الاجارة جوز ايقاعها على وجه القرية وقال تجوز الاجارة عليها لما فيها من نفع المستأجر وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضا واجرة بل

رزق للاعانة على الطاعة فمن عمل منهم لله أثيب ومنا يأخذه رزق للاعانة على الطاعة وكذلك
 المال الموقوف على اعمال البر والموصى به والمنذور كذلك ليس كالاجرة والجعل في الاجارة
 الى ماله الاختصاص فلو استأجر أرضاً من جندى ثم غرسها قصباً وانتقل الاقطاع الى آخر فالجندى
 الثاني لا يلزمه حكم الاجارة الاولى وله أن يؤجرها لمن له فيها القصب وكذا لغيره على الصحيح
 ويقوم ذلك المؤجر فيها مقام المؤجر الاول واذا وقعت الاجارة بالشهر فالذي وقع في اثناء الشهر
 فقيه عن أحمد روايتان احدهما يعتبر ذلك الشهر الذي وقع فيه الانبات بالعدد وباقي الشهور بالاهلة
 وعلى هذه الرواية فانما يعتبر الشهر الاول بحسب تمامه وتقصانه فان كان تاماً كمل تاماً وان كان
 ناقصاً كمل ناقصاً فاذا وقع أول المدة في عاشر الشهر مثلاً كمل ذلك الشهر في عاشر الشهر الثاني
 ان كان الشهر الاول ناقصاً وليس لوكيل أن يطلق في الاجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين
 ونحوهما واذا شرط الواقف ان النظر للموقوف عليه أو آتي بلفظ يدل على ذلك فأفتى بعض
 اصحابنا ان اجارة كاجارته الناظر وعلى ما ذكره ابن احمد ان ليس كذلك وهو الأشبه وتفسخ
 اجارة البطن الاول اذا انتقل الوقف الى البطن الثاني في أصبح الوجهين وصناعة التنجيم واخذ
 الاجارة عليها وبذلها حرام باجماع المساميين وعلى ولاية امور المسلمين المنع من ذلك والقيام في
 ذلك في افضل الجهاد في سبيل الله واذا ركب المؤجر الى شخص ليؤجره لم يجوز لغيره الزيادة
 عليه فكيف اذا كان المستأجر ساكناً في الدار فانه لا تجوز الزيادة على ساكن الدار واذا وقعت
 الاجارة صحيحة فهي لازمة من الطرفين ليس للمؤجر الفسخ لاجل زيادة حصلت باتفاق
 الاثمة وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين أن تكون الزيادة بقدر الثلث فتقبل الزيادة
 أو أقل فلا تقبل فهو قول مبتدع لا أصل له عن أحد من الاثمة لافي الوقف ولا في غيره ولو التزم
 المستأجر بهذه الزيادة على الوجه المذكور لم تلزمه اتفاقاً ولو التزمها بطيب نفس منه في لزومها
 له قولان فعند الشافعي وأحمد لا تلزمه أيضاً بناء على أن الحاق الزيادة والشروط بالعقود اللازمة
 لا يصح وتلزمه اذا فعلها بطيب نفس منه متبرعاً بذلك في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة
 ومالك واحمد في القول الآخر بناء على أنه تلحق الزيادة بالعقود اللازمة لكن اذا كانت المادة
 لم تجز بان أحد هؤلاء يلحقها بطيب نفسه ولكن خوفاً من الاخراج فينشد لا تلزمهم بالاتفاق
 بل لهم استرجاعها ممن قبضها منهم واجرة المثل ليست شيئاً محدوداً وانما هي ما تساوى الشيء

في نفوس أهل الرغبة ولا عبرة بما يحدث في أثناء المدة من ارتفاع الكراء أو انخفاضه ولو
 استأجر تفاحه يحتمل الجواز ويجوز اجارة المقصبة ليقوم عليها المستأجر ويسقيها فنبت العروق
 التي فيها بمنزلة من يسقي الأرض لينبت فيها الكلاء بلا بذر وإذا عمل الاجير بعض العمل أعطي
 من الاجرة بقدر ما عمل وإذا مات المستأجر لم يلزم ورثته تمجبل الاجرة في أصبح قولي العلماء
 وهذا على قول من يقول لا يحل الدين بالموت ظاهر وكذا على قول من يقول بحلوله في أظهر
 قولهم اذ يفرقون بين الاجارة وغيرها كما يفرقون في الأرض المحتكرة اذا بيعت أو ورثت فان
 الحكر يكون على المشتري والوارث وليس لأصحاب الحكر أخذ الحكر من البائع
 ومن تركه الميت في أظهر قولي العلماء ويجوز الجمع بين البيع والاجارة في عقد واحد في أظهر قولهم
 ولا يجوز أن يستأجر من يصلي معه نافلة ولا فريضة في جنبه ولا عينه باتفاق الاثمة وإذا تقايلا
 الاجارة أو فسخها المستأجر بحق وكان حرثها فله ذلك وليس لأحد أن يقطع غراس المستأجر وزرعه
 سواء كانت الاجارة صحيحة أو فاسدة بل اذا بقي فعليه أجرة المثل وترك القابلة ونحوها الاجرة
 لحاجة المقبولة أفضل من اخذها والصدقة بها واجارة المضاف يفسر بشيئين أن يؤجر سنة أو سنتين
 والثاني أن يؤجره مدة لا يمكن الانتفاع بالمأخوذ لما استؤجر له في المدة فمن الحكم
 من يرى ان الاجارة لا تجوز الا اذا أمكن الانتفاع بالعين عقب العند فان أراد أن
 يستأجر الأرض للزراعة ونحوه كتب فيها انه اسأجرها مقيلا ومراحا ومزدرعا ونحو ذلك
 لتكون المنفعة ممكنة حالة العقد ونصوص الامام احمد كثيرة في المنع من اجارة المسلم داره من
 اهل الذمة وبيعها لهم واختلفت الاصحاب في هذا المنع هل هو كراهة تنزيه أو تحريم فاطلق
 ابو علي وأبو موسى والاعمدي بالكراهة وأما الخلال وصاحبه فقتضى كلامهما وكلام القاضي
 تحريم ذلك وكلام احمد يحتمل الامرين وهذا الخلاف عندنا والنزدد في الكراهة انما محله
 اذا لم يعقد الاجارة على المنفعة المحرمة فاما ان أجره اياها لاجل بيع الخمر واتخاذها كنيسة لم يحز
 قول واحد قال أبو طالب سألت أبا عبد الله عن الرجل يفسل المبت بكراء قال بكراء واستعظم ذلك
 قلت يقول أنا فقير فال هذا كسب سوء ووجه هذا النص أن تفصيل الموتى من اعمال البر
 والتكسب بذلك يؤذن بتمنى موت المسلمين فنسبه الى الاحتكار قال أصحابنا يستحب أن يعطى
 الظئر عند الفطام عبدا أو أمة اذا أمكن للخبر وامل هذا في المتبرعة بالرضاع وأما في الاجارة فلا يفتر

الى تقدير عوض ولا الى صيغة بل ما جرت العادة بانه اجارة فهو اجارة يستحق فيه أجرة
المثل في اظهر قولي العلماء * نقل احمد بن الحسين قال سأل رجل احمد بن حنبل وانا اسمع عن
رجل يأخذ الاجرة على كتابة العلم فقال أبو عبد الله اكرهه لا تأخذ على شئ من أعمال البر اجرة
وكان أبو عبيدة لا يراه قال القاضي ظاهر هذا المنع (قال أبو العباس) لئله مع الغني والا فهو بعيد
قال القاضي في التعليق اذا دفع الى دلال ثوبا أو داراً وقال له بيع هذا فمضى وعرض ذلك على
جماعة مشترين وعرف ذلك صاحب المبيع فامتنع من البيع واخذ السلعة ثم باعها هو من ذلك
المشتري أو من غيره لم تلزمه أجرة الدلال للمبيع لان الاجرة انما جعلها في مقابلة العقد وما
حصل له ذلك (قال أبو العباس) الواجب أن يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وهذه من مسائل
الجماعات وتصح اجارة الارض للزراع ببعض الخارج منها وهو ظاهر المذهب وقول الجمهور
قال ابن منصور قلت لاحمد الرجل يستأجر البيت اذا شاء اخرجه واذا شاء خرج قال قد وجب
فيهما الى أجله الا أن يهدم البيت أو يفرق الدار أو يموت البعير فلا ينتفع المستأجر بما استأجر
فيكون عليه بحساب ما سكن أو ركب قال القاضي ظاهر هذا ان الشرط الفاسد لا يبطل الاجارة
(وقال أبو العباس) هذا اشتراط النجار^(١) لكنه في جميع المدة مع الاذن في الانتفاع فاذا ترك الاخير
ما يلزمه عمله بلا عذر فتلغ ما استؤجر عليه ضمنه وللمستأجر مطالبة المؤجر بالعمارة وهي واجبة من
وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر * واتخاذ الحجابة صناعة يتكسب بها
هو مما نهى عنه عند امكان الاستغناء عنه فانه يفضي الى كثرة مباشرة النجاسات والاعتناء بها
لكن اذا عمل ذلك العمل بالمعوض استحقه والا فلا يجتمع عليه استعماله في مباشرة النجاسة
وحرمانه أجرته ونهى عن أكله مع الاستغناء عنه مع أنه ملكه واذا كانت عليه نفقة رقيق
أو بهائم يحتاج الى نفقتها انفق عليها من ذلك لئلا يفسد ماله واذا كان الرجل محتاجا الى هذا
الكسب ليس له ما يغنيه عنه الا المسألة للناس فهو خير له من مسألة الناس كما قال بعض السلف
كسب فيه دناءة خير من مسألة الناس واذا بيعت العين المؤجرة أو المرهونة ونحوهما مما به
تعلق حق غير البائع وهو عالم بالعيب فلم يتكلم فينبغي أن يقال لا يملك المطالبة بفساد البيع بعد
هذا لان اخباره بالعيب واجب عليه بالسنة بقوله ولا يحل لمن علم ذلك الا أن يبينه فكتمان

تفريروالفار ضامن وكذا ينبغي أن يقال فيما إذا رأى عيباً فلم ينه وفي جميع المواضع فإن المذهب أن السكوت لا يكون إذا فلا يصح التصرف لكن إذا لم يصح يكون تفريراً فيكون ضامناً بحيث أنه ليس له أن يطالب المشتري بالضمان فإن ترك الواجب عندنا كفعل المحرم كما يقال فيمن قدر على انجاء انسان من هلاكه بل الضمان هنا أقوى وظاهر كلام الامام أحمد في رواية الميموني أن من باع العين المؤجرة ولم يتبين للمشتري أنها مستأجرة أنه لا يصح البيع ووجهه أنه باع ملكه وملك غيره فهي مسألة تفريق الصفقة

﴿فصل﴾ والعارية تجب مع غناء المالك وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهي مضمونة يشترط ضمانها وهي رواية عن أحمد ولو سلم شريك شريكه دابة فتلفت بلا تعد ولا تفریط لم يضمن وقياس المذهب إذا قال أعرتك دابتي لتلفها أن هذا يصح لأن أكثر ما فيه أنه بمنزلة استئجار العبد بطعامه وكسوته لكن دخول العوض فيه يلحقه بالاجارة إلا أن يكون ذلك يسيراً لا يبلغ اجرة المثل بلا تعد فيكون حكم العارية باقياً وهذا في المنافع نظير الهبة المشروط فيها الثواب في الاعيان (قال أبو العباس) في قديم خطه نفقة العين المعارة تجب على المالك أو على المستعير لأعرف فيها تقلا إلا أن قياس المذهب فيما يظهر لي أنها تجب على المستعير لأنهم قد قالوا أنه يجب عليه مؤنة ردها وضمانها إذا تلفت وهذا دليل على أنه يجب عليه ردها إلى صاحبها كما أخذها منه سوى نقص المنافع المأذون له فيها ثم أنه خطر لي أنها تخرج على الأوجه في نفقة الدار الموصى بمنفعتها فقط أحدها يجب على المالك لكن فيه نظر وثانيها على المالك للنفع وثالثها في كسبها فإن قيل هناك المنفعة مستحقة وليس بذلك هنا فإن مالك الرقبة هو مالك المنفعة غير أن المستعير ينتفع بها بطريق الإباحة وهذا يقوي وجوبها على المير والاصل الأول يقوي وجوبها على المستعير ثم أقول هذا لا تأثير له في مسألتنا فإن المنفعة حاصلة في الأصل والفرع ثم كونه يملك انتزاع المنفعة من يده غير مؤثر بدليل ما لو كان وأهب المنفعة أباً وكان الموهوب له ابنه وهذه في غير صورة الوصية قلت ذكر هذه المسألة أبو المعالي بن النجاشي في شرح الهداية فقال ونفقة العين المعارة واجبة على المير وواقفه في الرعاية وقال وعلي المستعير مؤنة رد المعار لا مؤنة عينه وذكر الحلواني في التبصرة أنها على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب السبق

ويجوز للعب بما قد يكون فيه مصاحبة بلا مضرة (وظاهر كلام أبي العباس) لا يجوز المعروف بالطاب والمنقلة وكلما أفضي كثيرا إلى حرمة إذا لم يكن فيه مصاحبة بل حجة لأنه يكون سببا للشر والفساد وما ألهى وشغل عن ما أمر الله به فهو منهي عنه وإن لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة وأما سائر ما يتلهم به البطالون من أنواع اللهو وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به في حق شرعي فكله حرام وروى الإمام أحمد والبخاري ومسلم أن عائشة رضي الله عنها وجواركن معها يلعبن بالبنات^(١) وهو اللعب والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن فيرخص فيه للصغار ما لا يرخص فيه للكبار * والصراع والسبق بالأقدام ونحوهما طاعة إذا قصد به نصر الإسلام وأخذ السبق عليه أخذ بالحق فالمنالبة الجائزة تحل بالمعوض إذا كانت مما ينتفع به في الدين كما في مراهنه أبي بكر رضي الله عنه وهو أحد الوجهين في المذهب قلت وظاهر ذلك جواز الرهان في العلم وفاقا للحنفية لقيام الدين بالجهاد والعلم والله أعلم وتجاوز المسابقة بلا محله^(٢) ولو أخرج المتساو وتصح شروط السبق للانشاد وشراء قوس وكراء حانوت وإطعام الجماعة لأنه مما يعين على الرمي

كتاب الغضب

قال في المحرر وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما قوله على مال الغير ظلما يدخل فيه مال المسلم والمعاهد وهو المال المعصوم ويخرج منه استيلاء المسلمين على أموال أهل الحرب فإنه ليس بظلم ويدخل فيه استيلاء المحاربين على مال المسلمين وليس بجيد فإنه ليس من الغضب المذكور حكمه هنا باجماع المسلمين إذ لا خلاف أنه لا يضمن بالاتلاف ولا بالتلف وإنما الخلاف في وجوب رد عينه وأما أموال أهل البغي وأهل العدل فقد لا يرد لأن هناك لا يجوز الاستيلاء على عينها ومتى أئلفت بعد الاستيلاء على عينها ضمننت وإنما الخلاف في ضمانها بالاتلاف وقت الحرب ويدخل فيه ما أخذ انتلوك والقطاع من أموال الناس بغير حق من المكوس وغيرها فاما استيلاء أهل

(١) قوله يلعبن بالبنات الخ كذا بالأصل

(٢) قوله لا محله الخ كذا بالأصل

الحرب بعضهم على بعض فيدخل فيه وليس بجيد لانه ظلم فيحرم عليهم قتل النفوس وأخذ
الاموال الا بامر الله لكن يقال لما كان المأخوذ مباحا بالنسبة اليها لم يصر ظلما في حقنا ولا في
حق من أسلم منهم فلما ما أخذ من الاموال والنفوس أو أتلّف منها في حال الجاهلية أقر قراره
لانه كان مباحا لكن لما كان الاسلام عني عنه فهو عفو بشرط الاسلام وكذلك بشرط الامان
فلو تحاكما اليها مستأمنان حكمنا بالاستقرار واذا كان المتلف مما لا يباع مثل الثمر والزرع قبل
بدو صلاحه فهنا لا يجوز تقويمه بشرط القطع لانه مستحق للبقاء وقد لا يكون له قيمة بل
كالجنين في الحيوان فهنا اما أن يقوم مستحق البقاء والا لم يجز بيعه كذلك واما ان يقوم مع
الأصل ثم يقوم الأصل بدونه واما ان ينظر الى حال كماله فيقوم بدون نفقة البقاء ففيه نظر
لامكان تلقه قبل واما اذا جاز بيعه مستحق البقاء فيقوم مستحق البقاء كما يقوم المنقولات مع
جواز الآفات عليها جميعا (قال أبو العباس) سئلت عن قوم اخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم
ردت عليهم أو بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض قال فاجبت انه ان عرف قدر المال تحقيقا
قسم الموجود عليهم على قدره وان لم يعرف الاعدده قسم على قدر العدد لان المالكين اذا اختلطا
قسما بينهما وان كان كل منهم يأخذ عين ما كان للآخر لان الاختلاط جعلهم شركاء لا سيما على
اصلنا ان الشركة تصح بالقدم مع امتياز المالكين لكن الاشتباه في الغنم ونحوها يقوم مقام الاختلاط
في المائعات وعلى هذا فينبغي انه اذا اشتركا بما يتشابه من الحيوان والثياب أنه يصح كما لو كان رأس
المال دراهم اذا صححناها بالعرض واذا كانوا شركاء بالاختلاط والاشتباه فعند القسم يقسم على قدر
المالكين فان كان المردود جميع ما لهم فظاهر وان كان بعضه فذلك البعض هو بعض المشترك كما لو رد
بعض الدراهم المختلطة بقي ان كان حيوانا فهل يجب قسمته اعيانا عند طلب بعضهم قولوا واحدا
أو يخرج على القولين في الحيوان المشترك الاشبه خروجه على الخلاف لانه اذا كان لاحد
عشرة رؤس وللآخر عشرون فما وجد فلاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه كما لو ورثاه كذلك لكن
المحدود في هذه المسألة ان مال كل منهما ان عرف قيمته فظاهر وان لم يعرف الاعدده مع ان
غنم أحدهما قد يكون خيرا من غنم الآخر فالواجب عند تعدد معرفة رجحان أحدهما على صاحبه
التسوية لان الأصل عدم فضل غنم أحدهما على الآخر ولأن الضرورة تلجئ الى التسوية وعلى
هذا فسواء اختلط غنم أحدهما بالآخر عمدا أو خطأ يقسم المالكان على العدد اذا لم يعرف الرجحان

وان عرف وجهل قدره وأثبت منه القدر المتيقن واسقط الزائد المشكوك فيه لأن الأصل عدمه
ويضمن المنصوب بما نقص رقيقا كان أو غيره وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه
قال في المحرر ومن قبض منصوبا من غاصبة ولم يعلم فهو بمنزلة في جواز تضمينه العين والمنفعة
لكنه يرجع إذا غرم على غاصب بما لم يلزمه ضمانه خاصة (قال) أبو العباس يتخرج الا يضمن
الغاصب ما لم يلتزمه على قولنا أنه لا يقطع غرسه وبناءه حتى يضمن بمضنه ويرجع به على البائع
وعلى ظاهر كلامه في المنع يضمن مودع المودع إذا لم يعلم وعلى إحدى الروايتين كان المنور
لا يضمن الأول بل يضربهم^(١) الغار ابتداء وإذا مات الحيوان المنصوب فضمنه الغاصب
فجلده إذا قلنا يظهر بالدباغ للمالك وقياس المذهب ويتخرج أنه للغاصب وإذا كان بين اثنين
مال مشترك فغصب نصيب أحدهما مشاعا من عقار أو منقول فاصح قول الجمهور ومالك
والشافعي وأحمد أن النصف الآخر حلال للشريك الآخر ويذكر عن أبي حنيفة ويحكي
رواية عن أحمد أن ما يأخذه الظالم يكون من النصيبين جميعا لأن الظالم ليس له ولاية القسمة وان
وقف الرجل وقفا على أولاده مثل أئمة باعه وهم يعلمون أنه قد وقفه فهل يكون سكوتهم عن الإعلام
تفريرا مع أنهم هم المستحقون فهذا يستمد من السكوت هل هو اذن وهو ما إذا رأى عبده
أو ولده يتصرف فقال أصحابنا لا يكون اذنا لكن هل يكون تفريرا فان قول النبي صلى الله عليه
وسلم في السلعة المعيبة لا يحل لمن يعلم ذلك إلا أن يبينه يقتضي وجوب الضمان وتحريم السكوت
فيكون قد فعل فعلا محرما تلف به مال معصوم فهذا قوي جدا لكن قد يقال فطرده ان من
علم بالعيب غير البائع فلم يبينه فقد غر المشتري فيضمن فيقال هذا ينبغي ان الغرور من الاجنبي^(٢)
ولو لم يكن الأولاد أو غيرهم قد عرف فاذا وجب الرجوع على الواقف بما قبضه من الثمن وبما
ضمنه المشتري من الاجرة ونقص قيمة البناء والغرس ونحو ذلك ولو كان قد مات معسرا أو هو
معسرا في حياته فهل يؤخذ من ريع الوقف الثمن الذي غرمه المشتري لاشت ان هذا بعيد في
الظاهر لأن ريع الوقف للموقوف عليه وهو لم يقر فلا يؤخذ من ماله ما يقتضي به دين غيره لكن
باعتباره هذا لدين على الواقف بسبب تقريره بالوقف فكان الواقف هو الآخر لكل ريع وقفه وقد يتوجه
ذلك إذا كان الواقف قد احتل بأن وقف ثم باع فان قصد الحيلة إذا كان متقدما على الوقف لا ينفع

في المحتال عليه الذي هو كل مال المشتري المظلوم ولو واطأ المالك رجلا على ان يبيع داره ويظهر
انها للبائع لا أنه يبيعها بطريق الوكالة فهل تجعل هذه المواطأة وكالة ^(١)
وان لم ياذن في بيعها لنفسه أم يجعل غرورا فانه ما أذن في بيع فاسد لكن قصد التغيرير فهل
يعاقب بجعل البيع صحيحا أم بضمان التقرير ^(٢)

ولو اشترى منصوبا من غاصبه رجع بنفقته وعمله على بائع غار له ومن زرع بلا اذن شريكه
والعادة بان من زرع فيها له نصيب معلوم ولربها نصيب قسم ما زرعه في نصيب شريكه كذلك
ولو طلب أحدهما من الآخر ان يزرع معه أو يهايشه فأتى فلاول الزرع في قدر حقه بلا أجره
(واعتبر أبوالباس) في موضع آخر اذن ولي الامر ويضمن المنصوب بمثله مكيلا أو موزونا أو
غيرهما حيث أمكن والا فالقيمة وهو المذهب عند أبي موسى وقاله طائفة من العلماء واذا تغير
السعر وفقد المثل فينتقل الى القيمة وقت النصب وهو أرجح الاقوال ولو شق ثوب شخص خير
ماله بين تضمين الشاق نقصه وبين شق ثوبه ونقله اسماعيل عن أحمد ومن كانت عنده
غصوب وودائع وغيرها لا يعرف اربابها صرفت في المصالح وقال العلماء ولو قصدت بها
جاز وله الا كل منها ولو كان عاصيا اذا تاب وكان فقيرا ومن تصرف بولاية شرعية لم يضمن
كن مات ولا ولي له ولا حاكم وليس لصاحبه اذا عرف رد المعاوضة كشوت الولاية عليها شرعا
ومن غرم ما لا بسبب كذب عليه عند ولي الامر فله تضمين الكاذب عليه بما غرمه ولو طرق فخل غيره
على فرس نفسه فنقص الفحل ضمنه * ولا يجوز لو كيل بيت المال ولا غيره بيع شيء من طريق المسلمين
النافذ وليس للحاكم ان يحكم بصحته وما لبيت المال من المقاسمة أو الارض الخراجية لا يباع لما فيه
من اضرار حقوق المسلمين ومن امر رجلا بامساك دابة ضارية تجنت عليه ضمنه ان لم يعلمه
بها ويضمن جناية ولد الدابة ان فرط نحو ان يعرفه شموصا والدابة اذا ارسلها صاحبها بالليل كان
مفرطا فهو كما اذا ارسلها قرب زرع ولو كان معها قائدا أو راكبا أو سائقا فافسدت بفمها أو يدها
فهو عليه لأنه تفريط وهو مذهب أحمد ومن العقوبة الثالثة اتلاف الثوبين المعصفرين كما في
الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو واراثة عمر ابن الذي شيب بالماء للبيع * والصدقة بالمغشوش
أولى من اتلافه * ومن ندم ورد المنصوب بعد موت المنصوب منه كان للمنصوب منه مطالبة

(١) بياض بالاصل (٢) بياض بالاصل

بالاجرة لفويته الانتفاع به في حياته كما لو مات الناصب فردده وارثه ولو حبس المنصوب وقت حاجة مالكة اليه كمدة شبابه ثم رده في مشيبه قفويته تلك المنفعة ظلم يفتقر الى جزاء ومن مات معدما يرجى ان الله يقضي عنه ماعليه وللمظلوم الاستمانة بمخلوق فاذا خالفه فالاولي له الدعاء على من ظلمه ويجوز الدعاء بقدر ما يوجب له ظلمه لا على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر ولو كذب عليه لم يفتقر عليه بل يدعو اليه بمن يفتري عليه نظيره وكذا ان افسد عليه دينه ومن ترك دينه باختياره ويمكن من استيفائه فلم يستوفه حتى مات طالب به ورثته وان عجز هو وورثته فالمطالبة في الاشبه كافي المظالم للخبر واذا كان للناس على انسان ديون أو مظالم بقدر ماله على الناس من الديون والمظالم كان يسوغ أن يقال يحاسب بذلك فيه بقدر حقه من هذا ويصرف الى غريمه كما يفعل في الدنيا بالمدير الذي له وعليه يستوفي ماله ويوفي ماعليه * وقدر المتلف اذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد كما يفعل في قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار ثمنه بل قد يكون بالحرص أسهل وكلاهما يجوز مع الحاجة ولو بايع الرجل مبيعات يعتقد حلها ثم صار المال الى وارث أو منهب أو مشتر يعمد تلك العقود محرمة فالمثال الاصلى لهذا اقتداء المأموم بصلاة امام اخل بما هو فرض عند المأموم دونه والصحيح الصحة وما قبضه الانسان بعقد مختلف فيه يعتقد صحته لم يجب عليه رده في أصح القولين * ومن كسب مالا حراما برضاء الدافع ثم مات كسب الخمر ومهر البغي وحلوان الكاهن فالذي يتلخص من كلام أبي العباس ان القاضي ان لم يعلم التحريم ثم علم جاز له أكله وان علم التحريم أولا ثم تاب فانه يتصدق به كائنص عليه أحمد في حامل الخمر وللقير أكله ولولى الامر أن يعطيه أعوانه وان كان هو فقيرا أخذ كفايته وفيما اذا عرف ربه هل يلزمه رده اليه أم لا قولان * وظاهر كلام أبي العباس ان نفس المصيبة لا يؤجر عليها وقال أبو عبيدة بلي ان صبر أثيب علي صبره قال وكثير ما يفهم من الأجر غفران الذنوب فيكون فيها أجر بهذا الاعتبار

باب الشفاعة

وتثبت في كل عقار يقبل قسمة الاخيار باتفاق الأئمة وان لم يقبلها فروايتان الصواب الثبوت وهو مذهب أبي حنيفة واختيار ابن شريح من الشافعية وابن الوفاء من أصحابنا وتثبت شفعة الجوار

مع الشركة في حق من حقوق الملك من طريق أو ماء أو نحو ذلك ونص عليه أحمد في رواية أبي طالب في الطريق وقالت طائفة من العلماء لا يحمل الاحتيايل لاسقاط الشفعة ولا يجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه في الباطن اذا طالبه الشريك واذا حابا البائع المشتري بالثمن محابة خارجة عن المادة يتوجه أن لا يكون للمشتري أخذه الا بالقيمة أو ان لاشفعة له فان المحابة بمنزلة الهبة من بعض الوجوه ولا شفعة في بيع الخيار اذا قصص نص عليه أحمد في رواية حنبل قال القاضي لان اخذ الشفع بالشفعة يسقط حق البائع من الخيار فلم يجوز له المطالبة بالشفعة وهذا التعليل من القاضي يقتضي ان الخيار اذا كان للمشتري وحده فالشفع الاخذ كما يجوز للمشتري أن يتصرف فيه في هذا الموضع وأولى مذهب الامام أحمد انه لا شفعة لكافر على مسلم وقد يفرق بين أن يكون الشقص لمسلم فلا تجب الشفعة أولذي فتجب وحينئذ فهل العبرة بالبائع أو المشتري أو كلاهما أو أحدهما أربع احتمالات

باب الوديعة

ولو أودع المودع بلا عذر ضمن والمودع الثاني لا يضمن ان جهل وهو رواية عن أحمد وكذا المرتين منه وهو وجه في المذهب ولو قال المودع أودعنيها الميت وقال هي لفلان وقال ورثته بل هي له وليست لفلان ولم تقم يدته على أنها كانت للميت ولا على الايداع (قال أبو العباس) افئدت ان القول قول المودع مع يمينه لانه قد ثبت له اليد واذا تلفت الوديعة فللمودع قبض البدل لأن من يملك قبض المين يملك قبض البدل كالوكيل وأولى

﴿فصل﴾ وحريم البئر العادية وهي التي اعتدت خمسون ذراعا ولو ترك جمدا في حر شديد حتى ذاب وتقاطر ماؤه فقصده انسان الى ذلك الفطر واستلقاه في اناء وجمعه وشربه كان مضمونا عليه وان كان لو تركه اضاع ذكره أبو طالب في الانتصار وفيه نظر ومن استنقذ مال غيره من المملكة ورده استحق اجرة المثل ولو بغير شرط في أصح القواين وهو منصوص أحمد وغيره واذا استنقذ فرسا للغير ومرض الفرس بحيث أنه لم يقدر على المشي فيجوز بل يجب في هذه الحال أن يبيعه الذي استنقذه ويحفظ الثمن لصاحبه وان لم يكن وكيله في البيع وقد نص الائمة على هذه المسئلة ونظائرهما

(فصل) وتعرف اللقطة سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه ولا يلتقط الطير والظباء ونحوها اذا أمكن صاحبها ادراكها ولا تملك لقطة الحرم بحال ويجب تعريفها أبدا وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من العلماء وتضمن اللقطة بالمثل كبذل القرض واذا قلنا بالقيمة فالقيمة يوم ملكها الملتقط قطع به ابن أبي موسى وغيره خلافا للقاضي وأبي البركات باع الملتقط اللقطة بعد الحول ثم جاء بها فلا شبه ان المالك لا يملك انتزاعها من المشتري

كتاب الوقف

ويصح الوقف بالقول وبالفعل الدال عليه عرفا كجعل أرضه مسجدا أو أذن للناس بالصلاة فيه أو أذن فيه واقام ونقله أبو طالب وجعفر وجماعة عن أحمد أو جعل أرضه مقبرة وأذن بالدفن فيها ونص عليه أحمد أيضا ومن قال قريتي التي بالشر لموالي الذين بها ولا ولادهم صح وقفًا ونقله يعقوب يحبان عن أحمد واذا قال واحد أو جماعة جعلنا هذا المكان مسجدا أو وقفًا صار مسجدا ووقفًا بذلك وان لم يكملوا عمارته واذا قال كل منهم جعلت ملكي للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك صار بذلك حقا للمسجد ولو قال الانسان تصدقت بهذا الدهن على هذا المسجد ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف وتسميته وقفًا بمعنى انه وقف على تلك الجهة لا ينتفع به في غيرها لا تباها اللغة وهو جائز في الشرع ووقف الهازل كوقف التلجئة ان غلب على الوقف شبه التحريم ومن جهة انه لا يقبل الفسخ فيبني أن يصح كالعتق والاتلاف وان غلب عليه شبه التملك فيشبه الهبة والتمليك وذلك لا يصح من الهازل على الصحيح ويصح الوقف على النفس وهو أحد الروايتين عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه ويصح الوقف على الصوفية فمن كان جماعا للمال ولم يتخلق بالاخلاق الحمودة ولا تأدب بالآداب الشرعية وغلبت عليه الآداب الوضيعة أو فاسق لم يستحق شيئا وان كان قد يجوز للفقير مجرد السكنى وينبغي ان يشترط في الواقف ان يكون ممن يمكن من وقف تلك القرية فلو اراد الكافر ان يقف مسجدا منع منه ولو قال الواقف وقفت هذه الدراهم على قرض المحتاجين لم يكن جواز هذا بعيدا واذا اطلق وقفًا لنقدين ونحوهما مما يمكن الانتفاع ببدله فان منع صحة هذا الوقف فيه نظر خصوصا على اصلنا فانه يجوز عندنا بيع الوقف اذا تمطلت منفعته وقد نص أحمد في الذي حبس فرسا عليها حلية محرمة ان

الحلية تباع وينفق عليها وهذا تصريح بجواز وقف مثل هذا ولو وقف منفعة يملكها كالعبد
 الموصى بخدمته أو منفعة أم ولد في حياته أو منفعة العين المستأجرة فعلى ما ذكره أصحابنا لا يصح
 (قال أبو العباس) وعندى هذا ليس فيه فقه فانه لا فرق بين وقف هذا ووقف البناء والغراس
 ولا فرق بين وقف ثوب على الفقراء يلبسونه أو فرس يركبونه أو دبحان يشمه أهل المسجد وطيب
 الكعبة حكمه حكم كسوتها فلم ان التطيب منفعة مقصودة لكن قد يطول بقاء مدة التطيب
 وقد يقصد ولا اثر لذلك * ويصح وقف الكلب المعلم والجوارح الملعنة وما لا يقدر على تسليمه
 واقرب الحدود في الموقوف انه كل عين تجوز عاريتها قال في الرعاية وان وقف نصف عبد صح
 وان لم يسر الى بقيته وان كان لغيره وان اعتق ما وقفه منه أو اعتقه الموقوف عليه لم يصح عتقه
 ولم يسر وان اعتق ما وقفه منه أو اعتقه شريكه فقد صح عتق نفسه ولم يسر الى الموقوف (قال
 أبو العباس) هذا ضعيف ولا يصح على الاغنياء على الصحيح * قال في الحرر ولا يصح وقف المجهول
 (قال أبو العباس) المجهول نوعان مبهم ومعين مثل دار لم يرها فنحن هذا بعيد وكذلك هبته فاما الوقف
 على المبهم فهو شبيه بالوصية له وفي الوصية روايتان منصوصتان مثل ان يوصي لاحد هذين
 أو لجاره محمد وله جاران بهذا الاسم ووقف المبهم مفرع على هبته وبهيمه وليس عن أحمد في هذا منع
 ويصح الوقف على أم ولد بعد موته وان وقف على غيرها على ان ينفق عليها مدة حياته أو يكون
 الريع لها مدة حياته صح فان استثناء الغلة لام ولده كاستثناءها لنفسه وان وقف عليها مطلقا
 فينبغي في الحال أنا اذا صححنا وقف الانسان على نفسه صح لان ملك أم ولده أكثر ما يكون
 بمنزلة ملكه وان لم نصححه فيتوجه ان يقال هو كالوقف على العبد القن فانه قد يخرج عن
 ملكه فيكون ملكا لعبد الغير واما اذا مات السيد فقد تخرج هذه المسئلة على مسألة تفريق
 الصفقة لان الوقف على أم الولد يعم حال رفا وعتقها فاذا لم يصح في أحدا الحالين خرج في الحال
 الاخرى وجهان واذا قلنا ان الوقف المنقطع الابتداء يصح فيجب أن يقال ذلك وان قلنا لا يصح
 فهذا كذلك وما أخذ الوقف المنقطع ان الوقف هل يصح توقيته بنائة مجهولة أو غير مجهولة فعلى
 قول من قال لا يزال وقفا لا يصح توقيته وعلى قول من قال يعود ملكا يصح توقيته فان غلب
 جانب التحريم فالتحريم لا يتوقت لانه ليس له شريك وان غلب جانب التملك فتوقيت جميعه
 قريب من توقيته على بعض البطون كما لو قال هذا وقف على زيد سنة ثم على عمرو سنة ثم على

بكر سنة وضابط الاقوال في الوقف المنقطع اما على جميع الورثة واما على المصبة واما على المصالح
واما على الفقراء والمساكين منهم وعلى الاقوال الاربية فاما وقف واما ملك فهذه ثمانية منها
اربعة في الاقارب وهل يختص به فقراؤهم فيصير فيهم ثمانية والثالث عشر تفصيل ابن أبي موسى
انه اذا رجع الى جميع الورثة يكون ملكا بينهم على فرائض الله بخلاف رجوعه الى المصبة (قال
أبو العباس) وهذا أصح وأشبه بكلام احمد واذا اشترط القبول في الوقف على الممين فلا ينبغي
أن يشترط المجلس بل يلحق بالوصية والوكالة فيصح معجلا أو مؤجلا في القول والفعل فاخذ
ريعه قبول وينبغي انه لو رده بعد قبوله كان له ذلك والصواب الذي عليه محققوا الفقهاء في مسألة
الوقف على الممين اذا لم يقبل أو رده ان ذلك ليس كالوقف المنقطع الا ابتداء بل الوقف هنا صحيح
قولا واحدا ثم ان قبل الموقوف عليه والا انتقل الى من بعده كما لو مات أو تعذر استحقاقه
لفوات فيه اذا الطبقة الثانية تتلقى من الواقف لا من الموقوف عليه * ومن شرط النظر لرجل ثم
لغيره ان مات فعزل نفسه أو فسق فكوته لأن تخصيصه للغالب ولا نظر لغير الناظر الخاص
معه وللحاكم النظر العام فيعترض عليه ان فعل ما لا يشرع وله ضم أمين اليه مع تفریطه أو تهمة يحصل
به المقصود ومن ثبت فسقه أو أضر في تصرفه مخالفا للشراء الصحيح عالما بتحريمه فلما أن ينزل
أو يبرز أو يضم اليه أمين على الخلاف المشهور ثم ان صار هو أو الوصي أهلا عاد كما لو صرح
به وكالموصوف ومن شرط النظر لحاكم المسلمين شمل أي حاكم كان سواء كان مذهبه مذهب
حاكم البلد زمن الواقف أولا والا لم يكن له النظر لو انفرد وهو باطل اتفاقا ولو فرضه حاكم
لم يكن لحاكم آخر نقضه ولو ولي كل واحد من الحكام شخصا قد ولي الامر أحقهما ولا يجوز
لواقف شرط النظر لذي مذهب معين دائما ومن وقف مدرسة على مدرس وفقهاء فللناظر ثم
الحاكم تقدير أعطيهم فلو زاد الثناء فهو لهم والحكم بتقديم مدرس أو غيره باطل ولو نفذه حكام
وان قيل ان المدرس لا يزداد ولا ينقص بزيادة الثناء ونقصه كان باطلا لانه لهم والقياس ان
يسوى بينهم ولو تعاونوا في المنفعة كالامام والجيش في الغنم لكن دل العرف على التفضيل
وانما ندب القيم لان ما يأخذه أجرة ولهذا يحرم أخذه فوق أجرة مثله بلا شرط والامام والمؤذن
كالقيم بخلاف المدرس والمتعبد والفقهاء فانهم من جنس واحد واذا وقف على امام ومؤذن
وزاد لكل واحد جزءا معلوما وزاد الوقف خمسة أمثاله مثلا جاز أن يصرف الى الامام والمؤذن

من الزائد اذا لم يكن له مصرف بعد تمام كفايتها لوجهين أحدهما ان تقدير الواقف دراهم مقدرة قد يزداد له بالنسبة مثل أن يشترط له عشرة والمثل مائة فيزداد به العشر فإن كان هناك قرينة تدل على هذا عمل بها ومن المعلوم في العرف اذا كان الوقف مئة مائة درهم وشرط له ستة ثم صار خمسمائة فإن العادة في مثل هذا أن يشترط اضعاف ذلك مثل خمسة أمثاله ولم يجوز عادة من شرط ستمائة أن يشترط ستة من خمسمائة فيحمل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم والوجه الثاني ان الواقف لو لم يشترط هذا فزاد الوقف يصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه ومن قدر له الوقف بسافله^(١) أكثر منه ان استحققه بموجب الشرع * ولو عطل وقف مسجد ستة تقسط الاجرة المستقبلية عليها وعلى السنة الاخرى لانه خير من التعطيل ولا ينقض الامام بسبب تعطيل الزرع العام ومن لم يقيم بوظيفته غيره فلهن له الولاية أن يولى من يقوم بها الى أن يتوب الاول ويلتزم بالواجب ويجب أن يولى في الوظائف وامامة المساجد الاحق شرعا وان يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب وليس للناس أن يولوا عليهم الفاسق وان نفذ حكمه أو صحت الصلاة خلفه واتفق الائمة على كراهة الصلاة خلفه واختلفوا في صحتها ولم يتنازعوا انه لا ينبغي توليته وللناظر انساخ كتاب الوقف والسؤال عن حاله وأجره وتسجيل كتاب الوقف من الوقف كالعادة ويجب عمارة الوقف بحسب البطون والجمع بين عمارة الوقف وأرباب الوظائف حسب الامكان أولى بل قد تجب ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف الا اذا كان مستحبا خاصة وهو ظاهر المذهب أخذنا من قول أحمد في اعتبار القرية في أصل الجهة الموقوف عليها واذا شرط في استحقاق ريع الوقف العزوبة فالمتأهل أحق من المتعزب اذا استويا في سائر الصفات ولو شرط الصلوات الخمس على أهل مدرسة في القدس كان الافضل لاهلها أن يصلوا الصلوات الخمس في الاقصى ولا يقف استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان يفتي به ابن عبد السلام وغيره ويجوز تغيير شرط الوقت الى ما هو أصلح منه وان اختلف ذلك باختلاف الزمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس الى الجهاد صرف الى الجند واذا وقف على مصالح الحرم وعمارته فالقائمون بالوظائف التي يحتاج اليها المسجد من التنظيف والحفظ والفرش وفتح الابواب واغلاقها ونحو ذلك يجوز الصرف اليهم وقول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع يعني

في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والموصي والناذر والخالف وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولقته التي يتكلم بها وافق لغة العرب أو لغة الشارع أولا والعادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة ولا يجوز أن يولي فاسقا في جهة دينية كدرسة وغيرها مطلقا لأنه يجب الإنكار عليه وعقوبته فكيف ينزل وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر خلاف ذلك وإن نزل تنزيلا شرعيا لم يجز صرفه بلا موجب شرعي وكل متصرف بولاية إذا قيل له افعل ما تشاء فانما هو لمصلحة شرعية حتى لو صرح الواقف بفعل ما يهواه أو ما يراه مطلقا فهو شرط باطل لمخالفته الشرع وغايته أن يكون شرطا مباحا وهو باطل على الصحيح المشهور حتى لو تساوى فعلان عمل بالقرعة وإذا قبل هنا بالتخير فله وجه وعلى الناظر بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ومع الاستنباه وإن كان عالما عادلا ساغ له الاجتهاد (قال أبو العباس) ولا أعلم خلافا من قسم شيئا يلزمه أن يتحرى فيه العدل ويتبع ما هو أَرْضَى لله تعالى ولرسوله سواء استفاد القسمة بولاية كالامام والحاكم أو بعقد كالناظر والوصي وإذا وقف على الفقراء فاقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة وإذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا وإذا لم تندفع ضرورته الابتقيص كفاية أقارب الواقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك وإن لم يشترط له شيء ليس له إلا ما يقابل عمله لا العادة (واعتبر أبو العباس) في موضع جواز أخذ الناظر أجره عمله مع فقره كوصي اليتيم ولا يقدم الناظر بمعلومه بلا شرط وما يأخذه الفقهاء من الوقف هل هو اجارة أو جمالة أو كرزق من بيت المال فيه أقوال نالها المختار "والمكوس إذا أقطعها الامام الجيد فهي حلال لهم إذا جهل مستحقها وكذلك إذا رتبها للفقهاء وأهل العلم والذي يتوجه أنه لا يجوز للموقوف عليهم أن يتسلفوا الاجرة لانهم لم يملكوا المنفعة المستقبلية ولا الاجرة عليها وعلى هذا فلمهم أن يطالبوا الاجرة من المسنأجر لانه فرط ولهم أن يطالبوا الناظر ويد الواقف ثابتة على المصل بالوقف ما لم تأت حجة تدفع موجبها كعرفة كوز النارس غرسها بما له بحكم اجارة أو اعارة أو غصب «ومن أكل المال بالباطل قوم لهم رواتب أضعاف حاجاتهم وقوم لهم جهات معلومها كثير يأخذونه ويستسيبون بسيرا والنيابة في مثل هذه الاعمال المشروطة جائزة ولو عينه الواقف

إذا كان مثل مستثبته وقد يكون في ذلك مفسدة راجحة كالأعمال المشروطة في الاجارة على عمل في الذمة * ويستحق حمل موجود عند تأخير النخل أو بدو صلاح الثمر من حين موت أبيه ولو لم يتفصل * وإذا زرع البطن الاول من أهل الوقف في الارض الموقوفة ثم مات وانتقل الى البطن الثاني كان مبقى الى أوان جده باجره (وقال أبو العباس) في موضع آخر يجعل مزارعه بين الزارع ورب الارض لنموه من أرض أحدهما وبذر الآخر وكذا الحكم في الاقطاع المزروع اذا انتقل الى مقطع آخر والزرع قائم فيها وشجر الجوز الموقوف ان ادرك وان قطعه في حياة البطن الاول فهو له فان مات وبقي في الارض مدة حتى زاد كانت الزيادة حادثة من منفعة الارض التي للبطن الثاني والاصل الذي ورث الاول فاما أن يقسم الزيادة على قدر القسمين واما ان يعطى الورثة أجرة الارض للبطن الثاني وان غرسه البطن الاول من مال الوقف ولم يدرك الا بعد انتقاله الى البطن الثاني فهو لهم وليس لورثة الاول فيه شيء ومن وقف وقفاً مستقلاً ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت بيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين فيه خلاف في مذهب أحمد وغيره ومنعه قوى قلت وظاهر كلام أبي العباس ولو كان الدين حادثاً بعد الوقف قال وليس هذا بابلغ من التدبير وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم باع على المدير في الدين والله أعلم وإذا وقف الواقف وعليه دين مستغرق واثبت عند حاكم ولم يتعرض لصحة الوقف ولم يعلم الموقوف عليهم ثم مات الواقف فرد الموقوف الى الموقوف عليهم وطلب أرباب الديون ديونهم ورفعت القضية الى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه وكونه يستغرق الذمة بالدين وكونه لم يخرج من يده فهل يجوز نقضه فيقال حكم الحاكم بما قامت به البينة والقضاء بموجبه والالزام بمقتضاه لا يمنع الحاكم الثاني الذي عنده أن الواقف كانت ذمته مشغولة بالدينون حين الوقف أن يحكم بمذهبه في بطلان هذا الوقف وصرف المال الى الغرماء المستحقين للوفاء فان الحاكم الاول في وجوه هؤلاء الخصوم ونوابهم لا يضمن حكمه عمله بهذا الفصل المختلف فيه وإذا صادف حكمه مختلفاً فيه لم يعلمه ولم يحكم فيه جاز نقضه * ومن نزل في مدرسة ونحوها استحق بحصته من المثل ومن جعله كالولد فقد أخطأ ولورثة امام مسجد أجرة عمله في أرض المسجد كما لو كان الفلاح غيره ولهم من مثله بقدر ما باشر مورثهم

ويستحق ولد الولد وان لم يستحق أبوه شيئاً ومن ظن أن الوقف كالارث فان لم يكن والده أخذ شيئاً لم يأخذ هو فلم يقله أحد من الأئمة ولم يدر ما يقول ولهذا لو انتفت الشروط في الطبقة الاولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعاً ولا فرق والظاهر فيمن وقف على ولديه نصفين ثم على أولادها وأولاد أولادها وعقبها بعدها بطناً بعد بطن انه ينتقل نصيب كل الى ولده وان لم ينقرض جميع البطن الاول وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وقول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده يشتمل الاصلى لا المأند وهو أحد الوجهين في المذهب ولو قال وقفت على اولادي ثم اولادهم الذكور والاناث ثم اولادهم الذكور وان سفلوا فان أحد الطبقة الاولى لو كانت بنتاً فانت ولها اولاد فما استحقته قبل موتها فلهم ولو قال ومن مات عن غير ولد فنصيبه لاخويه ثم نسلهم وعقبهم فمن لم يعقب ومن اعقب ثم انقطع عقبه وقول الواقف ومن مات من غير نسل يعود ما كان جارياً عليه على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم الاقرب الى المتوفي فالاقرب وهو حرمان الطبقة السفلى فقط لحرمان العليا واذا وجد في كتاب الوقف وقف على بنيه وبني بنيه والامارة تدل على أحد الامرين فذهبنا يحتمل وجهين أحدهما ان يقرع بينهما كاتفراره بما في يده لأحد الشخصين لا يعلم عينه والثاني ان يرجح بنوا البنين والواو كما لا تقتضي الترتيب لاتفنيه في سالبه عنه نفياً واثباتاً ولكن تدل على التشريك وهو الجمع المطلق فان كان في الوقف ما يدل على الترتيب مثل ان رتب أولاً عمل به ولم يكن ذلك منافياً لمقتضى الواو ولا يلزم من التشريك التسوية بل يعطى بحسب المصلحة ولو طلب المدرس الخمس قفلنا له فاعط القيم الخمس لانه نظير المدرس لظهر بطلان حجته ولو وقف مسجداً وشرط إماماً واثبت قراء وقيماً ومؤذناً وعجز الوقف عن تكميل حق الجميع ولم يرض الامام والمؤذن والقيم الا بأخذ جامكية مثلهم صرف الى الامام والمؤذن والقيم جامكية مثلهم مقدمة على القراء فان هذا هو المقصود الاصلى ولو وقف على آل جعفر وآل علي فهل يستوي بين أفرادهم أو يقسم بينهم نصفين (قال أبو العباس) أفتيت أنا وطائفة من الفقهاء انه يقسم بين أعيان الطائفتين وأفتى طائفة انه يقسم نصفين فيأخذ آل جعفر النصف وان كانوا واحداً وهو مقتضى أحد قولي أصحابنا ولو أقر الموقوف عليه انه لا يستحق في هذا الوقف الا مقداراً معلوماً ثم ظهر شرط الواقف انه يستحق أكثر حكم له بمقتضى شرط الواقف ولا يمنع من ذلك

اقراره المتقدم ولو وقف على ابني أخيه يوسف وأيوب ثم ظهر ان أيوب اسمه صالح فشك فيه فان لم يكن لأخيه ابنان سواهما فحق أيوب ثابت ولا يضر التلط في اسمه وان كانوا ثلاثة بنين ووقع الشك في عين الثالث اخرج بالقرعة في رواية عن احمد ومن عمر وقفا بالمعروف ليأخذ عوضه فله اخذه من غلته واليتيم من لم يبلغ ثلاث لكن يعطي من ليس له أب يعرف في بلد الاسلام ولا يعطي كافر واذا مات شخص من مستحق الوقف وجهل شرط الواقف صرف الى جميع المستحقين بالتسوية وجوز جمهور العلماء تغيير صورة الوقف للمصلحة كجمل الدور حوائت والحكورة المشهورة ولا فرق بين بناء ببناء وعرصه بعرصه أو لا ولو وقف كروما على الفقراء ويحصل على جيرانها ضرر يعوض عنها بما لا ضرر فيه على الجيران ويعود الاول ملكا والثاني وقفا ومع الحاجة يجب ابدال الوقف بمثله وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة وهو قياس المهدي وهو وجه في المناقلة ومال اليه أحمد وتقل صالح ينتقل المسجد لمنفعة الناس ولا يجوز أن يبدل الوقف بمثله لفوات التعيين بلا حاجة وما حصل للأسير من ريع الوقف فانه يتسلمه ويحفظه وكيله ومن يتقل اليه بعده جميعا وما فضل عن حاجة المسجد صرف الى مسجد آخر لان الواقف له غرض في الجنس والجنس واحد وقد روي الامام عن علي أنه حض الناس على اعطاء المكاتب فلو صرف الى المسجد الثاني ففضل شيء عن حاجته فصرفه في المكاتبين (وقال أبو العباس) في موضع آخر ويجوز صرفه في سائر المصالح وبناء مساكن لمستحق ريعه القائمين بمصالحه وان علم ان وقفه يتي دائما وجب صرفه لان بقاء صرفه بقاء فساد ولا يجوز لتغير الناظر صرف الفاضل واذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفقيهة الفلانية ترسم سكانها واشتغالهم فيها فلا تختص السكنى بالمرتقة من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والرزق من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والارتزاق للشخص الواحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشغلا سواء كان يحضر الدرس ام لا والارتزاق التي تقدرها الواقفون ثم يتغير التقدير فيما بعد نحو ان يسترطائة درهم ناصريه ثم يحرم التعامل بها وتصير الدراهم ظاهرة فانه يعطي المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة الشروط ولولي الامر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب اموال الاوقاف عند المصلحة وله ان يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بمقدار ذلك المال واذا قام المستوفي بما عليه من العمل استحق ما فرض له

باب الهبة

واعطا المرء المال ليمدح ويثنى عليه مذموم واعطاؤه لكف الظلم والشر عنه ولثلا ينسب الى البخل مشروع بل هو محمود مع النية الصالحة والاخلاص في الصدقة أن لا يسأل عوضها دعاء من المعطى ولا يرجو بركته وخاطره ولا غير ذلك من الاقوال قال الله تعالى (انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) وتصح هبة الممدوم كالثمر واللبن بالسنة واشترط القدرة على التسليم هنا فيه نظر بخلاف البيع وتصح هبة المجهول كقوله ما أخذت من مالي فهو لك أو من وجد شيئا من مالي فهو له وفي جميع هذه الصور يحصل الملك بالتقبض ونحوه وللبيع أن يرجع فيما قال قبل التملك وهذا نوع من الهبة يتأخر القبول فيه عن الايجاب كثيرا وليس باباحة وتجهيز المرأة بجهازها الى يد زوجها تملك قال القاضي قياس قولنا في بيع المعاطاة انها تملكه بذلك وأفتى به بعض اصحابنا واصحاب ابي حنيفة وغيرهم (قال ابو العباس) ويظهر لي صحة هبة الصوف على الظاهر قولوا واحدا وناسه ابو الخطاب علي البيع * والصدقة افضل من الهبة الا لقريب يصل بهارحمه أو اخ له في الله تعالى فقد تكون افضل من الصدقة ومن العدل الواجب من له يد أو نعمة أن يجزئها بها والهبة تقتضي عوضا مع الصرف ولا يجوز للانسان أن يقبل هدية من شخص ليسفح له عند ذى أمر أو أن يرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يوليه لانه يستحقها أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به الى أخذ حقه أو دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف والائمة الا كابرو وفيه حديث مرفوع رواه أبو داود وغيره نقل يعقوب بن يحيى عن احمد انه قال لا ينبغي للخاطب اذا خطب لقوم أن يقبل لهم هدية (قال أبو العباس) هذا خاطب الرجل لان المرأة لا تبذل وانما الزوج يبذل وتصح العمري ويكون للمعمر ولورثته الا أن يشترط المعمر عودها اليه فيصح الشرط وهو قول طائفة من العلماء ورواية عن أحمد ولا يدخل الزوجان في قوله ولعقبك واذا تفاسخا عقد الهبة صح ولا يفتقر الى قبض الموهوب وتكون العبن أمانة في يدانته بخلاف البيع في وجه ويجب التعديل في عطية أولاده على حسب ميراثهم وهو مذهب أحمد مسلما كان الولد أو ذميا ولا يجب على المسلم التسوية بين أولاده أهل الذمة ولا يجب التسوية بين سائر الاقارب الذين لا يرثون

كالاعام والاخوة مع وجود الاب ويتوجه في البنين التسوية كابائهم فان فضل حيث منعه
فعله التسوية أو الرد وينبغي أن يكون على الفور واذا سوى بين أولاده في العطاء ليس له أن
يرجع في عطية بعضهم والحديث والآثار تدل على وجوب التعديل بينهم في غير التملك أيضا
وهو في ماله ومنفعته التي ملكهم والذي أباحهم كالمسكن والطعام ثم هنا نوعان نوع يحتاجون
اليه من النفقة في الصحة والمرض ونحو ذلك فتعديله فيه أن يعطى كل واحد ما يحتاج اليه
ولا فرق بين محتاج قليل أو كثير ونوع تشترك حاجتهم اليه من عطية أو نفقة أو تزويج
فهذا لا ريب في تحريم التفاضل فيه وينشأ من بينهم ما نوع ثالث وهو أن يتفرد أحدهما
بحاجة غير معتادة مثل أن يقضى عن أحدهما ديناً وجب عليه من ارش جنائية أو يعطى
عنه المهر أو يعطيه نفقة الزوجة ونحو ذلك ففي وجوب اعطاء الآخر مثل ذلك نظر وتجهيز
البنات بالنحل أشبه وقد يلحق بهذا والاشبه ان يقال في هذا أنه يكون بالمعروف فان
زاد على المعروف فهو من باب النحل ولو كان أحدهما محتاجا دون الآخر انفق عليه قدر كفايته
وأما الزيادة فمن النحل فلو كان أحد الأولاد فاسقا فقال والده لا أعطيك نظير اخوتك حتى
تتوب فهذا حسن يتعين استثنائه واذا امتنع من التوبة فهو الظالم فان تاب وجب عليه أن
يعطيه وأما ان امتنع من زيادة الدين لم يجز منعه فلو مات الوالد قبل التسوية الواجبة فللباين
الرجوع وهو رواية عن الامام أحمد واختيار ابن بطه وأبي حفص وأما الولد المفضل ينبغي له
الرد بعد الموت قولاً واحداً وهل يطيب له الامساك اذا قلنا لا يجبر على الرد كلام أحمد يقتضي
زوايتين فقال في رواية ابن الحكم واذا مات الذي فضل لم أطيه له ولم أجبر على رده وظاهره التحريم
وتقل عنه أيضاً (قلت) فترى الذي فضل أن يرده قال ان فعل فهو أجود وان لم يفعل ذلك
لم أجبره وظاهره الاستحباب واذا قلنا يرده بعد الموت فالوصى يفعل ذلك فلو مات الثاني قبل
الرد والمال بحاله رده أيضاً لكن لو قسمت تركه الثاني قبل الرد أو بيعت أو وهبت فهنا فيه
نظر لان القسمة والقبض بقرب العقود الجاهلية^(١) وهذا فيه تأويل وكذلك لو تصرف المفضل
في حياة أبيه ببيع أو هبة واتصل بهما القبض ففي الرد نظر الا أن هذا متصل بالقبض في العقود
الفاسدة وللأب الرجوع فيما وهبه لولده ما لم يتعلق به حق أو رغبة فلا يرجع بقدر الدين وقدر

الرغبة ويرجع فيما زاد * وعن الامام أحمد فيما اذا تصدق على ولده هل له أن يرجع فيه روايتان
 بناء على ان الصدقة نوع من الهبة أو نوع مستقل وعلى ذلك ينبنى مالو حلف لايهب فتصدق
 هل يجب على وجهين * والصدقة أفضل من الهبة الا أن يكون في الهدية معنى تكون به
 أفضل مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به
 الرحم أو أخ له في الله فهذا قد يكون أفضل من الصدقة ويرجع الأب فيما أبرأ منه ابنه من
 الديون على قياس المذهب كما للمرأة على أحد الروايتين الرجوع على زوجها فيما أبرأته من
 الصداق ويملك الأب اسقاط دين الابن عن نفسه * ولو قتل ابنه عمدا لزمته الدية في ماله نص
 عليه الامام احمد وكذا لو جنى على طرفه لزمته ديته واذا أخذ من مال ولده شيئاً ثم انفسخ
 سبب استحقاقه بحيث وجب رده الى الذي كان ماله كما يملك مثل أن يأخذ صداقها فتطلق أو يأخذ
 الثمن ثم ترد السلعة بعيب أو يأخذ المبيع ثم يفلس الولد بالثمن ونحو ذلك فالأقوى في جميع
 الصور ان للمالك الاول الرجوع على الأب وللأب أن يملك من مال ولده ما شاء ما لم يتعلق
 به حق كالرهن والفلس وان نعلق به رغبة كالمداينة والمناكحة وقتلنا يجوز الرجوع في الهبة ففي
 التمليك نظر (وليس) للأب الكافر تملك مال ولده المسلم لاسيما اذا كان الولد كافرا فاسلم وليس
 له أن يرجع في عطيته اذا كان وهبه في حال الكفر فاسلم الولد فاما اذا وهبه في حال اسلام
 الولد ففيه نظر (وقال أبو العباس) في موضع آخر فاما الأب والأم الكافرة فهل لهما أن
 يملكا مال الولد المسلم أو يرجعا في الهبة يتوجه أن يخرج فيه وجهان على الروايتين في وجوب
 النفقة مع اختلاف الدين بل يقال ان قلنا لا تجب النفقة مع اختلاف الدين فالتملك أبعد وان قلنا
 تجب النفقة فلا شبه ليس لهما التملك والاشبه انه ليس للأب المسلم أن يأخذ من مال ولده
 الكافر شيئاً فان احمد على الفرق بين الأب وغيره وبأن الأب يجوز أخذه من مال ابنه ومع
 اختلاف الدين لا يجوز والاشبه في زكاة دين الابن على الأب أن يكون بمنزلة المال التأوى
 كالضال فيخرج فيه ما خرج في ذلك وهل يمنع دين الأب وجوب الزكاة والحج وصدقة الفطر
 والكفارة المالية وشرائه العتيق يتوجه انه لا يمنع ذلك لقدرته على اسقاطه ويتوجه أن يمنع لأن
 وفاءه قد يكون خيرا له ولولده وعقوبة الأم والجدة على مال الولد قياس قولهم انه لا يعاقب
 على الدم والمرض أن لا يكون عليهما حبس ولا ضرب للامتناع من الاداء وقوله عليه السلام

انت وبالك لأبيك يقتضي اباحة نفسه كإباحة ماله وهو نظير قول موسى عليه السلام لأمالك
 الانفسى وأخى وهو يقتضي جواز استخدامه وانه يجب على الولد خدمة أبيه ويقويه جواز
 منعه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يفوت انتفاعه به لمكن هذا يشترك فيه الابوان فيحتمل
 أن يقال خص الأب بالمال وأما منفعة البدن فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤجر
 ولده لنفسه مع فائدة فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤجره لنفسه مع فائدة الولد مثل
 أن يتعلم صنعة أو حاجة الأب والا فلا ويستثنى مال الأب أن يأخذه من سرية الابن ان لم تكن
 أم ولد فانها تلحق بالزوجة ونص عليه الامام أحمد في أكثر الروايات وعنه الحقنا سرية العبد
 بزوجه في احدى الروايتين في أن السيد لا ينتزعها ولا يبطل إبراء الزوجة الزوج بدعواها السفه
 ولو مع بينة انها سفينة ولم يجب الحجر ولو أبرأته وولدت عنده ومالها بيدها تتصرف فيه لم
 يصدق أبوها انها كانت سفينة يجب حجرها بلا بينة والله أعلم

كتاب الوصية

وتصح الوصية بالرؤيا الصادقة المقترنة بما يدل على صدقها اقرار كاتب أو انشاء لقصة ثابت بن
 قيس التي نقضها الصديق رضى الله عنه وقد اختلف في الكشف هل هو طريق للاحكام فنفاه
 ابن حامد والقاضى وأكثر الفقهاء وقال القاضى ان في كلام أحمد في ذم المتكلمين على الوسواس
 والخطرات اشارة الى هؤلاء وأثبت طائفة من الصوفية وبعض الفقهاء والمقصود ان التصرف
 بناء على ذلك جائز وان لم يجز الرجوع اليه في الاحكام لان عمدة التصرف على غلبة الظن بأي
 طريق كان بخلاف الاحكام فان طرقها مضبوطة وقول الامام أحمد وغيره من السلف وصية
 الصبي صحيحة اذا أصاب الحق يحتمل بادئ الرأي وجهين أحدهما انه اذا أوصى بما يجوز للبائع
 لكن هذا فيه نظر فان هذا الشرط ثابت في حق كل موص فلا حاجة الى تخصيص الصبي
 به والثاني انه اذا أوصى بما يستحب أن يوصى به مثل أن يوصى لا قاربه الذين لا يرثون فعلى
 هذا فلو أوصى لبعيد دون القريب المحتاج لم تنفذ وصيته بخلاف البائع لان الصبي لما كان قاصر
 التصرف فلا بد أن ينظم اليه نظر الشرع كما اذا احتاج بيعه الى اذن الولي وكذلك احرامه بالحج
 على احدى الروايتين ويدل على ذلك ان اصحابنا عللوا الصحة بانه ان مات كان صرف ما أوصى

به الى جهة القرب وما يحصل له به الثواب أولى متى صرفه الى روثته وهذا انما يتم في الوصية المستحبة فاما ان كان المال قليلا والورثة فقراء فترك المال لهم أفضل (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا والله أعلم الا هذا وتنفذ الوصية بالخط المعروف وكذا الاقرار اذا وجد في دفتره وهو مذهب الامام احمد ولا تصح الوصية لو ادرث بغير رضى الورثة ويدخل وارثه في الوصية العامة بالاوصاف دون الاعيان ولكن نص الامام احمد في الوصية أن يحج عنه بخلاف هذا (وأفتى أبو العباس) لمن نذر أن يتصدق بثيابه وله أب فقير أن يصرفها اليه والله أعلم ولو أوصى بوقف ثلثه فاخر الوقف حتى نمي فمأؤه يصرف . مصرف بناء الوقف ولو وصى أن يصلى عنه بدراهم لم تنفذ وصيته وتصرف الدراهم في الصدقة ويخص أهل الصلاة ولو وصى أن يشتري مكانا معينا ويوقف على جهة بر فلم يبع ذلك المكان اشترى مكانا آخر ووقف على الجهة التي وصى بها الموصي وقد ذكر العلماء فيما اذا قال يبعوا غلامي من زيد وتصدقوا بشمعه فامتنع زيد من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بشمعه ولو وصى بمال ينفق على وجه مكروه صرف في القرب ولو وصى أن يحج عنه زيد تطوعا بالف فيتوجه انه اذا أبي المعين الحج حج عنه غيره وكذا اذا مات أومات الفرس الحبس صرف . اوصى للنفقة عليه في مثله ولو استغنى الموقوف عليه لفقره رد الفضل في مثله وقد يتوجه في الوصية لمعين يقصد وصفه لفقرا علم ونحو ذلك اذا أراد أن يصرف الى مثله ولو جمع كفن ميت فكفن وفضل من ثمنه شيء صرف في تكفين الموتي اورد الى المعطى وكلام احمد يقتضيه في رواية ويقبل في تفسير الموصي مراده وافق ظاهر اللفظ او خالفه وفي الوقف يقبل في الالفاظ الجملة والمتعارضة ولو فسرهما بما يخالف الظاهر فقد يحتمل القبول كما لو قال عبدي اوجبتى او ثوبي وقف وفسره بمعين وان كان ظاهره العموم وهذا اصل عظيم في الانشآت التي يستقل بها دون التي لا يستقل بها كالبيع ونحوه

باب تبرعات المريض

ليس معنى المرض المخوف الذي يغلب على القلب الموت منه أو يتساوى في الظن جانب البقاء والموت لان اصحابنا جعلوا ضرب المحاص من الامراض المخوفة وليس الهلاك غالبا ولا مساويا للسلامة وانما الغرض أن يكون سببا صالحا للموت فيضاف اليه ويجوز حذوته عنده واقرب

ما يقال ما يكثر حصول الموت منه فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة لكن يتقى ما ليس مخوفا عند أكثر الناس والمريض قد يخاف منه أو هو مخوف والرجل لم يلتفت الى ذلك فيخلط ما هو مخوف للمتبرع وان لم يكن مخوفا عند جمهور الناس ذكر القاضى ان للموهوب له لا يقبض الهبة ويتصرف فيها مع كونها موقوفة على الاجازة وهذا ضعيف والذي ينبغي ان تسليم الموهوب الى الموهوب له لم يذهب لعله حيث شاء وارسال العبد المعتق أو ارسال المحابي لا يجوز بل لا بد أن يوقف أمر التبرعات على وجه يتمكن الوارث من ردها بعد الموت اذا شاء ويملك الورثة ان يحجروا على المريض اذا اتهموه بأنه تبرع بما زاد على الثلث مثل ان تصدق ويهب ويحاي ولا يحسب ذلك أو يخافون أن يعطى بعض المال لانسان يمتنع عطيته ونحو ذلك وكذلك لو كان المال بيد وكيل أو شريك أو مضارب وارادوا الاحتياط على ما بيده بان يجعلوا معه يدا أخرى لهم فالأظهر انهم يملكون ذلك أيضا وهكذا يقال في كل عين تعلق بها حق العبد كالعبد الجاني والتركه فاما المكاتب فليسيد أن يثبت يده على ماله فيمكن الفرق بينه وبين هذا بان العبد قد أثمنه بدخوله معه في الكتابة بخلاف المريض ووكيله فان الورثة لم يأتمنونه ودعوى المريض فيما خرج من العادة ينبغي أن تعتبر من الثلث ومنافعه لا تحسب من الثلث واسراف المريض في الملاذ والشهوات ذكره القاضى وجوازه محل وفاق (وقال أبو العباس) يحتمل وجهين ولو قال لعبد يأسلم اذا اعتقت غاما دنت حر وقال انت حر في حال اعتاقي إياه ثم اعتق غاما في مرضه ولم يحتلما الثلث قياس المذهب وهو الأوجه أن يقرع بينهما واذا خرجت القرعة لسالم عتق دون غانم ثم لو قال اذا اعتقت سالما فغانم حرا وقال اذا اعتقت سالما فغانم حر بعد حرته فهذا يعتق سالم وحده لان عتق غانم معلق بوجود عتقه لا بوجود اعتاقه ولو وصى لوارث أولا حين يزايد على الثلث فاجز الورثة الوصية بعد موت الموصى صحت الاجازة بلا نزاع وكذا قبله في مرض الموت وخرجه طائفة من الاصحاب رواية من سقوط الشفعة باسقاطها قبل البيع وإن أحز الوارث الوصية وقال ظننت قيمته ألفا فبات أكثر قبل وكذا لو اجاز الورثة أصل الوصية

باب الموصى له

وتصح الوصية للحمل وقياس المنصوص في الطلاق انها اذا وضعت لتسعة أشهر استحق الوصية وان كانت ذات زوج أو سيد يظاً ولا أكثر من اربع سنين ان اعتزلاً وهو الصواب وان وصف الموصى له أو الموقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يقول علي اولادي السود وهم بيض أو العشر وهم اثني عشر فهاهنا الالوجه اذا علم ذلك أن يعتبر الموصوف دون الصفة وقد يقال بطلان الوقف والوصية كمسئلة الابهام وقد يقال في مسألة القدر ويعطي العشرة اما بتعين الورثة في الوصية بالقرعة في الوقف والذي يقتضيه المذهب ان الغلط في الصفة لا يمنع صحة العقد ولو وصي بفكك الاسرى أو وقف مالا على فكاهم صرف من يد الموصى ويذوكيله ولوليه أن يقترض عليه ثم يوفيه منه وكذلك في سائر الجهات ومن افتك أسيراً غير شرعي جاز صرف المال اليه وكذا لو اقترض غير الوصى مالا فك به أسيراً جازت توفيته منه وما احتاج اليه الوصى في افتكاكهم من أجرة صرف من المال ولو تبرع بعض اهل الثغور بفدائه واحتاج الاسير الى نفقة الاياب صرف من مال الاسرى وكذلك لو اشترى من المال الموقوف على افتكاكهم انفق منه عليه الى بلوغ محله قال أبو بكر لو قال الموصى اعتق عبداً نصرانياً فاعتق مسلماً أو ادفع ثلثي الى نصراني فدفعه الى مسلم ضمن (قال أبو العباس) وفيه نظر

باب الموصى به

(قال أبو العباس) في تعاليقه القديمة ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحمل نظراً الى علة التفريق اذ ليس التفريق يختص بالبيع بل هو عام في كل تفريق الا لعتق وافتداء الاسرى وتصح الوصية بالمنفعة أبداً ويكون تملكاً للرقبة ولا يستحق الورثة منه شيء وان فصد مع ذلك ملك الورثة للرقبة والانتفاع للآخر تبطل الامتناع أن تكون المنافع كلها لشخص والرقبة لآخر ولا يسأل عن ترجيح احدي الامرين فيبطلان أما ان وصى في وقت بالرقبة لشخص وفي وقت آخر بالمنافع لغيره فهو كما لو وصى بعينين في وقتين

باب الموصى اليه

ومن أوصى باخراج حجه فولاية الدفع والتعيين للوصى الخاص اجماعا وانما للولى العام الاعتراض عليه لعدم أهليته أو فعله محرما وما انفق وصى متبرع بالمعروف في شؤون الوصية فن مال اليتيم ومن ادعى ديننا على الميت وهو ممن يعامل الناس نظر الوصى الى مايدل على صدقه ودفع اليه والا فيحرم الاعطاء حتى يثب عند القاضى غير المخالف للسنة والاجماع وكذلك ينبغي أن يكون ناظر الوقف ووالى بيت المال وكل وال علي حق غيره اذا تبين له صدق الطالب دفع اليه وذلك واجب عليه ان أمن التبعة وان خاف التبعة فلا* ولو وصى باعطاء مدع يمينه دينانقذه الوصى من رأس المال لا من الثلث ولو قال يدفع هذا الى يتامى فلان فاقرار بقرينة والاوصية* ويجب على الوصى تقديم الواجب على المتبرع به فلو وصى بتبرعات لمعين أو غير معين ففنع الورثة بعض التركة أو جحدوا الدين (قال أبو العباس) أفيت بان الوصى يخرج الدين مما قدر عليه مقدما على الوصية وان اعتقد الورثة أنه نصيب الوصية وليس هذا مثل غصب المشاع واذا قال اصنع فى مالى ماشئت أو هو بحكمك افعل فيه ماشئت ونحو ذلك من الفاظه وله أن لا يخرجها فلا يكون الاخراج واجبا ولا محرما بل موقوف على اختيار الوصى فله صرف الوصية فيما هو أصلح من الجهة التى عينها الموصى

كتاب الفرائض

أسباب انتوارث رحم ونكاح وولاء عتق اجماعا وذكر عند عدم ذلك كله موالاته ومعاقبته واسلامه على يديه والتقاطه وكونهما من أهل الديوان وهو رواية عن الامام أحمد ويرث مولى من اسفل عند عدم الورثة وقاله بعض العلماء فيتوجه الى ذلك أنه ينفق على المنعم ومنقطع السبب عصبية أمه وان عدمته فمصبتهما وهو رواية عن الامام أحمد واختيار أبي بكر وقول ابن مسعود وغيره ولا يرث غير ثلاث جدات أم الام وأم الاب وأم أبي الاب وان علون أمومة وأبوة الا المدلية بغير وارث كأبي لام واذا استكملت الفروض المال سقطت العصبية ولو فى الحمازية وهو مذهب الامام أحمد ولو مات متوارثان وجهل أولهما موتا لم يرث بعضهم من بعض وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي والآخر يقتل مورثه لا يرثه ولو اتفق عنه

الضمان ولو تزوج في مرض موته مضارة لتتقيص ارث غيرها وأقرت به ورثته لانه أن يوصى بالثلث^(١) ولو وصى بوصايا اجزاء وتزوجت المرأة بزواج بأبأ اخذ النصف فهذا الموضع فيه نظر فانه المفسدة في هذا هو المسلم من قريبه الكافر الذي بخلاف العكس لثلايتمتع قريته من الاسلام ولو جود نظره ولا ينظروننا والمرد ان قتل في رده أو مات عليها فما له لو ارثه المسلم وهو رواية عن الامام أحمد وهو المرووف عن الصحابة ولان رده كمرض موته والزندق منافق يرث ويورث لانه عليه السلام لم يأخذ من تركه منافق شيأ ولا جعله فياً فلم ان التوارث مداره على النظرة الظاهرة واسم الاسلام يجري عليه في الظاهر اجماعاً اذا قال السيد لعبدك انت حر مع موت أهلك ورثه لسبق الحرية الارث وان قال انت حر عقب موته أو اذا مات أبوك فانت حر فهذا يتخرج على وجهين بناء على ان الاهلية اذا حدثت مع الحكم هل يكفي ذلك أم لا بد من تقدمها **(فصل)** والاخوة لا يحجبون الام من الثلث الى السدس الا اذا كانوا وارثين غير محجوبين بالاب فلا أم في مثل أبوين واخوين الثلث والجد يسقط الاخوة من الام اجماعاً وكذا من الابوين أو الاب وهي رواية عن الامام أحمد واختارها بمض اصحابه وهو مذهب الصديق وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ولو خلفت المرأة زوجها وبنتاً وأما فهذه الفريضة تقسم على احد عشر للبننت ستة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان وهذا على قول من يقول بالرد كأبي حنيفة والامام أحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهم للبننت ستة أسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال (قلت) أبو حنيفة لا يقول بالرد على الزوجين فللزوج عنده الربع والثلاثة ارباع الباقية تقسم ارباعاً ثلاثة ارباعاً للبننت وربعا للام فتصح هذه المسألة عنده من ستة عشر للزوج اربعة وللبننت تسعة وللأم ثلاثة والله أعلم **(فصل)** ومن طلق امرأته في مرض موته يقصد حرمانها من الميراث ورثته اذا كان الطلاق رجماً اجماعاً وكذا ان كان بائناً عند جمهور أئمة الاسلام وقضى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم يعرف أحد من الصحابة ذكر خلافاً وإنما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير وعلى قول الجمهور فهل تمتد عدة طلاق أو وفاة أو أطولهما فيها أقوال أظهرها الثالث وهل يكمل لها المهر فيه قولان أظهرهما أنه يكمل

﴿فصل﴾ ولو أقر واحد من الورثة بالولاء أو النسب والباقون لا صدقوه ولا كذبوه ثبت الولاء أو النسب وهذا ظاهر قول الامام احمد وظاهر الحديث فان الامام احمد قال اذا أقر وحده ولم يكن أحد يدفع قوله وعلى هذا فلو رد هذا النسب من له فيه حق قبل منه وارثا كان أو غير وارث على ظاهر كلامه ونكاح المريض في مرض الموت صحيح وترث المرأة في قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا الزيادة عليه بالاتفاق

كتاب العتق

ومن أعتق جارية ونبه بمنقها ان تكون مستقيمة لم يحرم عليه بيعها اذا كانت زانية واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه وهو موسر عتق نصيبه ويستق نصيب شريكه بدفع القيمة وهو قول طائفة من العلماء وان كان معسرا عتق كله واستسمي في باقي قيمته وهو رواية عن الامام احمد اختارها بعض أصحابه والمالك اذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه وهو أحد القولين في المذهب وقال بعض السلف يبنى على القول بالعتق بالمثل واذا اسكره أمة امرأته على الفاحشة عتقت وغرم مثلها لسيدتها وقاله الامام احمد في رواية اسحاق خنبر سليمة بن الحيف وكذا أمة غير امرأته الا ان يفرق بين أمة امرأته وغيرها فرق شرعي والا فوجب القياس التسوية ولو مثل بعبد غيره يجب ان يمتق عليه ويضمن قيمته لسيدته كما دل عليه حديث المستكره لامة امرأته فانه يدل على ان الاستكره تمثيل وان التمثيل يوجب العتق ولو بعبد الغير ويدل أيضا على ان من تصرف في ملك الغير على وجه يمنه من الانتفاع به له المطالبة بقيمته (قال أبو العباس) ما أعرف للحديث وجها الا هذا والاشبه بالمذهب صحة شرط الخيار والكتابة ولو قيل بصحة شرط الخيار في الكتابة لم يبعد واما شرط الخيار في التعليقات ففيه نظر ويجوز شرط وطء الكتابة ونص عليه الامام احمد ويتوجه على هذا جواز وطئها بلا شرط باذنها وعلى قياس هذا يجوز ان يشترط الراهن وطء المرتهن ومن اعتق من مال الفى والمصالح يحتمل ان يقال لا ولاء عليه لاحد بمنزلة عبد الكافر اذا أسلم وهاجر ويحتمل ان يقال الولاء عليه للمسلمين وعلى هذا فاذا اشترى السلطان رقيقا وتقدمت منه من بيت المال ثم اعتقه كان الملك فيه ثابتا للمسلمين استحقاقا أو لكونه لا وارث له فيوضع ماله في بيت المال وليس ميراثه لورثته السلطان لانه اشتراه بحكم الملك لا بحكم الملك

ولو احتمل ان يكون اشتراه لنفسه وان يكون اشتراه للمسلمين حرم فانه شراء لنفسه من بيت المال وهو ممتنع ولو عرف انه اشتراه لنفسه بمال المسلمين حكم بان الملك للمسلمين لانه لا ولاية الشراء للمسلمين من بيت مالهم فاذا اشترى بمالهم شيئا كان لهم دونه ونية الشراء لنفسه بمالهم محرمة فتلغو وتصير كأن العقد عرى عنها

(فصل) ولا تعتق أم الولد إلا بموت سيدها ويجوز لسيدها بيعها وهو رواية عن الامام أحمد وهل للخلاف في جواز بيعها شبهة فيه نزاع والاقوي ان له شبهة ويبنى عليه لو وطئ معتقدا بحريمه هل يلحقه النسب أو يرحم رجم المحصن أما التمزير فواجب

كتاب النكاح

والاعراض عن الاهل والاولاد ليس مما يحبه الله ورسوله ولا هو دين الانبياء قال الله تعالى (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلناهم أزواجا وذرية) والنكاح في الآيات حقيقة في العقد والوطئ والنهي لكل منهما وليس للابوين الزام الولد بنكاح من لا يريد فلا يكون عاقا كما لا يريد ويحرم النظر بشهوة الى النساء والمردان ومن استحله كفر اجماعا ويحرم النظر مع وجود ثوران الشهوة وهو منصوص الامام أحمد والشافعي ومن كرر النظر الى الامرء ونحوه وقال لا انظر بشهوة كذب في دعواه وقاله ابن عقييل ومن نظر الى الخيل والبهايم والاشجار على وجه استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم لقوله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه) واما ان كان على وجه لا يتقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط كالنظر الى الازهار فهذا من الباطل الذي يستمان به على الحق وكل قسم متى كان معه شهوة كان حراما بلا ريب سواء كانت شهوة تمتع بالنظر أو كانت شهوة الوطء واللمس كالنظر* وأولى وتحرم الخلوة بغير محرم ولو بحيوان نشتهى المرأة أو تشتهيه كالفرس وذكره ابن عقييل وتحرم الخلوة بامرء غير حسن ومضاجعته كالمرأة الاجنبية ولو لمصلحة التعليم والتأديب والمقرم وليه عند من يعاشره لذلك ملعون ديوث ومن عرف بمحبتهم أو معاشرة بينهم منع من تعليمهم وان احتاج الانسان الى النكاح وخشى العنت بتركه قدمه على الحج الواجب وان لم يخف قدم الحج ونص الامام أحمد عليه في رواية صالح وغيره واختاره أبو بكر وان كانت المبادات

فرض كفاية كالمعلم والجهاد قدمت على النكاح ان لم يخش العنت * قلت وما قاله أبو العباس رضي الله عنه ظاهر ان قلنا ان النكاح سنة واما ان قلنا انه لا يقع الا فرض كفاية كما قاله أبو يعلى الصغير وابن النقي في تعليقهما فقد تعارض مع فرض كفاية ففيه نظر وان قلنا ان النكاح واجب قدمه لان فروض الاعيان مقدمة على فروض الكفايات والله أعلم * وبإباح التصريح والتعريض من صاحب العدة فيها ان كانا ممن يحل له التزويج بها في العدة كالمختلعة فاما ان كانا ممن لا يحل له الا بعد انقضاء العدة كالزني بها والموطوءة شبهة فينبغي ان يكون كالاجنبي والمعدة باستبراء كام. الولد أومات سيدها أو اعتقها فينبغي ان تكون في حكم الاجنبية كالمتوفى عنها والمطلقة ثلاثا والمنفسخ نكاحها برضاع أو لمان فيجوز التعريض دون التصريح والتعريض أنواع تارة يذكر صفات نفسه مثل ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة رضي الله عنها وتارة يذكر لها صفات نفسها وتارة يذكر لها طلبا لا يمينه كرب راغب فيك وطالب لك وتارة يذكر أنه طالب للنكاح ولا يمينها وتارة يطلب منها ما يحتمل النكاح وغيره كقوله اى شيء كان ولو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداء فاجابهما فينبغي أن لا يحل لرجل آخر خطبتها الا أنه أضف من أن يكون هو الخاطب وكذا لو خطبته أو وليها بعد ان خطب هو امرأة فالاول أبدي للخاطب والثاني أبدي للمخطوب وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد البيع ومن خطب تعريضا في العدة أو بعدها فلا يمينى غيره عن الخطبة ولو اذنت المرأة لوليها أن يزوجه من رجل بيمينه لاحتمل أن يحرم على غيره خطبتها كما لو خطبت فاجابت واحتمل أنه لا يحرم لانه لم يخطبها احد كذا قال القاضي أبو يعلى وهذا دليل منه على ان سكوت المرأة عند الخطبة ليس باجابة بحال

(فصل) وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي لغة وافظ وفعل كان ومثله كل عقد والشرط بين الناس ما عدهوه شرطا نص الامام أحمد في روايه أبي طالب في رجل مشى اليه قومه فقالوا زوج فلانا فقال زوجته على الف فرجعوا الى الزوج فاخبروه فقال قد قبلت هل يكون هذا نكاحا قال نعم قال ابن عقيل هذا يعطى ان النكاح الموقوف صحيح وقد أحسن ابن عقيل فيما قاله وهو طريقة أبي بكر فان هذا ليس تراخيا للقبول كما قاله القاضي وانما هو تراخ للاجازه ومسألة أبي طالب وكلام أبي بكر فيما اذا لم يكن الزوج حاضرا في مجلس الايجاب وهذا أحسن أما اذا تفرقا عن مجلس الايجاب فليس في كلام أحمد وأبي بكر ما يدل على ذلك ويموز

أن يقال ان العاقد الآخر ان كان حاضرا اعتبر قبوله وان كان غائبا جاز تراخي القبول عن
الايجاب كما قلنا في ولاية القضاء مع ان اصحابنا قالوا في الوكالة انه يجوز قبولها على الفور والتراخي
وانما الولاية نوع من جنس الوكالة وذكر القاضي في المجرد وابن عقيل في الفصول في تمة رواية
أبي طالب فقال الزوج قبلت صبح اذا حضر شاهدان (قال أبو العباس) وهو يقضى بان اجازة
العقد الموقوف اذا احتملنا بالنقد انه تفتقر الى شاهدين وهو مستقيم حسن* وصرح الاصحاب بصحة
نكاح الاخرس اذا فهمت اشارته قال في المجرد والفصول يجوز تزويج الاخرس لنفسه اذا كانت
له اشارة تفهم ومفهوم هذا الكلام أن لا يكون الاخرس ولها ولا وكيل في النكاح وهو مقتضى
تعليل القاضي في الجامع لانه يستفاد من غيره ويحتمل أن يكون ولها ولا وكيل وهو أقيس والجد
كلاؤب في الاجبار وهو رواية عن الامام أحمد وليس للأب اجبار بنت التسع بكر كانت
أوثيا وهو رواية عن احمد اختارها أبو بكر ورضا الثيب الكلام والبكر الصمات (قال أبو العباس)
بعد ذكره اقول أبي حنيفة ومالك تزوج المثابة بالجبر كما تزوج البكر هذا قول قوي واذا تمذر
من له ولاية النكاح انتقلت الولاية الى أصلح من يوجد ممن له نوع ولاية في غير النكاح
كرئيس القرية وهو المراد بالدهقان وأمير القافلة ونحوه قال الامام احمد في رواية المروذي في
البلد يكون فيه الوالى وليس فيه قاض يزوج إن الولي ينظر في المهر وإن امره ليس مفوضا
اليها وحدها كما ان امر الكفو الكفو ليس مفوضا اليها وحدها وقال في رواية الاثرم وصالح
وأبي الحارث عن المهر لانجد فيه حدا هو ما تراضوا عليه الاهلون وهو في رواية المروذي
ما تراضى عليه الاهلون في النكاح جائز وهو يقتضي ان للأهلين نظرا في الصداق ولو كان أمره
اليها فقط لما كان لذكر الاهلين معنى وتزويج الايامى فرض كفاية اجماعا فان أباه حاكم أن
لا يظلم كطلبه جملا لتستحقه صار وجوده كعدمه ويزوج وصي المال الصغير واشترط الجد في
المجرد وفي الولي رشدا والرشد في الولي هنا هو المعرفة بالكفو ومصالح النكاح ليس حفظ المال
ويتخرج لنا مثل قول أبي حنيفة ان الولي كل وارث بفرض أو تعصيب ولنير العصبية من الاقارب
التزويج عند عدم العصبية ويخرج ذلك مما اذا قدمنا التورث لذوي الارحام على التورث بالولاء
ولو كانت المرأة يهودية ووليها نصراني أو بالعكس فينبغى أن يخرج على الروايتين لذوي الارحام
على التورث في توارثهما وقبول شهادته عليها اذا قلنا تقبل من اهل الذمة بعضهم على بعض وكذلك

في ولاية المال والعقل ويضم للولي الفاسق أمين كالوصى في رواية ولو قيل ان الابن والاب سواء في ولاية النكاح كما اذا أوصى لاقرب قرابته لكان متوجهاً ويتخرج لنا ان الابن أولى من الاب اذا قلنا الاخ أولى من الجسد وقد حكى ذلك ابن المنى في تعاليقه فقال يقدم الابن على الاب على قول عندنا وان لم يعلم وجود الاقرب في الكل حتى زوج الابطم فقد يقال بطرد القاعدة والقياس أن لا يصح النكاح كالجهل الشرعي مثل ان يستعد صحة النكاح بلاولى أو بالولى الابطم أو بلا شهود وقد يقال يصح النكاح كما ان المعتبر في الشهود والولى هو العدالة الظاهرة على الصحيح فلو ظهر فيما بعد أنهم كانوا فاسقين وقت العقد فقيه وجهان ثابتان يؤيد هذا ان الولي الاقرب انما يشترط اذا أمكن فاما تعذره فيسقطه كما لو عضل أو غاب وبهذا قيد ابن أبى موسى وغيره قول الجماعة اذا زوج الابطم مع القدرة على الاقرب لم يصح ومن لم يعلم انه موجود فهو غير مقدور على استثنائه فيسقط بعدم العلم كما يسقط بالبطم وهذا اذا لم ينتسب في عدم العلم الى تقريظ ومع هذا لو زوجت بنت الملاحن ثم استلحقها الاب فلو قلنا بالاول لكان يتبين أن لا يصح النكاح وهو بعيد بل الصواب انه يصح قال الامام احمد في رواية حنبل لا يعقد نصراني ولا يهودى عقدة نكاح اسلم ولا مسلمة ولا يكونان وليين بل لا يكون الا مسلماً وهذا يقتضى ان الكافر لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة وظاهره يقتضى ان لا ولاية للكافر على ابنة الكافر متولياً لنكاح ولكن لا يظهر بطلان العقد فانه ليس على بطلانه دليل شرعى قال الامام أحمد في رواية محمد بن الحسن فى الاخوين صغير وكبير ينبغى أن ينظر الى العقل والرأى وكذلك قال فى رواية الاثرم فى الاخوين الصغير والكبير كلاهما سواء الا أنه ينبغى أن ينظر فى ذلك الى الفضل والرأى وظاهر كلام الامام أحمد هذا لانه لا أثر للبس هنا واعتبره اصحابنا ولو زوج المرأة وليان وجهل سبق المقدين فقيه روايتان احدهما يتميز الاسبق بالقرعة والذي يجب أن يقال على هذه الرواية ان من خرجت له القرعة فهم زوجته بحيث يجب عليه نفقتها وسكنائها وورثته لكن لا يطاق حتى يحدد العقد لحل الوطى. فقط هذا قياس المذهب أو يقال انه لا يحكم بالزوجية الا بالتجديد ويكون التجديد واجبا عليه وعليها كما كان الطلاق واجبا على الآخر والرواية الثانية يفسخ النكاحان ومن اصحابنا من ذكر انها يطلقانها فعلى هذا هل يكون الطلاق واقفا بحيث تنقضي العدة ولو بزوجه ينبغى أن لا يكون كذلك

لانه لا ينبغي وقوع الطلاق به فان مات المرأة قبل الفسخ والطلاق فذكر أبو محمد المقدسي احتمالين أحدهما لأحدهما نصف الميراث وربيع النفقة حتى يصطلحا عليه والثاني يقرع بينهما فن قرع حلف انه استحق وورث (قال أبو العباس) وكلا الوجهين لا يخرج على المذهب أما الاول فلانه لا يتفق الخصمان وأما الثاني فكيف يحلف من قال لا أعرف الحال وإنما المذهب على رواية انه قرع فله الميراث بلايين وأما علي قولنا لا يقرع فاذا قلنا انها تأخذ من أحدهما نصف المهر بالقرعة فكذلك يرثها أحدهما بالقرعة بطريق الاولى وان قلنا لا مهر فهنا قد يقال بالقرعة أيضا * واذا قال قد جعلت عتيق أمي صداقها أو قد اعتقها وجعلت عتيقها صداقها صبح بذلك العتيق والنكاح وهو مذهب الامام احمد ويتوجه أن لا يصح العتيق اذا قال قد جعلت عتيقك صداقك فلم تقبل لان العتيق لم يصبر صداقا وهو لم يوقع غير ذلك ويتوجه أن لا يصح وان قبلت لان هذا القبول لا يصير به العتيق صداقا فلم يتحقق ما قال ويتوجه في الصورة الثانية انها ان قبلت صارت زوجة والا عتقت مجانا أو لم تمتق بحال واذا قلنا الحاق الشرط لا يغير الطلاق فالحاق المعطف في النكاح بطريق الاولى ونجب قيمة نفسها ويتخرج ثبوت الخيار أو اعتبار اذنها من عتيقها بنجب حر فان الخيار يثبت لها في رواية وكذلك اذا عتقا معا فاذا كان حدوث الحرية بعد العتيق يثبت الفسخ بالمقارنة أولى أن تثبت الفسخ ولو اعتقها وزوجها من غيره وجعل عتيقها صداقها فقياس المذهب صحته لانهم قالوا الوقت الذي جعل فيه العتيق صداقا كان يملك اجبارها في حق الاجنبي فلم يبق الا أنه جعل ملك بعضها وقت حريتها وهذا لا يؤثر كما لو كان هو المتزوج وبدل على ذلك ان اصحابنا قالوا اذا قال زوجتك هذه على انها حرة صبح وان لم يعلم انه اعتقها قبل ذلك ويكون هو المصدق لها عن الزوج ويحتمل أن يقال هو السيد خاصة لانه لا يمكنه أن يتزوجها وهي رقيقة وعلي هذا فسواء قال اعتقها وزوجتها منك أو زوجتها منك واعتقها ولو قال اعتقت أمي وزوجتكها على الف درهم فقياس المذهب جوازه فهو مثل أن يقول اعتقها واكريتها منك سنة بالف درهم وهذا بمنزلة استثناء الخدمة مثل أن يقول اعتقتك على خدمة سنة ولو قال اعتقتك وتزوجتك على الف درهم صبح هذا النكاح بطريق الاولى لانه لم يجعل العتيق صداقا ولو قال وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان أو وهبتك واكريتها من فلان أو بعتكها وزوجتها أو اكريتها من فلان فقياس المذهب صحته لانه في معنى استثناء المنفعة وحاصله انا كما جوزنا العتيق

والوقف والهبة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة جوازنا أن يكون الاعتاق والانكاح في زمن واحد وجعلنا ذلك بمنزلة الانكاح قبل الاعتاق لأنها حين الاعتاق لم تخرج عن ملكه والذي يقتضيه كلام أحمد أن الرجل إذا تبين له أنه ليس بكفو فرق بينهما وأنه ليس للولي أن يزوج المرأة من غير كفو ولا للزوج أن يزوج ولا للمرأة أن تفعل ذلك وإن الكفاءة ليست بمنزلة الأمور المالية مثل مهر المرأة أن أحببت المرأة والاولياء طلبوه والا تركوه ولكنه أمر ينبغي لم اعتبره وإن كانت منفعة تتعلق بغيرهم وقد النسب والدين لا يقر منهما النكاح بغير خلاف عن أحمد وقد الجزية غير مبطل بغير خلاف عنه بل يثبت بها الخيار بعد الكفاءة للمرأة أولولها وعلى هذا التراخي في ظاهر^(١)

فلي هذا يسقط خيارها بهما يدل على الرضى من قول أو فعل وأما الاولياء فلا يسقط الا بالقول وينتقر الفسخ به الى حاكم في قياس المذهب كالفسخ للعيوب للاختلاف فيه * ولو كان ناقصا من وجه آخر مثل أن كان دونها في النسب فرضوا به ثم بان فاسقا وهي عدل فبهنا ينبغي ثبوت الخيار كما رضيت به لعله مثل الجذام فظهر به عيب آخر كالجنون والعنة فاما ان رضوا بفسقه من وجه فبان فاسقا من آخر مثل ان ظنوه يشرب الخمر فظهر أنه يلوط أو يشهد بالزور أو يقطع الطريق وبيض لذلك أبو العباس^(٢)

وان حدثت له الكفاءة مقارنة بان يقول سيد العبد بعد ائجاب النكاح له قبلت له النكاح واعتقته فقياس المذهب صحة ذلك وتخرج رواية أخرى على مسألة اذا أعتقها معا وعلى مسألة اعتقتك وجعلت عتقك صداقك لا ريب في ان النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهدان مع الكتمان والشهاد فهذا مما ينظر فيه واذا اتقى الاشهاد والاعلان فهو باطل عند عامة العلماء وان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن ان في ذلك خلافا في مذهب الامام أحمد

باب المحرمات في النكاح

وتحرم بنته من الزنا قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يزني بامرأة فتلد منه ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال يتزوج ابنته عليه القتل بمنزلة المرتد على أنه لم يقع له الخلاف فاعتقد

ان المسئلة اجماع اوعلى ان هذا فيمن عقد عليها غير متأول ولا مقلد فيجب عليه الحد (وقال أبو
العباس) كلام أحمد يقتضى انه أوجب حد المرتد لاستحلال ذلك لاحد الزني وذلك أنه استدل
بحديث البراء وهذا يدل على ان استحلال هذا كفر عنده قال القاضي في التعليق والشيخ في المعنى
يكفى في التحريم ان يعلم انها بنته ظاهرا وان كان النسب لغيره (وقال أبو العباس) وظاهر كلام
الامام احمد ان الشبهة تكفى في ذلك لانه قال أليس أمر النبي صلى الله عليه وسلم سوده
ان تحتجب من ابن زمة وقال الولد للفراش وقال انما حجبتها لأشئ الذى رأى بعينه قال القاضي
والخلوة ان تجردت عن نظر أو مباشرة دون الفرج فروايتان قال وقد أطلق القول في رواية ابي
الحارث اذا خلا بها وجب الصداق والعدة ولا يحل ان يتزوج أمها وبنتها ولا تحمل المرأة لايه
وابنه قال وهذا محمول على انه حصل مع الخلوة نظرا أو مباشرة فيخرج كلامه على احدي الروايتين
(قال أبو العباس) وهذا ضعيف وانما الخلوة هنا ان اتصلت بعقد النكاح قامت مقام الوطى
فأما الخلوة بالامة والاجنبية فلا أثر لها وسحق النساء قياس المذهب المنصوص انه يخرج على
الخلافا في مباشرة الرجل الرجل بشهوة ويحرم بنت الرينة لانها رينة وبنت الريب أيضا نص
عليهما الامام احمد في رواية صالح (قال أبو العباس) ولا أعلم في ذلك نزاعا وتحرم زوجة الريب
نص عليه أحمد في رواية ابن مشيش وكذا في الريب يتزوج امرأة رابه لانه ليس من الابناء
والمنصوص عن الامام أحمد في مسألة التلوط انما هو ان الفاعل لا يتزوج بنت المفعول وكذلك
امه وهذا قياس جيد فأما تزوج المفعول بأم الفاعل وابنته ففيه نظر ولم ينص عليه وذلك لان
واحدا منهما تمتع بنص وفرع والاصل انه يمتع بالرجل أصل وفرع او يمتع بالمرأة أصل وفرع
وهذا المفعول به يمتع في احد الطرفين وهو يمتع في الطرف الآخر والوطى الحرام لا يشير
تحريم المصاهرة (واعترأ أبو العباس) في موضع آخر التوبة حتى في اللواط ويحرم الجمع بين الاختين
في الوطى بملك اليمين كقول جمهور العلماء وقيل لاحمد في رواية ابن منصور الجمع بين المملوكتين
أقول انه حرام قال لا أقول انه حرام ولكن ينهي عنه قال القاضي ظاهر هذا انه لا يحرم الجمع
وانما يكره (قال أبو العباس) الامام احمد لم يقل ليس هذا حراما وانما قال لا أقول هو حرام
وكانوا يكرهون ان يقولوا هو فرض ويقولون يؤمر به وهذا الادب في الفتوى ما ثور عن
جماعة من السلف وذلك إما لتوقف في التحريم او استهابة لهذه الكلمة كما يستهابة لفظ الفرض

الا فيما علم وجوبه فاذا كان المفتي يمتنع أن يقول هو فرض اما لتوقفه أو لكون الفرض مائت
 وجوبه بالتقاطع أو ما بين وجوبه في الكتاب فكذلك الحرام واما أن يجعل عن احمد انه لا يحرم
 بل يكره فهذا غلط عليه ومأخذه الغفلة عن دلالة الالفاظ ومراتب الكلام وقد ذكر القاضي
 هذا في المدة بمينه في مسألة الفرض هل هو أعلى من الواجب وذ كر لفظ الامام احمد في
 هذه الرواية ولفظه في الميعة فعلم أنه لم يجعل في المسألة خلافا فلو وطئ إحدى الاختين للمواكبتين
 لم تحل له الاخرى حتى يحرم على نفسه الاولى باخراج عن ملكه أو تزويج قال ابن عقيل ولا
 يكفي في اباحتها مجرد ازالة الملك حتى تمضي حيضة الاستبراء وتنقضي فتكون الحيضة كالمدة (وقال
 أبو العباس) وليس هذا التقيد في كلام احمد وجماعة الاصحاب وليس هو في كلام علي وابن عمر
 مع ان عليا لا يجوز وطء الأخت في عدة أختها ولو زال ملكه عن بعضها كفي وهو قياس
 قول لاصحابنا فان حرم احدهما بنقل الملك فيها على وجه يمكن استرجاعه مثل أن يهبها لولده أو
 يبيعها بشرط فقد ذكر الجدل الأعلى في البيع والرهن بشرط الخيار وجهين فان اخرج الملك لازما
 ثم عرض له المبيع للفسخ مثل أن يبيعها سلعة فتبين انها كانت مبيعة أو يفلس المشتري بالثمن
 أو يظهر في العوض تدليس أو يكون مغبونا فالذي يجب أن يقال في هذه المواضع أنه يباح
 وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء احمد وغيره والبيع والهبة يوجبان
 التفريق بين ذوى الرحم المحرم وهو لا يجوز بين الصغار وفي جوازه بين الكبار روايتان وقد
 اطلق علي وابن عمر والفقهاء احمد وغيره أن يبيعها أو يهبها مع ان عليا هو الذي روى النهي عن
 التفريق بين الاختين ولم يتعرضوا لهذا الاصل فان بنى عليه لم يحز البيع والهبة رواية واحدة
 قبل البلوغ وانما يجوز العتق أو التزويج وفي جوازه بعد البلوغ روايتان أو يجوز له التفريق هنا
 لاجل الحاجة لانه يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تقديم أحدهما وكلام الصحابة
 والفقهاء بموممه يقتضي هذا ولو ازال ملكه عنها بنسب العتق مثل أن يبيعها أو يهبها فينبغي أن
 لا يجوز له أن يتزوج أختها في مدة الاستبراء كما لا يحل له وطؤها على ما تقدم الا أن هذا لا ينبغى
 أن يزيد على تزوجه بأختها مع بقاء الملك لا مكان أن يدعى المشتري والمتهب ولدها بخلاف المعتقة
 وشبهة الملك حقيقة لا كالنكاح فعلي هذا اذا وطئ أمة بشبهة ملك ففي تزوج أختها في مدة
 استبرائها ما في تزوج أختها المستبرأة بعد زوال ملكه عنها ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها على

غير الواطئ في عدتها منه لاعليه فيها ان لم تكن لزمتها عدة من غيره وهو رولية عن الامام واختارها المقدسي وللاب تزويج ابنته في عدة النكاح الفاسد عند اكثر العلماء كابي حنيفة والشافعي واحمد في انشهور عنه وتحريم المصاهرة لا يثبت بالرضاع فلا يحرم على الرجل نكاح أم زوجته وابنتها من الرضاع ولا على المرأة نكاح أبي زوجها وأمه من الرضاع قال أبو محمد المقدسي في المغني اذا تزوج اختين ودخل بهما ثم اسلم واسلمتا معه فاختار احدهما لم يوطأها حتى تنقضي عدة اختها لثلاث يكون واطئاً لاحدي الاختين في عدة الاخرى وكذلك اذا اسلم وتحتة أكثر من اربع قد دخل بهن فاسلمن معه وكن ثمانيا فاختار اربعا منهن وفارق اربعا لم يوطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات لثلاث يكون واطئاً لا أكثر من اربع فان كن خمسا ففارق احدهن لم يوطأ واحدة من المختارات قالوا هذا قياس المذهب (قال أبو العباس) وفي هذا نظر فان ظاهر السنة يخالف ذلك حيث لم يذكر فيها هذا الشرط ويمكن الفرق بين هذه وبين غيرها وتأملت كلام احمد وعامة اصحابنا فوجدتهم قد ذكروا انه يمسك منهن اربعا ولم يشترطوا في جواز وطئه انقضاء العدة لافي جمع العدد ولا في جمع الرحم ولو كان لهذا اصل عندهم لم ينقلوه فانهم دائماً في مثل هذا ينبهون على اعتزال الزوجة كما ذكره الامام أحمد فيما اذا وطئ أخت امرأته بنكاح فاسد أو زنى بها وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى فان العدة تابعة لنكاحها وقد عفا الله عن جميع نكاحها فكذلك يعفو عن توابع ذلك النكاح لكن قياس هذا القول انه لو اسلم وتحتة سريتان اختان فحرم واحدة على نفسه بعد الاسلام جاز وطئه الاخرى قبل استبراء تلك فاما لو طلق زوجته في الشرك ثم أراد أن يتزوج اختها في الاسلام قبل انقضاء عدة المطلقة فهذا لا يجوز وتحرير هذه المسائل ان العدة اما أن تكون من نكاح صحيح فلا يجوز تزوج اختها ولا وطؤها بملك يمين وان كان ملك يمين لم يصح النكاح على المشهور ولا توطأ بنكاح ولا بملك يمين حتى تنقضي العدة ولا يجوز في عدة النكاح تزوج اربع سواها قولاً واحداً ويجوز ذلك في عدة ملك اليمين وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة نكاح فهي كحقيقة النكاح في المشهور من المذهب وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة ملك فاما الواجب الاستبراء وذلك لا يزيد على حقيقة الملك «وتحرم الزانية حتى تتوب وتنقضي عدتها وهو مذهب الامام احمد وغيره وصفة توبتها أن يراودها عن نفسها فان اجابت لم تآب وان لم تجبه فقد تاب

وهو مروى عن عمر وابنه وابن عباس ومنصوص الامام أحمد وعلى هذا كل من أراد مخالطة
 انسان اتهمه حتى يعرف بره وجوره أو توبته ويسأل عن ذلك من يعرفه ويمنع الزاني من تزويج
 العفيفة حتى يتوب (قال أبو العباس) بعد ان حكى عن علي رضي الله عنه انه فرق بين رجل
 وامرأته وقد زني قبل أن يدخل بها وعن جابر بن عبد الله والحسن والنخعي أنه يفرق بينهما
 ويؤيد هذا من أصلنا انه يعضل الزانية لتختلع منه وان الكفاءة اذا زالت في اثناء العقد فان لها
 الفسخ في احد الوجهين واذا كانت المرأة تزني لم يكن له أن يسكنها على تلك الحال بل يفارقها والا كان
 ديوتا وكلام الامام احمد عامة يقتضى تحريم التزويج بالحريات وله فيما اذا خاف على نفسه روايتان
 والمنع من النكاح في ارض الحرب عام في المسلمة والكافرة ولو تزوج المرتد كافرة مرتدة كانت
 أو غيرها أو تزوج المرتدة كافر ثم اسلم فالذى ينبغي ان يقال هنا ان اقربهم على نكاحهم أو مناكحهم
 كالحرى اذا نكح نكاحا فاسدا ثم اسلم فان المعنى واحد وهذا جيد في القياس اذا قلنا ان المرتد
 لا يؤمن بفعل ما تركه في الردة من العبادات لكن طرده انه لا يحمد على ما ارتكبه في الردة من
 المحرمات وفيه خلاف في المذهب وان كان المنصوص انه محمدا فاذا قلنا انه يؤمن بقضاء ما
 تركه من الواجبات ويضمن ويعاقب على ما فعله من المحرمات ففيه نظر ومما يدخل في هذا
 كل عقود المرتدين اذا اسلموا قبل التقابض أو بعده وهذا باب واسع يدخل فيه خمسة احكام
 أهل الشرك في النكاح وتوابعه والاموال وتوابعها وتماثلها على مال مسلم أو تقاسموا ميراثا ثم اسلموا
 بعد ذلك والد ماء وتوابعها وقال القاضي في الجامع فان كان الحر كتابيا لم يحزله ان يتزوج الامة الكتابية
 (وقال أبو العباس) مفهوم كلام الجد انه يباح للكافر نكاح الامة الكافرة وتباح الامة لو اجد
 الطول غير خائف العنت اذا شرط على السيد عتق كل من يولد منها وهو مذهب الليث لامتناع مفسدة
 ارقاق ولده وكذلك الزوج امة كتابية شرط له عتق ولدها منه والآية انما دلت على تحريم غير
 المؤمنات بالمفهوم ولا عموم له بل يصدق بصورة ولو خشي القادر على الطول على نفسه الزنا بأمة غيره
 لحبته لها ولم يند لها سيدها له بملك أبيح له نكاحها وهو مروى عن الحسن البصري وغيره من
 السلف ولو تزوج الامة في عدة الحرة جاز عند اصحابنا اذا كانت المدة من طلاق بائن وكان
 خائفا للعنت عادم الطول حرة بناء على ان علة المنع ليست هي الجمع بينها وبين الحرة ويخرج المنع
 اذا منعنا من الجمع بينهما وكذلك خرج الجد في الشرح * ذكر اصحابنا ان الزوج اذا اشترى زوجته

انفسخ النكاح وقال الحسن اذا اشترى زوجته لعتق فاعتقها حين ملكها فباعها على نكاحها وهذا قوي فيما اذا قال اذا ملكتك فأنت حرة وصححنا الصفة لانه اذا ملكها فالملك لا يوجب بطلان النكاح لان الحرية لا تنافيه وانما التنافي ان تكون مملوكة زوجته فاذا زال الملك عقب ثبوته لم يجماع النكاح فلا يبطله لانه حين زوال الملك كان ينبغي زوال النكاح والملك في حال زواله لا ثبوت له وهذا الذي لحظه الحسن فانه اذا اشتراها ليعتقها فاعتقها لم يكن للملك قوة تفسخ النكاح ويؤيد هذا القول ان حدوث الملك بمنزلة اختلاف الدين واذا لم يدم تغير الدين فهما على نكاحهما فكذلك هنا اذا النكاح يقع سابقا وهذا انما يكون اذا كان العتق حصل بعد الملك فهنا لم يتقدم الانفساخ على العتق ويكره نكاح الحرائر الكتابيات مع وجود الحرائر المسلمات قاله القاضي واكثر العلماء كما يكره ان يجعل أهل الكتاب ذباحين مع كثرة ذباحين مسلمين ولكن لا يحرم ولو قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته حرمت على القاتل مع حلها لغيره ولو جبر امرأة على زوجها حتى طلقها ثم تزوجها وجب ان يعاقب هذا عقوبة بليغة وهذا النكاح باطل في احد القولين في مذهب مالك واحمد وغيرهما ويجب التفريق بين هذا الظالم المعتدى وبين هذه المرأة الظالمة واذا احب امرأة في الدنيا ولم يتزوجها وتصدق بمهرها وطلبها من الله تعالى ان تكون له زوجة في الآخرة رجي له ذلك من الله تعالى ولا يحرم في الآخرة ما يحرم في الدنيا من التزويج باكثر من اربع والجمع بين الاختين ولا يمنع ان يجمع بين المرأة وبناتها

باب الشروط والعيوب في النكاح

اذا شرط الزوج للزوجة في العقد أو اتفقا قبله أن لا يخرجها من ديارها أو بلدها ولا يتزوج عليها أولا يتسرى أو ان تزوج عليها فلها تطليقها صح الشرط وهو مذهب الامام أحمد ولو خدعها فسافر بها ثم كرهته لم يكرهها واذا أراد ان يتزوج عليها أو يتسرى وقد شرط لها عدم ذلك فقد يفهم من اطلاق أصحابنا جوازه بدون إذنها لكونهم انما ذكروا ان لها النسخ ولم يتعرضوا للمنع (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا ذلك وظاهر الاثر والقياس يقتضي منعه كسائر الشروط الصحيحة واذا فعل ذلك ثم قبل ان تفسخ طلق أو باع فقياس المذهب انها لا تملك النسخ وأما إن شرط إن كان له زوجة أو سرية فصدقاها الفان ثم طلق الزوجة أو أعتق السرية بعد العقد

قبل ان تطالبه ففي اعطائها ذلك نظر ومن شرط لها ان يسكنها منزل أبيه فسكنت ثم طلبت سكنى منفردة وهو عاجز لم يلزمه ما عجز عنه بل لو كان قادراً فليس لها عند مالك وهو احد القولين في مذهب الامام أحمد وغيره غير ما شرط لها * وعليه بطلان نكاح الشغار من اشتراط عدم المهر فان سموا مهرا صبح وقياس المذهب انه شرط لازم لانه شرط استحلال به الفرج ولولا لزومه لم يك قول المجيب والقابل مصححا لنكاح الاول وان شرط الزوجان أو أحدهما فيه خيارا صبح العقد والشرط وان شرطها بكرا أو جميلة أو ثيبا فبانت بخلافه ملك الفسخ وهو رواية عن الامام أحمد وقول مالك واحد قول الشافعي ولو شرط عليها ان تحافظ على الصلوات الخمس أو تلزم الصدق والامانة فيما بعد العقد فتركته فيما بعد ملك الفسخ كما لو شرطت عليه ترك التسري فتسري فيكون فوات الصفة اما بمقارنا واما حادثا كما ان العنت إما مقارن أو حادث وقد يتخرج في فوات الصفة في المستقبل قولان كما في فوات الكفاءة في المستقبل وحدوث العنت لكن المشروط هنا فعل تحدته أو تركها فعلا ليس هو صفة ثابتة لها ولو شرطت مقام ولدها عندها ونفقته على الزوج فهو مثل اشتراط الزيادة في الصداق ويرجع في ذلك الى العرف كالاجير بطعامه وكسوته ولو شرطت انه يطؤها في وقت دون وقت ذكر القاضي في الجامع انه من الشروط الفاسدة ونص الامام احمد في الامة يجوز ان يشترط أهلها ان تخدمهم نهارا ويرسلوها ليلا يتوجه منه صحة هذا الشرط ان كان فيه غرض صحيح مثل ان يكون لها بالنهار عمل فتشترط ان لا يستمتع بها الا ليلا ونحو ذلك وشرط عدم النفقة فاسد ويتوجه صحته لاسيما اذا قلنا انه اذا أعسر الزوج ورضيت الزوجة به لم تملك المطالبة بعد واذا شرطت ان لا تسلم نفسها الا في وقت بعينه فهو نظير تاخير التسليم في البيع والاجارة وقياس المذهب صحته وذكر اصحابنا انه لا يصح ولو شرطت زيادة في النفقة الواجبة بقياس المذهب وجوب الزيادة وكذلك اذا شرطت زيادة على المنفعة التي يستحقها بمطابق العقد مثل ان تشترط ان لا يترك الوطاء الا شهرا أو أن لا يسافر عنها أكثر من شهر فان اصحابنا القاضي وغيره قال في تعليل المسألة لانها شرطت عليه شرطا لا يمنع المقصود بعقد النكاح ولها فيه منفعة فيلزم الزوج الوفاء به كما لو شرطت من غير نقد البلد وهذا التعليل يقتضي صحة كل شرط لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح ولا يصح نكاح المحلل ونية ذلك كشرطه وأمانية الاستمتاع وهو ان يتزوجها ومن نيته ان يطلقها في وقت أو عند سفره فلم

يذكرها القاضي في المجرد ولا الجامع ولا ذكرها أبو الخطاب وذكرها أبو محمد المقدسي وقال
النكاح صحيح لا بأس به في قول عامة العلماء الا الاوزاعي (قال أبو العباس) ولم ارا احدا من اصحابنا
ذكر انه لا بأس به تصريحاً الا أبا محمد واما القاضي في التعليق فسوى بين نيته على طلاقها في
وقت بعينه وبين التحليل وكذلك الجدة وأصحاب الخلاف واذا ادعى الزوج الثاني انه نوى التحليل
او الاستمتاع فينبغي ان لا يقبل منه في بطلان نكاح المرأة الا أن تصدقه او تقوم بينة اقرار
علي التواطئ قبل العقد ولا ينبغي ان يقبل على الزوج الاول فتحل في الظاهر بهذا النكاح الا
ان يصدق على افساده فأما ان كان الزوج الثاني ممن يعرف بالتحليل فينبغي ان يكون ذلك لتقديم
اشراطه الا ان يصرح له قبل العقد بانه نكاح رغبة واما الزوج الاول فان غلب على ظنه صدق
الزوج الثاني حرمت عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولو تقدم شرط عرفي او لفظي بنكاح التحليل
وادعي انه قصد الى نكاح الرغبة قبل في حق المرأة ان صححنا هذا العقد والا فلا وان ادعاه بعد
المفارقة ففيه نظر وينبغي ان لا يقبل قوله لان الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة ان النكاح
الثاني كان فاسداً فلا تحل للاول لاعترافها بالتحريم عليه وولد المفرور بامه حر بفدية والده وان
كان عبداً تعلق برقبته وجهاً واحداً لانه ضمان جنائية محضة ولو لم يكن ضمان جنائية لم يلزمه الضمان
بحال لا تنفاه كونه ضمان عقد أو ضمان يد فيعتبر ان يكون ضمان اتلاف أو منع لما كان يتعقد
ملكاً للسيد كضمان الجنين وفارق مالواستدان العبد فانه حينئذ قبض المال باذن صاحبه وهناقبض
مالية الاولاد بدون اذن السيد فهي جنائية محضة ولو اذن له السيد في نكاح حرة فالضمان عليه
لانه اذن له في الاتلاف أو الاستدانة على رواية

﴿فصل﴾ في العيوب المثبتة للفسخ والاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر
الوجهين واذا كان الزوج صغيراً أو به جنون أو جذام أو برص فالمدأة التي في الرضاع تقتضي
ان لها الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت إمكان الوطء وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة
أو عقلاء أو قراءاً ويتوجه أن لا فسخ الا عند عدم إمكان الوطء في الحال واذا لم يقر بالعنة ولم ينكر
أو قال ألت ادرى أعين أنا أم لا فينبغي أن يكون كما لو أنكر العنة ونكل عن اليمين فان النكول
عن الجواب كالنكول عن اليمين فان قلنا يحبس الناكل عن الجواب فالتأجيل أيسر من الحبس
ولو نكل عن اليمين فيما اذا ادعى الوطء قبل التأجيل فينبغي أن يؤجل هنا كما لو نكل عن

اليمين في العنة والسنة المعتبرة في التأجيل هي الهلالية هذا هو المفهوم من كلام العلماء لكن
 تعليلهم بالفصول يوم خلاف ذلك لكن ما بينهما متقارب ويتخرج اذا علمت بعته أو اختارت
 المقام معه على عسرتة هل لها الفسخ على روايتين ولو خرج هذا في جميع العيوب لتوجه وترد
 المرأة بكل عيب ينفر عن كمال الاستمتاع ولو بان الزوج عقيما فقياس قولنا بثبوت الخيار للمرأة
 ان لها حقا في الولد ولهذا قلنا لا يميز عن الحرة الا باذنها وعن الامام احمد ما يقتضيه وروى
 عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضا وتعليل اصحابنا توقف الفسخ على الحاكم
 باختلاف اهل العلم فانه ان أريد كل خيار مختلف فيه قومه يتوقف على الحاكم بخيار المعلقة يجب
 وهو مختلف فيه وخيارها بعد الثلاث مختلف فيه وهما لا يتوقفان على الحاكم ثم خيار امرأة المنيب
 متفق عليه وهو من جملة العيوب التي قال لا يتوقف على الحاكم ولا لما يعني الاعتذار فان اصل خيار
 العنت والشرط مختلف فيه بخلاف أصل خيار المعلقة لان اصل خيار العيب ثم خيارات البيع لا يتوقف
 على الحاكم مع الاختلاف والواجب أولا التفريق بين النكاح والبيع ثم لو علل بحفاء الفسخ
 وظهوره فان العيوب وفوات الشرط قد تحقن وقد يتنازعون فيها بخلاف اعتاق السيد لكان أولى
 من تعليله بالاختلاف ولو قيل بان الفسخ يثبت بتراضيهما تارة وبحكم الحاكم أخرى أو بمجرد
 فسخ المستحق ثم الآخر ان امضاء والا أمضاء الحاكم لتوجه وهو الاقوي ومتى اذن الحاكم
 أو حكم لاحد باستحقاق عقد أو فسخ مأذون له لم يحتج بمد ذلك الى حكم بصحته بلا نزاع لكن
 لو عقد الحاكم أو فسخ فهو فعله والاصح انه حكم واذا اعتبر تفريق الحاكم ولم يكن في الموضع
 حاكم يفرق فالاشبه ان لها الامتناع وكذلك تملك الانتقال من منزله فان من ملك الفسخ للمقد
 ملك الامتناع من التسليم وينبغي أن تملك النفقة في هذه المدة لان المانع منه واذا اعتقت الأمة
 تحت عبد ثبت لها الخيار اتفاقا وكذلك تحت حر وهو رواية عن الامام احمد ومذهب أبي حنيفة
 وان كان الزوج عبدا لمسكها رفقها وبضعها ولو شرط عليها سيدها دوام النكاح تحت
 حر أو عبد فرضيت لزمها ذلك ومذهب الامام احمد يقتضيه فانه يجوز العتق بشرط ذكر أبو محمد
 المقدسي اذا أسلمت الأمة أو ارتدت أو أَرْضعت من يفسخ نكاحها ارضاعه قبل الدخول سقط
 المهر وجعله أصلا قائسا عليه ما اذا اعتقت قبل الدخول واختارت الفراق معه ان المهر يسقط
 على رواية لنا (قال أبو العباس) والتنصيف في مسألة الاسلام ونظائرها أولى فانها انما فسخت

لاعتاقه لها فالاعتاق سبب للفسخ ومن أتلف حقه متسببا سقط وان كان المباشر غيره بخلاف ما اذا كان السبب والمباشرة من الغير فاذا قيل في مسألة العتق بالتنصيف فالردة والاسلام والرضاع أولى بلا شك واذا دخل النقص على الزوج بالمرأة وفوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فانه ينقص من المسمى بنسبة ما نقص وهذا النقص من مهر المثل لو لم يسلم لها ما شرطته أو كان الزوج معييا فيقال الف درهم واذا اسلم لها ذلك أو كان الزوج سليما فيقال ثمانمائة درهم فيكون فوات الصفة والعيب قد صار من مهر المثل الخمس فينقصها من المسمى بحسب ذلك فيكون بقيمته مال ذهب منه فيزاد عليه مثل ربه فاذا كان الفين استحق الفين وخمسمائة وهذا هو المهر الذي رضيت به ولو كان الزوج معييا أو لم يشترط صفة وهذا هو العدل ويرجع الزوج المنزور بالصداق علي من غره من المرأة أو الولي في أصبح قول العلماء

باب نكاح الكفار

والصواب ان انكحتهم المحرمة في دين الاسلام حرام مطلقا اذا لم يسلموا عوقبوا عليها وان أسلموا عفى لهم عن ذلك لعدم اعتقادهم تحريمه واختلاف في الصحة والفساد والصواب انها صحيحة من وجهين فان أريد بالصحة اباحة التصرف فانما يباح لهم بشرط الاسلام وان اريد نفوذه وترتيب احكام الزوجية عليه من حصول الحل به للمطلق ثلاثا ووقوع الطلاق فيه وثبوت الاحصان به فصحيح وهذا مما يقوي طريقة من فرق بين أن يكون التحريم لغير المرأة أو لوصف لان ترتيب هذه الاحكام على نكاح المحارم بعيد جدا وقد اطلق أبو بكر وابن أبي موسى وغيرهما صحة انكحتهم مع تصريحهم بانه لا يحصل الاحصان بنكاح ذوات المحارم ولو قيل إن من لم يعلم التحريم فهو في ملك المحرمات بمنزلة اهل الجاهلية كما قلنا على احدى الروايتين ان من لم يعلم الواجبات فهو فيها كاهل الجاهلية فلا يجب عليهم القضاء كذلك أو لئلك تكون عقودهم أو فداهم بمنزلة عقود اهل الجاهلية فاذا اعتقدوا ان النكاح بلاولي ولاشهود وفي العدة صحيح كان بمنزلة نكاح اهل الجاهلية ويحمل ما نقل عن الصحابة على ان المعاند لم يندثر لتركه تعلمه العلم مع تقصيره بخلاف أهل البوادي والحديث العهد بالاسلام ومن قلده فقيها فيتوارثون

بهذه الانكحة ولو تقاسموا ميراثا جهلا فهذا شبيه بقسم ميراث المفقود اذا ظهر حيا لا يضمنون ما اتلفوا لانهم معذورون وأما الباقي فيفرق بين المسلم والكافر كما فرقنا في أموال القتال بينهما فان الكافر لا يرد باقيا ولا يضمن تالفا والمسلم يرد الباقي ويضمن التالف وعلى قياسه كل متلف معذور في اتلافه لتأويل أو جهل واذا أسلم الكافر وتحت معة فان كان لم يدخل بها منع من وطئها حتى تنقضي المدة وان كان دخل بها لم يمنع الوطء الا أن تكون قبل وطئه^(١) وعلى التقديرين فلا ينسخ النكاح ويحتمل أن يقال في أنكحة الكفار التي تنقض بفسادها ان كان حصل بها دخول استقر وان لم يكن دخل وقبضته فرض لها مثل المهر ونص عليه الامام أحمد في رواية ابن منصور لانا انما نقرر تقابض الكفار في المشهور اذا كان من الطرفين فاذا قبضت الحر أو الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقابض من الطرفين فاشبهه مالو باع خمرًا بشئ وقبضها ثم اسلمها فانا لانحكم له بالثمن فكذا هنا وان لم تقبضه فرض لها مهر المثل فان كان حين لها محرما مثل ان كان عادتهم التزويج على خمر أو خنزير أو دراهم مع خمر وخنزير يحتمل ذلك وجهين أحدهما أنه يجعل ذلك وجوده كعدمه ويكون كمن لا اقارب لها فينظر في عادة أهل البلد والا فاقرب البلاد والثاني تعتبر قيمة ذلك عندهم وقرق اصحابنا في غير هذا الموضع بين الحر والخنزير فكذلك هاهنا فيتخرج ان لها في الخنزير مهر المثل وفي الحر القيمة وحيث وجبت القيمة فلا كلام وان اختلفا فان قامت بينة للمسلمين بالقيمة عندهم بان يكون ذلك المسلم يعرف بسعر ذلك عندهم قضي به والا فالقول قول الزوج مع يمينه وان لم يكن سمي لها صداقا فرض لها مهر المثل ويتوجه ان الاسلام والترافع ان كانا قبل الدخول فلها ذلك كما لو كان على محرم وأولى وان كان بعد الدخول فالحجاب مهرها فيه نظر فان الذين اسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بعض انكحتهم ذلك ولم يأمر أحدهم باعطاء مهر واذا اسلمت الزوجة والزوج كافر ثم اسلم قبل الدخول أو بعد الدخول فالنكاح باق مالم تنكح غيره والامر اليها ولا حكم له عليها ولا حق عليه لان الشارع لم يفصل وهو مصلحة محضة وكذا ان اسلم قبلها وليس له حبسها حتى اسلمت ولو قبل الدخول أو بعده فهي امرأته ان اختار وكذا ان ارتد الزوجان أو احدهما ثم اسلم أو احدهما وان كان الزوجان سبق احدهما بالاسلام ولم يعلم عينه فللزوجة نصف المهر قاله أبو الخطاب

تقريرا على رواية ان لها نصف المهر ان كان هو المسلم وقال القاضي ان لم تكن قبضته لم يجز أن تطالبه بشئ وان كانت قبضته لم يرجع عليها فيما فوق النصف وقياس المذهب هنا القرعة (قال أبو العباس) وقياس المذهب فيما أراه ان الزوجة اذا اسلمت قبل الزوج فلا نفقة لها لان الاسلام سبب يوجب البيونة والاصل عدم السلامة في العدة فاذا لم يسلم حتى انقضت العدة تبين وقوع البيونة بالاسلام ولا نفقة عندنا للبائن وان اسلم الكافر وله ولد صغير تبعه في الاسلام فاذا كان تحت الصغير أكثر من أربع نسوة فقال القاضي ليس لولي الاختيار منهن لأنه راجع الى الشهوة والارادة ثم قال في الجامع يوتف الامر حتى يبلغ فيختار وقال في المحرر حتى يبلغ عشر سنين وقال ابن عقيل حتى يراهق ويبلغ اربعة عشر سنة (وقال أبو العباس) الوقف هنا ضعيف لان الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التعيين كما يقوم مقامه في تعيين الواجب عليه من المال من الزكاة وغيرها * اسلم وتحت أكثر من أربع نسوة فاسلمن معه اختار منهن أربعة وفارق سائرهن وليس طلاق احدهن اختيارا لها في الاصح

كتاب الصداق

ولا يجوز كتابة الصداق على الحرير وقاله ابن عقيل وكلام الامام احمد في رواية حنبل يقتضي انه يستحب أن يكون الصداق أربعمائة درهم وهذا هو الصواب مع القدرة واليسار فيستحب بلوغه ولا يزاد عليه وكلام القاضي وغيره يقتضي انه لا يستحب بل يكون بلوغه مباحا ولو قيل انه يكره جعل الصداق دينا سواء كان مؤخر الوفاء وهو حال أو كان مؤجلا لكان متوجها لحديث الواهة والصداق المقدم اذا كثر وهو قادر على ذلك لم يكره الا أن يقترن بذلك ما يوجب الكراهة من معنى المباهاة ونحو ذلك فاما اذا كان عاجزا عن ذلك كره بل يحرم اذا لم يتوصل اليه الا بمسألة أو غيرها من الوجوه المحرمة فاما ان كثر وهو مؤخر في ذمته فينبغي أن يكره هذا كله لما فيه من تعريض نفسه لشغل الذمة والاوجه انه اذا تزوج بنية أن يعطيها صداق محرما أولا يوفيه الصداق ان الفرج لا يحل له فان هذا لم يستحل الفرج بماله فلو تاب من هذه النية ينبغي أن يقال حكمه حكم مالهو تزوجها يعني بحرمة^(١) والمرأة لا تحرر محرما

قال في المحرر كلما صح عوضا في بيع أو اجارة صح مهرها إلا منافع الزوج الحر المقدرة بالزمان فانها على روايتين وأما القاضي في التعليق فاطلاق الخلاف في منافع الحر من غير تقييده بزواج وكذلك ابن عقيل وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد في المنع فلفظهما اذا تزوجها على منافع مدة معلومة فعلي روايتين فاعتبر صاحب المحرر القيد في الزوجية والحرية ولعل مأخذ المنع انها ليست بمال كقول الحنفية وسلمه القاضي ولم يمنه في غير موضع وقال أبو محمد هذا ممنوع بل هي مال ويجوز المعاوضة عليها (قال أبو العباس) والذي يظهر في تعليل رواية المنع انه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكا للآخر فكأنه يفضي الى تنافي الاحكام كما لو تزوجت عبدها وعلى هذا التعليل فينبغي اذا كانت المنفعة اغيرها أن تصح وعلى هذا تخرج قصة شعيب وموجب هذا التمايل ان المرأة لا تستأجر زوجها اجارة معينة مقدرة بالزمان وان كل واحد من الاجيرين لا يستأجر الآخر ويجوز أن يكون المنع مختصا بمنفعة الخدمة خاصة لما فيه من المهنة والمنافاة واذا لم تصح المنافع صداقا فقياس المذهب انه يجب قيمة المنفعة المشروطة الا اذا علم ان هذه المنفعة لا تكون صداقا فيشبهه مال أو اصدقها مالا منصوبا في ان الواجب مهر المثل في احد الوجهين واذا تزوجها على أن يعلمها أو يعلم غلامها صنعة صح ذكره القاضي والاشبه جوازه أيضا ولو كان المعلم اخاها أو ابنها أو اجنبيا وان لم يحصل للمرأة ما اصدقها لم يكن النكاح لازما ولو أعطيت بدله كالبيع وانما يلزم مال الزم الشارع به أو اتزمه المكلف وما خالف هذا القول ضعيف مخالف للاصول فاذا لم تقل بامتناع العقد بتعذر تسليم المعقود عليه فلا أقل من أن تملك المرأة الفسخ فاذا اصدقها شيئا معينا وتلف قبل قبضه ثبت للزوجة فسخ النكاح وان كان الشرط باطلا ولم يعلم المشترط بطلانه لم يكن العقد لازما بل ان رضى بدون الشرط والا فله الفسخ واذا تزوجها على أن يشتري لها عبد زيد فامتنع زيد من بيعه فاعطاها قيمته ثم باعه زيد العبد فهل لها رد البذل وأخذ العبد تردد فيه أبو العباس ولو اصدقها عبدا بشرط أن تمتقه فقياس المشهور من المذهب انه يصح كالبيع والذي ينبغي في اصناف سائر المال كالعبد والشاة والبقرة والثيران ونحوهما انه اذا اصدقها شيئا من ذلك أن يرجع فيه الى مسمى ذلك اللفظ في عرفها كما نقول في الدراهم والدنانير المطلقة في العقد وان كان بعض ذلك غالبا أخذ به كالبيع أو كان من عاداتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالمفوض به ونص الامام أحمد في رواية جعفر النسائي

انه اذا اصدقها عبدا من عبيده انه يصح ولها الوسط على قدر ما يخدمها ونقلها دلائل على ذلك فانه لم يعتبر الخادم مطلقا واما اعتبر ما يناسبها (قال أبو العباس) في الخلع ولو خالها على عبد مطلق لو قيل يجب ما يجزئ عتقه في الكفارة وما يجب في النذر المطلق لكان أقرب الى القياس الا أنه لا يعتبر فيه الايمان * اطلق القاضي انه اذا تزوجها على بيت انه لا يصح واستدل بمسألة تفاوتها في الحضر ومفهومها ان البدوية ليست كذلك وهذا أشبه لان بيوت البادية من جنس واحد كالخادم بخلاف الحضر فان بيوتهم تختلف جنسا وقدرنا وصفة اختلافا متفاوتة ولو علم السورة أو القصيدة غير الزوج ينوى بالتعليم انه عن الزوج من غير أن يعلم الزوجة فهل يقع عن الزوج فيتوجه أن يقال ان قلنا لا يجبر الغريم على استيفاء الدين من غير المدين لم يلتفت الى نيته اذ لم يظهرها لان هذا الاستيفاء شرط بالرضا والغريم المستحق لم يرض انه يستوفي دينه من غير المدين وان قلنا يجبر المستحق على الاستيفاء من غير الغريم فيوجه أن يؤثر مجرد دينه الموفي ويقبل قوله فيما بعد * ولو تزوجها على مائة مقدمة ومائة مؤجلة صحح ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة الابطوت أو فرقة ونص عليه الامام أحمد في رواية جماعة واختاره شيوخ المذهب كالقاضي وغيره جاء عن ابن سيرين عن شريح انه تزوج رجل امرأة على عاجل وآجل الى الميسرة فقدمته الى شريح فقال ^(١) دلتنا على ميسرة فأخذه لك وقياس المذهب ان هذا شرط صحيح لان الجمالة فيه أقل من جمالة الفرقة وكان في الحقيقة هذا الشرط مقتضى العقد ولو قيل بصحته في جميع الآجال لكان متجها صرح الامام احمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم بانه اذا اطلق الصداق كان حالا (قال أبو العباس) ان كان الفرق جاريا بين أهل الارض ان المطلق يكون مؤجلا فينبغي أن يحمل كلامهم على ما يعرفونه ولو كانوا يفرقون بين لفظ المهر والصداق فالمهر عندهم ما يعجل والصداق ما يؤجل كان حكمهم على مقتضى عرفهم: او امرأة اتفق معها على صداق عشرة دنانير وانه يظهر عشرين دينارا وأشهد عليها بقبض عشرة فلا يحل لها ان تغدر به بل يجب عليها الوفاء بالشرط ولا يجوز تحليف الرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة لان الاشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن البراء ولو تزوجها على ان يعطيها في كل سنة تبقى معه مائة درهم فقد يؤخذ من كلام كثير من أصحابنا ان هذه تسمية فاسدة لجمالة المسمى وتتوجه صحته

بل هو الاشبه باصولنا كما لو باعه الصبرة كل قفيز بدرهم أو اكراه الدار كل شهر بدرهم ولان تقدير المهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح اذ لا فرق بين جهالة القدر وجهالة الاجل وعلى هذا لو تزوجها علي ان يخط لها كل شهر ثوبا صح أيضا اذ لا فرق بين الاعيان والمنافع وان تزوجها علي منفعة داره أو عبده ما دامت زوجته وفيها قد تبطل المنفعة قبل زوال النكاح فان شرط لها مثلا اذا تلفت فهنا ينبغي ان يصح وان لم يشترط فقيه نظر ولو قيل في كل موضع تبرعت المرأة بالصداق ثم وقع الطلاق وهو باق بعينه انه يرجع بالنصف على من هو في يده وكذلك في جميع الفسوخ لم يبعد بخلاف ما لو خرج بمعاوضة ولو ادعى الزوج ان الصداق في عقد واحد تكرر وقالت بل هو عقدان بينهما فرقة فالقول قولها ولها المهر ان هذا قول أبي الخطاب والجد وينبغي ان يكون القول قوله لان الاصل عدم الفرقة بينهما والاصل براءة ذمته مما زاد على المهر الثاني ولا يستحق الا نصفه لان الاصل عدم الدخول ولم يثبت بدة ولا اقرار وقال أبو محمد ان أنكر الدخول فالقول قوله وان لم ينكره ولم يعترف به فالقول قولها في وجود الدخول (قال أبو العباس) وهكذا يحق في كل صورة ادعت عليه صداقا في نكاح فانكر الزوج وقامت به البيينة ووقع منه الطلاق هل يحكم عليه بجميع المسمى أو بنصفه أو يفرق بين ادعائه المسقط وعدمه على الاوجه ومأخذ المسئلة ان الصداق اذا تبين بالعقد وحصلت الفرقة فهل يحكم به عليه ما لم يدع عدم الدخول ولو صالحت عن صداقها المسمى باقل جاز لانه اسقاط لبعض حقها ولو صالحته على أكثر من ذلك بطل الفضل لان في ذلك ربا لانه زيادة على حقها وقياس المذهب جوازه لانه زيادة على المهر بعد العقد وذلك جائز وصحنا انه يصح ان يصطلح على مهر المثل باقل منه وأكثر مع انه واجب بالعقد والزيادة في المهر هل يفتر لزومها الى قبول الزوجة ينبغي ان يكون كاتيانه الفرض بعد الفرض فلو فرض لها أكثر من مهر المثل فهل يلزم بمجرد فرضه كلام أحمد زاده في مهرها مطلق لم يفصل بين ان تكون قبلتها أم لا ولو أراد ان يغير المهر مثل تبديل نقد بتقد أو تأجيل الحال أو احلال المؤجل ونحو ذلك فوجب تعليل أصحابنا في الفرق بين النكاح والبيع والاجارة ان هذا لا يصح لان هذا ليس بتبديل فرض وانما هو تغيير لذلك الفرض وقد يحتمل كلامهم صحته أيضا لان هذه الحالة بمنزلة ابتداء العقد وهو أشبه بكلامهم (وقال أبو العباس) وقد كتبت عن الامام احمد فيما اذا أهدى لها هدية بعد العقد فانها ترد ذلك اليه

إذا زال العقد الفاسد فهذا يقتضي أن ما وهبه لها سببه النكاح فإنه يبطل إذا زال النكاح وهو خلاف ما ذكره أبو محمد وغيره وهذا المنصوص جار على أصول المذهب الموافقة لأصول الشريعة وهو أن كل من أهدي أو وهب له شيء بسبب يثبت بثبوته ويؤول بزواله ويحرم بحرمة ويحل بحله حيث جاز في تولي الهدية مثل من أهدي له للفرس فإنه يثبت فيه حكم بدل الفرس وكذلك من أهدي له لولاية مشتركة بينه وبين غيره كالإمام وأسير الجيش وساعي الصدقات فإنه يثبت في الهدية حكم ذلك الاشتراك ولو كانت الهدية قبل العقد وقد وعدوه بالنكاح فزوجوا غيره رجع بها والتقدم المقدم محسوب من الصداق وإن لم يكتب في الصداق إذا تواطوا عليه ويطالب بنصفه عند الفرقة قبل الدخول لأنه كالشرط المقدم إلا أن يفتوا بخلاف ذلك وإذا اعتق أمته على أن تزوجه نفسها ويكون عنقها صداقها قال القاضي هي بالخيار إن شاءت تزوجه وإن شاءت لم تزوجه وتابمه أبو محمد وأبو الخطاب وغيرهما لأنه سلف في النكاح فلا يلزم الوفاء به ويتوجه صحة السلف في العقود كلها كما يصح في العتق ويصير العتق مستحقا على السلف أن فعله والاقام الحاكم مقامه في توفية العقد المستحق كما يقوم مقامه في توفية الأعيان والمنافع لأن العقد منفعة من المنافع فجاء السلم فيه كالصناعات وهذا بمنزلة الهبة المشروط فيها الثواب والمنصوص عن الإمام أحمد في اشتراط التزويج على الأمة إذا اعتقها لزوم هذا الشرط قبل أم لم تقبل كاشتراط الهدية قال أحمد بن القاسم سئل أحمد عن الرجل يعتق الجارية على أن يتزوجها يقول قد اعتقتك وجعلت عتقك صداقك أو يقول قد اعتقتك على أن أتزوجك قال هو جائز وهو سواء اعتقتك وتزوجتك وعلى أن أتزوجك إذا كان كلاما واحدا إذا تكلم به فهو جائز وهذا نص من الإمام أحمد على أن قوله على أن أتزوجك بمنزلة قوله وتزوجتك وكلامه يقتضي أنها تصير زوجة بنفس هذا الكلام وعلى قول الأولين إذا لم يتزوجها ذكروا أنه يلزمها قيمة نفسها سواء كان الامتناع منه أو منها وهذا فيه نظر إذا كان الامتناع منه ويتخرج على قولهم أنها تعتق مجانا ويتخرج أنه يرجع إلى بدل العوض لا إلى بدل العتق وهو قياس المذهب وأقرب إلى الدل إذا الرجل طابت نفسه بالعتق إذا أخذ هذا العوض وأخذ بدله قائم مقامه ومن اعتقت عبدا على أن يتزوج بها أو بسواها أو بدونه عتق ولم يلزمه شيء ذكره أصحابنا وعلمه ابن عقيل بأنها اشترطت عليه تملك البضع وهو لا قيمة له وعلمه

القاضي بانه سلف في النكاح والحظ في النكاح للزوج وهذا الكلام فيه نظر فان الحظ في النكاح للمرأة ولهذا ملك الاولياء أن يجبروها عليه دون الرجل وملك الولي في الجملة أن يطلق على الصغير والمجنون ولم يملك ذلك من الصغيرة ولولا ذلك أن يفسخ نكاحها ومعلوم انها اشترطت نفقة ومهر أو استمتاعاً وهذا مقصود كما انه اذا اعتقها علي أن يتزوجها بشرط عليها استمتاعاً تجب عليه النفقة وأما اذا خير بين الزواج وعدمه فيتوجه ان عليه قيمة نفسه واذا بدل التزويج فليس عليه الا مهر المثل فانه مقتضي النكاح المطلق وانما اوجبنا عليه بالمفارقة قيمة نفسه لان الموضع المشروط في العقد هو تزوجه بها ولا قيمة له في الشرع فيكون كمن أعتقه على عوض لم يسلم لها ويتوجه انه اذا لم يتزوجها يعطيها مهر المثل أو نصنعه لانه هو الذي تستحقه عليه اذا تزوجها فانه يملك الطلاق بعد ذلك وانما يجب لها بالعقد مهر المثل وهذا البحث يجري فيما اذا أعتق عبده على أن يتوجه أخته أو يمتقها واذا لم نصحح الطلاق مهرها فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرها انها تستحق مهر أبضده وقاله ابن عقيل وهو أجود فان الصداق وان كان له بدل عند تعذره فله بدل عند فساد تسمينه هذا قياس المذهب ولو قيل ببطالان النكاح لم يبعد لان المسمى فاسداً لا بدل له فهو كالخمر وكنكاح السفاح واذا صححنا اصداق الطلاق فانت الضرة قبل الطلاق فقد يقال حصل مقصودها من الفرقة بأبلغ المارق فيكون كالمزني وفي عنه المهر أجنبي وفيه نظر والذي ينبغي في الطلاق انه اذا كان السائل له ليخلص المرأة جاز له بدل عوضه سواء كان نكاحاً أو مالا كأن كانت له امرأة يضربها ويؤذيها فقال طلق امرأتك علي أن أزوجك بنتي فهذا سلف في النكاح أو قال زوجتك بنتي علي طلاق امرأتك فهذه مسألة اصداق الطلاق والاشبه أن يقال في مثل هذا ان الطلاق يصير مستحقاً عليه كما لو قال خذ هذا الالف علي أن تطلق امرأتك وهذا سلف في الطلاق وليس يمتنع كما تقدم وأما ان كان باذل العوض لغرض ضرر المرأة فهنا لا يجوز للحديث فعلي هذا فلو خالعت الضرة عن ضررها بمال أو خالع أبوها فهنا ينبغي أن لا يجوز هذا كما لا يجوز أن يخالع الرجل أو كان مقصوده التزويج بالمرأة فلا جني ينظر في مسألة الطلاق ان كانت محرمة فله حكم وان كانت مباحة أو مستحقة فله حكم واذا كان الاجنبي قد حرم عليه أن يسأل الطلاق فهل يحل للزوج أن يجيبه وبأخذ العوض وهذا نظير بيعه اياه على بيع أخيه ولو زوج موليته بدون مهر مثلاً ولم يكن أبالزم الزوج المسمى والتمام على الولي وهو رواية عن الامام كالوكيل في البيع ويتحرر

لأصحابنا فيما إذا زوج ابنه الصغير بمهر المثل أو أزيد روايات أحدها أن ابنه مطلقاً إلا أن
 يضمه الأب فيكون عليهما. الثانية أن يضمه فيكون عليه وحده. الثالثة أنه على الأب ضمناً الرابعة
 أنه عليه أصالة. الخامسة أنه إذا كان الابن مقراً فهو على الأب أصالة. السادسة الفرق بين رضا الابن
 وعدم رضاه وضمن الأب المهر والنفقة على الابن قد يكون بلفظ الضمان وقد يكون بلفظ آخر
 مثل أن يقول الذي لي لاني أو أنا وابني شيء واحد وهل يترك والد ولده ونحو ذلك من اللفاظ
 التي تفرم حتى يزوجوا ابنه وقد يكون بدلالة الكلام وقد يذكر الأب ما يقتضي أنه قد ملك
 ابنه مالا أو يخبرهم بذلك فيزوجوه على ذلك مثل أن يقول أنا أعطيت عشرة آلاف درهم أوله
 عشرة آلاف درهم ونحو ذلك فهذا ينبغي أن يتماق حقهم بهذا القدر من مال الأب ونفقة الزوجة
 قبل بلوغ الزوج أو قبل رضاه ينبغي أن تكون كالمرق قال القاضي في الجامع إذا مات الأب الذي عليه
 مهر ابنه فأخذ من تركته فانه يرجع به على الابن نص عليه في رواية ابن منصور والبرزالي قال
 القاضي يحتمل أن يكون أثبت له ذلك بناء على الرواية الأخرى وأنه تطوع بذلك لكن لم يحصل
 القبض منه وعلى هذا حمله أبو حفص (قال أبو العباس) ولا يتم الجواب إلا بالمأخذين جميعاً وذلك أن
 الأب قائم مقام ابنه فلو ضمنه أجنبي باذنه صح فاذا ضمنه هو فأولى أن يكون ضمناً لازماً للابن وإذا
 كان له أن يثبت المال في ذمته بدون ضمانه فضمانه وقضاؤه أولى قال القاضي في الجامع إذا ضمنه
 الأب لزمه كالموضمنه أجنبي وإذا قبضها إياه فهل يملك الرجوع به على الأب على روايتين أصليهما
 ضمان الأجنبي عن غيره بغير إذنه (قال أبو العباس) بل يرجع قولاً واحداً لانه قائم مقام ابنه في الإذن
 لنفسه كالموضمن أجنبي باذن نفسه وإذا وفي الإنسان عن غيره ديناً من صداق أو غيره كان للمستوفي
 أخذه له وفاء عن دينه وبدلاً عنه وأما الموفى عنه إذا لم يرجع به عليه فهو متبرع عليه ثم هل يقال لو انسخ
 يثبت الاستحقاق أو بضمه كالطلاق قبل الدخول وفسخ البيع للموفى عنه أو لم يملك فيعود
 إلى الموفى الراجح أن لا يجب انتقاله ويتقرر المهر بالخلوة وإن منعه الوطء وهو ظاهر كلام أحمد
 في رواية حرب وقيل له فإن أخذها وعندها نسوة وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلو بها قال
 إذا نال منها شيئاً لا يحل لغيره فعليه المهر وإن قلنا لا مهر بالخلوة في النكاح الفاسد على قولنا بوجوب
 العدة فيه والفسخ لا اعتبار الزوج بالمهر أو النفقة نظير الفسخ لعنة بالزوج فيتنخرج منه التنصيف
 على الرواية المنصوصة عنه فيه فإن لها نصف المهر لكونها معذورة في الفسخ. يتخرج ذلك ويلزم

من قال ان خروج البضع من ملك لزوج يتقوم وتجب المنة لكل مطلقة وهو رواية عن الامام
أحمد نقاها حنبل وهو ظاهر دلالة القرآن (واختار أبو العباس) في الاعتصام بالكتاب والسنة أن لكل
مطلقة مئة الا التي لم يدخل بها وقد فرض لها وهو رواية عن الامام أحمد وقاله عمر وإذا أوجبتنا
المنة للمدخل بها وكان الطلاق بائنا أو رجعيا فينبغي أن تجب لها أيضا مع نفقة العدة حيث
أوجبتناها وتكون نفقة الرجعية متعينة عن متاع آخر بحيث لا تجب لها كسوتان ولا بد من اعتبار
المصر في مهر المثل فان الزمان ان كان زمان رخص رخص وان زادت المهور وان كان زمن غلاء
وخوف نقص وقد تعتبر عادة البلد والقبيلة في زيادة المهر ونقصه وينبغي أيضا اعتبار الصفات
المعتبرة في الكفاءة فادا كان أبوها موسرا ثم افتقر أو ذا صنعة جيدة ثم تحول الى دونها أو كانت
له رئاسة أو ملك ثم زالت عنه تلك الرئاسة والملك فيجب اعتبار مثل هذا وكذلك لو كان أهلها
لهم عز في أوطانهم ورئاسة فانقلبوا الى بلد ليس لهم عز فيه ولا رئاسة فان المهر يختلف بمثل ذلك في
العادة وان كانت عادتهم يسمون مهر اوليكن لا يستوفونه قط مثل عادة أهل الجفاء مثل الاكراد
وغيرهم فوجوده كعدمه والشرط المتقدم كالمقارن والاطراد العرفي كالمقضي (قال أبو العباس) وقد
سئلت عن مسألة من هذا وقيل لي ما مهر مثل هذه فقلت ما جرت العادة بأنه يؤخذ من
الزوج فقالوا انما يؤخذ المنحل قبل الدخول فقلت هو مهر مثلها * والاب هو الذي بيده
عقدة النكاح وهو رواية عن الامام أحمد وقاله طائفة من العلماء وليس في كلام الامام أحمد
ان عفوه صحيح لان بيده عقدة النكاح بل لان له أن يأخذ من مالها ما شاء وتعليل الامام
أحمد بالاخذ من مالها ما شاء يقتضى جواز العفو بعد الدخول عن الصداق كله وكذلك سائر
الديون والاشبه في مسألة الزوجة الصغيرة انه يستحق وليها المطالبة لها بنصف الصداق
والنصف الآخر لا يطالب به الا اذا مكنت من نفسها لان النصف مستحق بازاء الحبس
وهو حاصل بالعقد والنصف الآخر بازاء الدخول فلا يستحق الا بيده واذا اختلفا
في قبض المهر فالتوجه ان كانت العادة الغالبة جارية بحصول القبض في هذه الديون أو الاعيان
فالقول قول من يوافق العادة وهو جار على أصولنا وأصول مالك في تعارض الاصل والعادة والظاهر
انه يرجح وفرق بين دلالة الحال المطلقة العامة وبين دلالة الحال المقيدة المخصوصة فاما ان كانت
الزوجة وقت العقد فقيرة ثم وجد معها الف درهم فقال هذا هو الصداق وفالت أخذه من

غيره ولم يمين ولم يحدث لها قبض مثله فهو نظير تسليم السورة المشروطة وفيها وجهان ونظيره الاتفاق عليها والكسوة وفي هذه المواضع كلها اذا أبدت جهة القبض الممكن منها كالممكن من الزوج فينبغي أن القول قولها والا فلا قال أصحابنا وغيرهم يجب مهر المثل للموطوعة بشبهة وينبغي انه ان أمكن أن يكون في وطى الشبهة مسمى فيكون هو الواجب فان الشبهة ثلاثة أقسام شبهة عقد وشبهة اعتقاد وشبهة ملك فاما عقد النكاح فلا ريب فيه وأما عقد البيع فانه اذا وطى المرأة المشتراة شراء فاسداً فلا شبهة ان لامهر ولا أجرة لمنافعها وأما شبهة الاعتقاد فان كان الاشتباه عليه فقط فينبغي أن لا يجب لها مهر وان كان عليها فقط فان اعتقدت انه زوجها فلا يبعد ان يجب المهر المسمى وأما شبهة الملك مثل مكاتبته وأمة مكاتبته والامة المشتركة فان كان قد اتفق مع مستحق المهر على شيء فينبغي أن لا يجب سواء وهذا قياس ضمان الاعيان والمنافع فانها تضمن بالقيمة الا أن يكون المالك قد اتفق مع المثلث على غير ذلك سواء كان الاتلاف حلالاً أو حراماً واذا تكرر الوطى في نكاح الشبهة فلا ريب ان الواجب مهر واحد كما يجب عدة واحدة ولا يجب المهر للمكرهة على الزنا وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة واختيار أبي البركات (وذكر أبو العباس) في موضع آخر عن أنى بكر التفرقة فأوجبه للبكر دون الثيب ورواه ابن منصور عن الامام أحمد لكن الأمة البكر اذا وطئت مكرهة أو شبهة أو مطاوعة فلا يبغي أن يختلف في وجوب ارش البكارة وهو ما نقص قيمتها بالثيوبة وقد يكون بعض القيمة أضعاف مهر مثل الامة ومتى خرجت منه زوجته بغير اختياره بأفسادها أو بأفساد غيرها أو بيمينه لا يفضل شيئاً ففعلته فله مهرها وهو رواية عن الامام أحمد كالمفقود بناء على الصحيح ان خروج البضع من ملك الزوج متقوم وهو رواية عن الامام أحمد والفرقة اذا كانت من جهتها فهي كاتلاف البائع فيخير على المشهور بين مطالبها بمهر المثل وضمان المسمى لها وبين إسقاط المسمى

باب الوليمة

وتختص بطعام العرس في مقتضى كلام أحمد في رواية الروزى وفيل تطلق على كل طعام لسرور حادث وقاله القاضي في الجامع وفيل تطلق على ذلك الا انه في العرس أظهر ووقت

الولية في حديث زينب وصفته تدل على انه عقب الدخول والاشبه جواز الاجابة لا وجوبها اذا كان في مجلس الولية من يهجر وأعدل الاقوال انه اذا حضر الولية وهو صائم ان كان ينكسر قلب الداعي بترك الاكل فالأكل أفضل وان لم ينكسر قلبه فإتمام الصوم أفضل ولا ينبغي لصاحب الدعوة الالتحاح في الطعام للمدعو اذا امتنع فان كلا الأمرين جائز فاذا ألزمه بما لا يلزمه كان من نوع المسئلة المنهى عنها ولا ينبغي للمدعو اذا رأى انه يترتب على امتناعه مفسدان يمتنع فان فطره جائز فان كان ترك الجائز مستلزما لأمر مذكورة ينبغي ان يفعل ذلك الجائز وربما يصير واجبا وان كان في اجابة الداعي مصلحة الاجابة فقط وفيها مفسدة الشبهة فالمنع ارجح (قال ابو العباس) هذا فيه خلاف فيما ظننه ولدعاء الى الولية اذن في الاكل والدخول قاله في المنع وقال في المحرر لا يباح الاكل الا بصريح اذن او عرف وكلام الشيخ عبد القادر يوافقه وما قاله مخالف لما قاله عامة الاصحاب والحضور مع الانكار المزيل على قول عبد القادر هو حرام وعلى قول القاضي والشيخ ابي محمد هو واجب والاقيس بكلام الامام احمد في التخيير عند المنكر المعلوم غير المحسوس ان يتخيرهما ايضا وان كان الترتيب اشبه بكلامه لزوال المفسدة بالحضور والانكار لكن لا يجب لما فيه من تكاليف الانكار ولان الداعي أسقط حرمة باتخاذ المنكر ونظير هذا اذا مر بمن لبس بمصيبة هل يسلم عليه أو يترك التسليم وان خافوا ان يأتوا بالحرم ولم يغلب على ظنهم أحد الطرفين فقد تعارض الموجب وهو الدعوة والمبيح وهو خوف شهود الخطيئة فينبغي ان لا يجب لان الموجب لم يسلم عن تعارض المساوي ولا يحرم لان المحرم كذلك فينتفي الوجوب والتحريم وينبغي الجواز ونصوص الامام احمد كلها تدل على المنع من اللبث في المكان المضرووقه القاضي وهو لازم للشيخ ابي محمد حيث جزم بمنع اللبث في مكان فيه الحر وآنية الذهب والفضة ولذلك ما أخذ ان أحدهما ان اتمار ذلك في المنزل مكر فلا يدخل الى مكان فيه ذلك وعلى هذا فيجوز الدخول الى دور أهل الذمة وكنائسهم وان كانت فيها صور لانهم يقرون على ذلك فانهم لا ينهون عن ذلك كما ينهون عن اظهار الحر وبهذا يخرج الجواب عن جميع ما احتج به أبو محمد ويكون منع الملائكة سببا لمنع كونها في المنزل وعلى هذا فلو كان في الدعوة كلب لا يجوز اقتناؤه لم تدخل الملائكة أيضا بخلاف الجنب فان الجنب لا يطول بقاؤه جنبا فلا تمتنع الملائكة عن الدخول اذا كان هناك زمنا يسيرا والثاني ان يكون نفس اللبث محرما ومكروها

ويستثنى من ذلك أوقات الحاجة كما في حديث عمر وغيره وتكون العلة ما يكتسبه المنزل من الصورة المحرمة حتى انه لا يدخل منازل أهل الذمة (ورجع أبو العباس) في موضع آخر عدم الدخول الى بيعة فيها صور وانها كالمسجد على القبر والكنائس ليست ملكا لاحد وأهل الذمة ليس لهم منع من عبيد الله فيها لانا لحنام عليه والعابد بينهم وبين الغافلين أعظم أجرا ويحرم شهود عيد اليهود والنصارى ونقله مهنا عن أحمد وبنه لم فيه ويخرج من رواية منصوصة عن الامام أحمد في منع التجارة الى دار الحرب اذا لم يلزمه بفعل محرم أو ترك واجب وينكر ما يشاهده من المنكر بحسبه ويحرم بيعهم ما يعملونه كنيسة أو مثالا ونحوه وكل ما فيه تخصيص لعيدهم أو ما هو بمنزلة (قال أبو العباس) لأعلم خلافا انه من التشبه بهم والتشبه بهم منهي عنه اجماعا وتجب عقوبة فاعله ولا ينبغي اجابة هذه الدعوة * ولما صارت العامة الصفراء أو الزرقاء من شعارهم حرم لبسها ويحرم الأكل والذبح الزائد على المعتاد في بقية الأيام ولو العادة فعله أو لتفريح أهله ويعزذ إن عاد ويكره موسم خاص كالرغائب وليلة القدر وليلة النصف من شعبان وهو بدعة واماما يروي في الكحل يوم عاشوراء أو الخضاب أو الاغتسال أو المصافحة أو مسح رأس اليتيم أو أكل الحبوب أو الذبح ونحو ذلك فكل ذلك كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك بدعة لا يستحب منه شيء عند أئمة الدين وما يفعله أهل البدع فيه من الياحة والندب والمائم وسب الصحابة رضي الله عنهم هو أيضا من أعظم البدع والمنكرات وكل بدعة ضلالة هذا وهذا وان كان بعض البدع والمنكرات أغلظ من بعض والخلاف في كسوة الحيطان اذا لم تكن حريرا أو ذهبيا فاما الحرير والذهب فيحرم كما تحرم سيور الحرير والذهب على الرجال والحيطان والاثواب التي تختص بالمرأة ففي كون ستورها وكسوتها كفرشها نظر اذ ليس هو من اللباس ولا ريب في تحريم فرش الثياب تحت دابة الامير لاسيما ان كانت خزا أو منصوبة ورخص ابو محمد ستر الحيطان لحاجة من وقاية حر أو برد ومقتضى كلام القاضي المنع لاطلاقه على مقتضى كلام الامام أحمد ويكره تدليق الستور على الابواب من غير حاجة لوجود اغلاق غيرها من أبواب ونحوها وكذلك الستور في الدهليز لغير حاجة فان ما زاد على الحاجة فهو سرف وهل يرتقى الى التحريم فيه نظر قال المروزي سألت أبا عبد الله عن الجوز ينثر فكرهه وقال يعطون أو يقسم عليهم وقال في رواية اسحاق بن هاني لا يجزئني انتهاب الجوز وان يوكل السكر كذلك قال

القاضي يكره الا كل التقاطا من النشار سواء أخذه أو أخذته ممن أخذه وقول الامام احمد هذه نهية تقتضي التحريم وهو قوي واما الرخصة المحضة فتبعد جدا ويكره الا كل والشرب قائما غير حاجة ويكره القران فيما جرت المادة بتناوله أفرادا واختلف كلام أبي العباس في أكل الانسان حتي يتخيم هل يكره أو يحرم (وجزم أبو العباس) في موضع آخر بتحريم الاسراف وفسر بمجاوزة الحد واذا قال عند الاكل بسم الله الرحمن الرحيم كان حسنا فانه أكمل بخلاف الذبح فانه قد قيل ان ذلك لا يناسب ويلى الانسان من نيت صديقه وقريبه بتبرأذنه اذ لم يحزه عنه

﴿ باب عشرة النساء ﴾

ولو شرط الزوج ان يتسلم الزوجة وهى صغيرة لحصنها بقياس المذهب على احدى الروايتين اللتين خرجها أبو بكر انها اذا استئنفت بعض منفعتها المستحقة بمطلق العقد انه يصح هذا الشرط كما لو اشترط في الامة التسليم ليلا أو نهارا واذا اشترط في الامة ان تكون نهارا عند السيد ونلنا ان ذلك موجب العقد المطلق أو لم تقل فأحد الوجهين ان هذا الشرط للسيد لا عليه كاشتراطها دارها وهو شرط له وعليه ولو خرج هذا على اشتراط دارها وهو انه اذا اشترطت دارها لم يكن عليه أجرة تلك الدار لسكان متوجها واذا كان موجب العقد من التقابض مرده الى العرف فليس العرف ان المرأة تسلم اليه صغيرة ولا تستحق ذلك لعدم النمكن من الانتفاع ولا تجب عليه النفقة فانه اذا لم يكن له حق في بدنها لعدم تمكنه فلا نفقة لها اذا النفقة تتبع الانتفاع وتجب خدمة زوجها بالمعروف من مثلها لمثله ويتنوع ذلك بتنوع الاحوال فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة وقاله الجوزجاني من أصحابنا وأبو بكر بن أبي شيبة ويتخرج من نص الامام احمد على انه يتزوج الامة لحاجته الى الخدمة لا الى الاستمتاع وكلام الامام أحمد يدل على انه ينهى عن الاذن للذمية بالخروج الى الكنيسة والبيعة بخلاف الاذن للمسلمة الى المسجد فانه مأمور بذلك وكذا قال في المغنى ان كانت زوجته ذمية فله منها من الخروج الى الكنيسة وللزوج منع الزوجة من الخروج من منزله فاذا نهاها لم يخرج لزيادة مريض محرم لها أو شهود جنازته فاما عند الاطلاق فهل لها أن تخرج لذلك اذا لم ياذن ولم يمنع كعمل الصناعة أولا تفعل الا باذن كالصيام (تردد فيه أبو العباس) وكلام القاضي في التعليق يقتضي ان النمكن من القبلة ليس بواجب على الزوجة (قال أبو العباس) وما أراه صحيحا بل تجبر

على تمكينه من جميع أنواع الاستمتاع المباحة ولو تطاوع الزوجان على الوطء في الدبر فرق بينهما وقاله أصحابنا وعلى قياسه المطاوعة على الوطء في الحيض . وتهجر المرأة زوجها في المضجع لحق الله بدليل قصة الذين خلفوا وينبغي ان تملك النفقة في هذه الحال ان المنع منه كما لو امتنع عن أداء الصداق ويجب على الزوج وطء امرأته بقدر كفايتها ما لم ينهك بدنه أو تشغله عن معيشته غير مقدر بأربعة أشهر كالامة فان تنازعا فينبغي ان يفرضه الحاكم كالنفقة وكوطئه اذا زاد ويتوجه أن لا يتقدر قسم الابتداء الواجب كما لا يتقدر الوطء بل يكون بحسب الحاجة فانه قد يقال جواز الزوج بأربع لا يقتضي انه اذا تزوج بواحدة يكون لها حال الانفراد مالها حال الاجتماع وعلى هذا فتحمل قصة كعب ابن سور على انه تقدير شخص لا يراعى كما لو فرض النفقة وقول أصحابنا يجب على الرجل المبيت عند امرأته ليلة من أربع وهذا المبيت يتضمن سنتين أحدهما المحاماة في المنزل والثانية في المضجع وقوله تعالى واهجروهم في المضاجع مع قوله صلى الله عليه وسلم ولا يهجر الا في المضجع دليل على وجوب المبيت في المضجع ودليل على انه لا يهجر المنزل ونص الامام أحمد في الذي يصوم النهار ويقوم الليل يدل على وجوب المبيت في المضجع وكذا ما ذكره في النشوز اذا نشزت هجرها في المضجع دليل على انه لا يفعله بدون ذلك وحصول الضرر للزوجة بترك الوطء مقتضى للفسخ بكل حال سواء كان بقصد من الزوج أو بغير قصد ولو مع قدرته ومجزء كالنفقة وأولى للفسخ بتعذره في الایلاء اجماعا وعلى هذا فالقول في امرأة الاسير والمحبوس ونحوهما ممن لا تعذر انتفاع امرأته به اذا طلبت فرقة كالقول في امرأة المفقود بالاجماع كما قاله أبو محمد المقدسي قال أصحابنا ويجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الحرة ليلة من أربع وعند الامة ليلة من سبع أو ثمان على اختلاف الوجهين ويتوجه على قولهم أنه يجب للامة ليلة من أربع لان التنصيف انما هو في قسم الابتداء فلا يملك الزوج باكثر من أربع وذلك انه اذا تزوج بأربع إماء فمن في غاية عدده فتكون الامة كالحر في قسم الابتداء وأما في قسم التسوية فيختلفان اذا جوزنا للحر أن يجمع بين ثلاث حرائر وأمة في رواية وأما على الرواية الأخرى فلا يتصور ذلك وأما العبد فقياس قولهم انه يقسم للحرة ليلة من ليلتين والامة ليلة من ثلاث وأربع ولا يتصور أن يجمع عنده أربعاً على قولنا وقول الجمهور وعلى قول مالك يتصور قال أصحابنا ويجب للمعيبه كالبرصاء والجذماء اذا لم يحز الفسخ وكذلك عليهما تمكين

الابرص والاجذم والقياس وجوب ذلك وفيه نظر اذ من الممكن أن يقال عليها وعليه في ذلك ضرر لكن اذا لم تمكنه فلا نفقة لها واذا لم يستمتع بها فلها الفسخ ويكون الميثب للفسخ هنا عدم وطئه فهذا يقود الى وجوبه وينفق على المجنون المأمون وليه والاشبه انه من يملك الولاية علي بدنه لانه يملك الحضانة فالذي يملك تعليمه وتأديبه الأب ثم الوصي قال اصحابنا ويأثم ان طلق إحدى زوجتيه وقت قسمها وتعليمهم يقتضي انه اذا طلقها قبل مجيء نوبتها كان له ذلك ويتوجه ان له الطلاق مطلقا لان القسم انما يجب مادامت زوجة كالنفقة وليس هو شيء هو مستقر في الذمة قبل مضي وقته حتى يقال هو دين نعم لو لم يقسم لها حتى خرجت الليلة التي لها وجب عليه القضاء فلو طلقها قبله كان عاصيا ولو اراد ان يقضيها عن ليلة من ليالي الشتاء ليلة من ليالي الصيف كان لها الامتناع لاجل تفاوت ما بين الزمانين ويجب على الزوج التسوية بين الزوجات في النفقة وكلام القاضي في التعليق يدل عليه وكذا الكسوة قال اصحابنا ولا يجوز ان تأخذ الزوجة عرضا عن حقها من الميث وكذا الوطء ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه (قال أبو العباس) وقياس المذهب عندي جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره لانه اذا جاز للزوج ان يأخذ العوض عن حقه منها جاز لها ان تأخذ العوض عن حقها منه لان كلامهما منفعة بدنية وقد نص الامام احمد في غير موضع على انه يجوز ان تبذل المرأة العوض ليصير أمرها بيدها ولانها تستحق حبس الزوج كما يستحق الزوج حبسها وهو نوع من الرق فيجوز أخذ العوض عنه وقد تشبه هذه المسئلة الصلح عن الشفعة وحد القذف ولو سافر باحداهن بغير قرعة قال اصحابنا يأثم ويقضى والاقوى انه لا يقضى وهو قول الحنفية والمالكية واذا ادعت الزوجة أو وليها ان الزوج يظلمها وكان الحاكم وإياها وخاف ذلك نصب الحاكم مشرفا وفيه نظر ومسألة نصب المشرف لم يذكروها الخرق والقدمات مقتضى كلامه اذا وقعت العداوة وخيف الشقاق بمثل الحكماء من غير احتياج الى نصب مشرف قال اصحابنا ويجوز ان يكون الحكماء أجنبيين ويستحب ان يكونا من أهلها ووجوب كونهما من أهلها هو مقتضى قول الخرق فانه اشترطه كما اشترط الامانة وهذا أصح فانه نص القرآن ولان الاقارب أخبر بالعلل الباطنة واقرب الى الامانة والنظر في المصلحة وايضا فانه نظر في الجمع والتفريق وهو اولى من ولاية عقد النكاح لا سيما ان جعلناها حاكين كما هو الصواب ونص عليه الامام احمد

في احدي الروايتين وهو قول علي وابن عباس وغيرهما ومذهب مالك وهل للحكمين اذا قلناهما
 حاكمان لا وكيلان ان يطلقا ثلاثا أو يفسخا كما في المولى قالوا هناك لما قام مقام الزوج في الطلاق
 ملك ما يملكه من واحدة وثلاث فيتوجه هنا كذلك اذا قلناهما حاكمان وان قلنا وكيلان لم
 يملك الا ما وكلا فيه وأما الفسخ هنا فلا يتوجه لانه ليس حاكما أصليا

كتاب الخلع

اختلف كلام أبي العباس في وجوب الخلع لسوء العشرة بين الزوجين وان كانت مبغضة له خلقة
 أو لغير ذلك من صفاته وهو يحجبها فكراهة الخلع في حقه تتوجه وتقل ابو طالب عن الامام
 احمد ان كانت المرأة تبغض زوجها وهو يحبها لا أمرها بالخلع وينبغي لها ان تصبر وحمله القاضي
 على الاستحباب لا الكراهة لنصه على جوازه في مواضع ولو عضلها لتفتدي نفسها منه
 ولم تكن تزني حرمت عليه قال ابن عقيل العوض مردود والزوجة بائن (قال ابو العباس) وله
 وجه حسن ووجه قوى اذا قلنا الخلع يصح بلا عوض فانه بمنزلة من خلع على مال منصوب
 أو خنزير ونحوه وتخرج الروايتين هنا قوى جدا وخلع الحبلى لا يصح على الاصح كما لا يصح
 نكاح المحلل لانه ليس المقصود به الفرقة وإنما يقصد به بقاء المرأة تبع زوجها كما يقصد بنكاح
 المحلل وطئها لتعود الى الاول والمقد لا يقصد به بعض مقصوده واذ لم يصح لم تبين به الزوجة ويجوز
 الخلع عند الاثمة الاربعة والجمهور من الاجنبي فيجوز ان يختلعا كما يجوز ان يفتدي الاسير وكما
 يجوز ان يبذل الاجنبي لسيد العبد عوضا لعنته ولهذا ينبغي ان يكون ذلك مشروطا بما اذا
 كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحتها في ذلك ونقل مهنا عن الامام احمد في رجل قال لرجل
 طلق امرأتك حتى أتزوجها ولك الف درهم فأخذ منه الالف ثم قال لامرأته انت طالق فقال
 سبحانه الله رجل يقول لرجل طلق امرأتك حتى أتزوجها لا يحل هذا وفي مذهب الامام الشافعي
 وجهان اذا قيل ان الخلع فسخ لا يصح من الاجنبي قالوا لانه اقالة والاقالة لا تصح من الاجنبي ذكره
 ابو المعالي وغيره من أهل الطريقة الخراسانية والصحيح في المذهبين انه على القول بانه فسخ هو
 فسخ وان كان مع الاجنبي كما عرح بذلك من صرح من فقهاء المذهبين وان كان شارح الوجيز لم يذكر
 ذلك فقد ذكره أئمة العراقيين كابي اسحاق في خلافه وغيره وفي معنى الخلع من الاجنبي العفو عن

القصاص وغيره على مال من الاجنبي كما ذكره الفقهاء في النازم لاصلاح ذات البين فانه يضمن لكل
 من الطرفين مالا من عنده والتحقيق انه يصح ممن يصح طلاقه بالملك أو الوكالة أو الولاية كالحاكم في
 الشقاق وكذلك فعله الحاكم في الايلا أو العنة أو الاعسار أو غيرها من المواضع التي يملك الحاكم
 الفرقة ولان العبد والسفيه يصح طلاقهما بلا عوض فبالعوض اولى لكن قد يقال في قبولها لاوصية
 واليه بلا اذن الولي وجهان فان لم يكن بينهما فرق صحيح فلا يخرج الخلاف والأظهر ان المرأة اذا
 كانت تحت حبر الاب ان له ان يخالع بمالها اذا كان لها فيه مصلحة ويوافق ذلك بعض الروايات عن
 مالك وتخرج على اصول احمد والخلع بموض فسخ باي لفظ كان ولو وقع بصريح الطلاق وليس
 من الطلاق الثلاث وهذا هو المنقول عن عبدالله بن عباس واصحابه وعن الامام احمد وقدماء اصحابه لم
 يفرق احد من السلف ولا احمد بن حنبل ولا قدماء اصحابه في الخلع بين لفظ ولفظ لالفظ الطلاق ولا
 غيره بل ألفاظهم كلها صريحة في انه فسخ باي لفظ كان قال عبدالله رايته ابي يذهب الى قول ابن عباس
 وابن عباس صح عنه انه كلما أجاز له المال فليس بطلاق والذي يقتضيه القياس انها اذا اطلقتا النكاح
 ثبت صداق المثل فكذا الخلع واولى وقال ابو العباس في موضع آخر هل للزوج إبانة امراته بلا
 عوض فيه ثلاثة اقوال أحدها ليس له ان يبينها الا بموض وان كان طلاق وقع بعد الدخول
 بلا عوض فرجعي وهذا مذهب الشافعي واحد القولين في مذهب مالك واحدي الروايتين عن
 الامام احمد والقول الثاني اباتها بغير عوض مطلعا باختيارها وغير اختيارها وهذا مذهب ابي حنيفة
 ورواية عن الامام احمد والقول الثالث له اباتها بغير عوض في بعض المواضع دون بعض فاذا
 اختارت الابانة بغير عوض فله ان يبينها ويصح الخلع بغير عوض ويقع به البيئونة اما طلاقا واما
 فسحا على احد القولين وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية ابي القاسم وهو الرواية الاخرى
 عن الامام احمد اختارها الخرق وهذا القول له مأخذان احدهما ان الرجعة حق للزوجين فاذا
 تراضيا على اسقاطها سقطت والثاني ان ذلك فرقة بموض لأنها رضيت بترك النفقة والسكنى ورضى
 هو بترك ارتجاعها وكان له ان يجعل العوض اسقاطا ما كان ثابتا لها من الحقوق كالدين فله ان يجعله
 اسقاطا مائت لها بالطلاق كما لو خالها على نفقة الولد وهذا قول قوي وهو داخل في النفقة من
 غيره ولو شرط الرجعة في الخلع فقياس المذهب صحة هذا الشرط كما لو بذات له مالا على ان تملك
 امرها فان الامام احمد نص على جواز ذلك لأن الاصل جواز الشرط في العقود قال القاضي في

الخلع ولو طلقها فشرعت في العدة ثم بذلت له مالا ليزيل عنها الرجعة لم تزل ذكره القاضي بما يقتضي انه محل وفاق وفيه نظر واذا خالته على البراء مما يعتقد ان وجوبه اجتهاد او تقليد مثل ان يخالها على قيمة كلب اتلفته معتقدين وجوب القيمة فينبغي ان يصح ولو تزوجها على قيمة كلب له في ذمتها فينبغي ان لا يصح التسمية لان وجوب هذا نوع غرر والغرر يصح على الغرر بخلاف الصداق نقل مهناعن الامام احمد في رجل خلع امراته على الف درهم لها على ابيه انه جائز فان لم يمهطه ابوه شيأ رجع على المرأة وترجع المرأة على الاب وكلام الامام احمد صحيح على ظاهره وهو خلع على الدين والدين من الغرر فهو بمنزلة الخلع على البيع قبل القبض فلما لم يحصل عوض بمينه رجع في بدله كما قلنا فيمن اشترى مفعو باي قدر على تخليصه فلم يقدر ولو خالته على مال في ذمتها ثم اخلته به على ابيه لكان تاويل القاضي متوجها وهو ان القاضي تأول المسئلة على أنها حوالة وان الزوج لما قبل الحوالة لم يحصل من الاب اعتراف بالدين فلهذا ملك الرجوع عليه بائمال الخلع وكان لها خصمة الاب فيما تدعيه فاما ان كان قد حصل من جهته اعتراف بالدين ثم جحد بمذالك لم يكن للزوج الرجوع عليها لان الحق قد انتقل ووجوده لا يثبت له الرجوع

كتاب الطلاق

ويصح الطلاق من الزوج وعن الامام احمد رواية ومن العبد العبي والمجنون وسيدهما والذي يجب ان يسوى في هذا الباب بين العقد والفسخ فكل من ملك العقد عليه ملك الفسخ عليه فان هذا قياس هذه الرواية وهو موجب شهادة الأصول ويندرج في هذا الوصي المزوج والاولياء اذا زوجوا المجنون فاننا اذا جوزنا للولي في احدي الروايتين استيفاء القصاص وجوزنا له الكتابة والعق لمصلحة وجوزنا له المقاتلة في البيع وفسخه لمصلحة فقد اقتناه مقام نفسه وكذلك الحاكم الذي له التزويج وهذا فيمن يملك جنس النكاح ولا يقع طلاق السكران ولو بسكر محرم وهو رواية عن الامام احمد احتارها ابو بكر ونقل الميموني عن احمد الرجوع عما سواها فقال كنت اقول يقع طلاق السكران حتى تبين فغلب على انه لا يقع ومصد ازاله العقل بالاسباب شرعى محرم ولو ادعى الزوج انه حين الطلاق زائل العقل لمرض او غشي (قال ابو العباس) افيت انه اذا كان هناك سبب يمكن معه صدقه فالقول قوله مع يمينه ونحب على الزوج امر زوجته بالصلاة فان لم تصل وجب

عليه فراقها في الصحيح (وقال أبو العباس) في موضع آخر إذا دعيت إلى الصلاة وامتنعت انفسخ
نكاحها في أحد قولي الملاء ولا يفسخ في الآخر اذ ليس كل من وجب عليه فراقها يفسخ
نكاحها بلا فعله فان كان عاجزاً عن طلاقها لنقل مهرها كان مسيئاً بتزوجه بمن لا تصلى وعلى هذا
الوجه فيتوب إلى الله تعالى من ذلك ويتوهم انه اذا قدر على أكثر من ذلك فعله ولا يقع طلاق
المكره والا كراه يحصل اما بالتهديد أو بان يغلب على ظنه انه يضره في نفسه أو ماله بلا تهديد
(وقال أبو العباس) في موضع آخر كونه يغلب على ظنه تحقق تهديده ليس بجيد بل الصواب انه لو
استوى الطرفان لكان اكراها واما ان خاف وقوع التهديد وغلب على ظنه عدوه فهو محتمل
في كلام أحمد وغيره ولو أراد المكره إيقاع الطلاق وتكلم به وقع وهو رواية حكها أبو
الخطاب في الانتصار وان سحره ليطلق فاكراه (قال أبو العباس) تأملت المذهب فوجدت
الا كراه يختلف باختلاف المكره عليه فليس الا كراه المعتبر في كلمة الكفر كالا كراه المعتبر
في الهبة ونحوها فان أحمد قد نص في غير موضع على أن الا كراه على الكفر لا يكون الا
بتعذيب من ضرب أو قيد ولا يكون الكلام اكراها وقد نص على أن المرأة لو وهبت
زوجها صداقها أو مسكها فلها أن ترجع بناء على أنها لا تهب له الا اذا خافت أن يطلقها أو يسيء عشرتها
فجل خوف الطلاق أو سوء المسرة اكراها في الهبة ولفظه في موضع آخر لانه اكراها ومثل
هذا لا يكون إكراها على الكفر فان الأسير اذا خشى من الكفار أن لا يزوجه وأن يحولوا
بينه وبين امرأته لم يبيع له التكلم بكلمة الكفر ومثل هذا لو كان له عند رجل حق من دين
أو وديعة فقال لا أعطيك حتى تبني أو تهني فقال مالك هو اكراه وهو قياس قول أحمد
ومنصوصه في مسألة ما اذا منعها حقها اتخلع منه وقال القاضي تبعا للحنفية والشافعية ليس
اكراها وكلام أحمد في وجوب طلاق الزوجة بأمر الأب مقيد بصلاح الأب والطلاق في
زمن الحيض محرم لاقتضاء الدعي الفساد ولانه خلاف ما أمر الله به وان طلقها في طهر أصابها
فيه حرم ولا يقع ويقع من ثلاث مجموعة أو بفرقة بدس خول واحدة (قال أبو العباس) ولا أعم احدا
فرق بين الصورتين والرجعية لا يلحقها الطلاق وان كانت في العدة بناء على أن إرسال طلاقه على
الرجعية في عدتها قبل أن يراجعها محرم ولو قل أنت طالق في آخر طهرك ولم يطق فيه فهو مباح
الاعلى رواه الترمذي الأ طهار وقوله جمهور أصحابنا وقال لجعد تبعا للقاضي في المجرى هو بدعة

ومن حلف بالطلاق كاذبا يعلم كذب نفسه لا تطلق زوجه ولا يلزمه كفارة يمين ولو قال رجل امرأة فلان طالق فقال ثلاثا فهذه تسبه ما لو قال لي عليك الف فقال صحاح وفيه وجهان وهذا أصله في الكلام من اثنين اذا أتى الثاني بالصفة ونحوها هل يكون متمما للاول وعقد النية في الطلاق على مذهب الامام أحمد أنها ان سقطت شيئا من الطلاق لم تقبل مثل قوله أنت طالق ثلاثا وقال نويت الا واحدة فانه لا يقبل رواية واحدة وان لم تسقط من الطلاق وانما عدل به من حال الى حال مثل أن ينوي من وثاق وعقال ودخول الدار الى سنة ونحو ذلك فهذا على روايتين احدهما يقبل كما لو قال أنت طالق أنت طالق وقال نويت بالثانية التأكيده فانه يقبل منه رواية واحدة وانت طالق ومطابقة وما شا كل ذلك من الصيغ هي انشاء من حيث أنها هي اثبات للحكم وشهادتهم وهي اخبار لدلائلها على المعنى الذي في النفس ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ثم أفتي بانه لا شيء عليه لم يؤخذ باقراره لمعرفة أن مستنده في إقراره ذلك مما يحمله واذا صرف الزوج لفظه الى ممكن يتخرج أن يقبل قوله اذا كان عدلا كما قاله أحمد فيمن اخبرت أنها نكحت من أصابها وفي الخبر بالثمن اذا ادعى الغلط على رواية ولو قيل بمثل هذا في المخبرة بحيضها اذا علق الطلاق به يتوجه وذلك لان الخبر اذا خالف خبره الاصل اعتبر فيه المدالة ولا يقع الطلاق بالكناية الا بنية الا مع فريته إرادة الطلاق فاذا قرن الكنايات بلفظ يدل على أحكام الطلاق مثل أن يقول فسخت النكاح وقطعت الزوجية ورفعت العلاقة بيني وبين زوجتي وقال النزالي في المستصفي في ضمن مسألة القياس لا يقع الطلاق بالكناية حتى ينويه (قال أبو العباس) هذا عندي ضعيف على المذاهب كما فانهم مهذوا في كتاب الوقت انه اذا قرن بالكناية ببعض احكامه صارت كاصريح ويجب أن يفرق بين قول الزوج لست لي بامرأة وما أنت لي بامرأة وبين قوله ليس لي امرأة وبين قوله اذا قيل له لك امرأة فقال لا فان الفرق ثابت بينهما وصفا وعددا اذ الاول نفى اسكانها ونفى النكاح عنها كاثبات طلاقها يكون انشاء ويكون اخبارا بخلاف نفى المنكوحات عموما فانه لا يستعمل الا اخبارا وفي المغني والكافي وغيرهما انه لو باع زوجته لا يقع به طلاق وقال بن عقيل وعندي أنه كناية (قال أبو العباس) وهذا موجه اذا قصد الخلع لا بيع الرقبة من القاضى ان قال لها اختاري نفسك فذكرت أنها اختارت نفسها وانكر الزوج فالقول قوله لان الاختيار مما يمكنها اقامة البينة عليه فلا يقبل

قولها في اختيارها (قال أبو العباس) يتوجه أن يقبل قولها كالوكيل على ما ذكره أصحابنا في أن الوكيل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه ولو ادعى الزوج أنه رجع قبل إيقاع الوكيل لم يقبل قوله إلا بينة نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي الحارث ذكره القاضي في المجرى وإذا قال لزوجته إن أبرأتيني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال إذا كانت وشيدة^(١)

باب ما يختلف به عدد الطلاق

وإذا قال الزوج يلزمى الطلاق وله أكثر من زوجة فإن كان هناك نية أو سبب يقتضي التعميم أو التخصيص عمل به ومع فقد النية والسبب فالتحقيق أن هذه المسئلة مبنية على الروايتين في وقوع الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة لأن الاستغراق في الطلاق يكون تارة في نفسه وتارة في محله وقد فرق بينهما بأن عموم المصدر لأفراده أقوى من عموم المأكل والمشروب إذا كان عاما فلا يلزم من عمومه لأفراده وأنواعه عمومه لمفعولاته (وقوى أبو العباس) في موضع آخر وقوع الطلاق لجميع الزوجات دون وقوع الثلاث بالزوجة الواحدة وفرق بأن وقوع الثلاث بالواحدة محرم بخلاف المتعددات وإذا قلنا بالعموم فلا كلام وإن لم تقل به فهل تتعين واحدة بالقرعة أو يخرج بتعيينه على روايتين * والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام الغير والسكوت لا يكون فصلا مانعا من صحة الاستثناء والاستثناء والشرط إذا كان^(٢) سؤال سائر أثر وكل هذا يؤيد الرواية الأخرى وهو أنها ما دام في ذلك الكلام فله أن يلحق به ما يغيره فيكون اتصال الكلام الواحد كاتصال القبول والإيجاب ولا يشترط في الاستثناء والشرط والعطف المغير والاستثناء بالمشيئة حيث يؤثر في ذلك فلا بد أن يسمع نفسه إذا لفظ به (قال أبو العباس) تامة نصوص كلام الإمام أحمد فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل يمين حلف الرجل عليها بالطلاق وهو لا يدري أبارها وفيها أوحاش حتى يستيقن أنه بارفان لم يعلم أنه بار في وقت وشك في وقت اعتزلها وقت الشك نص على فروع هذا الأصل في مواضع * إذا قال لامرأته إن كنت حاملا فانت طالق فإنه نص على أنه يعتزلها حتى تبين أنها ليست بحامل ولم يذكر القاضي خلافا في أنه يمنع من وطئها قبل الاستبراء أن كان قد وطئها قبل اليمين وتلخص من كلام

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

القاضي انها اذا لم تحض ولم يظهر بها حمل فهل يحكم ببراءة الرحم بحيث يجوز وطؤها ويتبين ان الطلاق لم يقع بمضى تسعة اشهر او ثلاثة اشهر على وجهين وهذا انما هو في حق من تحيض وتحمل واما الآيسة والصغيرة فان الواجب ان يستبرأ بمثل الحيضة وهو ثلاثة اشهر أو شهر واحد على ما فيه من الخلاف او يقال يجوز وطئ هذه قبل الاستبراء الا ان تكون حاملا هذا هو الصواب وكل موضع يكون الشرط امرا عدميا يتبين فيما بعد مثل ان يقول ان لم يقدم زيدا وإن لا يقدم في هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز الوطء حتى يتبين * ومنها اذا وكل وكلا في طلاق زوجته فانه يعتزلها حتى يدري ما فعل وحمله القاضي على الاستحباب والوجوب متوجه * ومنها اذا قال انت طالق ليلة القدر فانه يعتزلها اذا دخل العشر الا و اخر لا مكان ان تكون ليلة القدر اول ليلة وحمله القاضي على المنع * ومنها اذا قال انت طالق قبل موتي بشهر فانه يعتزلها ابد وحمله القاضي على الاستحباب * ومنها مسألة ان كان هذا الطائر غرابا فامراني طالق ثلاثا وقال آخر ان لم يكن غرابا فامراني طالق ثلاثا وطار ولم يعلم ماهو فانهما يترلان نساءهما حتى يتقنا وحمله القاضي على الاستحباب وما كان من هذه الشروط مما يثسا من استنباطه فقيه مع العلم وقوعه ذكر القاضي في مسألة الطائر ان ظاهر كلام احمد ايقاع الحنث وتعليل القاضي في مسألة انت طالق ان شاء الله صريح في ذلك فانه جعل الشرط الذي لا يعلم بمنزلة عدم الاشتراط وهذا ظاهر في قول احمد انت طالق ان شاء فلان فلو لم يشأ تطلق لان مشيئة المباد ومشيئة الله لا تدرك مغيبة عنه فان هذا يقتضي ان كل شرط مغيب لا يدرك يقع الطلاق المعلق به وعلى هذا من حلف ليدخلن الجنة بحث لانه مغيب لا يدرك لكن كلام الامام احمد في اكثر المواضع انما فيه الامر بالاعتزال فقط وهذا فقه حسن فان الحلف بالطلاق محمول على الحلف بالله ولو حلف بالله على امر وهو لا يعلم انه صادق في يمينه كان آثما بذلك وان لم يتقن انه كاذب فكذلك يمين الطلاق واشد وقد نص على انه اذا شك هل طلق ام لا أنه لا يقع به الطلاق ولم يتعرض للاعتزال فينتظر هل يؤمر بالاعتزال هنا ام يفرق بان هذا لم يحلف يمينافهو بمنزلة من شك هل حلف ام لا قال في المحرر وتمام التورع في الشك قطعه برجمة او عقد ان أمكن والافقرة متيقنة بان يقول ان لم يكن طلقته فهي طالق وقال القاضي اما في الورع فان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق واحدة لا اعتقاده ان الزيادة عليها بدعة الزم نفسه طلقة وراجعها فان كان الطلاق قد وجد فقد راجع وان لم يكن قد وجد منه فاضره وان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق ثلاثا الزم

نفسه ثلاثا ومعناه انه يقع عدد الطلقات الثلاث فتحل لغيره من الا زواج ظاهرا وباطنا (قال أبو العباس) وما يدل على انه متى اوقع الشك في وقوع الطلاق فالاولى استبقاء النكاح بل يكره او يحرم ايقاعه لاجل الشك أن الطلاق بنفيض الى الرحمن حبيب الى الشيطان ويدل عليه قصة هاروت وما روت وأيضا فان النكاح دوامه أكد من ابتدائه كالصلاة وإذا شك في الصلاة هل أحلها أم لا لم يستحب له ان ينصرف عنها بالشك بنص الحديث لما فيه من ابطال الصلاة بالشك فكذلك ابطال النكاح بل الصلاة اذا أبطلها أمكن ابتدؤها بخلاف النكاح * وان طلق واحدة من نسائه معينة ثم نسيها أو مبهمه غير معينة أخرجت بالقرعة على الصحيح

باب تعليق الطلاق بالشروط

والملق من الطلاق على شرط ايقاع له عند الشرط ولهذا يقول بعض الفقهاء ان التعليق يصير ايقاعا في ثانی الحال ويقول بعضهم انه منهي لان يصير ايقاعا واذا علق الطلاق بالنكاح فالمذهب المنصوص انه لا يصح ولو قال على مذهب مالك اذ هو التزام لمذهب معين وذلك لا يلزم وهذا اذا لم تكن الزوجة حال التعليق في نكاحه فان كانت في نكاحه حينئذ وعلق طلاقها على طلاق يوجد فنص احمد في رواية بن منصور وغيره على انه يصح هذا التعليق وحكاها القاضي في المجرد عن أبي بكر ورجحه ابن عقيل لان التعليق هنا في نكاح * ومن أصلنا ان الصفة المطلقة تتناول جميع الا نكحة باطلاقها وتقيده الصفة فيها فكيف اذا اقترنت بنكاح معين ولو قال كما (١) وتعليق النذر بالملك * مثل ان رزقني الله مالا فله على ان أتصدق به أو شي منه فيصح اتفاقا وقد دل عليه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله ان لا آتانا من فضله لنصدقن) الآية وتعليق العتق بالملك صحيح وهو المذهب المنصوص عن أحمد * والخلال وصاحبه لا يحكيان في ذلك خلافا وابن حامد والقاضي يحكيان روايتين (قال) جمهور اصحابنا اذا قال الملق عجات ما علقته لم يتعجل وفيما قالوه نظر فانه يملك تعجيل الدين المؤجل وحقوق الله تعالى وحقوق العباد في الجملة سواء تأجلت شرعا أو شرطا ولو قيل زنت امرأتك أو خرجت من الدار فغضب وقار فهي طالق لم تطلق وأفقي به ابن عقيل وهو قول عطاء بن أبي رباح وقريب منه ما ذكره ابن أبي موسى وخالف فيه القاضي اذا قال

لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار بفتح الهزرة انها لا تطلق اذا لم تكن دخلت لانه انما طلقها
لعله فلا يثبت الطلاق بدونها ومن هذا الباب ما يسأل عنه كثير مثل ان يعتقد ان غيره أخذ
ماله فيحلف ليردنه أو يقول ان لم يرده فامرأتى طالق ثم تبين انه لم يأخذه أو يقول ليحضرن
زيد ثم يتبين موته أو تعطيني من الدراهم التي معك ولا دراهم معه ثم هذا قسمان الأول منه ما يتبين
حصول غرضه بدون الفعل المحلوف عليه مثل ما اذا ظن انها سرقت له مالا فيحلف ليردنه فوجدها
لم تسرقه والثاني ما لم يحصل معه غرضه مثل ان يحلف ليعطيني الف درهم من هذا الكيس فيتبين
انه ليس فيه دراهم فالقسم الاول يظهر فيه جدا انه لا يحنث لان مقصوده لتردنه ان كنت أخذته
وهذا الشرط وان لم يذكر في اللفظ فهو قطع والثاني فانه وان لم يحصل فيه غرضه لكن لا غرض
له مع وجود المحلوف عليه فيصير كأنه لم يحلف عليه وفي الاول يحصل غرضه منه فيصير كأنه بر
بالفعل ولو قال أنت طالق اليوم اذا جاء غدا وأنا من أهل الطلاق (قال أبو العباس) فانه يقع
الطلاق على ما رأيت لانه ما جعل هذا شرطا يتعلق وقوع الطلاق به فهو كالموعد قال أنت طالق
قبل موتي بشهر فانه لم يجعل موته شرطا يقع به الطلاق عليها قبل شهر وانما رتبته فوقه على ما رتب ومن
علق الطلاق على شرط او التزمه لا يقصد بذلك الا الحض أو المنع فانه يجزئه فيه كفارة يمين ان
حسث وان أراد الجزاء بتعليقه طلقت كره الشرط أولا وكذا الحلف بعق وظهار وتحريم وعليه
يدل كلام أحمد في نذر الحج والغصب وقوله هو يهودى ان فعلت كذا والطلاق يلزمى ونحوه
يمين باتفاق العقلاء والفقهاء والامم ويتوجه اذا حلف اي فعلن كذا ان مطلقه يوجب فعل المحلوف عليه
على الفور ما لم تكن قرينة تقتضى التأخير لان الأيمان كالامر في الشريعة بخلاف قوله لتدخلن
المسجد الحرام وقوله لى وربي لتبين فان مقصوده الخبر لا الحض وقد يجاب عن هذا بأن الفور
ما جاء من جهة اللفظ بل من جهة حكم الامر (قال أبو العباس) سئلت عن قال الطلاق يلزمى
مادام فلان في هذا البلد فأجبت انه ان قصد به الطلاق الى حين خروجه فقد وقع وانما التوقيت
وهذا هو الوضع اللغوي وان قصدت طالق ان دام فلان فان خرج عقب اليمين لم يحنث والاحت
وهذا نظير أنت طالق الى شهر قال أبو الحسن التميمي سئلت عن رجل له أربع نسوة قال لواحدة
منهن وهو مواجه لها من بدأت بطلامها منكن فعبدى حر وقال للثانية ان طلقتك فعبدان
حران وقال للثالثة ان طلقتك فثلاث من عبيدي أحرار وقال ان طلقك الرابعة فأربعة من عبيدي

أحرار ثم طلقهن كم يعتق عليه قال فأجبت على ما حضر من الحساب انه يعتق عليه بطلاقه لهن عشرة أعبد (قال أبو العباس) هذه المسئلة لم تجمع الصفات في عين واحدة ولكن طلاق كل واحدة صفة على انفرادها وهذا اللفظ اذا كان قد طلقهن متفرقات فالتوجه أن يعتق عشرة أعبد كما قال أبو الحسن وان طلقهن بكلمة واحدة توجه أن يعتق ثلاثة عشر عبدا وأصح الطرق في الاكتفاء ببعض الصفه ان الصفه ان كانت حضا أو منما أو تصديقا أو كذبا فهي كاليمين والافهي علة محضة فلا بد من وجودها بكامله (قال أبو العباس) سئلت عن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير اليوم قال فقلت ظاهره وقوع الطلاق في الغد لكن كثيرا ما يعني به سوى هذا الزمان وهو الذي عناء الخالف فانه كما لو قال أنت طالق في وقت آخر وعلى غير هذه الحال أو في سوى هذه المدة ونوى التأخير فان عين وقتا بعينه مثل وقت مرض أو فقر أو غلاء أو رخس ونحو ذلك تقيد به وان لم ينو شيئا فهو كما لو قال أنت طالق في زمان متراخ عن هذا الوقت فيشبه الحين الا ان المغايرة قد يراد بها المغايرة الزمانية وقد يراد بها المغايرة الحالية والذي عناء الخالف ليس معينا فهو طلاق فمقي تغيرت الحال تغير اناسب الطلاق وقع وان قال أنت طالق في أول شهر كذا طلقت بدخوله وقاله أصحابنا وكذا في غمرته ورأسه واستقباله واذا قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك فليس هذا بشيء نقله مهنا عن الامام أحمد وجزم به الاصحاب ولكن يتوجه على قول ابن حامد أن تطلق لان صفه الطلاق والدينونة اذا وجدت في زمن واحد وقع الطلاق وامل ابن حامد يفرق بان وقوع الطلاق مع الدينونة له فائدة وهو التحريم أو تنقص العدد بخلاف الدينونة بالموت - ولوعلى الطلاق على صفات ثلاث فاجته من في عين واحدة لانطلاق الاطلاق واحدة لانه الاظهر في مراد الخالف والعرف يقتضيه الا أن ينوى خلافه ونهى الامام أحمد في رواية ابن منصور فيمن قال لامرأته أنت طالق طلقة ان ولدت ذكرا أو طلقتين ان ولدت أتي فولدت ذكرا وأني انه على ما نوى انما أراد ولادة واحدة وأنكر قول سفيان انه يقع عليها بالاول ماعاق به وتين بالثاني ولا يطلق به قال أصحابنا اذا قال أنت طالق وعبدى حر ان شاء زيد لم يقع الا بعشيئة زيد لهما اذ لم ينوى غيره ويتوجه أن تعود المشيئة اليهما اما جيمعا واما مطلقا بحيث لو شاء أحدهما وقع ماشاء وكذلك نظيره في الخلع أنهما طالقان ونظيره أن يقول (١) والله لا مؤمن ولا فكن ان شاء الله الجميع فينتفى الشرط ولم يفعل جميع المحلوف

(١) قوله والله لا مؤمن الى آخره كذا بالاصل لعله ولا كافر فيحجر

عليه فيبحث قال القاضي في الجامع فان قال أنت طالق ان لم يشأ زيد فقد علق الطلاق بصفة
 هي عدم المشيئة فتى لم يشأ وقع الطلاق لوجود شرطه وهو عدم المشيئة من جهته (قال
 أبو العباس) والقياس انها لا تطلق حتى تقوت المشيئة الا ان تكون نية أو قرينة تقتضي الفورية
 واذا قال لزوجته أنت طالق ان شاء الله انه لا يقع به الطلاق عند أكثر العلماء وان قصد
 انه يقع به الطلاق وقال انت شاء الله تثبتا لذلك وتأكيذا لا يتقاعه وقع عند أكثر العلماء ومن
 العلماء من قال لا يقع مطلقا ومنهم من قال يقع مطلقا وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو الصواب
 وتعليق الطلاق ان كان تعليقا محضا ليس فيه تحقيق خبر ولا حض على فعل كقوله ان طلعت
 الشمس فهذا يفيد فيه الاستثناء ويتوجه ان يخرج على قول أصحابنا هل هذا يمين أم لا ومن هذا
 الباب توقيته بمحادث يتعلق بالطلاق معه غرض كقوله ان مات أبوك فانت طالق أو ان مات
 أبي هذا فانت طالق ونحو هذا وقياس المذهب ان الاستثناء لا يؤثر في مثل هذا فانه لا يخلف
 عليه بالله والطلاق فرع اليمين بالله وان كان المحلوف عليه أو الشرط خبرا عن مستقبل لا طلبا
 كقوله ليقدمن الحاج أو السلطان فهو كاليمين ينفع فيه الاستثناء وان كان الشرط أمرا عديما كقوله
 ان لم أفعل كذا فانت طالق ان شاء الله تعالى فيذنب ان يكون كالثبوت كما في اليمين بالله ويفيد
 الاستثناء في النذر كما في لا تصدقن ان شاء الله لانه يمين ويفيد الاستثناء في الحرام والظهار
 وهو المنصوص عن احمد فيهما وللعلماء في الاستثناء النافع قولان أحدهما لا ينفعه حتى ينويه قبل
 فراغ المستثنى منه وهو قول الشافعي والقاضي أبي يعلى ومن تبعه والثاني ينفعه وان لم يردده الا بعد
 الفراغ حتى لو قال له بعض الحاضرين قل ان شاء الله نفعه وهذا هو مذهب أحمد الذي يدل
 عليه كلامه وعليه متقدمو أصحابه واختيار أبي محمد وغيره وهو مذهب مالك وهو الصواب
 ولا يعتبر قصد الاستثناء فلو سبق على لسانه عادة أو أتي به تبركا رفع حكم اليمين وكذا قوله ان
 أراد الله وقصد بالارادة مشيئته لا محبته وأمره ومن شك في الاستثناء وكان من عادته الاستثناء
 فهو كما لو علم انه استثنى كالمستحاضة تعمل بالعادة والتمييز ولم تجلس أقل الحيض والاصل وجوب
 العبادة في ذمتها قال في المحرر اذا قال اذا طلقتك فانت طالق أو فمبدي حر لم يحنث في يمينه
 الا بتطليق ينجزه أو يعلقه بهما بشرط فيؤاخذ (وقال أبو العباس) يتوجه اذا كان الطلاق
 المعلق قبل عقد هذه الصفة أو معها معلقا بفعله ففعله باختياره ان يكون فعله له تطليقا وان التطليق

يفتقر الى ان تكون الصفة من فعله أيضا فاذا علقه بفعل غيره ولم يأمره بالفعل لم يكن تطليقا وان حلف
لا يطلق ففعل أمرها يدها أو خيرها فطلقت نفسها فالتوجه ان تخرج على الروايتين في تنصيف
الصداق ان قلنا يتنصف جملناه تطليقا وان قلنا يسقط لم نجمله تطليقا وانما هو تمكين من التطليق واذا قال
اذا طلقته أو اذاع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثا فتعليقه باطل ولا يقع سوى المنجزة وقال ابن
شرح ينقسم باب الطلاق ومآله محدث في الاسلام لم يفت به أحد من الصحابة ولا التابعين ولا
أحد من الأئمة الأربعة وأنكر جمهور العلماء على من أفتى بها ومن قلدها شخصا وحلف بالطلاق
بعد ذلك معتقدا انه لا يقع عليه الطلاق بها لم يقع عليه طلاق في أظهر قولي العلماء كمن أوقعه
فيمن يعتقدها أجنبية وكانت في الباطن امرأته فانها لا تطلق على الصحيح وان حلف على غيره
ليكلمن فلانا ينبغي ان لا يبر الا بالكلام الطيب كالكلام ونحوه دون السب ونحوه فان اليمين في
جانب النفي أعم من اللفظ اللغوي وفي جانب الاثبات أخص كما قلنا فيمن حلف ليتزوجن ونظائره
فانه لا يبر الا بكمال المسمى ولو علق الطلاق على كلام زيد فهل كتابته أو رسالته الحاضرة
كلاشارة فيجبي فيها الوجهان أو يحث بكل حال (تردد فيه أبو العباس) قال وأصل ذلك
الوجهان انعقاد النكاح بكتابة القادر على النطق واذا قال ان عصيت أمرى فأنت طالق ثم
أمرها بشيء أمرا مطلقا تخالفت حث وان تركته ناسية أو جاهلة أو عاجزة ينبغي ان
لا يحث لان هذا الترك ليس عصيانا وان أمرها أمرا بين انه ندب بان يقول انا آمرك
بالخروج وأبيع لك القمود فلا حث عليه لحمل اليمين على الامر المطلق على مطلق الامر
والمندوب ليس مأمورا به أمرا مطلقا وانما هو مأمور به أمرا مقيدا ولو علق على خروجها بغير
إذن ثم أذن لها مرة فخرجت أخرى بغير إذن طلقت وهو مذهب احمد لان خرجت نكرة
في سياق الشرط وهي تقتضي العموم وان أذن لها فقالت لا أخرج ثم خرجت الخروج المأذون
فيه قال (أبو العباس) سئلت عن هذه المسئلة ويتوجه فيها ان لا يحث لان امتناعها من الخروج
لا يخرج الاذن عن ان يكون اذا لم يكن هو اذا قالت لا أخرج قد اطمان الى انها لا تخرج
ولم تشعره بالخروج فقد خرجت بلا علم والاذن علم وإباحة ويقال أيضا انها ردت الاذن عليه
فهو بمنزلة قوله أمرك اذا أردت ذلك وأصل هذا ان هذا الباب نوعان توكيل وإباحة
فاذا قال له بع هذا فقال لا أبيع ان النفي يرد القبول في الوصية والموصى اليه لم يملكه بعد واذا

أباحه شيئاً فقال لا أقبل فهل له أخذه بعد ذلك فيه نظر ويتوجه ان الانشاء كالخبر في التكرار (وظاهر كلام أبي العباس) ان لتقصينه حقه في وقت عينه فإبرأه قبله لا يحنت وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقول في مذهب أحمد وغيره

باب جامع الايمان

واذا حلف على معين موصوف بصفة فبان موصوفاً بغيرها كقوله والله لا أكلم هذا الصبي فتبين شيخاً أولاً أشرب من هذا الخمر فتبين خلاً أو كان الحالف يعتقد ان المخاطب يفعل الحلو ف عليه لا اعتقاده انه ممن لا يخالفه اذا كد عليه ولا يحنته أو لكون الزوجة قريبته وهو لا يختار تطبيقها ثم تبين انه كان غالطاً في اعتقاده فهذه المسئلة وشبهها فيها نزاع والاشبه انه لا يقع كالأقايى امرأة ظنها أجنبية فقال أنت طالق فتبين انها امرأته فانها لا تطلق على الصحيح اذا لا اعتبار بما قصده في قلبه وهو قصد معيناً موصوفاً ليس هو هذا العين وكذا لا حنت عليه اذا حلف على غيره ليفعله بخالفه اذا قصد اكرامه لا الزامه به لأنه كالأمر اذا فهم منه الاكرام لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر بالوقوف في الصف ولم يقف ويتوجه أن يفرق بين المخالفة في الذات والمخالفة في الصفات كما فرق بينهما في صحة العقد وفساده ولو حلف لا يدخل الدار فادخل بعض جسده فهل يحنت على روايتين ويتوجه أن يفرق بين أن يكون المقصود تحريم البقعة على الرجل فيحنت باذخال بعض جسده الى بعضها لمباشرة بعض المحرم وبين أن يكون مقصوده التزامه بقعة فاذا أخرج بعضه لم يحنت كما في المعتكف ولو حلف لا آكل الربا ولا أشرب الخمر ولا أزني فشرب النبيذ المختلف فيه أو أقرض قرضاً جر منفعة أو زكح بلاولى ولا شهود فيحنت عندنا إن اعتقد التحريم أو لم يكن له اعتقاد وحددناه وان اعتقد حله أو لم نحدد ففي تحنيته تردد ويتوجه أن يفرق بين ما يسوغ فيه الخلاف كالحيل الربوية وكمسئلة النبيذ ولو حلف لا أشارك فلانفسخا الشركة وبقيت بينهما ديون مشتركة أو أعيان (قال) أفتيت ان اليمين تنحل بانفساخ عقد الشركة ومن حلف لا يشم وردا ولا بنفسجاً فشم دهنهما أو ماء الورد حنت وقال القاضى لا يحنت (قال أبو العباس) ويتوجه أن يحنت بالماء دون الدهن وكذلك ماء اللبان والنيلوفر لان الماء هو الحامل لرائحة الورد ورائحته فيه بخلاف الدهن فانه مضاف الى لورد ولا تظهر فيه الرائحة كثيراً وفي دخول الفاكة اليابسة في مطلق الحلف على الفاكة نظر وكذلك استثنى أبو محمد بعض ثمر الشجر كالزيتون ومن حلف لا يدخل دار

فلان قد دخل داراً أوصى له بمنفعتها فهي كالمستأجرة وكذلك الموقوفة على عينه وإن كانت وقفاً على الجنس فهي أقوى من المعارة لأن المنفعة مستحقة للجنس ولا يدخل العقيق والسبح في مطلق الحلف على لبس الحلى إلا بمن عادته التحلى به وإذا زوج ابنته ثم قال والله لا أزوجهما أو ما بقيت أزوجهما فهنا التزويج اسم للتسليم الذي هو الدخول وكذلك في الإجارة ونحوها ولو حلف لا يكلم فلاناً حيناً ولم ينو شيئاً فهو ستة أشهر نص عليه أحمد وهذه المسئلة تقتضي أصلاً وهو أن اللفظ المطلق الذي له حد في العرف وقد علم أنه لم يزد فيما يتأوله الاسم فإنه ينزل على ما وقع من استعمال الشرع وإن كان اتفاقاً كما يقوله في مواطن كثيرة وإذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فلا حنث عليه ولو في الطلاق والعناق وغيرها ويمينه باقية وهو رواية عن أحمد ورواها بقدر رواية التفرقة ويدخل في هذا من فعله متأولاً إما تقليداً لمن أفناه أو مقلداً لعالم ميت مصيباً كان أو مخطئاً ويدخل في هذا إذا خالع وفعل المحلوف عليه معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم يتناوله يمينه أو فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً وقد ظن طائفة من الفقهاء أنه إذا حلف بالطلاق على أمر معتقده كما حلف فتبين بخلافه أنه يحنث قولاً واحداً وهذا خطأ بل الخلاف في مذهب أحمد ولو حلف على نفسه أو غيره ليفعل شيئاً فجعله أو نسيه فلا حنث عليه إذا لفرق بين أن يتعذر المحلوف عليه لعدم العلم أو لعدم القدرة ويتوجه فيما إذا نسي اليمين بالكالية أن يقضي الفعل إن أمكن قضاؤه وإن لم يعلم المحلوف عليه يمين الحالف فكالناسي ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجها إلا بعد أو الحاكم حنث إن تسبب في التزويج وإن لم يتسبب فلا حنث إلا أنه تقتضي النية أو التسبب إن مقصوده أنه لا يمكنها من التزويج فإن قدر على ذلك فلم يمنعها حنث وإلا فلا وإن كان المقصود أنها لا تتزوج حنث بكل حال ولو حلف لا يمازل زيداً ولا يبيعه فمامل وكيله أو باعه حنث ومتى فعل المحلوف على تزويجه بنفسه أو وكيله حنث قال في المجرى والفصول فإن كان بيد زوجته ثمرة فقال إن أكلتها فأنت طالق وإن لم تأكلها فأنت طالق فأكلت بعضها حنث بناء على قولنا فيمن حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فأكل بعضه (قال أبو العباس) ينبغي أن يقال في مثل هذه اليمين مثل قوله في مسئلة السلم وهي إن نزلت أو صعدت أو أقيمت في الماء أو خرجت أن يحنث بكل حال لمنعه لهامن الأكل ومن تركه فكان الطلاق معلق بوجود الشيء وبعدمه فوجود بعضه وعدم البعض لا يخرج عن الصفتين كما إذا علق بحال الوجود فقط أو بحال عدم فقط

كتاب الرجعة

(قال أبو العباس) أبو حنيفة يجعل الوطى رجمة وهو أحد الروايات عن أحمد والشافعي لا يجعله رجمة وهو رواية عن أحمد ومالك يجعله رجمة مع النية وهو رواية أيضا عن أحمد فيبيع ووطى الرجعية إذا قصد به الرجعة وهذا أعدل الأقوال وأشبهها بالأصول وكلام أبي موسى في الإرشاد يقتضيه ولا تصلح الرجعة مع الكتمان بحال وذكره أبو بكر في الشافعي وروى عن أبي طالب قال سألت أحمد عن رجل طلق امرأته وراجعها واستكم الشهود حتى انقضت العدة قال يفرق بينهما ولا رجعة له عليها ويلزم اعلان التسريح والخلع والاشهاد كالنكاح دون ابتداء الفرقة قال أحمد في رواية ابن منصور فان طلقها ثلاثا ثم جحد تقدي نفسها منه بما تقدر عليه فان أجبرت على ذلك فلا تنزىن له ولا تقربه وتهرب ان قدرت وقال في رواية أبي طالب تهرب ولا تزوج حتى يظهر طلاقها ويعلم ذلك فان لم يقرب طلاقها ومات لا ترث لانها تأخذ مالم يس لها وتقر منه ولا تخرج من البلد ولكن تختفي في بلدها قيل له قال بعض الناس تقتله بمنزلة من يدفع عن نفسه فلم يعجبه ذلك فان قال استحللت وتزوجتها قال تقبل منه قال القاضي لا تقتله معناه لا تقصد قتله وان قصدت دفعه فأدى ذلك الى قتله فلا ضمان (قال أبو العباس) كلام أحمد يدل على انه لا يجوز دفعه بالقتل وهو الذي لم يعجبه لأن هذا ليس متمديا في الظاهر والدفع بالقتل انما يجوز لمن ظهر اعتداؤه وقطع جهوره أصحابنا بحل المطلقة ثلاثا بوطي المراهق والذي ان كانت ذمية (بأنزق أبو العباس) النكاح الذي يقران عليه بعد الاسلام والحجى به اليينا للحكم صحيح فعلى هذا يحلها النكاح بلاولى ولا شهود وكذلك لو تزوجها على اخت ثم ماتت الاخت قبل مفارقتها فاهل الزوجها في عدة أو على أخت ثم طلقها مع قيام المفسد فيها موضع نظر فان هذا النكاح لا يثبت به التورات ولا يحكم فيه بشئ من أحكام النكاح فينبى أن لا تحل له قال أصحابنا ومن غابت مطلقته المحرمة ثم ذكرت انها تزوجت من أصابها وانقضت عدتها منه وأمكن ذلك فله نكاحها اذا غلب على ظنه صدقها والا فلا وقد تضمنت هذه المسئلة ان المرأة اذا ذكرت انه كان لها زوج فطلقها فانه يجوز تزوجها وتزويجها وان لم يثبت انه طلقها ولا يقال ان ثبوت اقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله ونص الامام أحمد في الطلاق اذا كتب اليها انه طلقها لم تزوج

حتى يثبت الطلاق وكذلك لو كان للمرأة زوج فادعت انه طلقها لم تزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين لانا نقول المسألة هنا فيما اذا ادعت انها تزوجت من أصابها وطلقها ولم تعينه فان النكاح لم يثبت لمعين بل لمجهول فهو كما لو قال عندي مال لشخص وسلمته اليه فانه لا يكون اقرارا بالاتفاق فكذلك قولها كان لي زوج وطلقني وسيدي أعتقني ولو قالت تزوجني فلان وطلقني فهو كالأقرار بالمال وادعاء الوفاء والمذهب لا يكون اقرارا

باب الايلاء

واذا حلف الرجل على ترك الوطئ وغيا بغاية لا يغلب على الظن خلو المدة^(١) منها فخلت منها فعلى روايتين احدهما هل يشترط العلم بالغاية وقت اليمين أو يكفي ثبوتها في نفس الامر واذا لم ينفى وطلق بعد المدة أو طلق الحاكم عليه لم يقع الا طلاق رجعية وهو الذي يدل عليه القرآن ورواية عن أحمد فاذا راجع فعليه ان يطأ عقب هذه الرجعة اذا طلبت ذلك منه ولا يمكن من الرجعة الا بهذا الشرط ولان الله انما جعل الرجعة لمن أراد اصلاحا بقوله (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا)

كتاب الظهار

واذا قال لزوجته أنت علي حرام فهو ظهار وان نوى الطلاق وهو ظاهر مذهب أحمد والعود هو الوطء وهو المذهب ولو عزم على الوطء فأصبح القواين لا تستقر الكفارة الا بالوطء ولا ظهار من أمته ولا أم ولده وعليه كفارة ثقله الجماعة ونقل أبو طالب كفارة ظهار ويتوجه على هذا ان تحرم عليه حتى يكفر كاحد الوجهين لو قال أنت علي حرام وأولى قال في المحرر ولو وطئ في حال جنونه لزمته الكفارة بص عيه مع انه ذكر في الطلاق ما يفتضى انه لا حنت عليه في ظاهر المذهب فان توجه فرق والا كان المنصوص الحنث في الجنون مطلقاً وفيه نظر وما يخرج في الكفارة المطاعة غير مقيد بالشرع بل بالعرف قدراً أو نوعاً من غير تقدير ولا تمليك وهو قياس المذهب في الزوجة والامارب والمملوك والضيف والاجير المستأجر

بطعامه والادام يجب ان كان يطعم أهله بادام والا فلا وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والغلاء واليسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف والواجبات المقدرات في الشرع من الصدقات على ثلاثة أنواع تارة تقدر الصدقة الواجبة ولا يقدر من يعطاها كالزكاة وتارة يقدر المعطي ولا يقدر المال كالكفارات وتارة يقدر هذا وهذا كغدية الأذى وذلك لان سبب وجوب الزكاة هو المال فقدر المال الواجب وأما الكفارات فسببها فعل بدنه كالجماع واليمين والظهار فقدر فيها المعطي كما قدر العتق والصيام وما يتعلق بالحج فيه بدن ومال فعبادته بدينه ومالية فلهذا قدر فيه هذا وهذا

كتاب اللعان

ولو لم يقل الزوج في أيمانه فيما رميتها به قياس المذهب صحته كما اذا اقتصر الزوج في النكاح على قوله قبلت واذا جوزنا ابدال لفظ الشهادة والسخط واللعن فلان نجوزه بنغير العربية أولى وان لا عن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان حدث وهو مذهب الشافعي ولفظة علق هل هي صريح أو تعريض (اختلف فيه كلام أبي العباس) ولو شتم شخصا فقال أنت ملعون ولد زنا وجب عليه التعزير على مثل هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ان المشتوم فعله كفعل الخبيث أو كفعل ولد الزنا ولا يحمد القاذف الا بالطلب اجماعا والقاذف اذا تاب قبل علم المقذوف هل تصح توبته الأشبه انه يختلف باختلاف الناس (وقال أبو العباس) في موضع آخر قال أكثر العلماء ان علم به المقذوف لم تصح توبته والا صحت ودعا له واستغفر وعلي الصحيح من الروايتين لا يجب له الاعتراف لو سأله فعرض ولو مع استحلافه لانه مظلوم وتصح توبته وفي تجويز التصريح بالكذب المباح ههنا نظر ومع عدم توبته واحسان تعريضه كذب ويمينه غموس واختيار أصحابنا لا يعلمه بل يدعوه له في مقابلة مظلمته وزناه بزوجة غيره كغيبته وولد الزنا مظنة ان يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا وأكرم الخلق عند الله تعالى^(١)

باب ما يلحق من النسب

ولا تصير الزوجة فراشا الا بالدخول وهو مأخوذ من كلام الامام أحمد في رواية حرب وتبعض الاحكام لقوله احتجبي يا سوده وعليه نصوص أحمد وان استلحق ولده من الزنا ولا فراش لحقه وهو مذهب الحسن وابن سيرين والنخعي واسحاق ولو أقر بنسب أو شهدت به بينة فشهدت بينة أخرى ان هذا ليس من نوع هذا بل هذا رومي وهذا فارسي فهذا في وجه نسبه تعارض القافة أو البينة ومن وجه كبر السن فهذا المعارض الباقي للنسب هل يقدر في المقتضى له (قال أبو العباس) هذه المسألة حدثت وسئلت عنها وكان الجواب ان التباين بينهما ان أوجب القطع بعدم النسب فهو كالسن مثل ان يكون أحدهما حبشيا والآخر رومياً ونحو ذلك فهنا ينتفى النسب وان كان أمراً محتملاً لم ينفعه لكن ان كان المقتضى للنسب الفراهي لم يلتفت الى المعارضة وان كان المثبت له مجرد الاقرار أو البينة باختلاف الجنس معارض ظاهر فان كان النسب بنوة فثبوتها أرجح من غيرها اذ لا بد لابن من اب غالباً وظاهراً قال في الكافي ولو أنكر المجنون بعد البلوغ لم يلتفت الى انكاره (قال أبو العباس) ويتوجه ان يقبل لانه يحجب حق عليه بمجرد قول غيره مع منازعته كما لو حكمنا للقيط بالحرية فاذا بلغ فاقتر بالرق قبلنا اقراره ولو أدخلت المرأة زوجها امته ان ظن جوازه لحقه الولد والافروا بنان ويكون حراماً على الصحيح ان ظن حلها بذلك واذا وطئ المرتبة الامة الموهونة باذن الراهن وظن جواز ذلك لحقه الولد وانقد حراً واذا تداعيا بهيمة أو فصيلة فشهد القائف ان دابة هذا تنتجها ينبغي ان يقضى بهذه الشهادة وتقدم على اليد الحسية ويتوجه ان يحكم بالقيافة في الاموال كلها كما حكمنا بذلك في الجذع المقلوع اذا كان له موضع في الدار وكما حكمنا في الاشتراك في اليد الحسية بما يظهر من اليد العرفية فاعطينا كل واحد من الزوجين ما يناسبه في العادة وكل واحد من الصائمين ما يناسبه وكما حكمنا بالوصف في اللقطة اذا تداعيا اثنان وهذا نوع قيافة أو شبيه به وكذلك لو تنازعا غراساً أو ثمراناً في ايديهما فشهد أهل الخبرة انه من هذا البستان ويرجع الى أهل الخبرة حيث يستوى المتداعيان كما رجع الى أهل الخبرة بالنسب وكذلك و تنازع اثنان لباساً أو بفلاً من لباس أحدهما دون الآخر أو تنازعا دابة تذهب من بعيد الى اصطبل أحدهما دون الآخر أو تنازعا

زوج خف أو مصراع مع الآخر شكله أو كان عليه علامة لاحدهما كالزربول التي للعبد وسواء كان المدعى في أيديهما أو في يد ثالث وأما ان كانت اليد لاحدهما دون الآخر فالقيافة المعارضة لهذا كاليافة المعارضة للفراس فاذا قلنا بتقديم القيافة في صورة الرجحان فقد نقول ههنا كذلك ومثل ان يدعي أنه ذهب من ماله شيء ويثبت ذلك فيقص القائف أثر الوطء من مكان الى مكان آخر فشهادة القائف ان المال دخل الى هذا الموضع توجب أحد الأمرين اما الحكم به وأما ان يكون الحكم به مع اليمين للمدعى وهو الاقرب فان هذه الامارة ترجح جانب المدعى واليمين مشروعة في اقوى الجانبين ولو مات الطفل قبل ان تراه القافة قال المزني يوقف ماله وما قاله ضعيف وانما قياس المذهب القرعة ويحتمل الشركة ويحتمل أن يرث واحد منهما

كتاب العدد

ويتوجه في المعتقد بعضها اذا كان الحريلها ان لا تجب الاقراء فان تكميل القروء من الامة انما كان للضرورة فيؤخذ للمعتقد بعضها بحساب الاصل ويكمل قال في الحرر واذا ادعت المعتدة انقضاء عدتها بالاقرء أو الولادة قبل قولها اذا كان ممكنا الا أن تدعيه بالحيض في شهر فلا يقبل قولها الا بينة نص عليه وقبلة الخرقى مطلقا (قال أبو العباس) قياس المذهب المنصوص أنها اذا ادعت ما يخالف الظاهر كلفت البينة واذا أوجبنا عليها البينة فيما اذا علق طلاقها بحيضها فقالت حضت فان التهمة في الخلاص من العدة كالتهمة في الخلاص من النكاح فيتوجه أنها اذا ادعت الانقضاء في أقل من ثلاثة أشهر كلفت البينة وان ادعت الانقضاء بالولادة فهو كما لو ادعت انها ولدت وانكر الزوج فيما اذا علق طلاقها على الولادة وفيها وجهان واذا أقر الزوج أنه طلق زوجته من مدة تزيد على العدة الشرعية فان كان المقر فاسقا أو مجهول الحال لم يقبل قوله في انقضاء العدة التي فيها حق الله تعالى وان كان عدلا غير متهم مثل أن يكون غائبا فلما حضر أخبرها أنه طلقها من مدة كذا وكذا فهل العدة حين بلغها الخبر اذ لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عند أحمد والمنسبور عنه هو الثاني والصواب في امرأة المفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة وهو أنها تتربص أربع سنين

ثم تمتد للوفاة ويجوز لها أن تتزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني ظاهرا وباطنا ثم اذا قدم زوجها الاول بعد تزوجها خير بين امرأته وبين مهرها ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده وهو ظاهر مذهب أحمد وعلى الأصح لا يعتبر الحاكم فلو مضت المدة والعدة تزوجت بلا حكم (قال أبو العباس) وكنت أقول ان هذا شبه اللقطة من بعض الوجوه ثم رأيت ابن عقيل قد ذكر ذلك ومثل بذلك وهذا لان المجهول في الشرع كالمعدم واذا علم بعد ذلك كان التصرف في أهله وماله موقوفا على اذنه ووقف التصرف في حق الغير على اذنه يجوز عند الحاجة عندنا بلا نزاع وأما مع عدم الحاجة ففيه روايتان كما يجوز التصرف في اللقطة بعدم العلم لصاحبها فاذا جاء المالك كان تصرف الملتقط موقوفا على اجازته وكان تربص أربع سنين كالحول في اللقطة وبالجملة كل صورة فرق فيها بين الرجل وامراته بسبب يوجب الفرقة ثم تبين انتفاء ذلك السبب فهو شبه المفقود والتخير فيه بين المرأة والمهر هو اعدل الاقوال ولو ظنت المرأة ان زوجها طلقها فتزوجت فهو كالموت ولو قدر انها كتبت الزوج فتزوجت غيره ولم يعلم الاول حتى دخل بها الثاني فهنا الزوجان مشهوران بخلاف المرأة لكن اذا اعتقدت جواز ذلك بان تمتداته عاجز عن حقها او مفرط فيه وانه يجوز لها الفسخ والتزويج بغيره فتشبه امرأة المفقود واما اذا علمت التحريم فهي زانية اكن المتزوج بها كالمتزوج بأمرأة المفقود وكأنها طلقت نفسها فاجازه واذا طلق واحدة من امرأته مبهمة ومات قبل الافراع فاحدهما وجبت عليها عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق فالأظهر هنا وجوب العدتين على كل منهما والواجب ان الشبهة ان كانت شبهة نكاح فتعتمد الموطوءة عدة المزوجة حرة كانت اوامة وان كانت شبهة ملك فعدة الأمة المشتركة واما الزنا فالعبرة بالمحل (وقال أبو العباس) في موضع آخر الموطوءة بشبهة نستبرأ بحيضة وهو وجه في المذهب وتمتد المزني بها بحيضة وهو رواية عن أحمد والمخلعة يكفيها الاعتداد بحيضة واحدة وهو رواية عن أحمد ومذهب عثمان بن عفان وغيره والمفسوخ نكاحها كذلك وأما إليه أحمد في رواية صالح والمطلقة ثلاث تطليقات عدتها حيضة واحدة (قلت) عاق أبو العباس من الفوائد بذلك عن ابن اللبان ومن ارتفع حيضها ولا تدري مارقته ان عمت عدم عوده فتعتمد بالاشهر والا اعتدت بسنة والمطلقة البائن وان لم تازمه نفقتها ان شاء اسكنها في مسكه او غيره ان صالح لها ولا محذور تحصيلنا لما نه وانفق عليها فله ذلك وكذلك الحامل من وطء الشبهة أو النكاح الفاسد لا يجب على الواطئ نفقتها

ان قلنا بالنفقة لها الا أن يسكنها في منزل يليق بها تحصيلنا لما فيه من مآذلك وتجب لها النفقة والله اعلم
فصل في الاستبراء

ولا يجب استبراء الامة البكر سواء كانت كبيرة او صغيرة وهو مذهب ابن عمر واختيار البخاري
ورواية عن احمد * والاشبه ولا من اشتراها من رجل صادق واخبره انه لم يوطأ أو وطئ
واستبرأ انتهى

كتاب الرضاع

واذا كانت المرأة معروفة بالصدق وذكرت انها ارضعت طفلا خمس رضعات قبل قولها ويثبت
حكم الرضاع على الصحيح ورضاع الكبيرة تنتشر به الحرمة بحيث لا يحتشمون منه للحاجة لقصة
سالم مولى ابى حذيفة وهو مذهب عائشة وعطاء والليث وداود ممن يرى انه ينشر الحرمة
مطلقا والارتضاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة وان كان دون الحول وقاله ابن القاسم صاحب مالك
واذا اشترك اثنان في وطء امرأة فحكم المرتضع من لبنها حكم ولدها من هذين الرجلين واولادهما
فان لم يلحق باحدهما فالواجب انه يحرم على اولادهما لانه اخ ل احد الصنفين وقد اشتباه او يقال كما
قيل في الطلاق يحل لكل منهما فان الاشتباه في حق اثنين لا واحد

كتاب النفقات

وعلى الولد المؤسر أن ينفق على أبيه المعسر وزوجة أبيه وعلى اخوته الصغار ولا يلزم الزوج تمليك
الزوجة النفقة والكسوة بل ينفق ويكسو بحسب العادة لقوله عليه السلام ان حقها عليك أن
تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت كما قال عليه السلام في المملوك ثم المملوك لا يجب له
التمليك اجماعا وان قيل انه يملك بالتمليك ويتخرج هذا أيضا من احدى الروايتين في انه لا تجب
الكفارة على الفقير بل هنا أولى للمعسر والمشقة واذا انقضت السنة والكسوة صحيحة قال اصحابنا عليه
كسوة السنة الاخرى وذكروا احتمالا انه لا يلزمه شيء وهذا الاحتمال قياس المذهب لان النفقة
والكسوة غير مقدرة عندنا فاذا اكتفها الكسوة عدة سنين لم يجب غير ذلك وانما يتوجه ذلك
على قول من يجعلها مقدرة وكذلك على قياس هذا لو استبقت من نفقة أمس لليوم وذلك انها

وان وجبت معاوضة فالموض الآخر لا يشترط الاستبقاء فيه ولا التملك بل التمكين من الانتفاع فكذلك عوضه ونظير هذا الاجير بطعامه وكسوته ويتوجه على ما قلنا أن قياس المذهب ان الزوجة اذا اقتضت النفقة ثم تلفت أو سرقت انه يلزم الزوج عوضها وهو قياس قولنا في الحاج عن الغير اذا كان ما أخذه نفقة تلف فانه يتلف من ضمان مالكة قال في المحرر ولو انفقت من ماله وهو غائب فتبين موته فهل يرجع عليها بما انفقت بعد موته على روايتين (قال أبو العباس) وعلى قياسه كل من أبيع له شيء وزالت الاباحة بفعل الله أو بفعل المبيع كالمير اذا مات أو رجع والمأنح واهل الموقوف عليه لكن لم يذكر الجدهمنا اذا طلق فلعله يفرق بين الموت والطلاق فان التفريط في الطلاق منه والقول في دفع النفقة والكسوة قول من شهد له العرف وهو مذهب مالك ويخرج على مذهب احمد في تقديمه الظاهر على الاصل وعلى أحد الوجهين فيما اذا اصدقها تعليم قصيدة ووجدت حافظة لها وقالت تعلمتها من غيره وقال بل مني ان القول قول الزوج واذا خلا بزوجه استقر المهر عليه ولا تقبل دعواه عدم علمه بها ولو كان أمي نص عليه الامام أحمد لان العادة انه لا يخفى عليه ذلك فقد قدمت هنا العادة على الاصل فكذا دعواه الاتفاق فان العادة هناك أقوى ولو انفق الزوج على الزوجة وكساها مدة ثم ادعى الولي عدم اذنه وانها تحت حجره لم يسمع قوله اذا كان الزوج قد تسلمها التسليم الشرعي باتفاق أئمة العلماء وخالف فيه شذوذ من الناس وقرار الولي لها عنده مع حاجتها الى النفقة والكسوة اذن عرفي ذكر اصحابنا من الصور المسقطه لنفقة الزوجة صوم النذر الذي في الزمة والصوم للكفارة وقضاء رمضان قبل ضيق وقته اذا لم يكن ذلك في اذنه (قال أبو العباس) قضاء النذر والكفارة عندنا على الفور فهو كالأمين وصوم القضاء يشبه الصلاة في أول الوقت ثم ينبغي في جميع صور الصوم أن تسقط نفقة النهار فقط فان مثل هذا ان تنشزيوما وتجي يومافانه لا يمكن أن يقال في هذا كما قيل في الاجارة ان منع تسليم بعض المنفعة يسقط الجميع اذا ما غنى من النفقة لا بسقط ولو أطاعت في المستقبل استحققت والزوجة المتوفي عنها زوجها لا نفقة لها ولا سكنى لا اذا كانت حاملا فراوانا واذا لم توجب النفقة في التركة فانه ينبغي أن تجب لها النفقة في مال الحمل وفي مال من تجب عليه النفقة اذا قلنا تجب للحمل كما تجب اجرة الرضاع (وقال أبو العباس) في موضع آخر نفقة والسكنى تجب للمتوفي عنها في عدها ويشترط فيها مقامها في بيت الزوج فان خرجت فلا جناح ذ كان أصح لها والمطقة البائن الحامل

تجب لها النفقة من أجل الحمل وللحمل وهو مذهب مالك واحد القولين في مذهب أحمد والشافعي
 وإذا تزوجت المرأة ولها ولد فغضب الولد وذهبت به إلى بلد آخر فليس لها أن تطالب الأب
 بنفقة الولد. وارضاع الطفل واجب على الأم بشرط أن تكون مع الزوج وهو قول ابن أبي ليلى
 وغيره من السلف ولا تستحق اجرة المثل زيادة على نفقتها وكسوتها وهو اختيار القاضي في المبرد
 وقول الحنفية لأن الله تعالى يقول (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم
 الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فلم يوجب لهن إلا الكسوة والنفقة بالمعروف
 وهو الواجب بالزوجة وما عساه يتجرد من زيادة خاصة للمرتضع كما قال في الحامل فإن كن أولات
 حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فدخلت نفقة الولد في نفقة أمه لأنه يتغذى بها وكذلك المرتضع
 وتكون النفقة هنا واجبة بشيئين حتى لو سقط الوجوب باحدهما ثبت الآخر كما لو نشزت
 وارضعت ولدها فلها النفقة للارضاع لا للزوجة فاما إذا كانت بائنا وارضعت له ولده فأنها تستحق
 أجرها بلا ريب كما قال الله تعالى فإن ارضعن لكم فآتوهن أجورهن وهذا الأجر هو النفقة
 والكسوة وقاله طائفة منهم الضحاك وغيره وإذا كانت المرأة قليلة اللبن وطلقها زوجها فله أن يكتري
 مربية لولده وإذا قل ذلك فلا فرض للمرأة بسبب الولد ولها حضانتها ويجب على القريب إن تكاثر
 قربه من الأسر وإن لم يجب عليه استنقاذه من الرق وهو أولى من حمل العقل وتجب النفقة لكل
 وارث ولو كان مقاطعا من ذوي الأرحام وغيرهم لأنه من صلة الرحم وهو عام كعموم الميراث في
 ذوي الأرحام وهو رواية عن أحمد والأوجه وجوبها مرتبا وإن كان المورس القريب ممتنعا فينبغي
 أن يكون كالمعسر كما لو كان للرجل مال وحيل بينه وبينه لغصب أو بعد لكن ينبغي أن يكون الواجب
 هنا القرض رجاء الاسترجاع وعلي هذا فتى وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض إذا كان له وفاء
 وذكر القاضي وأبو الخطاب وغيرهما في اب وابن القياس أن على الأب السدس الآن لأصحاب تركوا
 القياس لظاهر الآية والآية انما هي في الرضيع وليس له ابن فينبغي أن يفرق بين الصغير وغيره فإن
 من له ابن بعد أن لا تكون عليه نفقته بل تكون على الأب فليس في القرآن ما يخالف ذلك وهذا
 جيد على قول ابن عقيل حيث ذكر في التذكرة أن الولد ينفرد بنفقة والديه



باب الحضانه

لا حضانه الا لرجل من العصبه أو لامرأة وارثة أو مدليه بعصبه أو بوارث فان عدموا فالحاكم
وقيل ان عدموا ثبتت لمن سواهم من الاقارب ثم للحاكم * ويتوجه عند العدم أن تكون لمن سبقت
اليه اليد كاللقيط فان كفال اليتامى لم يكونوا يستأذنون الحاكم والوجه ان يتردد ذلك بين الميراث
والمال * والعمة أحق من الخالة وكذا نساء الأب أحق يقدمن على نساء الأم لان الولاية للأب
وكذا اقاربه وانما قدمت الام على الاب لانه لا يقوم مقامها هنا في مصلحة الطفل * وانما قدم
الشارع عليه السلام خالة بنت حمزة على عمته صفية لان صفية لم تطالب وجعفر طلب نائباً عن
خالها فقضى لها بها في غيبتها وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح * واذا
تزوجت الام فلا حضانه لها وعلى عصبه المرأة منعها من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحبس
حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للمولود أن يضرب أمه ولا يجوز لهم مقاطعتها
بحيث تتمكن من السوء بل يلاحظونها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة كسوها
وليس لهم اقامة الحد عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الجنائيات

العقوبات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى بعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق واردة
الاحسان اليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة
لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض * وتوبة القاتل للنفس عمداً
مقبولة عند الجمهور وقال ابن عباس لا تقبل وعن الامام احمد روايتان واذا اقتصر منه في الدنيا
فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب احمد وغيره وليست التوبة
بعد الجرح أو بعد الرمي قبل الاصابة مانعة من وجوب القصاص ذكر اصحابنا من صور القتل
العمد الموجب للقود من شهدت عايه بيته بالردة فقتل بذلك ثم رجعوا وقالوا عمداً قتله * وهذا
فيه نظر لان المرتد انما يقتل اذا لم يتب فيمكن اليهود عيه اثوبة كما يمكنه التخلص اذا التى في
النار * والدال على من يقتل بغير حق يزومه القود والدية ذاتعمدوا مسالك الحيات جنائية محرمة

قال في المحرر لو امر به يعني القتل سلطان عادل أو جائر ظلما من لم يعرف ظلمه فيه فقتله فالقود والدية علي الأمر خاصة (قال أبو العباس) هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل المجهول وفيه نظر بل لا يطاع حتي يعلم جواز قتله وحينئذ فتكون الطاعة له معصية لاسيما اذا كان معروفا بالظلم فهنا الجهل بعدم الحل كالمعلم بالحرمه وقياس المذهب انه اذا كان المأمور ممن يطيعه غالبا في ذلك انه يجب القتل عليهما وهو أولى من الحاكم والشهود سبب يقتضي غالبا فهو أقوى من المكروه ولا يقتل مسلم بذمى الا أن يقتله غيلة لاخذ ماله وهو مذهب مالك قال اصحابنا ولا يقتل حر بعبد ولكن ليس في العبد لصوص صحيحة صريحة كما في الذي بل أجود ماروى (من قتل عبده قتلناه) وهذا لانه اذا قتله ظلما كان الامام ولي دمه وأيضا فقد ثبت في السنة والآثار انه اذا مثل بعبد عتق عليه وهو مذهب مالك واحمد وغيرهما وقتله أعظم أنواع المثلة فلا يموت الا حرا لكن حرته لم تثبت حال حياته حتي ترثه عصبته بل حرته ثبتت حكما وهو اذا عتق كان ولاؤه للمسلمين فيكون الامام هو وليه فله قتل قاتل عبده وقد يحتاج بهذا من يقول ان قاتل عبد غيره لسيدته قتله واذا دل الحديث علي هذا كان هذا القول هو الراجح وهذا قوي علي قول احمد فانه يجوز شهادة العبد كالحرة بخلاف الذي فلماذا لا يقتل الحر بالعبد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ومن قال لا يقتل حر بعبد يقول انه لا يقتل الذي الحر بالعبد المسلم والله سبحانه وتعالى يقول (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فالعبد المؤمن خير من الذي المشرك فكيف لا يقتل به والسنة انما جاءت لا يقتل والد بولد فالحاق الجد أبي الام بذلك بعبد ويتوجه أن لا يرث القاتل دما من وارث كما لا يرث هو المقتول وهو يشبه حد القذف المطالب به اذا كان القاذف هو الوارث أو وارث الوارث فعلى هذا لو قتل أحد الابنين أباه والآخرا أمه وهي في زوجية الاب فكل واحد منهما يستحق قتل الآخر فيتقاصان لاسيما اذا قيل انه مستحق القود بملك نقله الى غيره اما بطريق التوكيل بلا ريب واما بالتملك وليس بعبد واذا كان المقتول رضى بالاستيفاء أو بالذمة فينبغي أن يتعين كما لو عفا وعليه تخرج قصة علي اذا لم تخرج علي كونه مرتدا أو مفسدا في الارض أو قاتل الأئمة واذا قال انا قاتل غلام زيد فقياس المذهب ان كان نحويا لم يكن مقرا وان كان غير نحوى كان مقرا كما لو قاله بالاضافة ومن رأى رجلا يغربها له حازله فتلها فيما بينه وبين الله تعالى وسواء كان الفاجر محصنا او

غير محصن معروفا بذلك ام لا كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وليس هذا من باب دفع الصائل كما ظنه بعضهم بل هو من عقوبة المعتدين المؤذين واما اذا دخل الرجل ولم يفعل بمدفاحشة ولكن دخل لاجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا ان يتوب من القتل في مثل هذه الصورة ومن طلب منه الفجور كان عليه ان يدفع الصائل عليه فان لم يندفع الا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء فان ادعى القاتل انه صال عليه وانكر اولياء المقتول فان كان المقتول معروفا بالبر وقتله في محل لاربية فيه لم يقبل قول القاتل وان كان معروفا بالفجور والقاتل معروفا بالبر فالقول قول القاتل مع بینه لاسيما اذا كان معروفا بالتعرض له قبل ذلك

باب استيفاء القود والعفو عنه

والجماعة المشتركة في استحقاق دم المقتول الواحد اما ان يثبت لكل واحد بعض الاستيفاء فيكونون كالمشتركين في عقد أو خصومة ونعمين الامام قوي كما يؤثر عليهم لنيابته عن الممتنع . والقرعة انما شرعت في الاصل اذا كان كل واحد مستحقا او كالمستحق ويتوجه ان يقدم الاكثر حقا او الافضل لقوله كبروكالاوليا في النكاح وذلك انهم قالوا هنا من تقدم بالقرعة قدمته ولم تسقط حقوقهم ويتوجه اذا لمنا ليس للولي اخذ الدية الا برضا الجاني ان يسقط حقه بموته كما لو مات العبد الجاني او المكفول به وهو ظاهر كلام احمد في رواية ابي ثواب وابي القاسم وابي طالب ويتوجه ذلك وان قلنا الواجب القود عينا او احد شيئين لأن الدية عدل العفو فاما الدية مع الهلاك فلا والذي ينبغي ان لا يعاقب المجنون بقتل ولا فطع لكن يضرب على ما فعل ليزجر وكذا الصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا بليغا قال اصحابنا وان وجب لعبد فصاص او تعزير قذف فطلبه واسقاطه اليه دون سيده ويتوجه ان لا يملك اسقاطه مجانا كالمفلس والورثة مع الديون المستغرقة على احد الوجهين وكذلك الأصل في الوصي والقياس ان لا يملك السبد تعزير القذف اذا مات العبد الا اذا طالب كالوارث ويفعل بالجاني على النفس مثل ما فعل بالمجنى عليه ما لم يكن محرما في نفسه او يقتله بالسيف ان شاء وهو رواية عن احمد ولو كوى شخصا سمار كان للمجنى عليه ان يكويه مثل ما كواه ان امكن ويحرق القصاص في الناضمة والضربة ونحو ذلك وهو مذهب الخلفاء الراشدين وغيره ونص عليه احمد في رواية اسماعيل بن سعد الساجي ولا يستوفى القود في الطرق

الابحضة السلطان ومن ابرأ جانيا حرا جنائته على عاقلته ان قلنا تجب الدية على العاقلة أو تحمل عنه ابتداء أو عبدا ان قلنا جنائته في ذمته مع أنه يتوجه الصحة مطلقا وهو وجه بناء على ان مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس العفو مطلقا والتصرفات تحمل موجباتها على عرف الناس فتختلف باختلاف الاصطلاحات واذا عفا أولياء المقتول عن القاتل بشرط ألا يقيم في هذا البلد ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد يفسد به العقد أم لا ولا يصح العفو في قتل الغفلة لتعذر الاحتراز منه كالقتل في المحاربة وولاية القصاص والعفو عنه ليست عامة لجميع الورثة بل تخص بالعصبة وهو مذهب مالك وتخرج رواية عن احمد واذا اتفق الجماعة على قتل شخص فلا ولياء الدم أن يقتلوه ولم أن يقتلوا بعضهم وان لم يعلم عين القاتل فلا ولياء أن يحلفوا على واحد بقتله انه قتله ويحكم لهم بالدم انتهى

كتاب الديات

المعروف ان الحر يضمن بالاتلاف لا باليد الا الصغير ففيه روايتان كالروايتين في سرقة فان كان الحر قد تعلق برقبته حق لغيره مثل أن يكون عليه حق قود أو في ذمته مال أو منفعة أو عنده أمانات أو غصوب تلفت بتلفه مثل أن يكون حافظا عليها واذا تلف زال الحفظ فينبغي انه ان اتلف فما ذهب باتلافه من عين أو منفعة مضمونة ضمنت كالقود فانه مضمون لكن هل ينتقل الحق الى القاتل فيخير الأولياء بين قتله والعفو عنه أو الي ترك الأول ففيه روايتان وأما اذا تلف تحت اليد العادية فالتوجه أن يضمن ما تلف بذلك من مال أو بدل قود بحيث يقال اذا كان عليه قود فحال بين أهل الحق والقود حتى مات ضمن لهم الدية ومن جنى على سنه اثنان واختلفوا فالقول قول المجنى عليه في قدر ما اتلفه كل واحد منهما قاله اصحابنا ويتوجه أن يقترا على القدر المتنازع فيه لانه ثبت على احدهما لا بعينه كما لو ثبت الحق لاحدهما لا بعينه واذا أخذ من لحيته مالا جمال فيه فهل يجب القسط أو الحكومة

﴿فصل﴾ وأبو الرجل وابنه من عاقلته عند الجمهور كابني حنيفة ومالك واحمد في اظهر الروايتين عنه وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعذر العاقلة في أصح قولي العلماء ولا يؤجل على العاقلة اذا

رأى الامام المصلحة فيه ونص على ذلك الامام أحمد ويتوجه أن يعقل ذور الارحام عند عدم العصبية اذا قلنا يجب النفقة عليهم والمرتد يجب أن يعقل عنه من يرثه من المسلمين أو أهل الدين الذي انتقل اليه

باب القسامة

نقل اليموني عن الامام أحمد انه قال أذهب الى القسامة اذا كان ثم لطح واذا كان ثم سبب بين واذا كان ثم عداوة واذا كان مثل المدعى عليه يفعل هذا فذكر الامام أحمد اربعة أمور اللطح وهو التكلم في عرضه كالشهادة المردودة والسبب البين كالعرف عن قتل والعداوة كون المطلوب من المعروفين بالقتل وهذا هو الصواب واختاره ابن الجوزي ثم لو ثبت يغل على الظن انه قتل من اتهم بقتله جاز لا ولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقرب فلا يجوز الا مع القرائن التي تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

كتاب الحدود

قوله تعالى (فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا) قد يستدل بذلك على ان المذنب اذا لم يعرف فيه حكم الشرع فانه يمسك فيحبس حتى يعرف فيه الحكم الشرعي فينفذ فيه واذا زنى الذي بالمسلمة قتل ولا يصرف عنه القتل الاسلام ولا يعتبر فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم بل يكفي استفاضته واشتهاره وان حملت امرأه لا زوج لها ولا سبب حدث ان لم تدعى الشبهة وكذا من وجد منه رائحة الخمر وهو رواية عن أحمد فيها وغلظ المعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات لكن قد تحبط ما يقابلها عند أهل السنة ولا يشترط في القطع بالسرقعة مطالبة المروق منه بما له وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر ومذهب مالك كاقراءه بالزنا بأمة غيره ومن سرق تمرا أو ماشية من غير حرز اضعفت عليه القيمة وهو مذهب أحمد وكذا غيرها وهو رواية عنه والاص الذي غرضه سرقة أموال الناس ولا غرض له في شخص معين فان قطع يده واجب ولو عفا عنه رب المال

﴿فصل﴾ والمحاربون حكمهم في مصر والصحراء واحد وهو قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأكثر اصحابنا قال القاضي المذهب على ما قال أبو بكر في عدم التفرقة ولا نص في الخلاف بل هم في البنيان أحق بالمقوبة منهم في الصحراء والزوى فالمباشرة في الخراب وهو مذهب أحمد وكذا في السرقة والمرأة التي تحضر النساء للقتل تقتل والمقوبات التي تقام من حد أو تعزير إذا ثبتت بالبينّة فإذا أظهر من وجب عليه الحد التوبة لم يوثق منه بها فيقام عليه وإن كان ثائبا في الباطن كان الحد مكفرا وكان مأجورا على صبره وإن جاء ثائبا بنفسه فاعترف فلا يقام عليه في ظاهر مذهب أحمد ونص عليه في غير موضع كما جزم به الاصحاب وغيرهم في المحاربين وإن شهد على نفسه كما شهد به ماعز والغامدية واختار إقامة الحد عليه أقيم والا لا وتصح التوبة من ذنب مع الاصرار على آخر إذا كان المقتضى للتوبة منه أقوى من المقتضى للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد هذا هو المعروف عن السلف والخلف ويلزم الدفع عن مال الغير وسواء كان المدفوع من أهل مكة أو غيرهم (وقال أبو العباس) في جند قاتلوا عربا نهبوا أموال تجار ليردوها اليهم فهم مجاهدون في سبيل الله ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة ومن آمن للرئاسة والمال لم يثب ويأثم على فساد نيته كالمصلي رياء وسمعة

﴿فصل﴾ والافضل ترك قتال أهل البغي حتى يبدأ الامام وقاله مالك وله قتل اهل الخوارج ابتداء او متممة تخريبهم وجمهور العلماء يفرقون بين الخوارج والبناة المتأولين وهو المعروف عن الصحابة وأكثر المصنفين لقتال أهل البغي يري القتال من ناحيه على ومنهم من يرى الامساك وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث مع رؤيتهم لقتال من خرج عن الشريعة كالحرورية ونحوهم وأنه يجب والاخبار توافق هذا فاتبعوا النص الصحيح والقياس المستقيم وعلي كان أقرب الى الصواب من معاوية ومن استحل أذى من أمره ونهاه بتأويل فكالمتدع ونحوه يسقط توبته حق الله تعالى وحق العبد (واحتج أبو العباس) لذلك بما اتلفه البغاة لانه من الجهاد الذي يجب الاجر فيه على الله تعالى وقتال التتار ولو كانوا مسلمين هو قتال الصديق رضى الله عنه مانى لزكاة وبأخذ مالهم وذريتهم وكذا المنفقر اليهم ولو ادعى اكرها ومن أجهز على جريح لم يأثم ولو تشهد ومن أخذ منهم شيئا خمس وبقيته له والرافضة الجبلية يجوز أخذ أموالهم وسي حريمهم يخرج على تكفيرهم قال اصحابنا وإن اتقتلت طائفتان لمصيبة

أو طلب رئاسة فيها ظالمتان ضامنتان فواجبوا الضمان على مجموع الطائفة وإن لم يعلم عين المثلث وإن نقاتا تقاصلا لأن المباشر والمعين سواء عند الجمهور وإن جهل قدر مانهبه كل طائفة من الأخرى تساويا كمن جهل قدر الحرام المختلط بماله فإنه يخرج النصف والباقي له ومن دخل لصلح قتل فجهل قاتله ضمنه الطائفتان واجمع العلماء على أن كل طائفة ممتعة عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله كالحاربين وأولى

(فصل)

وإذا شككت في المظوم والمشروب هل يسكر أولا لم يحرم بمجرد الشك ولم يتم الحد على شارب ولا ينبغي إباحته للناس إذا كان يجوز أن يكون مسكرا لأن إباحة الحرام مثل تحريم الحلال فتكشف عن هذا شهادة من تقبل شهادته مثل أن يكون طعمه ثم تاب منه أو طعمه غير معتقد تحريمه أو معتقد أحله لتداو ونحوه أو على مذهب الكوفيين في تحليل يسير النبيذ فإن شهد به جماعة ممن يتأوله معتقدا تحريمه فينبغي إذا خبر عدد كثير لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن يحكم بذلك فإن هذا مثل التواتر والاستفاضة كما استفاض بين الفساق والكفار الموت والنسب والنكاح والطلاق فيكون أحد الأمرين أما الحكم بذلك لأن التواتر لا يشترط فيه الإسلام والعدالة (وأما) الشهادة بذلك بناء على الاستفاضة فلا يحصل بها التواتر ولنا أن نمتحن بعض المدول بتأوله لوجهين أحدهما أنه لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل فيجوز الإقدام على تناوله وكرهية الإقدام على الشبهة تعارضها مصلحة بيان الحال الوجه الثاني أن المحرمات قد تباح عند الضرورة والحاجة إلى البيان موضع ضرورة فيجوز تناولها لأجل ذلك والحشينة القنبية نجسة في الأصح وهي حرام مسكر منها أو لم يسكر والمسكر منها حرام باتفاق المسلمين وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر ولهذا أوجب الفقهاء فيها الحد كالخمر وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها وإن أكلها يوجب التعزير بما دون الحد فيه نظرا إذ هي داخلة في عموم ما حرم الله تعالى وأكلتها يباشرون عنها ويشبهونها بشرب الخمر وأكثر وتصددهم عن ذكر الله وإنما يتكلم المتقدمون في خصوصها لأنها إنما حدثت أكلها في أواخر المائة السادسة أو قريبا من ذلك فكان ظهورها مع ظهور سيف بن (بخشخا) ولا يجوز التداوى بالخمر ولا بغيرها من المحرمات وهو مذهب أحمد ويجوز شرب لبن الخيل إذا لم يصر مسكرا

والصحيح في حد الخمر أحد الروايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره ان الزيادة على الأربعين الى الثمانين ليست واجبة علي الاطلاق بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام كما جوزنا له الاجتهاد في صفة الضرب فيه بالجريد والنعال وأطراف الثياب في بقية الحدود ومن التعزير الذي جاءت به السنة ونص عليه أحمد والشافعي نفى الخنث وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ونفاه لما افتتن به النساء فكذا من افتتن به الرجال من المردان ولا يقدر التعزير بل بما يردع المعز و قد يكون بالعزل والنيل من عرضه مثل ان يقال له يا ظالم يا معندي وباقامته من المجلس والذين قدروا التعزير من أصحابنا انما هو فيما اذا كان تعزيرا على ما مضى من فعل أو ترك فان كان تعزيرا لاجل ترك ما هو فاعل له فهو بمنزلة قتل المرتد والحربي وقتال الباغي والمعادى وهذا تعزير ليس يقدر بل ينتهي الى ان يقتل كما في الصائل لاخذ المال يجوز أن يمنع من الاخذ ولو بالقتل وعلى هذا فاذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع الا بالقتل قتل وحينئذ فمن تكرر منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة بل استمر على ذلك الفساد فهو كالصائل الذي لا يندفع الا بالقتل فيقتل قيل ويمكن أن يخرج شارب الخمر في الرابعة على هذا ويقتل الجاسوس الذي يكرر التجسس وقد ذكر شيئا من هذا الحنفية والمالكية واليه يرجع قول ابن عقيل وهو أصل عظيم في صلاح الناس وكذلك تارك الواجب فلا يزال يعاقب حتى يفعله ومن قفز الى بلاد العدو أو لم يندفع ضرره الا بقتله قتل والتعزير بالمال سائغ اتلافا وأخذا وهو جار على أصل أحمد لانه لم يختلف أصحابه ان العقوبات في الأموال غير منسوخة كلها وقول الشيخ أبي محمد المقدسي ولا يجوز أخذ مال المعز فاشارة منه الى ما يفعله الولاة الظلمة ومن وطئ امرأة مشركة قدح ذلك في عدالته وادب والتعزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات فمن جنس ترك الواجبات من كتم ما يجب بيانه كالبائع المدلس والمؤجر والناكح وغيرهم من العاملين وكذا الشاهد والخبر والمفتي والحاكم ونحوهم فان كتمان الحق مشبه بالكذب وينبغي ان يكون سببا للضمان كما ان الكذب سبب للضمان فان الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات حتى قلنا لو قدر على انجاء شخص باطعام أو سقي فلم يفعل فمات ضمنه فعلى هذا فلو كتم شهادة كتماننا أبطل بها حق مسلم ضمنه مثل ان يكون عليه حق بينة وقد اداه حقه وله بينة بالاداء فكتم الشهادة حتى يفرم ذلك الحق وكما لو كانت وثائق لرجل فكتمها أو جحدتها حتى فات الحق ولو قال انا أعلمها ولا أؤديها فوجب الضمان

ظاهر * وظاهر ثقل حنبل وابن منصور سماع الدعوي والاعداء^(١) والتحليف في الشهادة *
ومن هذا الباب لو كان في القرية أو الحلة أو البلدة رجل ظالم فسأل الوالي أو الغريم عن مكانه
ليأخذ منه الحق فإنه يجب دلالة عليه بخلاف ما لو كان قصده أكثر من الحق فعلى هذا
إذا كنتموا ذلك حتى تلف الحق ضمنوه ويملك السلطان تعزير من ثبت عنده أنه كتم الخبر
الواجب كما يملك تعزير المقر اقراراً مجهولاً حتى يفسره أو من كتم الاقرار وقد يكون التعزير
بتركه المستحب كما يمزر العاطس الذي لم يحمد الله بترك تسميته (وقال أبو العباس) في
موضع آخر والتعزير على الشيء دليل على تحريمه ومن هذا الباب ما ذكره أصحابنا وأصحاب
الشافعي من قتل الداعية من أهل البدع كما قتل الجعد بن درهم والجهم بن صفوان
وغيلان القدرى وقتل هؤلاء له مأخذان (أحدهما) كون ذلك كفراً كقتل المرتد أو جعوداً
أو تغليظاً وهذا المعنى يعم الداعي إليها وغير الداعي وإذا كفروا فيكون قتلهم من باب قتل المرتد
(والمأخذ الثاني) لما في الدعاء إلى البدعة من افساد دين الناس ولهذا كان أصل الامام أحمد وغيره
من فقهاء الحديث وعلمائهم يفرقون بين الداعي إلى البدعة وغير الداعي في رد الشهادة وترك
الرواية عنه والصلاة خلفه وهجره ولهذا ترك في الكتب الستة ومسند أحمد الرواية عن مثل
عمر وابن عبيد ونحوه ولم يترك عن القدرية الذين ليسوا بدعاة وعلى هذا المأخذ فقتلهم من باب
قتل المفسدين المحاربين لأن المحاربة باللسان كالمحاربة باليد ويشبه قتل المحاربين للسنة بالرأي قتل
المحاربين لها بالرواية وهو قتل من يعتمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قتل
النبي صلى الله عليه وسلم الذي كذب عليه في حياته وهو حديث جيد لما فيه من تغيير سنته وقد
قرر (أبو العباس) هذا مع نظائره في الصارم المسلول كقتل الذي يتعرض لحرمه أو يسبه
ونحو ذلك وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المفرق بين المسلمين لما فيه من تفريق الجماعة
ومن هذا الباب الجاسوس المسلم الذي يخبر بعورات المسلمين ومنه الذي يكذب بلسانه أو بخطه
أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعيان الأمة علاناً وأمرائها فتحصل أنواع من الفساد كثيرة فهذا
متمى لم يندفع فسادُه إلا بقتله فلا ريب في قتله وإن جاز أن يندفع وجاز أن لا يندفع قتل أيضاً وعلى هذا
جاء قوله تعالى من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض (وقوله) إنما جزاء الذين يحاربون

الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا) واما ان اندفع الفساد الا كبر بقتله لـكن قد بقي فساد دون ذلك فهو محل نظر (قال أبو العباس) وافقت اميرا مقدما على عسكر كبير في الحرية اذا نهبوا اموال المسلمين ولم ينزجروا الا بالقتل ان يقتل من يكفون بقتله ولو انهم عشرة اذ هو من باب دفع الصائل قال وامر اميرا اخرج لتسكين الفتنة النائرة بين قيس عمن وقد قتل بينهم القاتل ان يقتل من يحصل بقتله كف الفتنة ولو انهم مائة قال وافقت ولاية الامور في شهر رمضان ستة اربع بقتل من أمسك في سوق المسلمين وهو سكران وقد شرب الخمر مع بعض أهل الذمة وهو محتاز بشقة لم يذهب بها الي ندمائه وكنت افيتهم قبل هذا بانه يعاقب عقوبتين عقوبة على الشرب وعقوبة على الفطر فقالوا ما مقدار التعزير فقلت هذا يختلف باختلاف الذنب وحال المذنب وحال الناس وتوقفت عن القتل فكبر هذا علي الامراء والناس حتي خفت انه ان لم يقتل ينحل نظام الاسلام علي انتهاك المحارم في نهار رمضان فافقت بقتله فقتل ثم ظهر فيما بعد انه كان يهوديا وانه اظهر الاسلام والمطلوب له ثلاثة احوال (احدها) برأته في الظاهر فهل يحضره الحاكم علي روايتين وذكر (ابو العباس) في موضع آخر ان المدعي حيث ظهر كذبه في دعواه بما يؤذي به المدعي عليه عزز الكذب ولاذاه وان طريقه القاضي رد هذه الدعوي علي الروايتين بخلاف ما اذا كانت ممكنة ونص احمد في رواية عبد الله فيما اذا علم بالعرف المطرد انه لا حقيقة للدعوي لا يعذبه وفيما لم يعرف واحد من الامرين يعذبه كما في رواية الاثرم وهذا التفريق حسن (والحال الثاني) احتمال الامرين وانه يحضره بلا خلاف (والحال الثالث) تهمة وهو قيام سبب يوم ان الحق عنده فان الاتهام افتعال من الوهم وحبسه هنا بمنزلة حبسه بعد اقامة البينة وقبل التعزير او بمنزلة حبسه بعد شهادة احد الشاهدين فاما امتحانه بالضرب كما يجوز ضربه لامتناعه من اداء الحق الواجب ديننا او عينا ففي المسألة حديث النعمان بن بشير في سنن ابي داود لما قال ان شاتم ضربته فان ظهر الحق عنده والا ضربتكم وقال هذا قضاء الله ورسوله وهذا يشبه تحليف المدعي اذا كان معه لون فان اقتران اللون بالدعوي جعل جانبه مرجحا فلا يستبعد ان يكون اقترانه بالتهمة يبيح مثل ذلك والمقصود انه اذا استحق التعزير وكان متهما بما يوجب حقا واحدا مثل ان يثبت عليه هتك الحرز ودخوله ولم يقر بأخذ المال واخراجه ويثبت عليه الحراب خروجه بالسلاح وشهره له ولم يثبت عليه القتل والاخذ فهذا يعززلما فعله من المعاصي وهل يجوز ان يفعل ذلك ايضا امتحانا

لاغير فيجمع بين المصلحتين هذاقوي في حقوق الآدميين فأمافي حدودالله تعالى عند الحاجة الى اقامتها فيحتمل ويقوي ذلك ان يعاقب الامام من استحق العقوبة بقتل وتوهم العامة انه عاقبه على بعض الذنوب التي يريد الحذر عنها وهذا شبه انه صلى الله عليه وسلم اذا اراد غزوا وري بغيرها والذي لا ريب فيه ان الحاكم اذا علم كتمان الحق عاقبه حتى يقربه كما يعاقب كاتم المال الواجب اداؤه فاما اذا احتمل ان لا يكون كاتما فهذا كالمتهم سواء وخبر من قال له جنى بارت فلانا سرق كذا تخبر انسي مجهول فيفيد تهمة واذا طلب المتهم بحق فن عرف مكانه دل عليه والقوادة التي تفسد النساء والرجال اقل ما يجب عليها الضرب البليغ وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض هذا في النساء والرجال واذا ركبت دابة وضمت عليها ثيابها ونودي عليها هذا جزءا من يفعل كذا وكذا كان من أعظم الجرائم اذ هي بمنزلت عبوز السوء امرأة لوط وقد أهلكها الله تعالى مع قومها ومن قال لمن لامه الناس تقرأون توارىخ آدم وظهور منه قصد معرفتهم بخطيئته عزز ولو كان صادقا وكذا من يمسك الجنة ويدخل النار ونحوه وكذا من يتقص مسلما بانه مسلماني أو أباه مسلماني مع حسن اسلامه ومن غضب فقال ما نحن مسلمون ان أراد ذم نفسه لنقص دينه فلا يخرج فيه ولا عقوبة ومن قال لذي يا حاج عزز لان فيه تشبيه قاصد الكنائس بقاصد بيت الله وفيه تعظيم ذلك فهو بمنزلة من يشبه اعياد الكفار باعياد المسامين وكذا يعز من يسمى من زار القبور والمشاهد حاجا الا ان يسمى حاجا بقيد كحاج الكفار والضالين ومن سعى زيارة ذلك حجا أو جعل له ناسك فانه ضال. ضل ليس لاحد ان يفعل في ذلك ما هو من خصائص حج البيت العتيق وان اشترى اليهودي نصرانيا فجعله يهوديا عزز على جملة يهوديا ولا يكون مسلما ولا يجوز للجذماء مخالطة الناس عموما ولا مخالطة الناس لهم بل يسكنون في مكان مفرد لهم ونحو ذلك كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكما ذكره العلماء واذا امتنع ولي الامر من ذلك أو المجذوم أثم بذلك واذا أصر على ترك الواجب مع علمه به فسق ومن دعي عليه ظلما له ان يدعو على ظلمه بمثل مادعا به عليه نحو اخزاك الله او لعنك او يشتمه بغير فربة نحو يا كلب يا خنزير فله ان يقول له مثل ذلك واذا كان له ان يستعين بالمخلوق من وكبل ووال وغيرهما فاستعانت به بخالقه اولى بالجواز ومن وجب عليه الحد بقتل او غيره يسقط عنه بالموبة وظاهر كلام اصحابنا لا يجب عليه التعزير كقولهم هو واجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة (ذكر أبو العباس)

في موضع آخر ان المرتد اذا قبلت توبته ساغ تعزيره بعد التوبة

— فصل —

ويقام الحد ولو كان من يقيمه شريكا لمن يقيمه عليه في المعصية أو عوناً له ولهذا ذكر العلماء ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك بل عليه ان يأمر وينهى ولا يجمع بين معصيتين والرقيق ان زنا علانية وجب على السيد اقامة الحد عليه وان عصى سرا فيذبح ان لا يجب عليه اقامته بل يخير بين ستره أو استتابته بحسب المصلحة في ذلك كما يخير الشهود على من وجب عليه الحد بين اقامتها عند الامام وبين الستر عليه واستتابته بحسب المصلحة فانه يرجع ان يتوب ان ستره وان كان في ترك اقامة الحد ضرر على الناس كان الراجح فعله ويجب على السيد بيع الامة اذا زنت في المرة الرابعة ويجمع الجلد والرجم في حق المحصن وهو رواية عن احمد اختارها شيوخ المذهب

باب حكم المرتد

والمرتد من أشرك بالله تعالى أو كان مبغضاً للرسول صلى الله عليه وسلم ولما جاء به أو ترك انكار منكر بقلبه أو توهم ان احداً من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم قاتل مع الكفار أو اجاز ذلك أو انكر مجتمعا عليه اجماعاً عطيماً أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم ومن شك في صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجملها فترتد وان كان مثله يجملها فليس يرتد ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله واعادته لانه لا يكون الا بعد الرسالة رمنه قول عائشة رضي الله عنها ما يكتم الناس يعلمه الله قال نعم واذا أسلم المرتد عصم دمه وماله وان لم يحكم بصحة اسلامه حاكم باتفاق الاثمة بل مذهب الامام أحمد المشهور عنه وهو قول أبي حنيفة والشافعي انه من شهد عليه بالردة فانكر حكمه باسلامه ولا يحتاج أن يفي بما شهد عليه به وقد بين الله تعالى انه يتوب عن أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع ومن شفع عنده في رجل فقال لوجاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه ان تاب بعد القدرة عليه قتل لا قبلها في أظهر قولي العلماء فيهما ولا يضمن المرتد ما اتلفه بدار الحرب أو في جماعة مرتدة ممتعة وهو رواية عن احمد اختارها الخلال وصاحبه * والتنجيم كالا استدلال باحوال الفلك على الحوادث الارضية هو من السحر

ويحرم اجماعا واقوال المنجمين ان الله يدفع عن أهل العبادة والدعاء ببركة ذلك ما زعموا ان الافلاك توجبه وان لهم من ثواب الدارين مالا تقوى الافلاك أن تجلبه * واطفال المسلمين في الجنة اجماعا وأما اطفال المشركين فأصبح الاجوبة فيهم ماثبت في الصحيحين أنه سئل عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا نحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار ويروى انهم يمتحنون يوم القيامة فمن أطاع منهم دخل الجنة ومن عصى دخل النار وقد دلت الاحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار والصحيح في اطفال المشركين انهم يمتحنون في عرصات القيمة

كتاب الجهاد

ومن عجز عن الجهاد ببدنه وقدر على الجهاد بماله وجب عليه الجهاد بماله وهو نص أحمد في رواية أبي الحكم وهو الذي قطع به القاضي في أحكام القرآن في سورة براءة عند قوله (انفروا خفافا وثقالا) فيجب على الموسرين النفقة في سبيل الله وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهن ان كان فيها فضل وكذلك في أموال الصغار واذا احتيج اليها كما تجب النفقات والزكاة وينبغي أن يكون محل الروايتين في واجب الكفاية فاما اذا هجم العدو فلا يبقى للخلاف وجه فان دفع ضرره عن الدين والنفس والحرمة واجب اجماعا (قال أبو العباس) سئلت عن عليه دين وله ما يوفيه وقد تعين الجهاد فقلت من الواجبات ما يقدم على وفاء الدين كنفقة النفس والزوجة والولد الفقير ومنها ما يقدم وفاء الدين عليه كالعبادات من الحج والكفارات ومنها ما يقدم عليه الا اذا طوالب به كصدقة الفطر فان كان الجهاد المتعين لدفع الضرر كما اذا حضره العدو أو حضر الصف قدم على وفاء الدين كالنفقة وأولى وان كان استنفار قضاء الدين أولى اذ الامام لا ينبغي له استنفار المدين مع الاستغناء عنه ولذلك قلت وضاق المال عن اطعام جياع والجهاد الذي يتضرر بتركه قدمنا الجهاد وان مات الجياع كما في مسألة النفوس^(١) وأولى فان هناك نقتلهم بفعلنا وهنا يموتون بفعل الله وقلت أيضا اذا كان الغرماء يجاهدون بالمال الذي يستوفونه فالواجب وفاؤهم لتحصيل المصلحتين الوفاء والجهاد ونصوص الامام أحمد توافق ما كتبه وقد ذكرها

الخلال قال القاضي اذا تمين فرض الجهاد على اهل بلد وكان على مسافة يقصر فيها الصلاة فمن شرط وجوبه الزاد والراحلة كالحج وما قاله القاضي من القياس على الحج لم ينقل عن أحمد وهو ضعيف فان وجوب الجهاد قد يكون لدفع ضرر العدو فيكون أوجب من الهجرة ثم الهجرة لا تعتبر فيها الراحلة فبعض الجهاد أولى وثبت في الصحيح من حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال علي المرء المسلم السمع والطاعة في أمره ويسره ومنشطه ومكرمه وأثره عليه فواجب الطاعة التي عمادها الاستنفار في السر واليسر وهنا نص في وجوبه مع الاعسار بخلاف الحج هذا كله في قتال الطلب وأما قتال الدفع فهو اشد أنواع دفع الصائل عن الحرمه والدين فواجب اجماعا فالمدو والصائل الذي يفسد الدين والدنيا لاشيء أوجب بعد الايمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الامكان وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده والجهاد منه ما هو باليد ومنه ما هو بالقلب والدعوة والحجة واللسان والرأي والتدبير والصناعة فيجب بنائة ما يمكنه ويجب على القعدة لعدوان يخلقوا الفزاة في أهلهم وما لهم قال المروزي سئل أبو عبد الله عن الغزو في شدة البرد في مثل الكانونين فيتخوف الرجل ان يخرج في ذلك الوقت ان يفرط في الصلاة فتري له ان يغزو أو يقعد قال لا يقعد الغزو خير له وأفضل فقد قال الامام أحمد بالخروج مع خشية تضييع الفرض لان هذا مشكوك فيه أو لانه اذا أخر الصلاة بعض الاوقات عن وقتها كان ما يحصل له من فضل الغزو مربيا على ما فاته وكثيرا ما يكون ثواب بعض المستحبات أو واجبات الكفاية أعظم من ثواب واجب كما لو تصدق بالف درهم وزكى بدرهم قال ابن بختان سألت ابا عبد الله عن الرجل يغزو قبل الحج قال نعم الا أنه بعد الحج أجود وسئل أيضا عن رجل قدم يريد الغزو ولم يحج فنزل على قوم فشبطوه عن الغزو وقالوا انك لم تحج تريد أن تغزو قال أبو عبد الله يغزو ولا عليه فان أمانه الله حجة ولا نري بالغزو قبل الحج باسا (قال أبو العباس) هذا مع أن الحج واجب على الفور عنده لكن تأخيرهُ لمصلحة الجهاد كتأخير الزكاة الواجبة على الفور لا انتظار قوم أ. الحج من غيرهم أو لضرر أهل الزكاة وتأخير الفوائت الانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك وهذا أجود ما ذكره بعض أصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان وجب عليه

متقدما وكلام أحمد يقتضى الغزو وان لم يبق معه مال للحج لانه قال فان أعانه الله حج مع ان عنده تقديم الحج أولى كما انه يتعين الجهاد بالشروع وعند استنفار الامام لكن لو اذن الامام لبعضهم لنوع مصلحة فلا بأس واذا دخل العدو بلاد الاسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الاقرب فالاقرب اذ بلاد الاسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة وانه يجب النفير اليه بلا اذن والد ولا غريم ونصوص أحمد صريحة بهذا وهو خير مما في المختصرات لكن هل يجب على جميع أهل المكان النفير اذا نفر اليه الكفاية كلام أحمد فيه مختلف وقاتل الدفع مثل ان يكون العدو كثيرا لا طاقة للمسلمين به لكن يخاف ان انصرفوا عن عدوهم عطف العدو على من يخلفون من المسلمين فهنا قد صرح أصحابنا بأنه يجب ان يبذلوا مهجهم ومهيج من يخاف عليهم في الدفع حتى يسلموا ونظيرها ان يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف فان انصرفوا استولوا على الحريم فهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طالب لا يجوز الانصراف فيه بحال ووقعة أحد من هذا الباب والواجب ان يعتبر في أمور الجهاد وتراعى أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون الدنيا الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين فلا يؤخذ برأيهم ولا يراى أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا والرباط أفضل من المقام بمكة اجاعاء ولا يستعان بأهل الذمة في عمالة ولا كتابة لانه يلزم منه مفساد أو يفضى اليها وسئل أحمد في رواية أبي طالب في مثل الخراج فقال لا يستعان بهم في شيء ومن تولى منهم ديونا للمسلمين ابتقض عهده ومن ظهر منه أذى للمسلمين أو سعى في فسادهم لم يجز استعماله وغيره أولى منه بكل حال فان أبا بكر الصديق رضى الله عنه عهد ان لا يستعمل من أهل الردة أحدا وان عاد الى الاسلام لما يخاف من فساد دياتهم والامام عمل المصاحبة في المال والاسرى لعمل النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مكة (وقال أبو العباس) في رده على الرافضى يقع منها التأويل في الدم والمال والعرض ثم ذكر قتل أسامة للرجل الذمى أسلم بعد ان علاه بالسيف وخبر المقداد فقال قد ثبت انهم مسلمون يحرم قتلهم ومع هذا فلم يضمن المقتول بقود ولا كفارة ولا دية لان القتال كان متأولا وهذا قول أكثرهم كالشافعى وأحمد وغيرهم وان مثل الكفار بالمسلمين فالمثلة حق لهم فاهم فعلمنا للاستيفاء وأخذ الثار ولهم تركها والصبر افضل وهذا حيث لا يكون في التمثيل السائق لهم دعاء الى الايمان وحرز لهم عن العدو وان فانه هنا من اقامة الحدود والجهاد ولم تكن القضية في أحد

كذلك فلهذا كان الصبر أفضل فلما ان كانت المثلثة حق الله تعالى فالصبر هناك واجب كما يجب حيث لا يمكن الانتصار ويحرم الجزع انتهى

باب قسمت الغنائم واحكامها

لم ينص الامام أحمد على ان الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على عدمه وانما نص على احكام اخذ منها ذلك فالصواب انهم يملكونها ما كما مقيدا لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه واذا اسلموا وفي ايديهم أموال المسلمين فهي لهم نص عليه الامام أحمد وقال في رواية أبي طالب ليس بين المساميين اختلاف في ذلك (قال أبو العباس) وهذا يرجع الى ان كل ما قبضه الكفار من الأموال قبضا يمتدون جوزاه فانه يستقر لهم بالاسلام كالعة ود الفاسدة والانكحة والموارث وغيرها ولهذا لا يضمون ما تلقوه على المسلمين بالاجماع وما باعه الامام من الغنيمة او قسمه وقلنا لم يملكوه ثم عرف ربه فلا شبهه ان المالك لا يملك انتراعه من المشتري مجانا لأن قبض الامام بحق ظاهرا وباطنا ويشبهه هذا ما يبيعه الوكيل والوصي ثم يتبين مودعا او مغبوبا او مرهونا وكذا القبض والقبض منه واجب ومنه مباح وكذلك صرفه منه واجب ومنه مباح قال في المحرر وكل ما قلنا قد ملكوه ما عدا ام الولد فاذا اغتتمناه وعرفه ربه قبل قسمته ود اليه ان شاء والابقى غنيمة (قال أبو العباس) يظهر الفرق اذا قلنا قد ملكوه يكون الرد ابتداء ملك والا كان كالمغصوب واذا كان ابتداء ملك فلا يملكه ربه الا بالاخذ فيكون له حق الملك ولهذا قال والابقى غنيمة والتحقيق انه فيه بمنزلة سائر الغنائم في الغنيمة وهو ل يملكونها بالظهور او بالقيمة على وجهين وعليهما من ترك حقه صار غنيمة ومثله لو ترك العامل حقه في المصاربة أو ترك احد الورثة حقه او احد اهل الوقف المعين حقه ونحو ذلك وعلى ذلك اجازة الورثة ومثله عفو المرأة او الزوج عن نصف الصداق قال في المحرر وان لم يعرفه ربه بعينه قسم ثمنه وجاز التصرف فيه (قال أبو العباس) اما اذا لم يعلم انه ملك المسلم فظاهر انه لا يردده واما اذا علم فهل يكون كاللقطة او كالحبس والفى واحدا أو يصير مصرفا في المصالح وهذا قول اكثر السلف ومذهب اهل المدينة ورواية عن احمد ووجه في مذهبه وائس للغنائم اعطاء اهل الخمس قدره من غير الغنيمة وتحريق رجل المال من باب التعزير لا الحد الواجب فيجتهد الامام فيه بحسب المصلحة

ومن العقوبة المالية حرمانه عليه للسلام السلب للمددي لما كان في أخذه عدونا على ولى الامر
واذا قال الامام من أخذ شيئا فهو له أو فضل بعض الغائبين على بعض وقتلنا ليس له ذلك على رواية
هل تباح لمن لا يستقد جواز أخذه ويقال هذا مبنى على الروايتين فيما اذا حكم بإباحة شيء يعقده
المحكوم له حراما وقد يقال يجوز هنا قول واحد لا بالتفرق واما في تصرفات السلطان بين
الجواز وبين النفوذ لانا لو قلنا تبطل ولايته وقسمه وحكمه لما أمكن ازالة هذا الفساد إلا بأشد
فسادا منه فينفذ فمما لا احتمال له ولما هو شر منه في الوفاء والواجب ان يقال يباح الاخذ مطلقا لكن
يشترط أن لا يظلم غيره اذا لم يغلب على ظنه ان المأخوذ أكثر من حقه فقيه نظر والتحريم في
الزيادة أقرب وان لم يغلب على ظنه واحد من الامرين فالحل أقرب ولو ترك مسممة الفئيمة
وترك هذا القول وسكت سكوت الاذن في الانتهاب وأقر على ذلك فهو اذن فان الاذن منه تارة يكون
بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاقرار على ذلك فالثلاث في هذا الباب سواء كما في إباحة المالك في
أكل طعامه ونحو ذلك بل لو عرف انه راض بذلك فيما يرون ان يصدر منه قول ظاهر أو فعل
ظاهر أو اقرار فالرضا منه بتغيير ادنه بمنزلة ادنه الدال على ذلك اذ الاصل رضاه حتى لو أقام
الحد وعقد الانكحة من رضي الامام بفعله ذلك كان بمنزلة ادنه على أكثر أصولنا فان الاذن
العرفي عندنا كاللفظي والرضا الخاص كالاذن العام فيجوز للانسان ان يأكل طعام من يعلم
رضاه بذلك لما بينهما من المودة وهذا أصل في الإباحة والوكالة والولايات لكن لو ترك القسمة
ولم يرض بالانتهاب إما لمجزئه أو لاخذه المال ونحو ذلك أو أجاز القسمة فهنا من قدر على أخذ
مبلغ حقه من هذا المال المشترك فله ذلك لان مالكيه متعينون وهو قريب من الورثة لكن
يشترط انتفاء المفسدة من فتنه أو نحوها وترضخ البنغال والحير وهو قياس المذهب والأصول
كن يرضخ لمن لا سهم له من النساء أو العبيد والصبيان وتجوز النيابة في الجهاد اذا كان النائب
ممن لم يتعين عليه والطفل اذا سبي يتبع مسيه في الاسلام وان كان مع ابويه وهو قول لاوزاعي
ولاحمد نص يوافق ويقيم أيضا اذا شتره ويحكم باسلام الطفل اذا مات أبواه أو كان نسبه
منقطعا مثل كونه ولد زنا أو متفيا بلعان وقاله غير واحد من العلماء

باب الهدنة

ويجوز عقدها مطلقاً ووقتاً والموقت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولي العلماء وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الامام فيه بالمصلحة (وسئل أبو العباس) عن سبي ملطية مسلميها ونصاراها فحرم مال المسلمين وأباح سبي النصارى وذريتهم ومالهم كسائر الكفار اذ لا ذمة لهم ولا عهد لانهم تقضوا عهدهم السابق من الأئمة بالحاربة وقطع الطريق وما فيه المضاضة علينا والاعانة على ذلك ولا يعقد لهم الا من عن قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهؤلاء التتر لا يقاتلونهم على ذلك بل بعد اسلامهم لا يقاتلون الناس على الاسلام ولهذا وجب قتال التتر حتى يلتزموا شرائع الاسلام منها الجهاد والتزام أهل الذمة بالجزية والصغار ونواب التتر الذين يسمون الملوك لا يجاهدون على الاسلام وهم تحت حكم التتر ونصارى ملطية وأهل المشرق ويهودهم لو كان لهم ذمة وعهد من ملك مسلم يجاهدهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية كاهل المغرب واليمن لما لم يعاملوا أهل مصر والشام معاملة أهل العهد جاز لا لاهل مصر والشام غزوه واستباحة دمهم ومالهم لان أبا جنيد وأبا نصير حاربوا أهل مكة مع ان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهداً وهذا باتفاق الأئمة لان العهد والذمة انما يكون من الجائين والسبي المشتبه يحرم استرقاقه ومن كسب شيئاً فادعاه رجل وأخذه فعلي الآخذ للمأخوذ منه ما غرمه عليه من نفقة وغيرها ان لم يعرف انه ملكه او ملك الغير أو عرف وأنفق غير متبرع والله أعلم

باب عقد الذمة واخذ الجزية

والكتاب الذي بأيدي الخيبره الذين يدعون انه بخط علي في اسقاط الجزية عنهم باطل وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم كأبي العباس بن شريح والقاضي بن يعلى والقاضي الماوردي وذكر انه اجماع وصدق في ذلك (قال أبو العباس) ثم انه عام لإحدى وسبعائة جاعني جماعة من يهود دمشق يهود في كل ما انه بخط علي بن أبي طالب في اسقاطه الجزية عنهم وقد لبسوها ما يقتضي تعذيبها وكانت قد نفقت على ولاية الامور في مدة طويلة فاسقطت عنهم الجزية بسببها

وبسببهم تواضع^(١) ولاية الامور فلما وقفت عليها تين لي في نقشها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة جداً * اذا كان من أهل الذمة زنديق يبطن جحود الصانع أو جحود الرسل أو الكتب المنزلة أو الشرائع أو المعاد ويظهر التدين بموافقة أهل الكتاب فهذا يجب قتله بلا ريب كما يجب قتل من ارتد من أهل الكتاب الى التعطيل فان أراد الدخول في الاسلام فهل يقال انه يقتل أيضاً كما يقتل منافق المسلمين لانه ما زال يظهر الاقرار بالكتب والرسل أو يقال بل دين الاسلام فيه من الهدى والنور ما يزيل شبهته بخلاف دين أهل الكتابين هذا فيه نظر ويمنع أهل الذمة من اظهار الاكل في نهار رمضان فان هذا من المنكر في دين الاسلام ويمنعون من تعلية البنيان على جيرانهم المسلمين وقال العلماء ولو في ملك مشترك بين مسلم وذمي لان مالا يتم الواجب الا به واجب * والكنائس العتيقة اذا كانت بأرض العدو فلا يستحقون ابقائها ويجوز هدمها مع عدم الضرر علينا واذا صارت الكنيسة في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين يصلى فيه وهو أرض عدوة فانه يجب هدم الكنيسة التي به لما روى أبو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يجتمع قبلتان بأرض) وفي اثر آخر (لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب) ولهذا أقرهم المسلمون في أول الفتح على ما في أيديهم من كنائس العدو بأرض مصر والشام وغير ذلك فلما كثرت المسلمون وبنيت المساجد في تلك الارض أخذ المسلمون تلك الكنائس فاقطعوها وبنوها مساجد وغير ذلك وتنازع العلماء في كنائس الصلح اذا استهدمت هل لهم اعادتها على قولين ولو انقرض أهل مصر ولم يبق أحد ممن دخل في العقد المبتدأ فان انتقض فكالمفتوح عدوة ويمنعون من القاب المسلمين كمن الدين ونحوه ومن حمل السلاح والعمل به وتعلم المقاتلة الدقاف^(٢) والرمي وغيره وركوب الخيل ويستطب^(٣) مسلم ذمياً بقعة عنده كما يودعه ويعامله فلا ينبغي ان يعدل عنه ويكره الدعاء بالبقاء لكل أحد لانه شيء قد فرغ منه ونص عليه الامام أحمد في رواية أبي اسرم وقال له رجل جمعنا الله وإياك في مستقر رحمة فقال لا تقل هذا (وكان أبو العباس) يميل الى أنه لا يكره الدعاء بذلك ويقول ان الرحمة ههنا المراد بها الرحمة المخلوقة ومستقرها الجنة وهو قول طائفة من السلف (واختلف كلام أبي العباس) في رد تحية الذمي هل ترد مثلها

أو وعليكم فقط ويجوز أن يقال أهلا وسهلا ويجوز عيادة أهل الذمة وتهنئتهم وتعزييتهم ودخولهم المسجد للمصالحة الراجعة كرجاء الاسلام وقال العلماء يعاد الذي ويعرض عليه الاسلام وليس لهم اظهار شيء من شعار دينهم في دار الاسلام لا وقت الاستسقاء ولا عند لقاء الملوك ويمنعون من المقام في الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة والينبع وفذك وتبوك ونحوها ومادون المنحنى وهو عقبة الصواب^(١) والشام كعمان والعشور التي تؤخذ من تجار أهل الحرب تدخل في أحكام الجزية وتقديرها على الخلاف (واختار أبو العباس) في رده على الرافضي اخذ الجزية في جميع المقار وأنه لم يبق أحد من مشركي العرب بعد بل كانوا قد أسلموا وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة من أخذها من الجميع أو سوى بين المجوس وأهل الكتاب فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة ولا يبقى في يد الراهب مال الا بلفته فقط ويجب أن يؤخذ منهم مال كالورق التي في الديورة والمزارع اجماعا ومن له تجارة منهم أو زراعة وهو مخالف لهم أو معاونهم على دينهم كن يدعو اليه من راهب وغيره تلزمه الجزية وحكمه حكمهم بلا نزاع واذا أبي الذي بذل الجزية أو الصغار أو التزام حكمنا ينقض عهده وساب الرسول يقتل ولو أسلم وهو مذهب أحمد ومن قطع الطريق على المسلمين أو تجسس عليهم أو أعان أهل الحرب على سبي المسلمين أو أسرم وذهب بهم الي دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مضرة على المسلمين فهذا يقتل ولو أسلم ولو قال الذي هؤلاء المسلمون الكلاب أبناء الكلاب ينقصون علينا انه أراد طائفة معينين عوقب عقوبة تزجره وامثاله وان ظهر منه قصد العموم ينقض عهده ووجب قله

باب قسمة الفىء

ولاحق للرافضة في الفىء وليس لولاية الامور أن يستأثروا به فوق الحاجة كالاقطاع يصرفونه فيما لا حاجة اليه ويقدم المحتاج على غيره في الاصح عن احمد وعمل الفىء اذا خانوا فيه وقبلوا هدية أو رشوة فمن فرض له دون أجره أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف لم يستخرج منه ذلك القدر وان قلنا لا يجوز لهم الاخذ خيانة فانه يلزم الامام الاعطاء كاخذ المضارب حصته أو الغريم دينه بلا اذن فلا فائدة في استخراجهم ورده اليهم بل ان لم يصرفه الامام مصارفه الشرعية

لم يمن على ذلك وقد ثبت ان عمر شاطر عماله كسعد و خالد وأبي هريرة وعمر بن العاص ولم يهتمهم بخيانة بينة بل بحماية اقتضت ان جعل أموالهم بينهم وبين المسلمين * ومن علم تحريم ما وزنه أو غيره وجعل قدره كسبه نصفين وللإمام ان يخص من أموال النبي * كل طائفة بصنف وكذلك في المناسم على الصحيح وليس للسلطان اطلاق النبي * دائما ويجوز للإمام تفضيل بعض الغائبين لزيادة منفعة على الصحيح انتهى

كتاب الاطعمة

والاصل فيها الحلال لمسلم يعمل صالحا لان الله تعالى انما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعته لا معصيته لقوله تعالى (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا) الآية ولهذا لا يجوز أن يمان بالمباح على المعصية كمن يعطي اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر ويستعين به على الفواحش ومن أكل من الطيبات ولم يشكر فهو مذموم قال الله تعالى (لتسألن يومئذ عن النعيم) أي عن الشكر عليه * وما يأكل الجيف فيه روايتنا الجلالة وعامة أجوبة أحمد ليس فيها تحريم ولا أثر لاستحباب العرب فالمرمى يحرمه الشرع فهو حل وهو قول أحمد وقدماء أصحابه ويحرم ميتا من مأكل وغيره ولو تغير حيوان من نعمة نصفه خروف ونصفه كلب * والمضطر يجب عليه أكل الميتة في ظاهر مذهب الاثنية الاربية وغيرهم لا السؤال وقوله تعالى (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) قد قيل انهما صفة للشخص مطلقا فالباغي كالباغى على امام المسلمين وأهل العدل منهم كما قال الله تعالى (فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنق) والعادي كالصائل قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال * وقد قيل انهما صفة لضرورته فالباغي الذي يبغى المحرم مع قدرته على الحلال والعادي الذي يتجاوز قدر الحاجة كما قال (فمن اضطر في نخمصة غير متجانف لاثم) وهذا قول أكثر السلف وهو الصواب بل لا ريب وايس في الشرع ما يدل على ان العاصي بسفوره لا يأكل الميتة ولا يقصر بل نصوص الكتاب والسنة عامة مطابقة كما هو مذهب كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو الصحيح والمضطر الى طعام الغير إن كان فقيرا فلا يلزمه عوض اذا أعطاهم الجائع وكسوة لعاري فرض كفاية ويصيران فرض عين على المعين اذا لم يقدّم به غيره * وان لم يكن بيده لأمال غيره كوقف ومال يتيّم ووصية

ونحو ذلك فهل يجب أو يجوز صرفه في ذلك أو يفرق بين ما يكون من جنس الجهة فيصرف وبين ما يكون من غير جنسها فلا (تردد نظر أبي العباس في ذلك كله) وإن كان غنيا لزمه العوض إذا واجب معاوضته وإذا وجد المضطر طعاما لا يعرف مالكة وميتة فانه يأكل الميتة إذ لم يعرف مالك الطعام وامكن رده إليه بعينه أما إذا تمذر رده إلى مالكة بحيث يجب أن يصرف إلى الفقراء كالمغصوب والامانات التي لا يعرف مالكة فانه يقدم ذلك على الميتة وإذا كانت الحاجة إلى عين قد بيعت ولم يتمكن المشتري من قبضها فيذبح أن يخير المشتري بين الامضاء والفسخ كما لو غصبها غاصب لأنها في كلا الموضعين أخذت ثم اختياره على وجه يتكهن من أخذ عوضها إلا أن الأخذ كان في أحد الموضعين بحق وفي الآخر باطل وهذا إنما تأثيره في الأخذ لا في المأخوذ منه لكن يحتاج إلى الفرق بين ذلك وبين استحقاق الأخذ بالتنقيص بالشفعة فيقال الفرق بينهما أن المشتري هناك يعلم أن الشريك يستحق الانزاع فقد رضى بهذا الاستحقاق بخلاف المشتري لغير اضطرار ثم يحدث اضطرار إليها ولو كانت الضرورة إلى منافع مؤجرة ثم ظهرت دابة وسكنى أو دارا ونحو ذلك مما يحتاج إليه المؤجر أو المستأجر فإن قلنا بوجوب القيمة فهي كالأعيان وإن قلنا تؤخذ مجانا فإنها تكون من ضمان المؤجر لا المستأجر لأنه لما استحق أخذها بغير عوض كانت ذلك بمنزلة تلفها بأمر سماوي ولو تلفت بأمر سماوي كانت من ضمان المؤجر وحيث أوجبنا الضمان فالواجب المعروف عادة كالزوجة والقريب والرقيق ومن امتنع من أكل الطيبات بلا سبب شرعي فبئدع مذموم وما نقل عن الامام أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له فكذب ويكره ذبح الفرس الذي ينتفع به في الجهاد بالانزاع

كتاب الذكاة

وإذا لم يقصد المذكي إلا كل بل قصد مجرد حل ميتة لم تبسح الذبيحة وما أصابه بسبب الموت كأكيلة السبع ونحوها فيه نزاع بين العلماء هل يشترط أن لا يبقى موتها بذلك السبب أو أن يبقى معظم اليوم أو أن يبقى فيها حياة بقدر حياة المذبوح أو أزيد من حياته أو يمكن أن يزيد فيه خلاف والاظهر أنه لا يشترط شيء من ذلك بل متى ذبح فخرج منه الدم الأحمر الذي يخرج من المذكي

المذبوح في المادة ليس هو دم الميتة فانه يحل أكله وان لم يتحرك في أظهر قولي العلماء وتقطع الحلقوم والمرئ والودجان والاقوى ان قطع ثلاثة من الأربع يبيح سواء كان فيها الحلقوم أو لم يكن فان قطع الودجين أبلغ من قطع الحلقوم وأبلغ من انهار الدم والقول بان أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان أبوه أو أجداده في ذلك الدين قبل النسخ والتبديل قول ضعيف بل المقطوع به بان كون الرجل كتابيا أو غير كتابي هو حكم يستفيدة بنفسه لا بنسبه فكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله بعد النسخ والتبديل أو قبل ذلك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وان كان بين أصحابه خلاف معروف وهو الثابت بين الصحابة بلا نزاع بينهم وذكر الطحاوي ان هذا اجماع قديم والمأخذ الصحيح المنصوص عن أحمد في تحريم ذبائح بني تغلب انهم لم يتدينوا بدين أهل الكتاب في واجباتهم ومحظوراتهم بل أخذوا منهم حل الحرمات فقط ولهذا قال على إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب الا بشرب الخمر لا انا لم نعلم ان آبائهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل فاذا شككنا فيهم هل كان أجدادهم من أهل الكتاب أم لا فاخذنا بالاحتياط فحقتا دماهم بالجزية وحرمانا ذبيحتهم ونساءهم احتياطا وهذا ما أخذ الشافعي وبعض أصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وفي هذا دليل على ان الاحسان واجب على كل حال حتى في ازهاق النفس ناطقها وبهيما فبلى الانسان ان يحسن القتلة للآدميين والذبيحة للبهائم ويحرم ما ذبحه الكتابي لبيده أو ليتقرب به الى شيء يعظمه وهو رواية عن أحمد والذبيح اسماعيل وهو رواية عن أحمد واختيار ابن حامد وابن ابي موسى وذلك أمر قطعي

﴿ فصل ﴾

والصيد لحاجة جائز وأما الصيد الذي ليس فيه الا اللهو والالعاب فمكروه وان كان فيه ظلم للناس بالمدونات على زرعهم وأموالهم فحرام والتحقيق ان المرجع في تعليم الفهد الى أهل الخبرة فان قالوا انه من جنس تعليم الصقر بالأكل الحق به وان قالوا انه تعلم بترك الأكل كالكلب الحق به واذا اكل الكلب بعد تعلمه لم يحرم ما تقدم من صيده ولم يبيح ما اكل منه

كتاب الايمان

الحالف لا بدله من شيئين من كراهة الشرط وكراهة الجزاء عند الشرط ومن لم يكن كذلك لم يكن حالفاً سواء كان قصده الحض والمنع أو لم يكن قال أصحابنا فإن حلف باسم من أسماء الله تعالى التي قد يسمي بها غيره وإطلاقه ينصرف إلى الله تعالى فهو يمين أن نوي به الله أو أطلق وإن نوي غيره فليس بيمين قال (أبو العباس) هذان التاويل لانه نوى خلاف الظاهر فإن كان ظاهراً لما لم تنفعه وتنفع المظلوم وفي غيرهما وجهان إذ الكلام المحلوف به كالمحلف عليه وأظن أن كلام أحمد في المحلوف به نصاً قال في المحرر فإن قال اسم الله مرفوعاً مع الواو أو معدوماً أو منصوباً مع الواو ويعني في القسم باسم فهو يمين إلا أن يكون من أهل العربية ولا يريد اليمين (قال أبو العباس) يتوجه فيمن يعرف العربية إذا أطلق وجهان كما جاء في الحاسب والنحوي في الطلاق كقوله إن دخلت الدار فانت طالق واحدة في اثنين ويتوجه أن هذا يمين بكل حال لأن ربطه جملة القسم يوجب في اللغة أن يكون يميناً لانه نحن لا نحيل المعنى بخلاف مسألة الطلاق^(١) (قال في المحرر) وإن قال إيمان البيعة لازم لي أو لم يلزم لي أن فعلت كذا فهذه يمين رتبها الحجاج تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعتاق وصدقة المال فإن عرفها الحالف ونواها انعمت يمينه بما فيها والأفلا وقيل تنعقد إذا نواها وإن لم يعرفها وقيل لا تنعقد الإيمان بالله بشرط النية (قال أبو العباس) قياس إيمان المسلمين تلزمي أنه إذا عرف إيمان البيعة انعمت بلانية ويتوجه أيضاً أنها تلزمه بكل حال وإن لم يعرفها وهو مقتضي قول الخرق وابن بطه ثم قال صاحب المحرر ولو قال إيمان المسلمين تلزمي أن فعلت كذا ألزمه يمين الظهار والطلاق والعتاق والنذور واليمين بالله نوى ذلك أو لم ينو ذكره القاضي وقيل لا يتناول اليمين بالله تعالى (قال أبو العباس) قياس إيمان البيعة تلزمي أن لا تنعقد إيمان المسلمين تلزمي إلا بالنية وجمع المسلمين كما ذكره صاحب المحرر كأنه من طريقين ولو قال على لأفعلن فيمين لأن هذه لام القسم فلا تذكر إلا معه مظهراً أو مقدراً قال في المحرر وإن عقدها بظن صدق نفسه فإن بخلافه فهو كمن حلف على عدم فعل شيء في المستقبل ففعله ناسياً (قال أبو العباس) وهذا ذهول لأن أبا حنيفة ومالكاً يحثان الناسي ولا يحثان هذا

لان تلك اليمين انما قدمت بلاشك وهذه لم تنعقد ولم يقل أحد أن اليمين على شيء غيره عن صفته بحيث
توجب إيجاباً أو تحريم تحريماً لا ترفع الكفارة ويجب إبرار القسم على معين (ويحرم) الحلف
بتغير الله تعالى وهو ظاهر المذهب وعن ابن مسعود وغيره لأن أحلف بالله كاذباً حلف إلى من
أن أحلف بنيره صادقا (قال أبو العباس) لأن حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق وسبب
الكذب أسهل من سبب الشرك (واختلف) كلام أبي العباس في الحلف بالطلاق فاختلف
في موضع آخر أنه لا يكره وأنه قول غير واحد من أصحابنا لأنه لم يحلف بمخلوق ولم يلتزم بتغير
الله شيئاً وإنما التزم لله كما يلتزم بالنذر والالتزام لله أبلغ من الالتزام به بدليل النذر له واليمين به
ولهذا لم تنكر الصحابة على من حلف بذلك كما أنكروا على من حلف بالكعبة والعهد والعقود
مقاربة المعنى أو متفقة فإذا قال أعاهد الله أني أحج العام فهو نذر وعهد ويمين وإن قال لا أكلم
زيداً فيمين وعهد لأنذر فالإيمان تضمنت معنى النذر وهو أن يلتزم لله قربة لزمه الوفاء وهي
عقد وعهد ومعاودة لله لأنه التزم لله ما يطلبه الله منه وإن تضمنت معنى العقود التي بين الناس
وهو أن يلتزم كل من المتعاقدين للآخر ما اتفقا عليه فمعاودة ومعاودة يلزم الوفاء بها إن كان العقد
 لازماً وإن لم يكن لازماً خير وهذه إيمان بنص القرآن ولم يعرض لها ما يحل عقدها إجماعاً ولو
حلف لا يغدر فقد كفر للقسم إلا لغدر مع أن الكفارة لا ترفع إثمه ومن كرر إيماناً قبل التكفير
فروايتان ثالثها وهو أنصحح إن كانت على فعل فكفارة وإلا فكفارتان ومثل ذلك الحلف
بنذور مكفرة وطلاق مكفر ولا يجوز التعريض لنير ظالم وهو قول بعض العلماء كالأطالم بلا حاجة
ولأنه تدليس كتدليس المبيع وقد كره أحمد التدليس وقال لا يعجبني ونصه لا يجوز التعريض
مع اليمين ولو حلف ليتزوجن على امرأته المنصوص عن أحمد لا يبرحني يتزوج ويدخل بها
ولا يشترط مماثلتها والكلام يتضمن فعلاً كالحركة ويتضمن ما يقترب بالفعل من الحروف والمعاني
ولهذا يجعل القول قسماً للفعل تارة وقسماً ٤ أخرى وبني عليه من حلف لا يعمل عملاً فقال
قولاً كاتقراء ونحوها هل يحنث وفيه وجهان في مذهب أحمد وغيره والرياسة ليست سكين^(١)
اتفاقاً ولو طالت مدتها

❦ باب النذر ❦

توقف أبو العباس في تحريره وحرمة طائفة من أهل الحديث وإماما واجب بالشرع إذا نذره العبد أو عاهد عليه الله أو بايع عليه الرسول أو الامام أو تحالف عليه جماعة فإن هذه العقود والمواثيق تقتضي له وجوبا ثانيا غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فيكون واجبا من وجهين وكان تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر هذا هو التحقيق وهو رواية عن أحمد وقاله طائفة من العلماء ونذر اللجاج والغضب يخير فيه بين فعل ما نذره والتكفير ولا يضر قوله على مذهب من يلزم بذلك ولا أقلد من نوى الكفارة ونحوه لأن الشرع لا يتغير بتوكيد وان قصد الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا عند أحمد ولو قال ان قدم فلان أصوم كذا فهذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة (قال أبو العباس) لا أعلم فيه نزاعا ومن قال هذا ليس بنذر فقد أخطأ وقول القائل لئن ابتلاني الله لأصبرن ولئن لقيت عدوا لأجاهدن ولو علمت أى العمل أحب الى الله لعملته فهو نذر معلق بشرط كقول الله تعالى (لئن آتانا الله من فضله) الآية ولو نذر الصدقة بمال صرفه مصرف الزكاة ومن امرج بثرا أو مقبرة أو جبلا أو شجرة أو نذر لها أو لسكانها أو المصافين الى ذلك المكان لم يجز ولا يجوز الوفاء به اجماعا ويصرف في المصالح ما لم يعلم ربه ومن الجائز صرفه في نظيره من المشروع وفي لزوم الكفارة خلاف ومن نذر قنديلا يوقد للنبي صلى الله عليه وسلم صرفت قيمته لجيرانه عليه السلام وهو أفضل من الخنة والصواب على أصلنا أن يقال في جميع العبادات والكفارات بل وسائر الواجبات التي هي من جنس الجائز انه يجوز تقديمها اذا وجد سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه فلي هذا اذا قال ان شفى الله مريضى فله على صوم شهر فله تعجيل الصوم قبل الشفاء لوجود النذر ومن نذر صوما معينا فله الانتقال الى زمن أفضل منه ومن نذر صوم الدهر أو صوم الخميس أو الاثنين فله صوم يوم وافتار يوم واستحب أحمد لمن نذر الحج مفردا أو قارنا أن يتمتع لانه أفضل لا امر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع قال في المحرر ومن نذر صوم سنة بعينها لم يتناول شهر رمضان ولا أيام النهي عن صوم الفرض فيها وعنه يتناولها فيقضيا وفي الكفارة وجهان وعنه يتناول أيام النهي دون أيام رمضان (قال أبو العباس) الصواب انه يتناول رمضان ولا قضاء عليه اذا صامها لانه نذر صوما واجبا وغير واجب بخلاف أيام النهي وهذا القول غير الثلاثة المذكورة وانما تجب الرواية الثالثة على قول من لا يصحح نذر الواجب استغناء بإيجاب الشارع وأما قضاءها مع صومها فبعيد لأن النذر

لم يقتض صوما آخر كسألة قدوم زيده قال أصحابنا اذا نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم ليلا لم يلزمه شيء (قال أبو العباس) لو قيل يلزمه كفارة يمين كما لو نذر صوم الليل وأيام الحيض أو القضاء مع ذلك أو يدونه لتوجه ولو نذر الصلاة في وقت النهي أو صوم أيام التشريق لم يحز وإن كان يفعل فيها الوجه بالشرع بل الواجب عليه فعل الصلاة في وقتها وفعل الصوم في أيام المشركان لم يفعل قضاءه على سبيل البديل للضرورة وما وجب للضرورة لا يجوز أن يوجب مثله بالنذر ولو نذر صوم يوم معين أبدا ثم جهله أفق بعض العلماء بصيام الأسبوع (قال أبو العباس) بل بصوم يوما من الأيام مطلقا أي يوم كان وعليه كفارة يمين فإنها لا تجزئ إلا بتعين الزية على المشهور والتعيين يسقط بالعذر إلى كفارة أو إلى غير كفارة كالتعيين في رمضان والواجبات غير الصلاة المنذورة أيضا قال أصحابنا ومن نذر المشي إلى بيت الله تعالى أو موضع من الحرم لزمه أن يمشي في حج أو عمرة فإن ترك المشي وركب لعذر أو غيره يلزمه كفارة يمين وعندهم (قال أبو العباس) أما لغير عذر فالتوجه لزوم الإعادة كما لو قطع التتابع في الصوم المشروط فيه التتابع أو يخرج لزوم الكفارة لأن البديل قائم مقام المبدل ولو نذر الطواف على أربع طوافين وهو المنصوص عن أحمد ونقل عن ابن عباس ولو قال إن فعلت كذا فلي ذبح ولدي أو معصية غير ذلك أو نحوه وقصد اليمين فيمين والا فنذر معصية فيذبح في مسألة الذبح كبشا ولو فعل المعصية لم تسقط عنه الكفارة ولو في اليمين ويلزم الوفاء بالوعد وهو وجه في مذهب أحمد ويخرج رواية عنه من تعجيل العارية والصلح عن عوض المتلف بمؤجل وإن نذر أن يهب برأيا ليجاب ليمينه وقد يحمل على الكمال انتهى

كتاب القضاء

قد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على انواع الاجتماع والواجب اتخاذ ولاية القضاء ديناً وقربة فإنها من افضل القربات وإنما فسد حال الاكثر لطلب الرئاسة والمال بها ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه بما يجز عنه وما يستفيد المتولى بالولاية لاحد له شرعا بل يتلقى من اللفظ والاحوال والعرف واجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالهوى وبقول أو وجه من غير نظر في الترجيح ويجب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه اجماعا والولاية لها ركنان القوة والامانة فالقوة في الحكم ترجع الى العلم بالمدل بتنفيذ الحكم

والامانة ترجع الى خشية الله تعالى * ويشترط في القاضي ان يكون ورعا * والحاكم فيه صفات ثلاث
 فمن جهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو صفة ^(١) ومن جهة الالتزام بذلك هو ذو
 سلطان واقل ما يشترط فيه صفات الشاهد لانه لا بد ان يحكم بعدل ولا يجوز الاستفتاء
 الا ممن يفتي بعلم وعدل وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الامثل
 فالامثل وعلى هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدمه انفع الفاسقين وأقلهما شرا واعدل المقلدين
 واعرفهما بالتقليد وان كان احدهما أعلم والاخر أروع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى
 فيه الاورع وفيما ندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه الاعلم * واكثر من يميز في العلم من
 المتوسطين اذا نظر وتامل ادلة الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده احد هما لكن قد لا
 يتقن بنظره بل يحتمل ان عنده مالا يعرف جوابه فالواجب على مثل هذا موافقته للقول الذي
 ترجح عنده بلا دعوى منه للاجتهاد كالجهت في اعيان المفتين والائمة اذا ترجح عنده احدهما قلده
 والدليل الخاص الذي يرجح به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام على ان احدهما اعلم وادين
 وعلم الناس بترجيح قول على قول ايسر من علم احدهم بان احدهما اعلم وادين لأن الحق واحد
 ولا بد ويجب ان ينصب على الحكم دليلا وادلة الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع وتكلم
 الصحابة فيها والى اليوم بقصد حسن بخلاف الامامية و(قال ابو العباس) النبیه الذي سمع اختلاف
 العلماء وادلتهم في الجملة وعنده ما يعرف به رجحان القول وليس للحاكم وغيره ان يتبدي الناس بقهرهم
 على ترك ما يشرع والزامهم برأيه اتفاقا ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله وأفضى الى التفرق
 والاختلاف وفي لزوم التمسك بمذهب وامتناع الانتقال الى غيره وجهان في مذهب احمد وغيره وفي
 القول بلزوم طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه وهو خلاف الاجماع وجوازه
 فيه مافيه * ومن أوجب تقليد امام بعينه استتيب فان تاب والا قتل وان قال ينبغي كان جاهلا
 ضالا ومن كان متبعالا مام فخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل أو لكون أحدهما أعلم وأتقن
 فقد أحسن (وقال أبو العباس) في موضع آخر بل يجب عليه وإن أحمد نص عليه ولم يقدح
 ذلك في عداله بلا نزاع * وكره العلماء الاخذ بالرخص ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقا
 وقبلة لا يجوز على المشهور الا أن يضيق الوقت ففيه وجهان أو يعجز عن معرفة الحق بتعارض

الأدلة ففيه وجهان فهذه أربع مسائل والمعجز قد يعنى به المعجز الحقيقى وقد يعنى به المشقة
المظيمة والصحيح الجواز فى هذين الموضعين * والقضاء نوعان اخبار هو اظهار وإبداء وأمر
هو إنشاء وإبتداء * فالخبر ثبت عندى ويدخل فيه خبره عن حكمه وعن عدالة الشهود وعن
الاقرار والشهادة * والآخر وهو حقيقة الحكم أمر ونهى وإباحة ويحصل بقوله اعطه ولا تكلمه
أو ألزمه وبقوله حكمت وألزمت * قال الحاكم ثبت عندى بشهادتهما فهذا فيه وجهان أحدهما ان
ذلك حكم كما قاله ابن عقيل وغيره * وفعل الحاكم حكم فى أصح الوجهين فى مذهب أحمد وغيره *
والوكالة يصح قبولها على الفور والتراخي بالقول والفعل والولاية نوع منها قال القاضى فى
التعليق اذا استأذن امرأة فى غير عمله ليزوجها فاذنت له فزوجها فى عمله لم يصح العقد لان
اذاها يتعلق بالحكم وحكمه فى غير عمله لا ينفذ فان قالت اذا حصلت فى عملك فقد اذنت لك
فزوجها فى عمله صح بناء على جواز تعليق الوكالة بالشرط ومن شرط جواز العقد عليها أن تكون
فى عمله حين العقد عليها فان كانت فى غير عمله لم يصح عقده لانه حكم على من ليس فى عمله
(قال أبو العباس) لافرق بين أن تقول زوجني اذا صرت فى عملك أو اذا صرت فى عملك
فزوجني لان تقييد الوكالة أحسن حالا من تعليقها نعم لو قالت زوجني الآن أو فهم ذلك
من اذنها فهنا اذنت لغير قاض وهذا هو مقصود القاضى قال فى المحرر ويجوز أن يولى
قاضيين فى بلد واحد وقيل ان ولاهما فيه عملا واحدا لم يجز (قال أبو العباس) تولية قاضيين
فى بلد واحد إما أن يكون على سبيل الاجتماع بحيث ليس لاحدهما الانفراد كالوصيين والوكيلين
وإما على طريق الانفراد أما الاول فليس هو مسألة الكتاب ولا مانع منه اذا كان فوقهما من
يرد مواضع تنازعهما وأما الثانى فهو مسألة الكتاب * وثبت ولاية القضاء بالاخبار وقصة ولاية
عمر بن عبد العزيز هكذا كانت واذا استتاب الحاكم فى الحكم من غير مذهبه ان كان لكونه
أرجح فقد أحسن والا لم تجز الاستتابة * وإذا حكم أحد الخصمين خصمه جاز لقصة ابن مسعود
وكذا مفت فى مسألة اجتهادية وهل يفتر ذلك الى تعيين الخصمين أو حضورهما أو يكفى وصف
القصة له الاشبه انه لا يفتر بل اذا تراضيا بقوله فى قضية * وصوفة مطابقة لقضيتهم فقد لزمه
فان أراد أحدهما الامتناع فان كان قبل الشروع فينبغي جوازه وان كان بعد الشروع لم يملك
الامتناع لانه اذا استشعر بالغلبة امتنع فلا يحصل المقصود * قال القاضى فى التعليق وعلى ان

الحدود تدخل في ولاية القضاء فن لا يصلح لبعض ما تتضمنه الولاية لا يصلح لشيء منها ولا
 تنعقد الولاية له (قال أبو العباس) وكلام أحمد في تزويج الدهقان وتزويج الوالي صاحب الحسير^(١)
 يخالف هذا وولاية القضاء يجوز تبويضها ولا يجب أن يكون عالما بما في ولايته فان منصب
 الاجتهاد يتقسم حتى لو ولاء في المواريث لم يجب أن يعرف الا الفرائض والوصايا وما يتعلق
 بذلك وان ولاء عقد الا كحة وفسخها لم يجب أن يعرف الا ذلك وعلى هذا قضاء الاطراف
 يجوز أن لا يقضى في الامور الكبار والدماء والقضايا المشككة وعلى هذا فلو قال اقض فيما تعلم
 كما يقول له أفت فيما تعلم جاز ويبقى ما لا يعلم خارجا عن ولايته كما يقول في الحاكم الذي ينزل
 على حكمه الكفار وفي الحاكم في جزاء الصيد قال في المحرر وغيره ويشترط في القاضي عشر
 صفات (قال أبو العباس) هذا الكلام انما اشترطت هذه الصفات فيمن يولى لا فيمن يحكمه
 الخصمان وذكر القاضي ان الاعمى لا يجوز قضاؤه وذكره محل وفاق قال وعلى انه لا يمتنع أن
 يقول اذا تحاكم به ورضيا به جاز حكمه (قال أبو العباس) هذا الوجه قياس المذهب كما يجوز
 شهادة الاعمى اذا لم يؤده المعرفة عين الخصم ولا يحتاج الى ذلك بل يقضى على موصوف كما
 قضى داود بن المالكين ويتوجه أن يصح مطلقا ويعرف باعيان الشهود والخصوم كما يعرف
 بمعاني كلامهم في الترجمة اذ معرفة كلامه وعينه سواء وكما يجوز أن يقضى على غائب باسمه ونسبه
 واصحابنا قاسوا شهادة الاعمى على الشهادة على الغائب والميت وأكثر ما في الموضعين عند الرواية
 والحكم لا يفتقر الى الرؤية بل هذا في الحاكم أوسع منه في الشاهد بدليل الترجمة والتعريف
 بالحكم دون الشهادة وما به يحكم أوسع مما به يشهد ولا تسترط الحرية في الحاكم واخباره أبو الخطاب
 وابن عقيل قال وفي المحرر وفي العزل حيث قلنا به قبل العلم وجهان كالوكيل (قال أبو العباس)
 الا صوب انه لا ينزل هنا وان قلنا لا ينزل الوكيل لان الحق في الولاية لله وان قلنا هو وكيل
 والنسخ في حقوق الله لا يثبت قبل العلم كما قلنا على المشهور أن نسخ الحكم لا يثبت في حق من
 لم يبلغه وفرقوا بينه وبين الوكيل بان أكثر ما في الوكيل ثبوت الضمان وذلك لا ينافي الجهل
 بخلاف الحكم فان فيه الاثم وذلك ينافي الجهل كذلك الامر والنهي وهذا هو المنصوص عن
 أحمد ونص الامام أحمد على ان للقاضي أن يستخاف من غير اذن الامام فرقا بينه وبين الوكيل
 وجعل له كالوصي الا أنه لا يكره للحاكم شراء ما يحتاجه في مظنة المحاباة والاستقلال والتبديل

قال القاضي في التعليق قاسه المخالف على الوصى في مباشرة البيع فانه لا يجازي في العادة والقاضي بخلافه ولا يكره له البيع في مجلس فتياه ولا يكره له قبول الهدية بخلاف القاضي (قال أبو العباس) هذا فيه نظر وتفصيل فان المالم في هديته ومعاملته شبيه بالقاضي وفيه حكايات عن أحمد والمالم لا يمتاض على تعليمه * والقضاة ثلاثة من يصلح ومن لا يصلح والمجهول فلا يرد من أحكام من يصلح الا ما علم انه باطل ولا ينفذ من أحكام من لا يصلح الا ما علم انه حق واختار صاحب المتن وغيره ان كان توليته ابتداء وأما المجهول فينظر فيمن ولاه وان كان يولى هذا تارة وهذا تارة نفذ ما كان حقا ورد الباطل والباقي موقوف وبين لا يصلح^(١) اذا للضرورة فقيه مستثنان * احدهما على القول بان من لا يصلح تنقض جميع أحكامه هل ترد أحكام هذا كلها أم يرد مالم يكن صوابا والثاني المختار لانها ولاية شرعية * والثانية هل تنفذ المجتهدات من أحكامه أم يتمقها المالم العادل هذا فيه نظر وان امكن القاضي أن يرسل الى الغائب رسولا ويكتب اليه الكتاب والدعوى ويجاب عن الدعوى بالكتاب والرسول فهذا هو الذي ينبني كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكاتبة اليهود لما ادعى الانصارى عليهم قتل صاحبهم وكاتبهم ولم يحضروه وهكذا ينبني أن يكون في كل غائب طلب اقراره أو انكاره اذا لم يقم الطالب بينة وان أقام بينة فمن الممكن أيضا أن يقال اذا كان الخصم في البلد لم يجب عليه حضور مجلس الحاكم بل يقول ارسلوا الى من يعلمني بما يدعى به على واذا كان لا بد للقاضي من رسول الى الخصم يبلغه الدعوى يحضره فيجوز أن يقوم مقامه رسول فان المقصود من حضور الخصم سماع الدعوى ورد الجواب باقرار أو انكار وهذا نظير مانص عليه الامام أحمد من أن النكاح يصح بالمراسلة مع انه في الحضور لا يجوز تراخي القبول عن الايجاب تراخيا كثيرا ففي الدعوى يجوز أن يكون واحدا لانه نائب الحاكم كما كان أنيس نائب النبي صلى الله عليه وسلم في اقامة الحد بعد سماع الاعتراف أو يخرج على المراسلة من الحاكم الى الحاكم وفيه روايتان فينظر في قضيته خيرا (قال أبو العباس) فما وجدت الا واحدا ثم وجدت هذا منصوصا عن الامام أحمد في رواية أبي طالب فانه نص فيها على انه اذا قام بينة باليمين المودعة عند رجل سلمت اليه وقضى على الغائب قال ومن قال بغير هذا يقول له أن ينتظر بقدر ما يذهب الكتاب ويحيى فان جاء

والأخذ والسلام المودع وكلامه محتمل تخيير الحاكم بين أن يقضي على الغائب وبين أن يكتبه في الجواب

باب الحكم وصفته

ومسألة تحرير الدعوى وفروعها ضعيفة لحديث الحضرمي في دعواه علي الآخر أرضا غير موصوفة وإذا قيل لا تسمع الدعوى إلا محررة فالواجب أن من ادعى مجملا استفصله الحاكم (وظاهر كلام أبي العباس) صحة الدعوى على المبهم كدعوى الانصار قتل صاحبهم ودعوى المستروق منه على بني أيرق وغيرهم ثم المبهم قد يكون مطلقا وقد ينحصر في قوم كقولها انكحني أحدهما وزوجني أحدهما والشبوت المحض يصح بلا مدعي عليه وقد ذكره قوم من الفقهاء وفعله طائفة من القضاة وسمعت الدعوى في الوكالة من غير حضور الخصم المدعي عليه ونقله مهنا عن أحمد ولو كان الخصم في البلد وتسمع دعوى الاستيلاء وقاله أصحابنا وفسره القاضي بأن يدعى استيلاء أمة فتذكره (وقال أبو العباس) بل هي المدعية ومن ادعى على خصمه أن بيده عقارا استغله مدة معينة وعينه وأنه استحقه فانكر المدعي عليه وأقام المدعي بيته باستيلائه لاستحقاقه لزم الحاكم إثباته والشهادة به كما يلزم البينة أن تشهد به لأنه كفرع مع أصل وما لزم أصلا الشهادة به لزم فرعه حيث يقبل ولو لم تلزم اعانة مدع بآثبات وشهادات ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه لزم الدور بخلاف الحكم ثم إن أقام بيته بأنه هو المستحق أمر باعطائه ما ادعاه والا فهو كالمجهول يصرف في المصالح ومن بيده عقار فادعى رجل بشبوته عند الحاكم أنه كان لجدته إلى موته ثم إلى ورثته ولم يثبت أنه مخلف عن مورثه لا ينزع منه بذلك لأن أصلين تعارضا وأسباب انتقله أكثر من الارث ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق ولو شهدت له بيته بملكه إلى حين وقفه وأقام وارث بيته أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه قدمت بيته الوارث أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه لأن معار زيادة علم كاستقديم من شهد له بأنه اشتراه من أبيه على من شهد له بأنه ورثه من أبيه قال القاضي إذا ادعى على رجل ألفا من ثمن مبيع أو فرض أو غصب فقال لا يستحق على شيء ولم اغصبه فهل يكون جوابا يحلف عليه على وجهين أحدهما هو جواب صحيح يحلف عليه والثاني ليس بجواب صحيح يحلف عليه لأنه محتمل أن يكون غصبه ثم رده عليه أو أقرضه ثم رده عليه أو باعه ثم رده إليه

(قال ابو العباس) انما يتوجه الوجهان في ان الحاكم هل يلزمه بهذا الجواب ام لا واما صحته فلا ريب فيها وقياس المذهب ان الاجمال ليس بجواب صحيح لان المطلوب قد يعتقد انه ليس عليه لجهل او تأويل ويكون واجبا عليه في نفس الامر او في مذهب الحاكم ويمين المدعي بمنزلة الشاهد وكما لا يشهد بتأويل او جهل ومن اصلنا اذا قال كان له على ثم اوفيته لم يكن مقرا فلا ضرر عليه في ذلك الا اذا قلنا بالرواية الضعيفة فقد اطلق احمد التعديل في موضع فقال عبد الله سالت ابي عن ابي ينفور العبدى فقال ثقة قال ابو داود لاحمد الأسود بن قيس فقال ثقة (قال ابو العباس) وعلى هذه الطريقة فكل لفظ يحصل به تعديل الشهود مثل ان يقول الناس فيه لانعلم الاخيرا كما نقل عن شريح وسوار وغيرهما ثم وجدت القاضي قد احتج في المسئلة بان عمر سال رجلا عن رجل فقال لانعلم الاخيرا وعلى هذا فلا يعتبر لفظ الشهادة وان اوجبنا اثنين لان هذا من باب الاجتهاد بمنزلة تقويم المقوم والقائف لانه من باب المسموع ومثله المزي والتفليس والرشد ونحوها فان هذا كله اثبات صفات اجتهادية ويقبل في الترجمة والجرج والتعديل والتعريف والرسالة قول عدل واحد وهو رواية عن احمد ويقبل الجرج والتعديل باستفاضة ومقتضى تعليل القاضي انه لو قال المزي هو عدل لكن ليس على انه يقبل مطلقا مثل ان يكون عدو المعدل وشهادة المدعو لعدوه مقبولة فوجود العداوة لا يمنع التزكية وان لم تقبل شهادته على المزي واذا كان المدعي به مما يعلمه المدعى عليه فقط مثل ان يدعي الورثة او الوصي على غريم للميت فيزكى قضى عليه بالنكول وان كان مما يعلمه المدعى كالدعوى على ورثة ميت حقا عليه يتعلق بتركتة وطلب من المدعى اليمين على البتات فان لم يخاف لم يأخذ وان كان كل منهما يدعي العلم او طلب من المطلوب اليمين على نفي العلم فهنا يتوجه القولان والقول بالرد ارجح واصله ان اليمين ترد على جهة اقوى المتداعين المتجاحدين ولو وصي لطفلة صغيرة تحت نظرا بها بمبلغ دون الثلث وتوفيت الوصية وقتل والد الطفلة فيحكم للطفلة بما يثبت لها في الوصية ولا يحلف والدها ولا يوقف الحكم الى بلوغها وخلقة بلا نزاع بل ابلغ من هذا لو ثبت للصبي او المجنون حق على غائب بما لو كان المستحق بالغنا عاقلا لحلف على عدم الابراء والاستيفاء في احد الوجهين يحكم به للصبي والمجنون ولا يخاف وليه كما نص عليه العلماء ولم يذكر العلماء تحليف البالغ الوصى له في الوصية وانما اخذ به بعض الناس قال الامام احمد في رواية مهنا في الرجل يفيم الشهود يستقيم

للحاكم ان يقول احلف فقال قد فعل ذلك علي ويتم ذلك قال ان فعل ذلك علي وقال في رواية
ابراهيم بن الحارث في رجل جاء بشهود على حق فقال المدعي عليه أستحلفه لم يلزم المدعي
اليمين فحمل القاضي الرواية الاولى على ما اذا ادعى على صبي او مجنون او غائب والثانية على ما اذا
ادعى على غيره (وحمل أبو العباس) الرواية الاولى على ان للحاكم أن يفعل ذلك اذا أراد مصلحة
لظهور ريبة في الشهود لانه يجب مطلقا والثانية لا يجب مطلقا فلا منافاة بين الروايتين كما قلنا في
تفريق الشهود بين أين وحتى وكيف فان الحاكم يفعل ذلك عند الريبة ولا يجب فعله في كل شهادة
وكذلك تغليظ اليمين للحاكم أن يفعله عند الحاجة اختلقت الرواية عن أحمد فيما لو حكم الحاكم بما يرى
المحكوم له تحريمه فهل يباح بالحكم على روايتين والتحقيق في هذا انه ليس للرجل أن يطلب
من الامام ما يرى انه حرام ومن فعل هذا فقد فعل ما يعتقده تحريمه وهذا لا يجوز لكن لو كان
الطالب غيره أو ابتداء الامام بحكمه أو قسمه فهنا يتوجه القول بالحل قال أصحابنا ولا ينقض
الحاكم حكم نفسه ولا غيره الا أن يخالف نصا أو اجماعا (قال أبو العباس) يفرق في هذا بما اذا
استوفى المحكوم له الحق الذي ثبت له من مال أو لم يستوف فان استوفى فلا كلام وان لم يستوف
فالذي ينبغي نقض حكم نفسه والاشارة على غيره بالنقض وليس للانسان أن يعتقده أحد القولين
في مسائل النزاع فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين كما يعتقده انه اذا كان جارا استحق
شفعة الجوار واذا كان مشتريا لم يجب عليه شفعة الجوار والقضية الواحدة المشتملة على أشخاص
أو اعيان فهل للحاكم أن يحكم على شخص أو له بخلاف ما حكم هو أو غيره لشخص آخر أو عليه
أو عين مثل أن يدعى في مسألة الحمارية بمض ولد الابوين فيقضى له بالتشريك ثم يدعى
عنده فيقضى عليه في التشريك أو يكون حاكم غيره قد حكم بنفي التشريك لشخص أو عليه
فيحكم هو بخلافه فهذا ينبغي على ان الحكم لاحد الشريكين أو الحكم عليه حكم عليه وله وقد ذكر
ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لكن هناك يتوجه أن يبقى حق الغائب فيما طريقه الثبوت
لتمليكه من قدح الشهود ومعارضته أما اذا كان طريقه الفقه المحض فهنا لا فرق بين الخصم الحاضر
والغائب ثم لو تداعيا في عين من الميراث فهل يقول أحد ان الحكم باستحقاق عين معينة لا يمنع
الحكم بعدم استحقاق العين الاخرى مع اتخاذ حكمها من كل وجه هذا لا يقوله أحد بوضوح ذلك أن
الامة اختلفت في هذه المسألة على قولين قائل يقول يستحق جميع ولد الابوين جميع التركة وقائل يقول

لاحق لواحد منهم في شيء منها فلو حكم حاكم في وقتين أو حاكمان باستحقاق البعض أو استحقاقهم
للجميع كان قد حكم في هذه القضية بخلاف الاجماع وهذا قد يفعله بعض قضاة زماننا لكان هو
ظنين في علمه ودينه بل ممن لا يجوز توليته القضاء ويشبه هذا طبقات الوقف أو أزمته الطبقة فإذا
حكم حاكم بأن هذا الشخص مستحق لهذا المكان من الوقف ومستحق الساعة بمقتضى شرط شامل
لجميع الأزمته والامكنة فهو كالميراث وأما إن حكم باستحقاق تلك الطبقة فهل يحكم للطبقة الثانية
إذا اقتضى الشرط لهما واخذ هذا فيه نظر من حيث إن تأتي كل طبقة من الواو في زمن حدوثها
شبيه بما لو مات عتيق شخص فحكم حاكم بميراثه المال وذلك إن كل طبقة من أهل الوقف تستحق
ما حدث لها من الوقف عند وجودها مع أن كل عصابة تستحق ميراث المعتقين عند موتهم والاشبه
بالمسألين مالو حكم حاكم في عتيق بأن ميراثه للأب أكبر ثم توفي ابن ذلك العتيق الذي كان محجوبا
عن ميراث أبيه فهل لحاكم آخر أن يحكم بميراثه لغير الأب أكبر هذا يتوجه هنا وفي الوقف مما
يترتب الاستحقاق فيه بخلاف الميراث ونحوه مما يقع مشتركا في الزمان * نقل الشيخ أبو محمد
في الكافي عن أبي الخطاب أن اليهود إذا بانوا بعد الحكم كافرين أو فاسقين وكان
المحكوم به اتلافاً فإن الضمان عليهم دون المزكين والحاكم قال لانهم فوتوا الحق على مستحقه
بشهادتهم الباطلة (قال أبو العباس) هذا يبني على أن الشاهد الصادق إذا كان فاسقا أو متعاه
بحيث لا يحمل للحاكم الحكم بشهادته هل يجوز له أداء الشهادة إن جاز له أداء الشهادة بطل قول أبي
الخطاب وإن لم يجز كان متوجهاً لأن شهادتهم حينئذ فعل محرم وإن كانوا صادقين كالتعاذف
الصادق * وإذا جوزنا للفاسق أن يشهد جوزنا للمستحق أن يستشهد عند الحاكم ويكون فسقه
والافلا على هذا فلو امتنع الشاهد الصادق المدل أن يؤدي الشهادة لا يجعل هل يجوز
اعطاؤه الجمل إن لم يجعل ذلك فسقا فلي ماذ كرنا قال صاحب المحرر وعنه لا ينتقض الحكم إذا كانا
فاسقين ويغرم الشاهدان المال لانهما سبب الحكم بشهادة ظاهرهما اللزوم (قال أبو العباس) وهذا
يوافق قول أبي الخطاب ولا فرق إلا في تسميته ضمناهما قضا وهذا لا أثر له لكان أبو الخطاب يقول
في الفاسق وغير الفاسق على ما حكى عنه وهذه الرواية لا تتوجه على أصلنا إذا قلنا الجرح
المطلق لا ينتقض وكان جرح اليانة، طلقا فإنه اجتهد فلا ينتقض به اجتهد ورواية عدم النقض أخذها
القاضي من رواية الميموني عن أحمد في رجلين شهدا ههنا فهما دفنا فلانا بالبصرة فقسم ميراثه

ثم ان الرجل جاء بعد وقد تلف ماله قد بين للحاكم انهما شهدا على زور أيضمنهما ماله قال وظاهر هذا انه لم يتقض الحكم لانه لم يغرر الورثة قيمة ما اتفقوه من المال بل اغرم الشاهدين ولو نقضه لاغرم الورثة ورجعوا بذلك على الشهود لانهم معذورون فيكون قوله يضمنهما يعني الورثة (قال أبو العباس) النقض في هذه الصورة لا خلاف فيه فان تبين كذب الشاهد غير تبين فسقه فقول أحمد اما ان يكون ضمانا في الجملة كسائر المتسببين او يكون استقرازا كما دلت عليه أكثر النصوص من ان المذنب لا ضمان عليه * ولو زكى الشهود ثم ظهر فسقهم ضمن المذنب وكذلك يجب ان يكون في الولاية لو اراد الامام ان يولى قاضيا او واليا لا يعرفه فسأل عنه فزكاه اقوام ووصفوه بما يصلح معه للولاية ثم رجعوا او ظهر بطلان تزكيتهم فيأبى ان يضمنوا ما افسده الوالى والقاضى وكذلك لو اشاروا عليه وامروا بولايته لكن الذي لا ريب في ضمانه من تعهد المعصية منه مثل الحياة أو العجز ويخبر عنه بخلاف ذلك او يأمر بولايته او يكون لا يعلم حاله ويتركه او يشير له فاما ان اعتقد صلاحه واخطأ فهذا معذور والسبب ليس محرما وعلى هذا فالزكى للعامل من المقترض والمشتري والوكيل كذلك * واخبار الحاكم انه ثبت عندي بمنزلة اخباره انه حكم به اما ان قال شهد عندي فلان او قر عندي فهو بمنزلة الساهد سواء فانه في الاول تضمن قوله ثبت عندي الدعوى والشهادة والبدالة والافرار وهذا من خصائص الحكم بخلاف قوله شهد عندي او قر عندي فانما يقتضى الدعوى * وخبره في غير محل ولايته كخبره في غيره زمن ولايته ونظير اخبار القاضى بعد قوله اخبار امير الفرو أو الجهاد بعد عزله بما فعله * ومن كان له عند انسان حق ومنعه اياه جازله الاخذ من ماله بغير اذنه اذا كان سبب الحق ظاهرا لا يحتاج الى اثبات مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق الاقارب النفقة على اقاربهم واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به وان كان سبب الحق خفيا يحتاج الى اثبات لم يجز وهذه الطريقة المنصوصة عن الامام أحمد وهى أعدل الاقوال

باب كتاب القاضى الى القاضى

ويقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحدر والقصاص وهو قول مالك وابى ثور في الحدود وقول مالك والشافعى وابى ثور ورواية عن أحمد في القصاص والمحكوم اذا كان عينا في بلد الحاكم

فانه يسلمه الى المدعى ولا حاجة الى كتاب واما ان كان ديننا او عيننا في بلد أخرى فهنا يقف على الكتاب وههنا ثلاث مسائل متداخلات مسألة احضار الخصم اذا كان غائبا ومسألة الحكم على الغائب ومسألة كتاب القاضي الى القاضي ولو قيل انما نحكم على الغائب اذا كان المحكوم به حاضرا لأن فيه فائدة وهي تسليمه وأما اذا كان المحكوم به غائبا فينبغي أن يكتب الحاكم بما ثبت عنده من شهادة الشهود حتى يكون الحكم في بلد التسليم لكان متوجها وهل يقبل كتاب القاضي بالثبوت أو الحكم من حاكم غير معين مثل أن يشهد شاهدان أن حاكما نافذ الحكم حكم بكذا وكذا القياس أنه لا يقبل بخلاف ما اذا كان الكتاب معروفا لأن مراسلة الحاكم ومكاتبته بمنزلة شهادة الأصول للفروع وهذا لا يقبل في الحكم والشهادات وان قبل في الفتاوى والاخبارات وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضي من أن الخصمين اذا أقر بالحكم حاكم عليهما خير الثاني بين الامضاء والاستئناف لأن ذلك بمنزلة قول الخصم شهد علي شاهدان ذوي عدل فهنا قد يقال بالتخير أيضا ومن عرف خطه بأقراره أو انشاء أو عقد أو شهادة عمل به كالميت فان حضروا أنكر مضمونه فكا عترافه بالصوت وانكار مضمونه وللحاكم أن يكتب للمدعى عليه اذا ثبتت براءته محضرا بذلك ان تضرر بتركه وللمحكوم عليه أن يطالب الحاكم عليه بتسليمه اليينة ليتمكن من القدح فيها باتفاق

باب القسمة

وما لا يمكن قسمة عينه اذا طلب أحد الشركاء بيعه وقسم ثمنه بيع وقسم ثمنه وهو المذهب المنصوص عن أحمد في رواية الميموني وذكره الاكثرون من الاصحاب فيقال على هذا اذا وقف قسطا مشاعا مما لا يمكن قسمة عينه فانهم بين أمرين إما بيع النصيب الموقوف واما إبقاء شركة لازمة وجوابه إما الفرق وإما الالتزام أما الفرق فبقال الوقف منع من نقل المالك في العين فلا ضرر في شركة عينه وأما الشركة في المنافع فيزول بالحياة أو المؤاجرة عليهما والالتزام أن يجوز مثل هذا أو جعل الوقف مفزعا تقديم الحق الشريك كما لو طلب قسمة العين وأمكن فانا تقدم حق الافراز على حق الوقف ومن قال هذا فينبغي له أن يقول بقسم الوقف وان قلنا القسمة بيع ضرورة وقد نص أحمد على بيع الشائعة في الوقف والاعتياض عنها ومن تأمل الضرر الناشيء من

الإشتراك في الأموال الموقوفة لم يخف عليه هذا * ولو طلب أحد الشريكين الإجارة أجبر الآخر معه ذكره الأصحاب في لوقف * ولو طلب أحدهم الملو لم يجب بل يكرى عليهما على مذهب جماهير العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد وإذا أوجبنا على الشريك أن يؤاجر مع صاحبه فاجر أحد الشريكين العيين المؤجرة بدون إذن شريكه مدة فينبغي أن يستحق أكثر الأمرين من أجرة المثل والاجرة المسماة لأن الاجرة المسماة إذا كانت أكثر فالمستأجر رضي أن ينتفع بها وعلى قياس ذلك كل من اكترى مال غيره بغير إذنه ويلزم اجابة من طلب المحاباة بالزمان والمكان وليس لأحدهما أن يفسخ حتى ينقضي الدور ويستوفي كل واحد منهما حقه منه ولو استوفى أحدهما نوبته ثم تلفت المنافع في مدة الاجارة فانه يرجع على الاول ببديل حصته من تلك المدة التي استوفاهما ما لم يكن قد رضي بمنفعة الرهن المتأخر على أي حال كان جملا للتالف قبل القبض كالتالف في الاجارة وسواء فلما القسمة افراز أو بيع فان المعادلة معتبرة فيها على القولين فلهذا ثبت فيها خيار البيع والتدليس * وإذا كان بينهما أشجار فيها الثمرة أو اغنام فيها اللبن أو الصوف فهو كاققسام الماء الحادث والمنافع الحادثة وجماع ذلك انقسام المدوم لكن لو نقص الحادث الماد فلا آخر الفسخ قال الفاضل رأيت في تعليق أبي حفص المكبري عن أبي عبد الله ابن بطة في قوم بينهم كروم فيها ثمرة لم تبلغ مثل الحصرم فارادوا قسمتها فقال لا تجوز قسمتها وفيها غلة لم تبلغ لان القسمة لا تجوز الا بالقيمة والقسمة كالبيع وكما لا يجوز بيعه كذلك لا تجوز قسمته قال وهذا يدل من كلام أحمد على أنها بيع (قال أبو العباس) هذا من ابن بطة يقتضي ان بيع الشجر الذي عليه ثمرة لم تبلغ لا يصح لتضمنه بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وهو خلاف المعروف من المذهب وخلاف قوله من باع ثمرة قد ابرأت فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع ومفهوم كلامه ان الحصرم اذا بلغ جازت القسمة مع انها انما تقسم خرصا كأنه بيع شاة ذات لبن بشاة ذات لبن وعلى قياسه يجوز عنده بيع نخلة ذات رطب بنخلة ذات رطب لان الربوي تابع وإذا طلب أحد الشركاء القسمة فيما يقسم لزم الحاكم اجابته ولو لم يثبت عنده ملكه كبيع المرهون والجاني وكلام أحمد في بيع ما لا ينقسم وقسم ثمنه عام فيما يثبت عنده انه ملكه وما لا يثبت كجميع الأموال التي تباع وان مثل ذلك لوجاهته امرأة فرعمت انها خلفه لاولى لها هل يزوجها بلا بينة * وقد نص أحمد في رواية حرب فيمن أقام بينة بسهم من ضيعة بيد قوم بعدا

منه تقسم عليهم ويدفع اليه حقه فقد أمر الامام احمد الحاكم أن يقسم على الغائب اذا طلب الحاضر وان لم يثبت ملك الغائب * والمكيلات والموزونات المتساوية من كل وجه اذا قسمت لا يحتاج فيها الى قرعة نعم الابتداء بالكيل أو الوزن لبعض الشركاء ينبغي أن يكون بالقرعة ثم اذا خرجت القرعة لصاحب الاكثر فهل يوفى جميع حقه أو بقدر نصيب الاقل الاوجه أن يوفى الجميع كما يوفى مثله في المقار بين انصباؤه لان عليه في التفريق ضررا وحقه من جنس واحد بخلاف الحكومات فان الخصم لا يقدم الا بواحدة لعدم ارتباط بعضها ببعض نعم ان تعدد سبب استحقاقه مثل أن يكون ورث ثلث صبرة وابتاع ثلثها فهنا يتوجه وجهان واذا تهايا فلاحوا القرية الارض وزرع كل واحد منهم حصته فالزراع له ولرب الارض نصيبه الا من نزل من نصيب مالك فله أخذ أجره^(١) الفضيلة أو مقاسمتها واجرة وكيل القرى والامين لحفظ الزرع على المالك والفلاح كسائر الاملاك فاذا اخذوا من الفلاح بقدرها عليه أو ما يستعقة الضيف حل لهم وان لم يأخذ الوكيل لنفسه الا قدر أجره عمله بالمعروف والزيادة يأخذها المقطع فالقطيع هو الذي ظلم الفلاحين * والوقف على جهة واحدة لا تقسم عينه اتفاقا * والله أعلم

باب الدعاوى

ويجب أن يفرق بين فسق المدعي عليه وعدالته فليس كل مدعى عليه يرضى منه باليمين ولا كل مدعى يطالب باليمين فان المدعى به اذا كان كبيرة والمطلوب لانه عدالته فن استحل أن يقتل أو يسرق استحل أن يحلف لاسيما عند خوف القتل أو القطع ويرجع باليد العرفية اذا استويا في الخشية أو عدمها وان كانت العين بيد احدهما فن شاهد الحال معه كان ذلك لو نافيحك له يمينه قال الاصحاب ومن ادعى انه اشترى أو اتهم من زيد عبده وادعى آخر كذلك أو ادعى العبد المتق وأقام بينتين بذلك صححنا سبق التصرفين ان علم التاريخ والامتناع فبذلك ان يفتسم أو يقرع على الخلاف وعن أحمد تقدم بينة المتق (قال أبو العباس) الا صوب ان البينتين لم يتعارضا فانه من الممكن أن يقع المقدان لكن يكون بمنزلة مال الزوج الوليان المرأة وجهل السابق فاما أن يقرع أو يبطل المقدان بحكم أو بغير حكم ولو قامت بينة بان الولي أجر حصته باجرة مثلها

(١) كذا بالاصل فليحذر

ويؤمى بنصفها أخذ باعلى البيتين وقاله طائفة من العلماء قال في المحرر ولو شهد شاهدان
 انه أخذ من صبي ألفا وشاهدان على رجل آخر انه أخذ من الصبي ألفا لزم الولي أن يطالبهما
 بالالفين الا أن تشهد البيتان على الف بعينها فيطلب الولي ألفا من أيهما شاء (قال أبو العباس)
 الواجب أن يقرع هنا اذا لم يكن فعل كل منهما مضمنا نقل مهنا عن أحمد في عبد شهد له رجلان
 بأن مولاه باعه نفسه بالف درهم وشهد لمولاه رجل آخر انه باعه بالفين يعتق العبد ويحلف لمولاه
 انه لم يبعه الا بالف قال القاضي فقد نصي على الشاهد واليمين في قدر العوض الذي وقع العتق
 عليه (قال أبو العباس) بل اختلف الشاهدان وليس هذا مما يتكرر فليس للسيد أن يحلف مع
 شاهده الا كبر لا خلافا فيهما كما لا يحلف مع شاهده بالقيمة الكثيرة قال أصحابنا ومن تغليظ
 اليمين بالمكان عند صخرة بيت المقدس وليس له أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة بل السنة
 أن تغليظ اليمين فيها كما تغليظ في سائر المساجد عند المنبر والتغليظ بالمكان والزمان واللفظ لا يستحب
 على قول أبي البركات ويستحب على قول أبي الخطاب مطلقا وكلام أحمد في رواية الميموني
 يقتضي التغليظ مطلقا من غير تعليق باجتهاد الامام ولنا قول ثالث يستحب اذا رآه الحاكم
 مصلحة * ومتى قلنا التغليظ مستحب اذا رآه الحاكم مصلحة فينبغي انه اذا امتنع منه الخصم صار
 ناكلا ولا يحلف المدعى عليه بالطلاق وفاقا

كتاب الشهادات

الشهادة سبب موجب للحق وحيث امتنع اداء الشهادة امتنعت كتابتها في ظاهر كلام أبي
 العباس والشيخ أبي محمد المقدسي ويجوز اخذ الاجرة على اداء الشهادة وتحملها ولو تعينت اذا
 كان محتاجا وهو قول في مذهب احمد ويحرم كتبها ويقدر فيه * ولو كان بيد انسان شي لا يستحقه
 ولا يصل الى من يستحقه بشهادتهم لم يلزم أدائها وإن وصل الى مستحقه بشهادتهم لزم أدائها وتعين
 الشهود * تناول مجتهد والطلب العرفي أو الحال في طلب الشهادة كاللفظي عليها المشهود له أولا
 وهو ظاهر الخبر وخبر يشهد ولا يستشهد محمول على شهادة الزور واذا أدى الآدي شهادة
 قبل الطلب قام بالواجب وكان أفضل كمن عنده أمانة أداها عند الحاجة والمسألة تشبه الخلاف
 في الحكم قبل الطلب * واذا غلب على ظن الشاهد انه يمتحن فيدعى الى القول المخالف للكتاب

والسنة أو الى محرم فلا يسوغ له اداء الشهادة وفاقا اللهم الآن يظهر قولاً يريد به مصلحة عظيمة *
ويشهد بالاستفاضة ولو عن واحد تسكن نفسه اليه اختاره الجدل قال القاضي لا تصح الشهادة
للمجهول ولا بمجهول (قال أبو العباس) وفي هذا نظير بل تصح الشهادة بالمجهول ويقضي له بالمتيقن
وللمجهول ، يصح في مواضع كثيرة أما حيث يقع الحق بمجهول فلا ريب فيها كما لو شهد بالوصية
بمجهول أو للمجهول أو شهد باللقطة أو اللقيط * والمجهول نوعان مبهم كأحمد هذين ومطلق كبعد وكذلك
في البيع والاجارة والصدائق كما قلنا في الواجب المخير والمطلق (قال أبو العباس) وقد سئلت عن
بيئة شهدت بوقف من دار معينة من دور ثم تهدمت وصارت عرصمة فلم تعرف عين تلك الدار
التي فيها السهم ولا عدد الدور فقلت يحتمل أن يقرع قرعتين قرعة لعدد الدور وقرعة لتعيين
ذات السهم وكذلك في كل حق اختلط بغيره وجهلنا القدر فيقرع للقدر فيكتب رقاعاً بأسماء
العدد أخرج لعدد الحق الفلاني * والشاهد يشهد بما يسمع وإذا قامت بيعة تعين ما دخل في اللفظ
قبلت * ويتوجه أن الشهادة بالدين لا تقبل إلا مفسرة للنسب ولو شهد شاهدان أن زيدا يستحق من
ميراث مورثه قدراً معيناً أو من وقف كذا وكذا جزءاً معيناً أو أنه يستحق منه نصيب فلان
ونحو ذلك فكل هذا لا تقبل فيه الشهادة إلا مع إثبات النسب لأن الانتقال في الميراث والوقف
حكم شرعي يدرك باليقين تارة وبالاكتفاء أخرى فلا تقبل حتى يتبين سبب الانتقال بأن يشهد بشروط
الواقف وبمن يقي من المستحقين أو يشهد بموت المورث وبمن خلف من الورثة وحينئذ فان رأى الحاكم
أن ذلك السبب يفيد الانتقال حكم به والاردت الشهادة وقبول مثل هذه الشهادات يوجب أن تشهد
الشهود بكل حكم مجتهد فيه مما اختلف فيه أو اتفق عليه وأنه يجب على الحاكم الحكم بذلك فتصير مذاهب
الفقهاء مشهوداً بها حتى لو قال الشاهد في مسألة الحمارية أشهد أن هذا يستحق من تركة الميت بناء على
اعتقاده التشريعي يتعين أن ترد مثل هذه الشهادة المطلقة * وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء يقتضي
أنه يقبل في الشهادة على حقوق الآدميين من رضوه شهداء بينهم ولا ينتظر إلى عدالته كما تكون مقبولا
عليهم فيما ائتمنوه عليه * وقوله تعالى في آية الوصية والرجمة اثنان ذوا عدل أي صاحباً عدل العدل في
المقال هو الصدق والبيان الذي هو ضد الكذب والكتمان كما بينه الله تعالى في قوله (وإذا قلم
فاعدلوا ولو كان ذا قربي) والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها فيكون الشاهد في كل قوم
من كان ذا عدل فيهم وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر * وبهذا يمكن الحكم

بين الناس والافلو اعتبر في شهود كل طائفة ان لا يشهد عليهم الا من يكون قائما باداء الواجبات وترك
المحرمات كما كان الصحابة لبطلت الشهادات كلها أو غاليتها (وقال أبو العباس) في موضع آخر اذا فسر
الفاسق في الشهادة بالفاجر وبالمتهم فينبغي ان يفرق بين حال الضرورة وعدمها كما قلنا في السكفار
(وقال أبو العباس) في موضع ويتوجه ان تقبل شهادة المروفين بالصدق وان لم يكونوا ملتزمين للحدود
عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية الذين لا يوجد فيهم عدل * وله أصول *
منها قبول شهادة أهل الذمة في الوصية وشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة
الصبيان فيما لا يطلع عليه الرجال ويظهر ذلك بالاحتضار في السفر اذا حضره اثنان كافران
واثنان مسلمان يصديقان وليسا بملازمين للحدود أو اثنان مبتدعان فهذان خير من الكافرين
والشروط التي في القرآن انما هي في استشهاد التحمل لا الاداء وينبغي ان نقول في الشهود
ما نقول في المحدثين وهو انه من الشهود من تقبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص
كما أن المحدثين كذلك ونبأ الفاسق ليس بمردود بل هو موجب للتبين عند خبر الفاسق
الواحد ولم يؤمر به عند خبر الفاسقين وذلك ان خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجب خبر
الواحد اما اذا علم انهما لم يتواطئا فهذا قد يحصل العلم وترد الشهادة بالكذبة الواحدة وان لم تقل هي
كبيرة وهو رواية عن احمد ومن شهد على اقرار^(١) شرعية قدح ذلك في عدالته ولا يسترىب أحد
فيمن صلى محدثا أو الي غير القبلة أو بعد الوقت أو بلا قراءة انه كبيرة * ويحرم اللعب بالسطرنج
وهو قول احمد وغيره من العلماء كمالو كان بعوض أو تضمن ترك واجب أو فعل محرم اجماعا وهو
شر من النرد وقاله مالك * ومن ترك الجماعة فليس عدلا ولو قلنا هي سنة * وتحرم محاكاة الناس
المضحكة وبغزر هو ومن يأمر به لانه أذى ومن دخل قاعات العلاج فتح على نفسه باب الشر
وصار من أهل التهم عند الناس لانه اشتهر عن اعتاد دخولها وقوعه في مقدمات الجماع أو فيه * والعشرة
المحرمة والنفقة في غير الطاعة وعلى كافر والامر دمنع منها ومن عشرة أهلها ولو بمجرد خوف وقوع
الصغائر فقد بلغ عمر أن رجلا يجتمع اليه الأحداث فهمي عن الاجتماع به بمجرد الريبة * وتقبل شهادة
الكافر على المسلم في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيره وهو مذهب احمد ولا تعتبر عدالتهم
وان شاء لم يحلفهم بسبب حق لله * ولو حكم حاكم بخلاف آية الوصاية لقض حكمه فانه خالف

نص الكتاب بتأويلات سمجة * وقول احمد قبل شهادة أهل الذمة اذا كانوا في سفر ليس فيه غيرهم هذه ضرورة يقتضى هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا وصية وغيرها وهو منحة كما تقبل شهادة النساء في الحدود اذا اجتمعن في العرس والحام ونص عايه احمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه وتقل ابن صدقة في الرجل يوصى بأشياء لا قاربه ويعتق ولا يحضره الا النساء هل يجوز شهادتهن في الحقوق * والصحيح قبول شهادة النساء في الرجمة فان حضورهن عنده أيسر من حضورهن عند كتابة الوثائق وعن احمد في شهادة الكفار في كل موضع ضرورة غير المخصوص عليه روايتان لكن التحليف هنا لم يتعرضوا له فيمكن ان يقال لا تحليف لأنهم انما يحلفون حيث تكون شهادتهم بدلا في التحصيل بخلاف ما اذا كانوا أصولا قد علموا من غير تحميل (وقال أبو العباس) في موضع آخر ولو قيل تقبل شهادتهم مع ايمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان وجهها وتكون شهادتهم بدلا مطلقا واذا قبلنا شهادة الكفار في الوصية في السفر فلا يعتبر كونهم من أهل الكتاب وهو ظاهر القرآن وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية عن احمد اختارها أبو الخطاب في انتصاره ومذهب أبي حنيفة وجماعة من العلماء ولو قيل أنهم يحلفون مع شهادتهم بعضهم على بعض كما يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجها وشهادة الوصي على الميت مقبولة قال في المعنى لا نعلم فيه خلافا (قال أبو العباس) الا ان يقال قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية في تسليم المال ومثله شهادة المودع أو دعيها فلان ومالكها فلان والواجب في العدو أو الصديق ونحوهما أنه إن علم منهما العدالة الحقيقية قبلت شهادتهما وأما ان كانت عدالتهما ظاهرة مع إمكان ان يكون الباطن بخلافه لم تقبل ويتوجه مثل هذا في الأب ونحوه وتقبل شهادة البدوي على القروي في الوصية في السفر وهو أخص من قول من قبل مطلقا أو منع مطلقا وعلل انقاضي وغيره منع شهادة البدوي على القروي أن العادة أن القروي انما يشهد على أهل القرية دون أهل البادية (قال أبو العباس) فاذا كان البدوي قاطنا مع المدعين في اقرية قبلت شهادته لزوال هذا المعنى فيكون قولنا آخر في المسئلة منفصلا (وقال أبو العباس) في قوم أجروا شيئا لا تقبل شهادة أحد منهم على المستأجر لأنهم وكلاء أو أولياء وتشتط الحرية في الشهادة وهو رواية عن احمد والشهادة في مصرف الوقف مقبولة وان كان مستندها الاستفاضة في أصح القولين

* فصل *

قال أحمد في رواية حرب من كان آخرس فهو أصم لا تجوز شهادته قيل له فان كتبها قال لم يبلغني في هذا شيء واختار الجد قبول الكتابة ومنعها أبو بكر وقول أحمد فهو أصم لا تجوز شهادته لعدم سماعه فهذا منتف فيما رآه قال الاصحاب تجوز شهادة الأعمى في المسموعات وفي ما رآه قبل عماء اذا عرف الفاعل باسمه ونسبه وان لم يعرفه الا بعينه فوجهان وكذلك الوجهان اذا تعذر حضور المشهود عليه أو به لموت أو غيبة أو حبس يشهد البصير على حليته اذ في الموضعين تمذرت الرؤية من الشاهد فاما الشاهد نفسه هل له ان يمين من رآه وكتب صفته أو ضبطها ثم رأي شخصا بتلك الصفة هذا أبعد وهو شبه بخطه اذا رآه ولم يذكر الشهادة قال القاضي فان قال الأعمى أشهد ان فلان على هذا شيئا ولم يذكر اسمه ونسبه أو شهد البصير على رجل من وراء حائل ولم يدر اسمه ونسبه لم يصح وذكره محل وفاق (قال أبو العباس) قياس المذهب انه اذا سمع صوته صحته الشهادة عليه اداء كما تصح تحملا فانه لا يشترط رؤية المشهود عليه حين التحمل ولو كان حاضرا اذا سماه ونسبه وهو لا يشترط في أصح الوجهين فكذلك اذا أشار اليه لا تشترط رؤيته وعلى هذا فتجوز شهادة الأعمى على من سمع صوته وان لم يعرف اسمه ونسبه ويؤديها عليه اذا سمع صوته ولا يشترط في اداء الشهادة لفظة أشهد وهو مقتضى قول أحمد قال علي بن المديني أقول علي ان العشرة في الجعة ولا أشهد فقال أحمد متى قلت فقد شهدت وقال ابن هاني لاحمد تفرق بين العلم والشهادة في ان العشرة في الجنة قال لا وقال الميموني قال أبو عبد الله وهل معنى القول والشهادة الا واحد قال أبو طالب قال أبو عبد الله العلم شهادة وزاد أبو بكر بن حماد قال أبو عبد الله (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) وقال وما شهدنا الا بما علمنا وقال المروزي أظن اني سمعت أبا عبد الله يقول هذا جهل أقول فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أشهد انها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال أبو العباس) ولا أعلم نصا يخالف هذا ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي اشتراط لفظ الشهادة ولا يعتبر في اداء الشهادة وأن الدين باق في ذمة الغريم الى الآن بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال اذ ثبت عنده سبق الحق اجماعا ويعرض في الشهادة اذا خاف الشاهد من اظهار الباطن ظلم المشهود عليه وكذلك التعريض في الحكم اذا خاف الحاكم من اظهار الأمر وقوع الظلم وكذلك التعريض في الفتوى

والرواية كاليمين وأولى اذ اليمين خبر وزيادة

﴿ فصل ﴾

قصة أبي قتادة وخزيمة تقتضي الحكم بالشاهد في الأموال وقال القاضي في التعليق الحكم بالشاهد الواحد غير متبع كما قاله المخالف في الحلال في التيم وفي القابلة على أنا لا نعرف الرواية بمنع الجواز (قال أبو العباس) وقد يقال اليمين مع الشاهد الواحد حق للمستحلف والامام فله ان يسقطها وهذا أحسن ويعتبر في شهادة الاعسار بعد اليسار ثلاثة وفي حل المسئلة وفي دفع الغرماء وكلام القاضي يدل عليه ولو قيل انه يحكم بشهادة امرأة واحدة مع يمين الطالب في الأموال لكان متوجها لانها اقيم مقام الرجل في التحمل وتثبت الوكالة ولو في غير المال وبينين وهو رواية عن أحمد والاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة بدليل الأئمة السوداء في الرضاع فان عقبة بن الحارث اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان المرأة اخبرته انها أرضعته فنهاه عنها من غير سماع من المرأة وقد احتج به الأصحاب في قبول شهادة المرأة الواحدة في الرضاع فلولا أن الاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة يؤيده أن الاقرار بحكم الحاكم بالمقد الفاسد يسوغ الى الحاكم الثاني ان ينفذه مع مخالفته لمذهبه وشاهد الزور اذا تاب بعد الحكم فيما لا يبطل برجوعه فهنا قد يتعاق به حق آدمي فلا يسقط عنه التعزير وأما اذا تاب قبل الحكم أو بعد الحكم فيما يبطل برجوعه فهنا لم يتعاق به حق آدمي ثم تارة يجيء الى الامام تائباً فهذا بمنزلة قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة وتارة يتوب بعد ظهور تزويره فهنا لا ينبغي أن يسقط عنه التعزير ومن شهد بمد الحكم شهادة تناه في شهادته الاولى فكرجوعه عن الشهادة وأولى (وافتي أبو العباس) في شاهد قاس بكذا وكتب خطه بالصحة فاستخرج الوكيل على حكمه ثم قاس وكتب خطه بزيادة فغرم الوكيل الزيادة (قال أبو العباس) يغرم الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه تعمد الكذب او اخطأ كالرجوع والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقرار

والتحقيق ان يقال ان المخبر ان اخبر بما على نفسه فهو مقرر وان اخبر بما على غيره لنفسه فهو مدع وان اخبر بما على غيره لغيره فان كان مؤتمناً عليه فهو مخبر والا فهو شاهد فالقاضي والوكيل

والمكاتب والوصى والمأذون به كل هؤلاء ما ادعوا مؤتمنون فيه فاخبارهم بعد العزل ليس اقرارا وانما هو خبر محض واذا كان الانسان يولد سلطان او قطاع طريق ونحوهم من الظلمة نخاف ان يؤخذ ماله او المال الذي يتركه لورثته او المال الذي بيده للناس إما بحجة انه ميت لا وارث له او بحجة انه مال غائب او بلا حجة اصلا فيجوز له الاقرار بما يدفع هذا الظلم ويحفظ هذا المال لصاحبه مثل ان يقر لحاضر انه ابنه او يقر ان له عليه كذا وكذا أو يقر ان المال الذي بيده لفلان ويتأول في اقراره بان يعني بقوله ابني كونه صغيرا او بقوله أخي اخوة الاسلام وان المال الذي بيده له أي له لانه قبضه لكوني قد وكلته في ايصاله أيضا الى مستحقه لكن يشترط ان يكون المقر له أمينا والاحتياط ان يشهد على المقر له أيضا ان هذا الاقرار تلجئة تفسيره كذا وكذا وان أقر من شك في بلوغه وذكر انه لم يبلغ فالقول قوله بلا يمين قطع به في النفي والمحرر لعدم تكليفه ويتوجه ان يجب عليه اليمين لأنه ان كان لم يبلغ لم يضره وان كان قد بلغ حجزته فآثر بالحق نص الامام أحمد في رواية ابن منصور اذا قال البائع بعثك قبل ان أبلغ وقال المشتري بعد بلوغك ان القول قول المشتري وهكذا يجيء في الاقرار وسائر التصرفات هل وقعت قبل البلوغ أو بعده لان الاصل في العقود الصحة فالأصل ان يقال هذا عام واما أن يفرق بين ان يتيقن انه وقت التصرف كان مشكوكا فيه غير محكوم ببلوغه أولا يتيقن فانما مع تيقن الشك قد تيقنا صدور التصرف ممن لم يثبت أهليته والاصل عدمها فقد شككنا في شرط الصحة وذلك مانع من الصحة وأما في الحالة الاخرى فانه يجوز صدوره في حال الاهلية وحال عدمها والظاهر صدوره وقت الاهلية والاصل عدمه قبل وقتها فالاهلية هنا متيقن وجودها (ثم ذكر أبو العباس) ان من لم يقر بالبلوغ حتي تعلق به حق مثل اسلامه باسلام أبيه أو ثبوت الذمة له تبعا لآبيه أو بعد تصرف الولي له أو تزويج ولي أبعد منه لموليته فهل يقبل منه دعوى البلوغ حيثئذ ام لا لثبوت هذه الاحكام المتعلقة به في الظاهر قبل دعواه (واشار أبو العباس) الى تخرج المسئلة على الوجهين فيما اذا راجع الرجعية زوجها فقالت قد انقضت عدتي وشيبي أيضا بما اذا ادعى المجهول المحكوم باسلامه ظاهرا كاللقيط الكفر بعد البلوغ فانه لا يسمع منه على الصحيح وكذلك لو تصرف المحكوم بحريته ظاهرا كاللقيط ثم ادعى الرق ففي قبول قوله خلاف معروف واذا اقر المريض مرض الموت المخوف لوارث فيحتمل ان يجعل اقراره لوارث كالشهادة فتد في حق من ترد

شهادته له كالأب بخلاف من لا ترد ثم هذا هل يخاف المقر له معه كالشاهد وهل يعتبر عدالة المقر ثلاث احتمالات ويحتل أن يفرق . مطلقا بين العدل وغيره فإن العدل معه من الدين ما يمنعه من الكذب ونحوه في براءة ذمته بخلاف الفاجر ولو خاف المقر له مع هذا تاكد فإن في قبول الاقرار مطلقا فساد عظيم وكذلك في رده مطلقا ويتوجه فيمن أقر في حق الغير وهو غير متهم كإقرار العبد بجناية الخطأ وإقرار القاتل بجناية الخطأ أن يجعل المقر كشاهد ويحلف معه المدعى فيما ثبت شاهد آخر كما قلنا في إقرار بعض الورثة بالنسب هذا هو القياس والاستحسان وإقرار العبد لسيدته ينشئ على ثبوت مال السيد في ذمة العبد ابتداء ودواما وفيها ثلاثة أوجه في الصداق وإقرار سيده له ينشئ على أن العبد إذا قيل يملك هل يثبت له دين على سيده قال في الكافي وإن أقر العبد بنكاح أو قصاص أو تمزيق قد صح وإن كذبه الولي (قال أبو العباس) وهذا في النكاح فيه نظر فإن العبد لا يصح نكاحه بدون إذن سيده لأن في ثبوت نكاح العبد ضررا عليه فلا يقبل إلا بتصديق السيد قال وإن أقر لعبد غيره بمال صح وكان لسيدته (قال أبو العباس) وإذا قلنا يصح قبول الهبة والوصية بدون إذن السيد لم يقتصر الإقرار إلى تصديق السيد وقد يقال بل وإن لم تقل بذلك لجواز أن يكون قد يملك مباحا فاجر بعينه أو تلفه وتضمن قيمته وإذا حجر المولى على المأذون له فاجر بعد الحجر قال القاضي وغيره لا يقبل وقياس المذهب بتبعض ومتى ثبت نسب المقر له من المقر ثم رجع المقر وصدقه المقر له هل يقبل رجوعه فيه وجهان حكاهما في الكافي (قال أبو العباس) أن جعل النسب فيه حقا لله تعالى فهو كالجزية وإن جعل حق آدمي فهو كاللأب والاشبه أنه حق الآدمي كالولاء ثم إذا قبل الرجوع عنه فحق الأقارب الثابت من المحرمية ونحوها هل يزول أو يكون كالإقرار بالرق (تردد نظر أبي العباس) في ذلك فاما إن ادعى نسا ولم يثبت لعدم تصديق المقر له أو قال أنا فلان ابن فلان وانتسب إلى غيره . روف أو قال لأب لي أو لانسب لي ثم ادعى بعد هذا نسبا آخر أو ادعى أن له أباً فقد ذكر الأصحاب في باب ما علق من النسب أن الأب إذا اعترف بالابن بعد نفيه قبل منه فكذلك غيره لأن هذا النفي والإقرار بمحل ومنكر لم يثبت به نسب فيكون قراره بعد ذلك مقبولا كما قلنا فيما إذا أقر بمال لمكذب إذا لم يجعله ليثبت المال فإنه إذا ادعى المقر بعد هذا أنه ملكه قبل منه وإن كان المقر به رق نفسه فهو كغيره بناء على أن الإقرار بالمكذب وجوده كعدمه وهناك على الوجه الآخر يجعله بمنزلة

المال الضائع أو المجهول فيحكم بالجزية وبالمال ليثبت المال وهنا يكون بمنزلة مجهول النسب فيقبل
 به الاقرار ثانياً وسر المسألة أن الرجوع عن الدعوي مقبول والرجوع عن الاقرار غير مقبول
 والاقرار الذي لم يتعلق به حق الله ولا الآدمي هو من باب الدعاوي فيصح الرجوع عنه ومن أقر
 بطفل له أم بجاءت أمه بعدموت المقر تدعى زوجيته فلا شبهة بكلام أحمد ثبوت الزوجية فهنا حمل
 على الصحة وخالف الاصحاب في ذلك ومن أقر بقبض ثمن أو غيره ثم انكر وقال ما قبضت وسأل خلاف
 خصمه فله ذلك في أصح قولي العلماء ولا يشترط في صحة الاقرار كون المقر به بيد المقر* والاقرار
 قد يكون بمعنى الانشاء كقوله (قالوا أقرنا) ولو أقر به واراد انشاء تملكه صح ومن انكر
 زوجية امرأة فإبرأته ثم أقر بها كان لها طلبها بحقها ومن أقر وهو مجهول نسبه ولا وارث حتى أخ
 أو عم فصدقه المقر له وأمكن قبل صدقه المولى أولاً وهو قول أبي حنيفة وذ كره الجمل تخريجاً وكل صلة
 كلام مغيرة له استثناء وغير المتقارب فيها متواصل والاقرار مع الاستدراك متواصل وهو أحد
 القولين ولو قال في الطلاق انه سبق لسانه لكان كذلك ويحتمل أن يقبل الاقرار المتصل ومن
 أقر بملك ثم ادعى شراءه قبل اقراره ولا يقبل ما يناقض اقراره الا مع شبهة معتادة ولو أبان زوجته
 في مرضه فافر وارث شافعي انه وارثه واقبضها وورثها مع علمه بالخلاف لم يكن له دعوي ما يناقضه
 ولا يسوغ الحكم له وقياس المذهب فيما اذا قال أنا مقر في جواب الدعوي أن يكون مقراً بالمدعي
 به لان المفعول ما في الدعوي كما قلنا في قوله قبلت ان القبول ينصرف الى الايجاب لا إلى شيء
 آخر وهو وجه في المذهب وأما اذا قال لأنكر ما تدعيه فين الانكار والاقرار مرتبة وهي
 السكوت ولو قال الرجل أنا لا أكذب فلانا لم يكن مصداقاً له فالتوجه أنه مجرد نفى الانكار إن
 لم ينضم اليه قرينة بان يكون المدعى مما يعلمه المطلوب وقد ادعى عليه علمه والا لم يكن اقراراً حكى
 صاحب الكافي عن القاضي انه قال فيما اذا قال المدعى لي عليك الف فقل المدعي عليه قضيتك
 منها مائة أنه ليس باقرار لان المائة قد دفعها بقوله والباقي لم يقربه وقوله منها يحتمل ما تدعيه
 (قال أبو العباس) هذا يخرج على أحد الوجهين في أبرأتها وأخذتها وقبضتها انه مقر هنا بالالف
 لان الماء يرجع الى المذكور ويتخرج ان يكون مقراً بالمائة على رواية في قوله كان له على وقضيته
 ثم هل يكون مقراً بها وحدها أو الجميع على ما تقدم والصواب في الاقرار المعلق بشرط ان نفس
 الاقرار لا يتعلق وإنما يتعلق المقربه لان المقربه قد يكون معلقاً بسبب قد يوجب ادائه

دليل يظهره فالاول كما لو قال مقرا ذا قدم زيد فلي لفلان الف صح وكذلك ان قال ان رد عبده
الآبق فله ألف ثم أقر بها فقال ان رد عبده الا بق فله الف صح وكذلك الاقرار بعوض الخلع
لو قالت ان طلقني أو ان عفا عني فله عندى الف وأما التعليق بالشهادة فقد يشبه التحكيم ولو قال
ان حكمت علي بكذا التزمت له لزمه عندنا فلذلك قد يرضى بشهادته وهو في الحقيقة التزام وتزكية
للساهد ورضى بشهادة واحد واذا أقر العامي بمضمون محض وادعى عدم العلم بدلالة اللفظ ومثله
يجمله قبل منه على المذهب واذا أقر لغيره بعين له فيها حق لا يثبت الا برضى المالك كالرهن والاجارة
ولا يذمة قال الاصحاب يقبل ويتوجه ان يكون القول قوله لان الاقرار ما نضمن ما يوجب تسليم
العين أو المنفعة فما أقر ما يوجب التسليم كما في قوله كان له على وقضيته ولانا نجوز مثل هذا الاستثناء
في الانشآت في البيع ونحوه فكذلك في الاقرارات والقرآن يدل على ذلك في آية الدين وكذا
لو أقر بفعل فعله وادعى اذن المالك والاستثناء يمنع دخول المستثنى في اللفظ لانه يخرج به بعد
ما دخل في الاصح قال القاضي ظاهر كلام احمد جواز استثناء النصف لان أبا منصور روي
عن احمد اذا قال كان لك عندى مائة دينار فقضيتك منها خمسين وليس بينهما بينة فالقول قوله
(قال أبو العباس) ليس هذا من الاستثناء المختلف فيه فان قوله قضيتك ستين مثل خمسين قال أبو
حنيفة اذا قال له على كذا وكذا درهم لزمه أحد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهم لزمه إحدى
وعشرين وان قال كذا درهم لزمه عشرون وما قاله أبو حنيفة أقرب مما قاله أصحابنا فان أصحابنا
بنوه على ان كذا وكذا تأكيذا وهو خلاف لانه يكفي ان يقول كذا درهم لما كان (١) في اراد
درهما وأيضا (٢) لو لفت العرب هو خلاف لا النصب ثم يقتضى الرفع لهما وهذا مثل الترجمة وان
الدرهم المعروف الظاهر ان يقول درهم والواجب ان يفرق بين الشئتين الذي يتصل أحدهما بالارض
عادة كالقرباب في السيف والخاتم في الفص لان ذلك اقرار بهما وكذلك الزيت في الزق والتمرة
في الجراب ولو قال غصبت ثوبا في منديل واخذت منه ثوبا في منديل كان اقرارا بهما لاله عندى
ثوب في منديل فانه اقرار بالثوب خاصة وهو قول ابى حنيفة واذا قال له على من درهم الى عشرة
أو ما بين الدرهم الى عشرة فهذا أوجه أحدها يلزمه تسعة وثانيها عشرة وثالثها ثمانية والذي ينبغي
ان يجمع بين الطرفين من الاعداد فاذا قال من واحد الى عشرة لزمه خمسة وخمسون ان ادخلنا

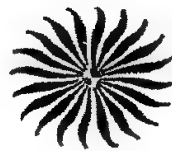
الطرفين وخمسة وأربعون ان ادخلنا المبتدأ فقط وأربعة وأربعون ان اخرجناهما ويعتبر في الاقرار
 حرف المتكلم فيحمل مطلق كلامه على أقل احتمالاته والله سبحانه وتعالى أعلم
 تمت النسخة والحمد لله على التمام حمدا كثيرا عدد ما جرت الاقلام والصلاة والسلام على خير
 الانام محمد وعلى آله الكرام صلاة دائمة متصلة الدوام
 وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الجمعة تاسع عشر شهر رمضان من شهر سنة اثنين
 وعشرين ومائة والاف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 ان نجد عيباً فسد الخلالا * جل من لا عيب فيه وعلا



ليعلم انه لم يكن يدنا من نسخ الاختيارات الا نسخة واحدة محرفة ولم نجد في مصر
 ولا غيرها نسخة أخرى فلذا قد اعتنينا بتصحيحها بقدر الامكان
 والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين -



وبها تم المجلد الرابع من فتاوى شيخ الاسلام ويلحقه الخامس
 وأوله كتاب التسعينيه لشيخ الاسلام ابن تيميه



فهرست المجلد الرابع

﴿ من فتاوي ابن تيميه ويلييه فهرست الاختيارات ﴾

صفحة

(باب الوقف)

- ٢ مسألة في رجل متول امامة مسجد وخطابته وناظر وقفه الخ والجواب عنها
- ٣ مسألة وقف انسان على زيد ثم علي أولاد زيد الثمانية شباً فوات واحد الخ وجوابها
- ٥ مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو ويافوثة وجهمه وعائشة الخ وجوابها
- ٨ مسألة في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف الخ وجوابها
- ٨ مسألة في رجل وقف مدرسه وشرط من يكون له بها وظيفة الخ وجوابها
- ٩ مسألة فيمن وقف وقفاً وشرط لناظر جراية وجامكية كما شرط الخ وجوابها
- ١٠ مسألة الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو الخ وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل الخ وجوابها
- ١١ مسألة في مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقهة الفلانية برسم سكانها الخ وجوابها
- ١١ مسألة في أوقاف ببلد على أما كن مخامة الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً على أولاده فلان وفلان الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً مستغلاً ثم مات فظهر عليه دين الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر الخ والجواب عنها
- ١٤ مسألة في رجل أقر ببل موته بعشرة ألام ان جمع الخانوت والاعيان الخ والجواب عنها
- ١٥ فصل سورة كتاب الوقف هذا ماوقفه عامر بن يوسف والخواب عنها
- ١٧ مسألة في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبتلك الزاوية مطلع الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة فيما استقر اطلاقه من الملوك المتقدمين الخ والجواب عنها
- ٣١ مسألة في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد الخ والجواب عنها

- ٣٢ مسألة في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويمطونهم الخ والجواب عنها
- ٣٢ ﴿ باب اللقطة وغيرها ﴾
- ٣٢ مسألة في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس الخ والجواب عنها
- ٣٢ مسألة في حجاج التقوا مع عرب الخ والجواب عنها
- ٣٣ مسألة في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت الخ والجواب عنها
- ٣٤ مسألة في حكم من وجد لقطة والجواب عنها
- ٣٤ مسألة في رجل لقي لقية في وسط فلاة وقد انشد عليها الخ والجواب عنها
- ٣٤ مسألة جاء التار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دوابا الخ والجواب عنها .
- ٣٤ مسألة فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم رباها الخ والجواب عنها .
- ٣٥ ﴿ كتاب الوصايا ﴾
- ٣٥ مسألة في رجل اوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا الخ والجواب عنها
- ٣٥ مسألة في ايتام تحت يد وصي ولهم اخ من أم الخ والجواب عنها
- ٣٦ مسألة في نصراني توفي وخلف تركه واوصى وصية الخ والجواب عنها
- ٣٦ مسألة في رجل له جارية وله منها اولاد خمسة الخ والجواب عنها
- ٣٦ مسألة في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ الخ والجواب عنها
- ٣٧ مسألة في وصى على ايتام بوكالة شرعية ولايتام دار فباعها الخ والجواب عنها
- ٣٧ مسألة في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى الخ والجواب عنها
- ٣٧ مسألة في رجل مات وخلف ستة اولاد ذكور الخ والجواب عنها
- ٣٨ مسألة في وصى تحت يده مال لايتام فهل يجوز أن يخرج الخ والجواب عنها
- ٣٨ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٣٨ مسألة في رجل خلف اولادا وأوصى لاخته كل يوم بدرهم الخ والجواب عنها
- ٣٩ مسألة في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا الخ والجواب عنها
- ٣٩ مسألة في رجل أوصى لاولاده بسهام مختلفة الخ والجواب عنها

- ٣٩ مسألة في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بأن يباع شراب الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في الوصي ونحوه اذا كان بعض مال الوصي مشتركاً الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في وصى نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال اليه الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في رجل جليل القدر له تعلقات مع الناس وأوصى الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت اباهاً وعمها الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في وصى على أولاد أخيه وتوفي وخلف أولاداً الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في رجل توفي صاحب له في الجهاد فجمع تركته الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في وصى تحت يده ايتام اطفال ووالثهم حامل الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في وصى قضي ديناً عن الموصى بغير ثبوت عند الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في رجل وصى على مال يتيم وقد قارض فيه مدة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد وقع كلفة البتيم والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن دفع مال يتيم الى عامر يشترى به ثمرة مضاربة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في ضمان بساتين وانهم لما سمعوا بقدوم العدو الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في مضارب رفته صاحب المال الى الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في شراء الجفان لمصير لزيث أو لوقيداً ولهما الخ والجواب عنها
- ٤٧ (كتاب الفرائض وغيره)
- ٤٧ مسألة في رجل له أولاد وكسب جارية وأولادها الخ والجواب عنه

- ٤٧ مسألة في رجلين اخوة لآب وكانت أم أحدهما أم ولد الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وبنتا وأما واختا من أم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل توفي وخلف ابنين وبنتين وزوجة الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل تزوج امرأة واعطاها المهر وكتب عليه صداقا الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث والجواب عنها
- ٤٩ مسألة ما بال قوم غدوا قد مات ميتهم * فاصبحوا يتقسمون المال والحللا الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة فيمن ترك ابنتين وعمه أخا أبيه من امه فما الحكم الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه وأختا الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وأما وأختا شقيقة الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد اخ ومن أبيه الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وابن أخت والجواب عنها
- ٥٢ مسألة فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل توفي وخلف أخاه واختا شقيقتين الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل زوح ابنه وكتب الصداق عليه الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل خص بمض الأولاد على بمض الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل له خالة ماتت وخلفت وجودا ولم يكن لها وارث والجواب عنها

- ٥٤ مسألة في امرأة وصت وصايا في حال مرضها لزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة اشقاء الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل أعطي لزوجته من صداقتها جارية الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل خلف زوجة وثلاث أولاد دكور منها الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكريمته الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة توفي زوجها وخلف أولادها والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في رجل خلف شيئا من الدنيا وتقاسمه أولاده الخ والجواب عنها
- ٥٧ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا الخ والجواب عنها
- ٥٧ ﴿ كتاب النكاح ﴾
- ٥٧ مسألة في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج علي الزوجة الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في امرأة تزوجت ثم بان انه كان له زوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل تزوج بكرة فوجدها مستحاضة الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في رجل زوج ابنة أخيه من ابنه ولزوج فاسق الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة الخ والجواب عنها

صحيفة

- ٦١ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر الخ والجواب عنها
- ٦١ مسألة في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن ابن الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في رجل تزوج يتيمة وشهدت امها ببلوغها الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في امرأة لها أب وأخ ووكيل أيها في النكاح الخ والجواب عنها
- ٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في رجل تزوج بكرا بولاية أيها ولم يستأذن حين العقد الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها السافعي الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة جدتي أمه وأبي جده وأنا عمه له وهو خالي والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها الخ والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه ان يزوجه أم لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت أم لا والجواب عنها
- ٦٨ مسألة في تزويج المماليك بالجوار من غير عتق الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل حنت من زوجته فنكحت غيره ليحلها للاول الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في العبد الصغير اذا استحل بها النساء وهو دون البلوغ الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شريف زوج ابنته لرجل غير شريف الخ والجواب عنها
- ٧١ مسألة في المرأة التي اعتبر اذنها في الزواج شرعا الخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل ركض يسير البلاد في كل مدينة شهرا الخ والجواب عنها

- ٧٣ مسألة في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية معتوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل ينكح زوجته في دبرها والجواب عنها
- ٧٥ مسألة في الاماء الكسائيات ما الدليل على وطئهن بملك اليمين النخ والجواب عنها
- ٧٨ فصل وأما المجوسية فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبني النخ والجواب عنها
- ٧٩ مسألة في رجل زني بامرأة في حال شوبيته وقد رثى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في بنت بالغ وقد خطبت لقراءة لها فأبى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في رجل قرشي تزوج بجارية مملوكة فأولدها ولد أهل النخ والجواب عنها
- ٨٤ مسألة في قوله تعالى ولا تشكوا المشركات وقد أباح العلماء النخ والجواب عنها
- ٨٥ ﴿باب من النكاح﴾
- ٨٥ مسألة في رجل تكلم بكلمة الكفر ثم بعد ذلك حلف بالطلاق والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة مصالحة على صداق النخ والجواب عنها
- ٨٦ مسألة هل تصح مسألة ابن سريج أم لا فإن قلنا لا تصح النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة هل تصح مسألة العبد أم لا والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل له زوجة وأمة ما يريد الزوجة فطلق الزوجة النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل وكل دميأ في قبول نكاح امرأة مسلمة النخ والجواب عنها
- ٨٨ مسألة في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت النخ والجواب عنها
- ٩٠ مسألة في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

- ٩٠ مسألة في مملوك في الرق والبرودية تزوج بامرأة من المسلمين النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في امرأة تزوجت برجل فلما دخلت رأت يحسسه برصاً النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيباً فهل له فسخ النكاح
- ٩٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة النخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج بامرأة ومعه بنت وتوفيت النخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت بآخر النخ والجواب عنها

باب الولاء

- ٩٣ مسألة في رجل خلف ولداً ذكراً وابنتين غير مرشدين النخ والجواب عنها
- ٩٣ مسألة في رجل أسلم هل يبقى له ولاية على أولاده السكتانيين والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل توفي وخلف مستولدة له النخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقبة مالكي النخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر النخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ذلك والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل عازب ونفسه تنوق إلى الزواج غير أنه يخاف أن يتكلف من المرأة النخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياماً وجاء أناس النخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة عن أبي هريرة قال قال عليه السلام لا تنكح الایم حتى تستأمر النخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة في رجل تزوج بالغة من جدها أبي أبيها النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذنه النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة فيمن برطل ولي امرأة ليزوجها إياه فزوجها النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة مقولكم في العمل السريجية وهي ان يقول لامرأته النخ والجواب عنها

- ٩٨ مسألة في رجل تزوج عتيقة بمض بنات الملوك النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب بنت رجل من العدول النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلواة النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل مالكي المذهب حصل له نكاح النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها النخ والجواب عنها
- ١٠٣ مسألة في امرأة لها أخوان دون البلوغ ولها خال فجاء رجل يتزوج بها النخ
- ١٠٣ مسألة في رجل اعتقد الدور المسند له لابن سريج ثم حلف بالطلاق النخ
- ١٠٤ مسألة في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط النخ
- ١٠٤ مسألة في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم النخ
- ١٠٥ مسألة في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل
- ١٠٥ مسألة في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الي من يكفلها فهل يجوز لاحد ان يتزوجها باذنها (أم لا)
- ١٠٦ ﴿باب النهي عن مخالطة المجدوم وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم اصحاء
- ١٠٦ باب الايلاء مسألة في رجل حلف بالطلاق انه لا يوطأ زوجته
- ﴿كتاب الطلاق وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل طلق زوجته طليقة رجمية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم
- ١٠٧ مسألة في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يا كل الحرام ويشرب الخمر

- ١٠٧ مسألة في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها
 ١٠٧ مسألة في رجل نوى ان يطلق امرأته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق
 ١٠٧ مسألة في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها
 ١٠٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلاق واحدة قبل الدخول بها
 ١٠٩ مسألة في رجل له زوجة خلف أبوها انه ما يخلها معه
 ١٠٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة وجاءه منها ولد وأوصاه الشهود
 ١٠٩ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال انت طالق ثلاثا قالت له زوجته النخ والجواب عنها
 ١١٠ مسألة في رجل أكره على الطلاق والجواب عنها
 ١١٠ مسألة في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتابية النخ والجواب عنها
 ١١٨ مسألة فيمن طلق امرأته ثلاثا وأفتاه مفت بانه لم يقع النخ والجواب عنها
 ١١٩ مسألة في رجل مسك وضرب وسجنوه واعصبوه على الطلاق النخ والجواب عنها
 ١٢٠ مسألة في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير سكنها النخ والجواب عنها
 ١٢١ مسألة في رجل تخاصم مع امرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزمني النخ والجواب عنها
 ١٢٢ مسألة في رجل تزوج بامرأتين فاختارت احدها الطلاق النخ والجواب عنها
 ١٢٢ مسألة في رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة النخ والجواب عنها
 ١٢٢ مسألة في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك النخ والجواب عنها
 ١٢٣ مسألة في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتاني وأبرأتني منه النخ والجواب عنها
 ١٢٣ مسألة في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة النخ والجواب عنها
 ١٢٣ مسألة في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبته النخ والجواب عنها
 ١٢٤ ﴿ باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغيرها ﴾
 ١٢٤ مسألة في امرأة مبغضة لزوجها فطلبت الانحلال منه النخ والجواب عنها
 ١٢٤ مسألة ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة النخ والجواب عنها
 ١٢٤ مسألة في رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم بالليل النخ والجواب عنها

- ١٢٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة أحد عشر سنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل له امرأة كساها كسوة مثمنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي النخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها النخ والجواب عنها
- ١٢٩ مسألة في رجل متزوج بامرأتين يحب أحدهما النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له زوجة وهي ناشز تمنعه نفسها فهل تسقط نفقتها والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له امرأة قد نشزت عنه في بيت أبيها النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في قوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعظوهن النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له رجل يارسول الله ان امرأتني لا ترد كف لأمس فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدها النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجبس النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في امرأة متزوجة برجل ولها اقارب كلما أرادت تزورهم النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا اجنبيا فوقها حقها
- ١٣٤ مسألة في رجل أتهم زوجته بفاحشة بحيث أنه لم ير عندها ما ينكره الشرع
- ١٣٤ مسألة في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق
- ١٣٥ مسألة في امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباعت العوض
- ١٣٥ مسألة في معسر هل يسقط عليه الصداق

﴿ كتاب الظهار وغيره ﴾

- ١٣٥ مسألة في رجل شافعي المذهب مات منه زوجته بالطلاق
- ١٣٦ مسألة في رجلين قال أحدهما لصاحبه يا أخي لا تفعل هذه الامور

- ١٣٦ مسألة في رجل حلق من زوجته فقال ان بقيت انكحك انكح امي
 ١٣٦ مسألة في رجل تزوج وأراد الدخول الليل الفلانية والا كانت مثل امه
 ١٣٧ مسألة في رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرام مثل أمي
 ١٣٧ مسألة في رجل قالت له زوجته أنت على حرام مثل أبي وأخي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددت لك تكوني مثل امي وأختي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته انت على مثل أمي وأختي

باب العدة

- ١٣٧ مسألة في رجل تزوج امرأة ولها عنده اربع سنين لم تحض وذكرت
 ١٣٨ مسألة في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة
 ١٣٨ مسألة في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها الخ
 ١٣٩ مسألة في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده
 ١٣٩ مسألة في رجل تزوج امرأة وأقامت في صحبته خمسة عشر
 ١٤٠ مسألة في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين بنت
 ١٤٠ مسألة في امرأة بانت فتزوجت بعد شهر ونصف
 ١٤٠ مسألة في امرأة معتدة عدة وفات ولم تمق في بيتها
 ١٤١ مسألة في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادتتها ان تحيض
 ١٤١ مسألة في رجل أقر عن عدول انه طلق امرأته من مدة
 ١٤١ مسألة في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع
 ١٤١ مسألة في رجل عقد عقدا على أنها تكون بالنوا ولم يدخل بها
 ١٤٢ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان
 ١٤٢ مسألة فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها لرجل في الدبر
 ١٤٣ مسألة في امرأة عزم على الحج هي وزوجها فمات زوجها
 ١٤٣ مسألة في رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما



- ١٤٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين وورث منها ولد الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في مرضع استبطأت الحيض فتداوت لحبثه الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا والزما بوفاء العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في مطلقة ادعت انها قضت عدتها فتزوج ثاني الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في رجل تزوج مصالحة وقعدت معه أياما فطلع لها زوج آخر الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصحبها الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنعما أن تزوج الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم اوفت العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٧ مسألة في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها الخ والجواب عنها

باب الرضاع

- ١٤٧ مسألة ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في رجل رمد فغسل عينيه بلبن زوجته فهل تحرم عليه الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل له بنات خالة اخوان الواحدة رضعت معه الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوج والقط والنمل الزوج ترضع من لبن ولدها والقط يأكل الفرائج والنمل يدب في الطعام فهل له حرق بيوتهم بالنار أم لا
- ١٥٢ مسألة في أختين ولهما بنات وبنين فاذا ارضع الاختان الخ والجواب عنها

صحيفة

- ١٥٢ مسألة في رجل له بنت ابن عم ووالد بنت المذكور قد رضع الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد أجرت لبنها الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في الأب إذا كان عاجزا عن أجرة الرضاع فهل له الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة هل تقبل شهادة المرضعة أم لا والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل له قرينة لم يترضع هو وأبوها لكن لهما اخوة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في أختين اشقاء لاحدهما بنتان وللأخرى ذكر الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل الخ والجواب عنها
- ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت الخ
- ✽ كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك ✽
- ١٥٧ مسألة في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر النفقة الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل حلف على زوجته لا هجر نك ان كنت ماتت ما تصلى والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل طلق زوجته واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط النفقة
- ١٥٩ مسألة في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة وأولاد الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد وطلب منه ما يعمونه والجواب عنها

- ١٦٠ مسألة في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد كبير فسافر مع كرا ثم أمواله الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوج بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في مريض طلب من رجل أن يطيبه وينفق عليه ففعل الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها الخ
- ١٦١ مسألة في الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلته الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند أمها الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولذا ذكر الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة هل يجوز للعامل في القراض أن ينفق على نفسه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل خطب امرأة فستل عن نفقته فقيل له الخ والجواب عنها
- ١٦٤  باب الهبة والصدقات وامتايا والهديات وغيرها 
- ١٦٤ مسألة في رجل اقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون دين الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل توفي زوجته وخلفت أولادا الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة وهبت لزوجها كنيها ولم يكن لها ثب الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ثم أعطي لأولاده الصغار الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل قدم لامير مملوكا على سبيل التعويض الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة تملك زيادة عن نحو الف درة ونوت أن تهب الخ والجواب عنها

صحيفة

- ١٦٥ مسألة في رجل له جارية فاذن لولده أن يستمتع بها ويعطئها الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده ووطئها
- ١٦٨ مسألة في رجل مات وخلف ولدين ذكراين وبناتا وزوجة وقسم عليهما الميراث الخ
- ١٦٨ مسألة في رجل له اولاد وهب لهم ماله وهب أحدهم نصيبه لولده الخ
- ١٦٨ مسألة في امرأة أعطتها زوجها حقونها في حال حياته الخ والجواب عنها
- ١٦٨ مسألة في دار لرجل تصدق منها بالنصف والربع على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٩ مسألة في رجل اهدى الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب الخ والجواب عنها
- ١٧١ مسألة في رجل تبرع وفرض لامه على نفسه وهي صحيحة الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل اشترى عبدا وهبه شيئا حتى أثري الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها أموالها الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل وهب لانسان فرسا ثم بعد ذلك طلب الواهب منه أجرتها
- ١٧٢ مسألة في رجل نصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته ...
- ١٧٢ مسألة في رجل أعطاه أخ له شيئا من الدنيا يقبله أم يردده ...
- ١٧٣ مسألة في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ...
- ١٧٣ مسألة في رجل له اولاد ذكور وأنات فنحل البنات دون الذكور ...
- ١٧٤ مسألة في الصدقة والهدية أيهما أفضل والجواب عنها
- ١٧٤ مسألة في رجل وهب لابنته مصاغا ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج أن يأخذ منها شيئا فهل له أن يرجع في هبته أم لا .
- ١٧٤ مسألة في رجل أهدى الى ملك عبدا ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك
- ١٧٥ مسألة في امرأة لها اولاد غير اشقاء فخصمت أحد الاولاد وتصدقت عليه بحصة ..
- ١٧٥ مسألة في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها بحصة ...

١٧٥ مسألة في رجل ملك ياتيه ملكا ثم ماتت وخلفت والديها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيما كتبه لبنته أم لا

١٧٦ مسألة فيمن وهب لبنته هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع

١٧٦ مسألة في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا قدم يطمى ثمنه أو نظير الثمن فلم يعطى شيئا الخ

١٧٦ مسألة في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين وأوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

١٧٦ مسألة في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنته التي دينار الخ

١٧٧ مسألة في امرأة ابرئت زوجها من جميع صداقها ثم أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البرائة الخ والجواب عنها

✽ كتاب الجراح والديات والقود وغيرها ✽

١٧٨ مسألة في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وان عمه تعمد قتله حسدا فقتله وثبت عليه الخ

١٧٨ مسألة في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ مسكينة وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه الصلاة والجواب عنها

١٧٩ مسألة في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فمات فما يجب عليه

١٧٩ مسألة في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يرجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب أحدهما صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه الخ

١٨٠ مسألة في رجلين تخاصما وتخاصما فقام واحد وطمح الآخر في افه فجرى دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في مخاصمته فمات والجواب عنها

١٨٠ مسألة ما حكم قتل المتعمد والجواب عنها

✽ باب ديات النفس وغيرها ✽

١٨١ مسألة في انسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ وأخذ منه القصاص في الدنيا الخ

١٨١ مسألة في ثلاث حملوا عامود رخام ثم منهم ثنين رموا العامود على الآخر فكسروا رجله

صحيفة

- ١٨١ مسألة فيمن ضرب رجلا ضربة فشكت زمانا ثم مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة حامل تعدت اسقاط الجنين أما بضرب أو بشرب دواء فما يجب عليها
- ١٨٢ مسألة في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول وانها حبلت منه النخ
- ١٨٣ مسألة في صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه فيها دية النخ
- ١٨٣ مسألة في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم أنه جأه ودفع اليه أربعة افدنة طين
- ١٨٤ مسألة في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهودت منهم الخشبة من غير عمد فاصابت رجلا فاقام يومين وتوفي فما يجب عليهما النخ
- ١٨٤ مسألة في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه النخ
- ١٨٤ مسألة في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب فهل ترجى له التوبة
- ١٨٥ مسألة في رجلين تخاصما وتخاصما بالأيدي النخ ثم بعد أسبوع توفي أحدهما النخ
- ١٨٦ مسألة في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا النخ والجواب عنها
- ١٨٦ مسألة فيمن آثموا بقتيل واعترف واحد منهم بالعقوبة فهل يسرى على الباقي
- ١٨٦ مسألة في رجل أخذ له مال فآثم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فأقر ثم انكر فضربه حتى مات فما يجب عليه النخ
- ١٨٦ مسألة في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقصد أخذوا معهم جماعة آخر ما حضروا تحليفهم فضربوه بالسيف والدبابيس فهل القصاص عليهم عموما أم لا
- ١٨٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل اجنبي فما الحكم فيهم
- ١٨٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لأولاده الكبار ان يقتلوه أم لا وإذا وافق ولي الصغار الحاكم على القتل مع الكبار فهل يقتلون
- ١٨٧ مسألة في رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما النخ والجواب عنها
- ١٨٨ مسألة في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقت انيابه فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والا ثم علي فاذا فعلت فما يجب عليهما

- ١٨٨ مسألة في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين وقتله فما يجب عليه
 ١٨٨ مسألة في عسكر نزلوا مكانا فجاء اناس سرقوا منهم قاشا فلحقوا السارق فضربوه
 بالسيف ومات فما الحكم
 ١٨٩ مسألة في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فاني ان ينقضه ثم وقع على صغير
 فحشمه هل يضمن أولا

باب القسامة وغير ذلك

- ١٨٩ مسألة اذا قال المضروب ما قاتلي الا فلان فهل يقبل قوله أم لا
 ١٨٩ مسألة فيمن قال انا ضاربه والله قاتله الخ
 ١٨٩ مسألة في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمهم ضربه بحضرة
 رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء الى أن مات الخ فما يلزم السبعة
 ١٩٠ مسألة في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله الخ والجواب عنها
 ١٩٠ مسألة فيما يتعلق بالثبوت في المبرقات في ولايته الخ والجواب عنها
 ١٩٢ مسألة فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقر أم لا
 ١٩٢ مسألة في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل الخ والجواب عنها
 ١٩٣ مسألة في رجل جندى وله أقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتل الخ والجواب عنها
 ١٩٣ مسألة في رجل تخاصم مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة اشهد
 على نفسه ان قاتله فلان الخ والجواب عنها
 ١٩٣ مسألة في شخصين اتهمتا بقتيل وعوقبا فاقر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر
 بشي فهل يقبل قوله أم لا
 ١٩٤ مسألة في رجل سرق بيته سرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك الخ
 ١٩٤ مسألة في رجل رأي رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان الخ والجواب عنها
 ١٩٤ مسألة في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده أربعمئة درهم ثم وجدت
 السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء الخ

صحيفة

١٩٥ مسألة في رجل من أكابر مقدمى العسكر معروف بالخير والدين الخ

١٩٦ مسألة في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت الخ والجواب عنها

١٩٦ مسألة في أمام مسجد قتل فهل يجوز أن يصلى خلفه والجواب عنها

١٩٦ مسألة في رجل قتله جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا

١٩٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار الخ والجواب عنها

١٩٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبي فما الحكم فيهم

﴿ باب قطاع الطريق والبنائة ﴾

١٩٧ مسألة في جندي مع أمير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس

من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فهربوا الخ والجواب عنها

١٩٨ مسألة في قوم ذوى شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون المكتوبات الخ والجواب عنها

١٩٩ مسألة في الفتن التى تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا

٢٠١ مسألة في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس الخ

٢٠٢ مسألة في الطائفتين يزعمان انهما من أمة محمد وهما يتداعيان بدعوى الجاهلية الخ

٢٠٤ مسألة في الأخوة التى يفعلها بعض الناس في هذا الزمان الخ

٢٠٧ مسألة في أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم الخ

٢٠٨ مسألة في الطائفتين من الفلاحين قتلتا فكسرت احدهما الاخرى

٢٠٩ مسألة في النصيرية القائلين باستحلال الحر وتاسخ الارواح الخ

٢١٦ مسألة فيمن يلعن المعاوية ماذا يجب عليه الخ والجواب عنها

٢٢٧ مسألة في المعز معد بن تميم الذى بنى القاهرة هل كان شريفا الخ

٢٣٣ فصل وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم اعظم حجة على زندقتهم الخ

٢٤٠ مسألة في البنائة والخوارج هل هى الفاظ مترادفة أم بينهما فرق الخ

﴿ باب حد الزنا والقذف وغير ذلك ﴾

٢٤٢ مسألة في انهم المعصية وحد الزنا هل تزدانى الايام المباركة أم لا

- ٢٤٢ مسألة ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل أباحه أحد الخ
- ٢٤٣ مسألة في قوله عليه السلام اذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة
- ٢٤٤ مسألة في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص الخ
- ٢٤٤ مسألة فيمن شتم رجلا فقال له أنت ملعون ولد زنا والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة الخ والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين الخ
- ٢٤٦ مسألة في رجل يسفه على والديه فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في رجل زنى بامرأة ومات فهل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها
- ٢٤٦ مسألة في رجل قذف رجلا وقال له أنت علق ولد زنى فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في الفاعل والمفعول به بعد ادرا كهما ما يجب عليهما وما يطهرهما الخ
- ٢٤٧ مسألة فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس فما يجب على القاذف
- ٢٤٧ مسألة في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من أجره ملكه الخ
- ٢٤٧ مسألة في رجلين تنازعا في ساب أبي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه الخ
- ٢٤٨ مسألة في اتيان الحائض قبل النسل وما معنى قول أبي حنيفة الخ
- ٢٤٨ مسألة ما معنى قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة الخ
- ٢٤٩ مسألة قال في التهذيب من أتى بهيمة فاقتلوا الفاعل والمفعول بها الخ
- ٢٤٩ مسألة في رجل من امراء المسلمين له ممالك فهل له أن يقيم على احدم حدا الخ
- ٢٤٩ مسألة فيمن شتم رجلا وسبه والجواب عنها
- ٢٥٠ مسألة في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث الخ
- ٢٥٣ مسألة فيمن وجب عليه حد الزنا فتأب قبل أن يحذف هل يسقط عنه الحد بالتوبة
- ٢٥٣ مسألة في امرأة قواصة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست الخ
- ٢٥٤ مسألة في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته الخ

﴿ باب الاشربة وخذ الشرب ﴾

- ٢٥٤ مسألة في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاسرار
- ٢٥٥ مسألة فيمن قال أن خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه إذا لم يسكر
- ٢٥٦ مسألة في نبذ التمر والزبيب والمزور والسويقة التي تعمل من الجوز النخ
- ٢٥٧ مسألة في التصوح هل هو حلال أم حرام ومم يقولون أن عمر النخ
- ٢٥٩ فصل وأما التداوى بالخمر فإنه حرام عند جماهير الاثمة النخ
- ٢٦٠ مسألة في رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من الرد فهل هذا صحيح النخ
- ٢٦١ مسألة في رجل مدمن على المحرمات وهو مواظب على صلوات الخمس النخ
- ٢٦٢ مسألة فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه
- ٢٦٤ مسألة ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز حلال النخ
- ٢٦٤ مسألة في اليهود والنصارى إذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراقته النخ
- ٢٦٥ مسألة في قوله عليه السلام لا غيبة لفاسق وما حد الفسق النخ
- ٢٦٧ مسألة في رجل اعتاد كل ليلة قبل العصر شيئا من المعاجين النخ
- ٢٦٧ مسألة فيمن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من العطر النخ
- ٢٦٨ مسألة هل يجوز بيع الكرم لمن يمصر خمر النخ والجواب عنها
- ٢٦٨ مسألة في المريض إذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب أو الخنزير
- ٢٧٠ مسألة فيمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات النخ
- ٢٧١ مسألة في الخمر إذا غلى على النار ونقص ثلثه هل يجوز استعماله أم لا
- ٢٧١ مسألة في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل إذا سلم يرد عليه
- ٢٧١ مسألة هل يجوز التداوى بالخمر
- ٢٧٢ مسألة في رجل عنده حجرة خلفها فلاة فهل يجوز الشرب من لبنها النخ
- ٢٧٢ مسألة في الخمر والميسر هل فيها اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع
- ٢٧٢ مسألة هل يجوز لا آكل الحشيشة أن يؤم الناس النخ

- ٢٧٤ مسألة فيمن هس الذرة فاخذ ينل عليه في قدره ثم ينزله الخ
 ٢٧٤ مسألة في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما افترض الخ
 ٢٧٦ مسألة هل يجوز شرب قليل ما سكر كثيره من غير خمر العنب
 ٢٧٨ مسألة في اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر الخ

كتاب الجهاد

- ٢٧٩ مسألة في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل الخ
 ٢٧٩ مسألة في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم
 ٢٨٠ مسألة في رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم والجواب عنها
 ٢٨٠ مسألة اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال المسلمين والنصاري
 ٢٨٠ مسألة فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصاري الخ
 ٢٨٠ مسألة ما تقول سادة العلماء أئمة الدين واعانهم على بيان حق الميين في هؤلاء التتار الذين يقدمون
 الى الشام مرة بعد مرة وقد انتسبوا الى الاسلام الخ والجواب عنها
 ٢٩٨ مسألة في أجناد يمتنعون عن قتال التتار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها الخ
 ٣٠٢ مسألة ما قول بعض العلماء والفقراء ان الدعاء مستجاب عند قبور اربعة من اصحاب الائمة
 الاربعة قبر الفندلاوى وقبر البرهان البخاري وقبر الشيخ نصر المقدسي الخ
 ٣٠٨ فصل وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث فاستوحى الخ
 ٣٠٩ فصل وأما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاني الخ
 ٣١٠ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن الخ
 ٣١٠ فصل وما يفعله بعض الناس وتحري الصلاة و لدعاء عند ما يقال انه قبر نبي الخ
 ٣١٠ فصل وأما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين الخ
 ٣١١ فصل وأما قول السائل هل يجوز أن يستعيت الى الله في الدعاء بنبي مرسل الخ
 ٣١٤ وأما الاشجار والاحجار والعيون ومحوها ما يندر لها بعض العامة الخ

صحيفة

- ٣١٦ فصل وأما عسقلان فاتها كانت ثنرا من ثغور المسلمين الخ
 ٣١٨ فصل وقد تين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء الخ
 ٣١٨ فصل وأما قول القائل اذا عثر يا جاء محمد يالست نفيسه أوياسيدي شيخ فلان الخ
 ٣١٨ وكذلك النذر للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لابراهيم الخليل الخ
 (تم فهرست الفتاوى ويليه فهرست الاختيارات)

فهرست كتاب الاختيارات العلمية

(لشيخ الاسلام ابن تيمية)

صحيفة

صحيفة

٢ كتاب الطهارة* وباب المياه	١٧ كتاب الصلاة
٤ باب الآنية	١٨ باب المواقيت
٥ باب آداب التخلي	٢٠ باب الأذان والاقامة
٦ باب السواك وغيره	٢٣ باب ستر العورة
٦ باب صفة الوضوء	٢٤ باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة
٧ باب المسح على الخفين	٢٦ باب استقبال القبلة
٩ باب ما ظن ناقضا وليس بناقض	٢٨ باب النية
١٠ باب الغسل	٢٩ باب تسوية الصفوف
١٢ باب التيمم	٣٤ باب ما يبطل الصلوة وما يكره فيها
١٣ باب ازالة النجاسة	٣٥ باب سجود التلاوة
١٦ باب الحيض	٣٦ باب سجود السهو

صحيحة	صحيحة
٧٣ فصل ولو قال البائع بشئك الخ	٣٦ باب صلاة التطوع
٧٣ فصل ويثبت خيار المجلس الخ	٣٨ باب صلاة الجماعة
٧٥ باب الربا	٤٣ باب صلاة أهل الأعداء
٧٦ فصل والصحيح أنه يجوز بيع المقائي	٤٤ باب اللباس
٧٦ باب السلم	٤٧ باب صلاة الجمعة
٧٧ باب القرض	٤٨ باب صلاة العيدين
٧٧ باب الضمان	٥٠ باب صلاة الكسوف
٧٨ فصل والحوالة على ماله في الدين الخ	٥٠ كتاب الجنائز
٧٨ فصل ويجوز رهن العبد المسلم	٥٨ كتاب الزكاة
٧٨ باب الصلح وحكم الجوار	٥٩ فصل ورجع أبو العباس
٧٩ باب الحجر	٦٠ فصل ويجوز اخراج زكاة العروض
٨١ باب الوكالة	٦٠ فصل ويجزئه في الفطرة
٨٥ فصل الاشتراك في مجرد الملك الخ	٦٠ فصل وما ساء الناس درهما الخ
٨٦ باب المزارعة والمساقات	٦١ فصل ولا ينبغي أن يعطي الزكاة الخ
٨٨ باب الاجارة	٦٣ كتاب الصوم
٩٣ فصل والعمارة تجب مع غناء المالك	٦٤ فصل ولا يفطر الصائم بالاكتحال
٩٤ كتاب السبق	٦٤ فصل وان تبرع انسان بالصوم
٩٤ كتاب الغصب	٦٥ فصل يستحب صيام ثلاثة أيام
٩٨ باب السفعة	٦٦ فصل في مسائل التفضيل وليلة القدر
٩٩ باب الوديعة	٦٧ باب الاعتكاف
١٠٠ كتاب الوفاء	٦٧ كتاب الحج
١٠٨ باب الهبة	٦٩ فصل وينتقد الاحرام بنية النسك
١١١ كتاب الوصية	٧١ كتاب البيع

صحيفة

١١٢ باب تبرعات المريض

١١٤ باب الموصي له

١١٤ باب الموصي به

١١٥ باب الموصي اليه

١١٥ كتاب الفرائض

١١٧ كتاب العتق

١١٨ فصل ولا تعتق أم الولد

١١٨ كتاب النكاح

١١٩ فصل وينعقد النكاح بماعده الناس

١٢٣ باب المحرمات في النكاح

١٢٨ باب الشروط والعيوب في النكاح

١٣٠ فصل في العيوب المثبتة للفسخ

١٣٢ باب نكاح الكفار

١٣٤ كتاب الصداق

١٤٢ باب الولية

١٤٥ باب عشرة النساء

١٤٨ كتاب الخلع

١٥٠ كتاب الطلاق

١٥٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق

١٥٥ باب تعليق الطلاق بالشروط

١٦٠ باب جامع الايمان

١٦٢ كتاب الرجمة

١٦٣ باب الولاء

صحيفة

١٦٣ كتاب الطهار

١٦٤ كتاب اللعان

١٦٥ باب ما يلحق من النسب

١٦٦ كتاب المدد

١٦٨ كتاب الرضاع

١٦٨ كتاب النفقات

١٧١ باب الحضانة

١٧١ كتاب الجنائيات

١٧٣ باب استيفاء القود والعفو عنه

١٧٤ كتاب الديات

١٧٤ فصل وأبو الرجل وابنه الخ

١٧٥ باب القسامنة

١٧٥ كتاب الحدود

١٧٦ فصل والمحاربون حكمهم الخ

١٧٦ فصل والافضل ترك قتال الخ

١٧٧ فصل واذا شككت في المظنوم الخ

١٨٢ فصل ويقام الحد ولو كان من يقيمه شريكا

١٨٢ باب حكم المرتد

١٨٣ كتاب الجهاد

١٨٦ باب قسمة الغنائم وأحكامها

١٨٨ باب الهدنة

١٨٨ باب عقد الذمة وأخذ الجزية

١٩٠ باب قسمة الفيء

صفحة	صفحة
٢٠٦ باب كتاب القاضي الى القاضي	١٩١ كتاب الاطعمة
٢٠٧ باب القسمة	١٩٢ كتاب الزكاة
٢٠٩ باب الدعوى	١٩٣ فصل والصيد لحاجة جائز
٢١٠ كتاب الشهادات	١٩٤ كتاب الايمان
٢١٤ فصل قال أحمد الخ	١٩٦ باب النذر
٢١٥ قصة أبي قتادة وخزيمة	١٩٧ كتاب القضاء
٢١٥ كتاب الاقرار	٢٠٢ باب الحكم وصفته

(تم الفهرست)